



İSTANBUL MÜFTÜLÜĞÜ KÜTÜPHANESİ	
KİSMİ	YAZMA-FİKİH
YERİ	89
İSTİFSAK NO	
RESİM NO	297/511

من عوارى الدهر لدى الفقير الى المعى الابد
محمد من آل محمد الخطيب بن مراده
نال بالايمان مراده



İSTANBUL MÜFTÜLÜK KÜTÜPHANESİ	
KISMI	YAZMA-FIKIH
YENİ KİT.	89
ESKİ KAYIT NO.	
TASNİF NO.	297/511

Kitap No: 89
Tasnif No: 297/511

أفردوا على النكاح آخرها
بأنقضاء العدة ١٠٧

كتاب

الجامع الصغير لقاضي خان



هذا ما وقع في تاريخ غياثي زاد احمد سعد افندي على ان يستعمل في بيت القري
وقد الله لما يحبه ورضي
١٠٧٠ في العدة

مهرس الكتاب الطهان

الصلوة	٤١	الركن	٤٨	الصوم	٥٥	الحج	٧٤	النكاح	١٠٥	الطلاق	١١٤	العاق	١١٩	الايام	١٠٧	العدة
الحج	١٥٩	السرم	١٣٧	السرم	١٤١	السرم	١٤٧	السرم	١٧٤	الحلال	١٧٥	لصان	١٧٦	الفصا	١٧٦	العدة
الوكام	١٨٩	الدعوى	١٩٤	الاول	١٩٣	الصل	١٩٤	المصارف	١٩٦	الولاء	١٩٨	العارة	١٩٩	الهدية	٢٠١	العدة
الاحبار	٢٠٨	المكاتب	٢٠٨	المادون	٢١٣	العصب	٢١٣	السبعة	٢١٥	المراعى	٢١٨	الحاج	٢١٨	الحاج	٢١٨	العدة
الدجاج	٢٢١	الكرامه	٢٢٥	العق	٢٢٧	الاشده	٢٢٧	الصد	٢٢٩	الرهس	٢٣٠	الحجاب	٢٣٠	الحجاب	٢٣٠	العدة

قلت هذا من جامع الصغير مع نحه ومن تصانيف الامام

فخر الدين قاضي خاوند بايع و ترتيبه

الامام ابو محمد عبد الغفران

حمها الله تعالى

هذا الكتاب من تصانيف الامام
فخر الدين قاضي خاوند بايع و ترتيبه
الامام ابو محمد عبد الغفران
حمها الله تعالى

هذا الكتاب من تصانيف الامام
فخر الدين قاضي خاوند بايع و ترتيبه
الامام ابو محمد عبد الغفران
حمها الله تعالى

١٤
 الدقة البيضة
 معادسح الزوال
 اذا جاء ملاء النعم
 واصل الدسح الدسح



مجلس تاسیس

مستحاضه فوضات لوق صلاة اجزاءها ان صلى تلك الطهارة لم يشأت من الفروض والوافاء حتى

فی قول

نصف

من حين ارتفع خبيث انما يطهر بطهارة المعذرة والعدو زابل ولو سال الدم في وقت العصر المزمع
 اعادة الطهر انفسه لم يقطع الدم وقتا مالا يخرج من ان يكون صلح عذر قال السامراء طهرا زمانا
 وانقطع عنها الدم من طلع الشمس فان زوجها ملك الرجعة ما يغسل او يذهب وقت الطهر او ادبه امرأة
 انما يخصصها اقل من عشرة ايام فانه قطع وهما من الحصة الثالثة عند طلوع الشمس انما يخرج عن الحصة لغير
 الاقطلاع ما لم يغسل او يطهر حكم من احكام الطاهرات واللفظ عليها وقت صلاة كامل لحكمها حكم من احكام الطهارة
 وهو صيرة الصلاة ديننا في الذمة وعلى نفسه ان يغسل ان لم يهجر ان يحل الرجوع انقطع
 الوقت وانما يقطع بالاعتسال والارادة منه عن ان يغسل والافق عليه لا يقطع الرجعة ما لم يهجر وقت
 الطهر ان يقطع الرجوع حكم وجوب الصلاة ديننا في الذمة لحكمها حكم من احكام الطاهرات والله اعلم

باب ما يجوز من الوضوء وما لا يجوز وحكم سجدة الاسود والكلب في التيمم

ولا يشترط وقال مالك طاهر لعله هو الذي طوى كفي ما في الارض جمعنا الى لنا حكم والاستقاء التكون الاباطير
 واذا كان طاهرا كان لعابه طاهرا ولنا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال طهور انا احكم اذا وقع الكلب
 فدا ان يغسله ثلثا ناض على خاسته وان غامه ما كوا لانه الخاسة ولعابه من رطوبات تلك الماكولات وكان نجسا والله
 يعقوب جواز الاستقاء به بوجه من الوجوه وذلك لا يدل على الطهارة ثم عندنا يغسل الانسان ولو غطى ثلثا وعمل الشاق
 غسل سبعا وتعقر الثامنة بالتراب لقوله عليه السلام اذا وقع الكلب في انا احكم فاعسلوه سبعا وعفروا الثامنة بالتراب
 ولنا ما روي من الحديث وان لعابه الكلب نجس من بوله وغمه تقع الكفاية بالثلث فيمنه اولى وامر
 ما روي من الحديث ان في نقد الاسلام حين نال في قلع الناس عن اقتنا الكلاب فامر بقتل الكلاب وغسل الانس
 من بول غده سبعا ثم انشعب ما روي عن سيبان الوحش نجس عندنا وقال السامري طاهر ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عن الحيض التي بين مكة والمدينة وما ينوبها من السباع والجرم قال عليه السلام لها ما ولقت في بطونها وما ابقته فبولنا
 شرايب وطموره انا نقول انما قال ذلك في الحيض الكبر فكم يجد الاسود الحمار فانه يتوضأ ثم ينيم ان سورة مشكل وقال
 السامري سورة طاهر وقال روفي رواية هو نجس يتيم والوضوء به وفي رواية جمع بينهما الصحيح الشافعي الحديث الذي
 روينا واسأل اصحابنا في اختلافهم في لغة لتعارض الآثار فيه ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كان القذرة
 من لحمه يوم خيبر وقال انه رجس سواء رجسا وقال عليه السلام لا يجزى غلب حين قال له انجر لم يبق من على الاحمريات
 وقال عليه السلام كل من تيمم والكل امر به بالاناول فالاختلاف في لغة لتعارض الدلائل اوردت شذوذا في سورة ولا ان
 اعتنا سورة بلحمه بوجه الخاسة ويعرفه بوجه الطهارة وكان مشكلا فلا يجوز استعماله عند وجود الماء الطاهر
 وعند عدمه يجمع بينه وبين اللحم من المشايخ من فرق بين الفجل والانا فوجعل سورة الفجل نجسا لان فيهم البول الصحيح
 انه الفرق بينهما ثم قال في كتاب الصلاة وحل لم يجد الاسود الحمار فانه يتوضأ ولا افضل ان يتيم معه فان لم يجد
 يتوضأ به الجوز وهذا اللفظ لا يجب الحسنة وذكر في هذا الكتاب انه يتوضأ به ثم يتيم وهذا الجمع بينهما

والاجب

والاجب التيمم عند ما لا يجد التيمم على الوضوء قال وقال الجوز ما لم يقدم الوضوء على التيمم لصحة ما اذا
 قتلها وانا نقول الاحتياط في الجمع المطلق ان سور الحمار وان كان طاهرا فله التيمم الا يغسله وان لم يكن طاهرا فالتيمم
 هو التيمم والاقبال اذا كان سور الحمار سكا كان في استعماله احتمال بتجسس العطن ولا يجوز انما نقول المشايخ من
 قال في طهارة انا الشك في طهاريته وهكذا روي عن محمد بن صالح فانه قال ثلث او نفس الثوب فيه تجوز فيه الصلاة المسماة
 المستعمل وسور الحمار ويول ما وكل لحمه وهذا ما لم يغسل الا اذا وجد الماء الطاهر بعد ما يغسل سور الحمار
 في طهاريته ومنهم من قال الشك الا ان العضو كان طاهرا سقيلا ولا يتنجس بالشك ما كان طاهرا سقيلا ولا يظهر
 ما كان نجسا وفي اعاب الحمار والغسل وعرقها ان اصاب الثوب او البدن عن ان يجمع ثلث روايات في روايته قدوة
 بالدرهم وفي رواية قدوة بالكثير الفاحش وفي رواية المنع وان شئت علم الاعتماد لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كلب الحمار
 يعبر ورياء مع ثقل النبوة وحرا الفائمة لا يسلم عن العرق علم انه لا يتنجس وذكر في السنة الحمار في حرا الفائمة وتاخذ
 شمس الا انه يقع ما كان الضرورة والبلوى في هذا الوجه في الماء العليل يغسله وهكذا روي عن اني يوسف وسور
 الفرس طاهر في قول اني يوسف وشهد ان لحمه طاهر عندنا والعرق نجس من اللحم وعن ابي جعفر روايت في روايته قدوة
 اعتنا بالجمعة وفي رواية طاهره هو الصبي لان لحمه طاهر وانما يوكل بطريق الكرامة فيما روي في سورة
 الاذي طاهر جنبها كان وطاهر اسما كان او كافر علم اجماع المسلمين وان لم يجد الاقيد القرطان يتوضأ والتيمم
 في قول اني جعفر الاول وقال ابو يوسف يتيم والوضوء به وروي اسد بن عمر ونوح بن ميمون والحسن بن ابي جعفر
 الى قول اني يوسف وقال محمد بن يوسف يتيم كافي سورة الحمار وهو رواية عن اني يوسف الى جعفر الاول ما روي عن النبي
 عليه السلام ان قال لما فتح حاجته ورجع قال ابن مسعود هل معك ما يابس مسعود قال ابن مسعود لا الاقيد فرف في اداوه وقال
 عليه السلام فرفه طيبة وما طهور فاخذ وتوضأ به ومحمد بن جعفر بن النضر في هذا الحديث وانتاخذه فجمع بينهما احتياطاً
 والصحيح قول اني جعفر الاحمر اني يوسف لان الله اوجب التيمم عند عدم الماء المطلق ونيل التيمم عن الماء الاذي
 ان ابن مسعود رضي الله عنه في عنده اسم الماء فكان مردودا وكان ثلثا فقل انتسخ باية التيمم ان لم يكن ثلثا واية
 التيمم نزلت بالمدينة وكان ناسخا البند الذي تكلموا فيه ان يلقى في الماء غبار حتى ياخذ الماء طاهرا والاشد
 مسكرا فلما اذا صار مسكرا يجوز التوضي به لانه حرام عند عامة العلماء وقال الاوزاعي يجوز التوضي به وان كان
 مستقبلا ان حل شربه في قول اني جعفر والصحيح هو الاول لان النار غير تيمم من اصل احتياطنا ان الماء اذا تغير بالطح
 يجوز به التوضي كما بالياقلى وما الورد ونحوه الا اذا طهرنا بقصد به المبالغة في التنظيف كالاشنان الصابون
 تحتل حوز التوضي به ما دام رقيقا حار غلب ذلك على الماء وصار نجسا لا يجوز به التوضي فاذا كان هذا حكم الماء
 المطلق فاختلاف في البند المطبوخ والماء اذا خالطه شيء من الطاهرات لم يطهر كما الرغفران والزرديح يجوز به
 التوضي عندنا بقا اسم الماء وعدم الطبخ فصلا لما لو تغير لونه ما كان من اجزاء الارض كالطين والجص والافس
 الى جعفر في الاعتسال بتبيد القرطان المشايخ فند قال بعضهم يجوز اعتبا بالوضوء وقال بعضهم لا يجوز

والاجب التيمم عند ما لا يجد التيمم على الوضوء قال وقال الجوز ما لم يقدم الوضوء على التيمم لصحة ما اذا قتلها وانا نقول الاحتياط في الجمع المطلق ان سور الحمار وان كان طاهرا فله التيمم الا يغسله وان لم يكن طاهرا فالتيمم هو التيمم والاقبال اذا كان سور الحمار سكا كان في استعماله احتمال بتجسس العطن ولا يجوز انما نقول المشايخ من قال في طهارة انا الشك في طهاريته وهكذا روي عن محمد بن صالح فانه قال ثلث او نفس الثوب فيه تجوز فيه الصلاة المسماة المستعمل وسور الحمار ويول ما وكل لحمه وهذا ما لم يغسل الا اذا وجد الماء الطاهر بعد ما يغسل سور الحمار في طهاريته ومنهم من قال الشك الا ان العضو كان طاهرا سقيلا ولا يتنجس بالشك ما كان طاهرا سقيلا ولا يظهر ما كان نجسا وفي اعاب الحمار والغسل وعرقها ان اصاب الثوب او البدن عن ان يجمع ثلث روايات في روايته قدوة بالدرهم وفي رواية قدوة بالكثير الفاحش وفي رواية المنع وان شئت علم الاعتماد لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كلب الحمار يعبر ورياء مع ثقل النبوة وحرا الفائمة لا يسلم عن العرق علم انه لا يتنجس وذكر في السنة الحمار في حرا الفائمة وتاخذ شمس الا انه يقع ما كان الضرورة والبلوى في هذا الوجه في الماء العليل يغسله وهكذا روي عن اني يوسف وسور الفرس طاهر في قول اني يوسف وشهد ان لحمه طاهر عندنا والعرق نجس من اللحم وعن ابي جعفر روايت في روايته قدوة اعتنا بالجمعة وفي رواية طاهره هو الصبي لان لحمه طاهر وانما يوكل بطريق الكرامة فيما روي في سورة الاذي طاهر جنبها كان وطاهر اسما كان او كافر علم اجماع المسلمين وان لم يجد الاقيد القرطان يتوضأ والتيمم في قول اني جعفر الاول وقال ابو يوسف يتيم والوضوء به وروي اسد بن عمر ونوح بن ميمون والحسن بن ابي جعفر الى قول اني يوسف وقال محمد بن يوسف يتيم كافي سورة الحمار وهو رواية عن اني يوسف الى جعفر الاول ما روي عن النبي عليه السلام ان قال لما فتح حاجته ورجع قال ابن مسعود هل معك ما يابس مسعود قال ابن مسعود لا الاقيد فرف في اداوه وقال عليه السلام فرفه طيبة وما طهور فاخذ وتوضأ به ومحمد بن جعفر بن النضر في هذا الحديث وانتاخذه فجمع بينهما احتياطاً والصحيح قول اني جعفر الاحمر اني يوسف لان الله اوجب التيمم عند عدم الماء المطلق ونيل التيمم عن الماء الاذي ان ابن مسعود رضي الله عنه في عنده اسم الماء فكان مردودا وكان ثلثا فقل انتسخ باية التيمم ان لم يكن ثلثا واية التيمم نزلت بالمدينة وكان ناسخا البند الذي تكلموا فيه ان يلقى في الماء غبار حتى ياخذ الماء طاهرا والاشد مسكرا فلما اذا صار مسكرا يجوز التوضي به لانه حرام عند عامة العلماء وقال الاوزاعي يجوز التوضي به وان كان مستقبلا ان حل شربه في قول اني جعفر والصحيح هو الاول لان النار غير تيمم من اصل احتياطنا ان الماء اذا تغير بالطح يجوز به التوضي كما بالياقلى وما الورد ونحوه الا اذا طهرنا بقصد به المبالغة في التنظيف كالاشنان الصابون تحتل حوز التوضي به ما دام رقيقا حار غلب ذلك على الماء وصار نجسا لا يجوز به التوضي فاذا كان هذا حكم الماء المطلق فاختلاف في البند المطبوخ والماء اذا خالطه شيء من الطاهرات لم يطهر كما الرغفران والزرديح يجوز به التوضي عندنا بقا اسم الماء وعدم الطبخ فصلا لما لو تغير لونه ما كان من اجزاء الارض كالطين والجص والافس الى جعفر في الاعتسال بتبيد القرطان المشايخ فند قال بعضهم يجوز اعتبا بالوضوء وقال بعضهم لا يجوز

ان الجنابة في الحدث ما يجوز الجأ بما لا يحد فيها ثبت خلاف القياس والاحوز التوضي شي من الاشربة سوى يدي
ومن الناس من جوز الوضوء بغير الجنابة وقال ان الى الحيض التوضي بما الغسل اذ لم يكن مستنجا او الاصح ما قلنا لا يجوز ان
التوضي بغير الجنابة يعرف فصلا وانفس في سائر الانبياء وهذا لا يجوز التوضي بغير الجنابة عندنا وهو دائما ما يطلق
ويستلزم فيه النية فكان بمنزلة التيمم وان توضا بسور سباع الطير وما يسكن في البيوت كالحية والقارة
كره واجزاء ان عامة ما كوالا لسباع الطير نجاسة ولعاب الحية والقارة الخلو عن الدم الا ان لا يمكن
صون الاواني عنه الا يخرج نعلها بالكرامة دون النجاسة وهذا اذا توضا به مع وجود الماء المطلق فان توضا
عند عدم الماء المطلق جاز من غير كرامة وكذا التوضي بسور الهرة وعن ابي يوسف انه لا يكره التوضي بسور هذابة
لقوله الهرة ليست نجسة انما هي الطوائف والطوافات عليكم ولهذا كان ينهاها ظاهر اوجه ظاهر الرواية
قوله يغسل الانسان ولو في الهرة مرة وان عامة ما كوالا النجاسة الا ان لا يمكن صون الاواني عنها حكم
بالنجاسة ما اقل من الكرامة وكذا الوضوء وهو طهر للهرة جاز ويكره هذا اذا لم يكن اكلت القارة قال كذا في التارة
وشربت الماء في فورها ذلك نجس الماء لان فيها نجس فينجس وان مكثت ساعة او ساعتين ثم شربت لم
يتنجس قول ابي حنيفة وابي يوسف لا ينجس فيهما بلعابها ولعابها طاهر وازالة النجاسة بما سوى الماء من المايات
حائز في قول ابي حنيفة وابي يوسف وعلى قول محمد لا يجوز ازالة النجاسة بما سوى الماء فانما كانت نجاسة
في فورها ذلك واذ ثبت كرامة سورها يكره اكل ما تناولته الهرة من الثريد وما سقط منها من قطع الخبز ونحو ذلك
وكذا اذا لم يستعمل عضو الاصيل قبل الغسل لانه الجأ واعن اجابها رجل توضا في انما نظيف لا يجوز لغرضه ان توضا به
لا يستعمل الكلام فيه في مواضع احكامنا في بيان صفته المستعمل والثاني في وقت ثبوتها والثالث في سببها
ام الاول اتفق اصحابنا رحمهم الله ان الماء المستعمل في البذر غير طاهر واحتملوا في طهارته روى الحسن عن ابي حنيفة
انه نجس نجاسة خفيفة اعتبر فيها الكثير القلحش وهو قول ابي يوسف وبه اخذ الفقهاء ابو جعفر وروى محمد
وزفر وغا فيه عن ابي حنيفة انه طاهر غير طاهر وهو قول محمد وبه اخذ المشايخ ولشأن في اقول طاهر ومظهر
وفي قول طاهر غير طاهر وفي قول ان كان المتوضي محذورا فهو طاهر غير طاهر وان كان طاهرا فهو طاهر مظهر وجه
رواية النجاسة هو ان لا يبول احدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة وعن ابي عباس رضي الله عنه
انه انما يتنجس الجوف اذا وقعت فيه وانت جنب واما اذا اغتربت من غير فلا وجه رواية الطهارة ما روى ان
اصحاب رسول الله كانوا يتنابذون الى شرب عسل لته ولا ان الماء اذا استعمل في الحلق فاسوا حاله ان يخلو حكم
الحل وبدل الحدث والجنب طاهر لوجه لوجه هو حامل محذورا وجنبا يجوز وعرقا طاهرا الا ان تنوع على الصلوة
فالما المستعمل فيه لا يصير نجسا فيظهر اثر الاستعمال في خروجه عن ان يكون صالحا لاقامة ما يتعلق به مع
ابقاصه الطهارة وزوال صفته الطهارة عن الماء واما الثاني اتفق اصحابنا على ان الماء اذا كان على العضو لم ينجس
حكم الاستعمال فاذا زال عن العضو لم يستقر في مكان بل هو في الهواء بعد قل عامته العا لم يصير مستعمل حتى لو غسل

عضوا

عضوا متعلقا بمنته على عضو آخر وجري فيه الاجز من المشايخ من قال لا يصير مستعملا ما لم يستقر في
مكان والجنب اذا دخل منه في الماء فاعرف منه وليس عليها طهر لا النجس الماء ولا يصير مستعملا ما لم
الضرورة واما سببها الاصل فانه عن اصحابنا وذكر المباح من منه طاهرا وقالوا على قول ابي يوسف لا يصير مستعملا
ما لم يمس من الماء فاعرف الهرة او اسقاط الغرض وقال محمد باقامة القرينة لا ضرورة الاحتلاف من الحيض
ومحمد يظهر في الحنف اذا اغتسل يرد التبريد على قول ابي يوسف لا يصير مستعملا لا يسقط الغرض وعند محمد لا يصير
مستعملا لعدم اقامة القرينة ولو توضا بالكل وما الورود لا يصير مستعملا عند الكل لا لم يوجد اقامة القرينة
ولا اسقاط الغرض والمتوضي اذا جدد الوضوء يصير مستعملا عند الكل لوجود اقامة القرينة واحتملوا
قول ابي حنيفة منهم من ذكر قوله مع ابي يوسف وهو الصحيح ومنهم من ذكر قوله مع محمد وانما قالوا ذلك استنباطا لا
مسئلة ذكرهما في النواذر والجنب اذا اغتسل في البذر يطلب الدلو على قول محمد الما طاهر والرجل طاهر وعند ابي
المالكه والرجل كاله ان الماء المستعمل نجس عند ابي يوسف فلو حكمنا بطهارة الرجل بعد غسل النجاسة الحلية
الى الما فيتنجس الماء واذ اتجنس الماء تنجس الرجل فيؤدي الى الدور فقطع الدور قلنا بقاء كل واحد منهما
على حاله وعلى قول محمد الما طاهر والرجل طاهر اما طهارة الرجل لوجود الاغتسال وبقا الماء على حاله لان الماء
لا يصير مستعملا الا بنية اقامة القرينة ولم يوجد وعن ابي حنيفة رواية مثل قول ابي يوسف في رواية
نجس الرجل نجس ان نجاسة الجنابة حلت في الماء فاضله ومن الخلل ان يخرج الرجل ثوبا وهذا الموضع
الى انه نزل نجاسة الجنابة ويتنجس نجاسة الما لو كان يفيض جازله قراءة القرآن منهم من قال لا يصير
مستعملا بغير الحدث عند محمد ايضا الانتقال نجاسة الاقام الى الماء وانما لم يصير البذر مستعملا في مسئلة الجنب
عند محمد لكان الضرورة الى وقوع الدلو في البذر امر اكثر وقوة وفي تكليف الطهارة في كل مرة خرج فضل
الرفقاس في البذر بمنزلة ادخال اليد في الانية وقد ذكر ما ان ذاك لا يجب الاستعمال روى عن ابي يوسف الحديث
اذا دخل رجله في الماء لا يصير مستعملا لا لعدم الضرورة وعنه في رواية ان دخل الرجل منزله ادخل اليد الى
الرجل الخش والجنب اذا اخذ الما فيه ولم يرد به المضمضة وغسل يديه او ثوبه بذلك فلا بأس به وعن ابي يوسف
انه لا يجوز ان يغسل اطرافه شيئا من يده سوى اعضا الوضوء كالجنب والجنب لاجل القرينة تكلموا فيه قال
لا يصير الماء مستعملا كما لما الذي توضا به الطاهر وقال بعضهم لا يصير مستعملا لان الوضوء على الوضوء في كل طهارة
مجاز ان يصير الماء به مستعملا ما غسل الجنب والجنب لو لم يمس من القرينة في شي ولا يصير مستعملا كما لما المستعمل
في الثوب الطاهر وما اشبهه ولو غسل يده للطعام او غيره نصير الماء مستعملا لاقامة السنة خلاف ما لو
غسل من الوضوء وانتضاج الغسل في الا اذا قل لا يفسد الماء روى ذلك عن ابي عباس رضي الله عنه ولا في فيه
ضرورة فيعطف القائل وتكلموا في القائل عن محمد ان كان مثل روى ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
القطر موكث وان كان لا يستبين كل اطل فهو ملل وعن محمد في الكبار ما تارة لم يرد وما لا يظهر به ولم يذكر الطهارة

مطل الرم

وهذا على اثنين وضوء وغسل والوضوء متعلق بالحدث لقوله عليه السلام لا وضوء الا من حدث وقد ذكرنا انواع الحدث
والغسل في القبل والدين متعلق بالايلاج وخروج المني على وجه الدقيق عن شهوة والحيف والنفاس والوضوء
مشتمل على الغرايض والسنن والآداب اما القرايض فانها في كتابه غسل الوجه والدين والرجلين
وغسل القدمين الى الكعبين وفي كل عضو من هذه الاعضاء كلام واما الوجه فهو قصاص الشعر الى أسفل الذقن
الى شق الاذن ومنها ان يصل الماء الى داخل العينين ليس بواجب لما كان الحرج ومنها ان لا يجلي الماء
الى ما استتر من الذنوب وقال الشافعي يجب على خفيف الحية ومنها ان مسح ما يلاقي بشرة الوجه من الحية اجبر
في قول الى جميع خلاها الى يوسف ومنها ان يصل الماء الى ما استتر من الشعر من الذنوب واجب وقال الشافعي
يجزى كالحج الى شعر الحاجبين والشارب ومنها انه يجب غسل البياض الذي هو بين العذار وشق الاذن
في قول الى جميعه واليوسف واجب واما الكلام في اليد عند المرقعان بدخول في الغسل وقال زفر الاخوان
وتكلموا في مسح الرأس بعضهم قد روي عن الربيع وبعضهم قد روي بالثلاث وبعضهم بقدر الناصية وبعضهم بثلاثة اصابع من اصغر
اصابع اليد وهو الصحيح فان وضع بثلاثة اصابع ورفعا من غير ان يدها ففراوية القدر بثلاثة اصابع يجوز وعلى رواية
الربيع لا يجوز الا من الامار به يستوعب قد روي عن الربيع وان مسح باصبع واحد وامره قدر ثلثة اصابع لا يجوز الا ان يعيده
الى الماء وغسل القدمين واجب عندنا وقال الحسن البصري ان شاع غسل وان شامسح الكلام في الكعبين كالكلام في
الرجلين وسنن الوضوء كثيرة منها الاستنجاء بالاجار سنة واتباع المآداب وقال الشافعي الاستنجاء
بالجرح وضوء هذا ابتداء النجاسة القليلة عندنا لا يمنع جواز الصلوة وعنده منع موضع الاستنجاء لا يند
عنا قدر الدرهم فلا يفرض ان هذه النجاسة ولو لم يمنع من استنجاء فليوتر ومن لم يفلأخرج في الحرج
عن برك الاستنجاء ان الله ليس بواجب ثم السنة في الاستنجاء الاستنجاء بثلاثة اجار او بحجر له ثلثة احواف
فان استنجى بحجر واحد مرة وحصل له نقا يكون مقبلا للسنة عندنا وكما يجوز الاستنجاء بالحجر والماء يجوز بالاعنان
الطاهرة كالعود والخزقة ويكره بالروث والدمه وعند الشافعي الحوز بالروث والدمه فان تعدت النجاسة
الشرع ينظر ان كانت الزيادة اكثر من قدر الدرهم فترى غسلها وان كان اقل لكن لو ضم هذا الى موضع الاستنجاء
صير اكثر من قدر الدرهم فكفيه الاستنجاء بالحجر في قول الى جميعه واليوسف وفي قول نعم فترى غسلها
وبه اخذ الفقيه ابو جعفر لان موضع الاستنجاء عفو لقلته فاد اكثر فترى غسلها ولما لم يشرع استنطق
اعتبار هذه النجاسة الا ترى انه لا يكره تركها ولو لم يستطع اعتبارها لكره تركها كالنجاسة القليلة في غير هذا
الموضع وان تعد في الماء القليل بفساد الماء عند الكل وان اصابه العرق فابتل به الثوب او البدن فلا يمنع جواز الصلوة
واتباع المآداب الا للسنة ومن الناس من قال الاستنجاء سنة بالماء في زماننا لانهم كانوا يعرفون بعرا واهل زماننا
يتخلطون بظاوا الاستنجاء بالحجر سنة في الخارج من السيلين اذا كان لهما عين مريه واما الذي فلا وكيفية
الاستنجاء بالماء ان يبرح كل الارض حتى يظهر ما بداخل من النجاسة فيزدل بالاستنجاء ويستنجى شتا لا يصعب

والظاهر ان الاستنجاء

الحج

من بطون

من بطون الاصابع والمرأة في غسل الدين منزلة الرجل وفي غسل القبل لانهما من استنجى بروس الاصابع لا يلزم
ظاهرا وباطنا ومن سنن الوضوء ان يغسل يديه وكيفية الغسل ما قال ابو جعفر ان كان الاستنجاء
ياخذ بيضاه ويصب الماء على يمينه وكذا الوكان الا ان كثيرا ومعه ان يصغير يعتد بالان الصغير ثم يفعل ما قلنا
وان لم يكن معه ان اصغير وليس على يده قدر وضع اصابع يده اليسرى فياخذ الماء باصبعه ويغسل يمينه
ولا يدخل كفه في الاثا لانه رخص في ادخال اليد للضرورة مستقدر بقدر الضرورة وقال بعضهم يغسل يديه قبل
الاستنجاء وقال بعضهم بعد الاستنجاء وقال بعضهم يغسل يمينه قبل الاستنجاء وبعده وثالث السنن التسمية
اقول علمه من توضع وسبح كان ظهور الجميع بدنه ومن توضع لم يسبح كان ظهور الماء اصابه لا واختلاف في التسمية
قال بعضهم قبل الاستنجاء وقال بعضهم بعده والافضل ان يسبح قبل الاستنجاء وبعده ولا يسبح مع انكشاف العورة
ولا في موضع النجاسة ومنها المضمضة والاستنشاق عند علمنا انما روي عنه ومما لم يرو عنه في المضمضة الغرغرة وفي الاستنشاق
بالقوة في المضمضة والاستنشاق الا ان يكون صائبا فارفق والمبالغة في المضمضة الغرغرة وفي الاستنشاق
ان ياخذ الماء بمضغته حتى يصبغ الماء الى ما استند من الانف ويستشق بيمينه ثلثا ويضمض ثلثا وياخذ
لكل واحد منهما ما على حدة ومنها السواك لقوله عليه السلام لو الا ان شق على امي امرته باوضوء عند كل صلاة وبالسواك
معه فان لم يجد السواك استعمل اصبعه من يمينه وروى انه عليه السلام كان يفعل هكذا او من استعمل الحية
بعد التلث في قول الى يوسف الاخر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان اذا توضا شربل اصابعه في حية كانتا اسنان
المشط ومما تحلل اصابع اليد والرجل عند غسلها لقوله عليه السلام خللوا اصابعكم قبل ان تخللوا النار واليه
والترتيب سنتان عندنا لان التطهير على الماء والنية لتعيين العمل ومنها الموالاة ومنها التلث الغسل
لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه توضا مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به ثم توضا من بين مرتين وقال
هذا وضوء من رضاعف الله الا اجر مرتين وتوضا ثلثا ثلثا وقال هذا وضوء وضوء الانبياء من قبل من
الاستنجاء في مسح الرأس بما واحد وقال الشافعي السنة في التلث بالمياه المختلفة اعتبارا بها الغسل
ولان كل من حلى وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح الرأس مرة واحدة وتكلموا في كيفية مسح الرأس والعنق
يضع اصابع المدين وكيفية على مقدم راسه ويدها الى تقاه على وجهه يستوعب جميع الرأس ثم مسح اذنيه
باصبعيه ولا يكون في هذا استعمال الماء المستعمل الا الاستنجاء بما واحد لا يكون الا بهذا الطريق وقال
بعضهم يضع يده على الصلوة الخضر والبصر والوسطى من المدين على مقدم راسه ويجافي كفيه
وايها مية ومسبحته ثم يضع كفيه على مؤخر راسه ويدها الى مقدم راسه ويجافي الاصبعين ثم
يسح باطن الاذنين مسبحته وظاهرهما بالمياه ليكون بعد عن استعمال الماء المستعمل في مسح اذنيه
بالماء الذي مسح به الرأس ولا ياخذ لهما ما جديا عندنا هكذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الشافعي ياخذ لهما ما جديا
واما ادخال الاصبع في صياح الاذنين روي عن الى يوسف انه رآه حسنا ورجح الرقية سنة عند البعض

فوجئ

المعالي

الْقُرْآنُ وَصَفُ شُرُونِهِ
وَيَتَوَضَّعُ مِنْهُ وَمِنْهُ قَوْلُ اصْطَفَى
نُورًا مَحْرُومًا

قد اراد دفع القلندر عن
الفرج واصحابه عن
الزناك القرب ما به

شكر الحام بين كماله وقال يا اولاد علي ما بال افار حتى سلمت كما زاه الله فان عمل الحام
وقيل قتل في عامه ثقل عليها اما الذي بانز عليها شظا لما انفصل بها يكون كساحف و الحام
والاصح ان اكل طاهر وقال سفيان البوري حرو الدجاح طاهر لما كان الصروره والبلوى والفساد
ان خروجه اسسه الاسماء الفدره نقفا وفساد افكون كساحف والاعتدال في الصروره والبلوى والفساد
تدقيق من الهوى شناه ما لم يبر ما يخرج جميع الماني قول الى حبه واني يوسف وقال محمد لا يخرج
حسب الما يخرج من ان يكون طهورا واصلا ان يول ما يول كل جمعة كساحف حبه وعنده طاهر
ومره الخلاف يظهر في بلم مواضع احدها هاء و الماني اذا اصاب النوب عند ما منع اذا حبه وعنده لا يمنع
والثاني عند ان يمنع الاصح شربه اصلا وعنده اني يوسف سباح للبدوي دون غيره وعنده سباح
ولغيره محمد احم كادوي ان هو ما من غيره اتوا الملائكة واسلموا فاجتروها فاستحي بطونهم واصف
الوايم فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يخرجوا الى اهل الصلوة ويشربوا من اهلها والماني فاعلموا وصحوا فافادوا
والعباد بالله وساهوا الممل ولو كان بجسما امهم بذلك ولما كان في شفا لاه لا شفا في الحرام ولما
هو له علم استغفر هو الانوال فان عامة عدان العبر من غير فصل ولا في مسجلا الاذي الى نزل وصاد
فكون كساحف كول وام الحام طما الصبح ان امرهم بسرب الا لادن لو صح ذلك فبوا وانه اذ كان في
الاسلام اسبح الاثرى ان ذكر في اخر الحديث المثلثة واما معسوجه الا ان عند اني يوسف سباح سروره
للبدوي الا غيره ان كونه سفا عرفت بالاثرو الحام سباح عند الصروره كما في حاله الخسفة والقي
كونه سفا عرفت بالاثري في قوم خاص فلا تعرف كونه سفا في غيرهم والمنع حوا الصلوة عند ما هالم
يخسر ان احلاو العلم في كاسه اورث خفي في حوا وفي الممر فخرج حافان كان دما طاهر
وقد استحي بالما لا يخرج منه في الا طاهر الا في طاهره ولا غيره وان كان لم يسبح او استحي
ناكح مخرج جميع الما لان ما اصاب موضع الحام كساحف فيجس الماني وان كان محمدا مخرج اربعون دلو
عند ما الصروره الما مسجلا وكذا ان كان حسا مخرج جميع الما وان كان غسل فوجه لان اسبح الا
المرحس الما وان كان الواح الاذي فان كان طاهر السور وما انفصل من كاتنام السرحى وان كان سورة
طاهر راو له كساحف كاشاه اذ اتلح نو لما خذ هاهم وقت الما واخرج حبه عند اني جميع مخرج عسرون دلو
لخفه الحام ولا علم بها الحام في الحال وعنده اني يوسف مخرج جميع الما الى يوسف الخسفة كما لم يظلم في حكم
الما ولما لودع فطره من دله الماني المخرج جميع الما واما يظهر ان المصنف في حق النوب ان كان سورة
سرح جميع الما وان كان سورة مشكوكا كاعل والجار مخرج جميع الما لان يخرس الماني يخرس الروايات فيوجد
ما الحام احسا طوا وان كان مكرهه السود كاهره والقاره والدجاح الخلاء وسكان السرحى
سرح منها عسرون دلو الكراهه سورة وان لم يبرح فلا بأس به وكذا القيس عنده هذا اذا اصاب الما

في الواقع

وفي رواية اخرى
عنه وهو
مما استخرجوه
منه

في الواقع فان لم يصح لم يبرح في الاثبات والحد براما الحبر وان عسرون دلو اما القلب فلا واسعه
مقلب وان ماواه يكون في الحاسبات وليد ما الواقي القلب اذا انقل وانفصل من على نوب النوب
الدرهم مع حوا اصلا عسرون او قاره ماني في مخرج حبه حسا ماني مخرج منها عسرون دلو
او يلبسون دلو وان كان دجاحه او سورا فادعوا وعسرون ان كان ساه مخرج حبه تعليم الما
وكذا اذا منع من ذلك او يفسح وهما ماني مخرج حبه حسا ماني مخرج حبه حسا ماني مخرج حبه حسا ماني
ان مخرج منها عسرون دلو او يلبسون عن اني سعيلا الخذري ومنه فان الدجاح نوب السرح
سيما اربعون دلو ولم يسبح عليه احد الا الواح مخرج ما حوا الحام والقاره خفة جنبها لا
حوا والاسماء فاعلموا ان مخرج منها عسرون فالظاهر مخرج ما حوا الحام والقاره خفة جنبها لا
المر ما نفوس من القاره مضغف والشاه نفوس الى قعر الما م نطفوا مخرج جميع الما وروى ان كيا
ومع في مخرج ماني فامر ان عسرين مخرج جميع الما واما اذا اسبح من ذلك او لم يبرح جميع الما
لجرح الحام الماني الى الما قال في الكتاب مخرج حبه تعليم الما ولم يبرح الماني المخرج الما مخرج
حبه يظهر العجز هو الصبح وعن محمد اربعة ماني دلو او لهما وعن اني حبه ان نفوس الى دلو المستطاب
وقال بعضهم كساحف كساحف خفة نعرها وطولها من الما مخرج ونصف منها فاد الما مخرج الما
عن اني يوسف اربعون دلو في الما مخرج حبه تعليم الما لم يبرح مخرج منها دلو مخرج منها مخرج
ذلك والمعرفة في الدلو دلو كل مخرج مخرج اكل او كسرا او مخرج مخرج عسرون مخرج مخرج
لان العبرة للمعرفة دون الصورة والوصف الوضوي مخرج مخرج منها عسرون دلو او اربعة ماني
المسجل طاهر عسرون دلو كان حكم دون حكم القاره وعنده مخرج اربعون دلو او مخرج جميع الما لان حكم
المسجل كساحف انا نوصف ماني مخرج حبه تعليم الما مخرج حبه تعليم الما مخرج حبه تعليم الما
لم يبرح الما واما اصاب النوب في الما فاعلم انه لم يبرح حبه تعليم الما مخرج حبه تعليم الما
في قول اني جميع الما ان الوقوع في الما سب للموت فاضف اليه كالموت بعد الخرج ومنه الا ان الما لم يبرح
ولم يبرح الا يصب على العبر بعد الما مخرج حبه تعليم الما مخرج حبه تعليم الما مخرج حبه تعليم الما
عالمها والبعث برنا الساعات المكن للجهنم بعد ما سوم ولما ان السرح مخرج حبه تعليم الما مخرج حبه تعليم الما
روى ابو يوسف ومحمد عن اني جميع الما ان عند سنام الصلوة حبه تعليم الما مخرج حبه تعليم الما
عليه هو وغيره فلا يضاف الى ما فعله من الرمان خلاف المبر وعنه في رواه بعد صلواتهم ولما في رواه
في الطري بعد نوما ولله وفي العصب بعد تعليم الما مخرج حبه تعليم الما مخرج حبه تعليم الما
سليم الصلوة حتى يستيقظ

باب الحام في النوب

دم السرح اذا اصاب النوب وان لم يبرح الا منع حوا الصلوة وروى الما عن اني يوسف ان لا يمنع ماني الخسر

باب اكتشاف العورة امرأة خلت وزرع ساقها مكشوفة بعد الصلوة

وان كان اقل من الربع العبد وقال ابو يوسف انكشاف ما دون النصف الممنوع احوار وعنه في النصف
روايات الاصح منه ان ستر العورة فرض في الصلوة بالخصوص واجماع الامم الا ان ثابا للناس لا
تخلو اعين قبل جوف صبيغ القليل دون الكثير والكثير عند ابو يوسف الكبر ذلك العصور ان الكثير من كل
من الكبره وصافه الكبر بالربع ان الدم تقوم مقام الكل في بعض المواضع كما في مسح الرأس وغير
ذلك والشعر والبطن والخصية كذلك واداد بالشعر ما على الرأس اما النازل من الرأس هل هي عورة
منه روايات غسلة في الجنابة موضع هو المختار لما كان الحرج على شعر الرجال لانه لا يخرج منه
والفعل والذبح على هذا الجلاء انما مذكور في الروايات ومن لم يمسح من غير في العورة العلى لم يمسح
الدرهم اظهار النفاق من العورة العلى طه والخضعة وهذا ليس بصحيح انما لو اعتبر ما طهر الدرهم
في العورة العلى طه ادى ذلك الى ان يكون انكشاف بعض العورة الخفية مانعا وانكشاف جميع العورة
العلية طه او اكثرها الممنوع ذلك باطل والذكر يعتبر ما بعده **باب الحسد** ان كان في رجل
بالبصر والاول اصح الذي ان في حوزا لانه يعتبر كل واحد منهما عصوا على حده فكله كونهما واحدا
في البصر مع العلى منهم من جعل كل واحد منهما عصوا على حده ومنهم من جعل الكل مع العلى عصوا
فيعتبر انكشاف ربع الكل وانكشاف لوجه والكف الى الوسخ الممنوع لان ليس بعورة وفي القول
عن اصحابنا روايات الاصح ان الممنوع جنب حصره من الدار التي فيها سورة من القرآن والمصنف
لعلافة الناس به والناظر في غير صوره ولا المصنف بعلافة ذلك المحرم في قول ابو يوسف
لعوله تعالى المفسد الا المظهرين والخاصة والحجاب حلتا النكاح فترص عسلها فبها
ذكر في الخبر قولها ولم يذكر قول ابي حنيفة قال بعضهم يحركه من المصنف في قوله وقال بعضهم لا حل ولا
باس في المنس مع العلاف لان من العلاف لا يكون مسا للمصنف هذا ادا لم يكن مشروفا فان كان مشروفا
احلوه افسد والصحيح انه لا حل احد لا يبارسا واطا والخريطة اخرج من العلاف في ان ذكره
وان احد المصنفين يكره من مجازاة الناس به وكره ذلك بعض مساحنا لان النبوت ما دام ملكا ساكنا
ولما لو فرس كره على موضع النجاسة وتخل الصلوة لا حركه وكذا الوفاة مخفيا او متعللا على موضع النجاسة
لا حركه ولا ما من يدع المصنف والزوج الذي عليه من القرآن الى الصبيان ذكره ذلك بعض مساحنا والاول
اصح لانهم غير مخاطبين بالظهاره وفي الناحية يعطى حظه القرآن فيما ذكره للحج والحد من المصنف فكل ذلك
نكره من كتب الفقه انه لا حركه على الامان وان احد يكره ولا ما من به لمكر او الحجة الى حله ولا ما من
بأن يكره القرآن والصحيحة على الارض عند ابو يوسف لانه ليس كامل للمصنف وانه يكره حركه
وذلك ليس بقرآن ومحمد كره ذلك ومساحنا احدوا بقول محمد لا حركه ولا حركه كذا القرآن على ما يقر

وسط

وتسقط حجة الوطى بالعلم وكذا في الجواز والجدان غير محسوسين ولا يمسح
اعلام الناس ونكره من الدار التي عليها من القرآن كسرها ونكره ان يخل المصحف
حام عليه من القربان لما فيه من قول الله تعالى والقرآن والحب لا يقران وكذلك الخافض من القربان
بعد ان الحجاب طه العلم دون الحديث حتى يقع من غسلة في الجنابة دون الحجاب لم يمسح الكف من
الام ومادونهما هو الصحيح واطلق الطحاوي في قوله ما دون الارض والارض الممنوع النقص والناقص
على القرآن حركه حركه الناس به لان ما دون الارض يعطى له حكم الدنيا الحسد ادا قال اسم الله والحمد لله ان اذ
قوله القرآن نكره وان راديه اصباح الكلام والسرير الكبره ونكره استيفال العبد بالفرج في الخلافة
لا يستعملوا العبد بغيره او يبول ولا يستعملوها ولكن يمسحوا او يوروا في الاستدبار وان كان وجه
رواه السننونه ما روى منا وجه رواه البقره اصلا الاستدبار يكون موحدا موازيا لادنى من العبد
والا يورى عند ما يعمد ادا كان ذلك في القضا او في السوء وعند السامعي كره في القضا دون السوء
وكل ذلك عن ابن عمر وعنه يقول ذلك لا يصلح ان يكون معارضا لما روى من كره استيفال العبد والفرج
ويروى فيه حديث ونكره من الرجلين الى العبد في اليوم وغيره كذا وكذا الى المصنف وكذا في سائر الآداب

باب الادان

واجماع الامم وان من جملة الشافعية لو اجمع اهل مصر او قرية او حلة احصرهم الامام فان لم يفعلوا فاعلم انهم اجمع
في الادان عندنا وصورة الجرح ان ما في المودن بالسهاد من مرسى ثم يرح اليها من مرسى اما يقول
ما من اصل الادان ثبت بحديث عند الله من يدس عند ربه الاصله وهو معروف ككتاب الصلاة واترجم به
والا فانه مشفى من عندنا وعند السامعي مرادى في قوله قد قامت الصلاة فانه سجع وتكرار سجع
الادان ان يقول كما قال المودن لقوله عليه السلام من قال قبل ما قال المودن غير له الا حوله في على الصلاة في الصلاة
فانه لا يقول ذلك ولكن يقول عند هاتين الكلمتين اول واخوه الا انه العظم ما ساء الله كان في الطحاوي
وعنه وان هاتين الكلمتين ليستا شائلا للهودعا الى الصلاة وكان الاقرب سوال الجول والقوة والاضل
المودن ان يحل اصعب في ادبيه ومع مسلة الكتاب لقوله عليه السلام لئلا اذ ادب فاحل اصعب اذ سلك
فانه انك اصبوبك وادى درجه الامر الفصله وان المصنف من الادان الاعلام فاما كان ابلغ في الاعلام كان
احتمل ما لم يفعل بحسن اذ ادبه اذ حصل المصنف منه ونسب فعل الفعل بالادان وكول راسه طسنا
وسما لا بالصلوة والقلاخ كذا روى في حديث النازل من السماء وان الادان مسجل على الشا والاعا كان ربه
ومن الله تعالى استعمل بفعله وما كان امر الله ومن الناس من يحول راسه عسا وما لا وان سدا في صوته
تحسن بربده ادا لم يحصل الاعلام به وبما لا تساع الصومعة فان كان حصل الاعلام بدون الاستدابة فاحل
ان يكون حله ما روى كذا وكذا والتوبة في الحيض الادان والاقامة في على الصلاة من سجع على القلاخ من حسن

وهو السبب المحل الذي احار به اهل الكوفة النبوية لعدم الصلاة حينئذ في يوم وفي رواية اخرى
عن اصحابنا في نفس الاذان الصحيح انه كان بعد الاذان لا يماحرون في الدعاء والوقوف في الصلاة
اليوم في غير الجور كما روي عن بلال قال قال امير رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انبوت في الجور وما في النبوة
العسا والى المعروف يوم وعمله واختص برأيه الاعلام اعانه الناس على اسد رايه في الصلاة والحج ولا
لكل من هاهنا الصلوات قال صاحبنا في رايه الناس بالنبوة في سائر الصلوات لغير حال الناس
وسبب كل هذه على ما عارفا اهل تلك البلاد في بعضها الصلاة الصلاة وفي بعضها فامت
وقال ابو يوسف الذي ناسا ان يقول المودن السلام عليك ايها الامير ورحمة الله وبركاته في الصلاة
حي على الفلاح الصلاة برحمتك الله لا يستعمل الامراء الصالح المسلمين في امان ذلك في امرائهم لاهم
كانوا مسعواين في طرق امور الرعية فاستحسن برأيه الاعلام في جميع ولا ذلك امرأنا فها هذا
كل من كان مشغولاً بالصالح المسلمين كالتأني والمصلحة طارئة عليه بالاعلام مودن على غير وجه
وامام العدل والمحبة الى ان بعد وان لم يقرأ حراه فالحاصل ان الاقامة تكرر مع الخدين في الصلاة
من الاقامة والصلاة والاذان تكرر مع الحارة والكره مع الخدين وروي الحسن بن زياد عن ابي بصير انه تكرر
مع الخدين انما روي عن ابو يوسف انه تكرر مع الخدين وروي الحسن بن زياد عن ابي بصير انه تكرر
استعمال الصلاة واداء حقه الصلاة لا يجوز في الطهارة فادامنا كان يستعمل الصلاة تكرر وجه روي
ابي يوسف ان الاذان تكرر كسائر الاداءات ولا يشرط له الطهارة وجه طاهر الرواية ان الاذان شئنا بالصلاة
فشرط الطهارة عن اغلظ الحديث والشرط عن اخفها فان دون اقام بعد طهارة فهل يحل ان يقرأ
مع الخدين ومع الحارة روايات الاسنة ان يقرأ اذان الحب ولا يقرأ اقامة لان تكرار الاذان مشروع
دون تكرار الاقامة وقوله في الكتاب وان لم يقرأ حراه اذ الصلاة انه لو تكرر كما طر الصلاة المراه
اذ اذنت احد الى ان يقرأ وان صلوا اجزائهم وذكر في الاصل تكرر اذان المراه ولم يذكر الاعادة وذكر الامام
هذه الاما ان بعد صحتها بعد ان يقرأ ما تكرر وان لم يقرأ صحتها لم يقرأ اصلها فالحاصل انه يقرأ اذان
يقرأ اذان المراه والمحبة والسكران والمحبة اما اذان المراه والمحبة فلما قلنا واما اذان المحبة فانه لا
يقرأ عليه فلا يحصل الاعلام دون دخول في الصلاة والسكران طهر له المحبة كذا الاذان قبل الوقت
الذي وقع في غير وجهه وعن ابي يوسف اذا اذن للمحبة في البصر الاخرين الليل لا يقرأ ما روي ان يقرأ الاذان
يوذن بالليل وليس اقوالهم لا يقرن الاذان بغيره بالليل ليخرج قايماً ويقوم تأييداً وتيسيراً
اذا الاذان اذان ان يكتوم ويترك الاذان ويكرر الاقامة لقوله صلى الله عليه وسلم لئلا اذنت قبل واذنت
فا حذر ويحسب من الاذان الاقامة الا في المغرب قال يعقوب رايه انما يصح نودن للمغرب وتعمم والخس وقال
ابو يوسف ويحسب من المغرب الصلوة حقه وقال المصنف في فصل تركه من حقه من اعتبار اساس
الصلوات

وهي

وهي اما ما ذكره المصنف في كتابه من ان الاذان في الصلاة والصلوة في الاذان في الصلاة
والا في الصلاة في الاذان في الصلاة والصلوة في الاذان في الصلاة
يصل بالصلوة وروي عنه انه سكت في الاذان في الصلاة والصلوة في الاذان في الصلاة
رجل صلى في سجدة او في سجدة بعد اذان اقامه كرهه واهراه في الاقامة من رجل صلى في سجدة
من صلى في السجدة والصلوة ان الكراهة مضمومة على المسامحة اما الذي صلى في الصلاة في الصلاة
يصل نادان اقامه ليكون الاذان هذه الحارة ولهذا كان الجمهور في القراءة اصل فان صلى في اذان
واقامة الكره لان الذي صلى في سجدة نادان المحبة واقامة وجه له ما روي عن ابن مسعود في الصلاة
في سجدة بعد اذان واقامة وقال اذان في الصلاة فان كان من الصلاة في سجدة في سجدة في سجدة
المسافر في الاذان في الصلاة في سجدة نادان اقامه فان يترك الاذان هذه الكره لان الاذان الاعلام القامه مع عم
محمود اما الاقامة الاعلام السروع في الصلاة وهم يحاجون الى ذلك في رجل صلى في سجدة في سجدة
اهله فانه يصل بعد اذان واقامة ان تكرر الجماعة بعد الصلاة في كل واحد الحارة في صلاة في صلاة
تكرر وها هو السبب لان اذا الصلاة الجماعة في المسلمين الاخرين فيها كما اوامر الصحة
ما قلنا فكلما روي عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اذا فاتكم الجماعة فسلوا وحدها وعن ابي يوسف قال
انما تكرر الجماعة اذ اتمموا الفهم اما اذا صلوا واحداً او اثنين في ناحية من المسجد التكرار
وهذا اذا كان صلى فيه اهله فان صلى في سجدة من الغربة جماعة فلا يصل المحبة في الصلاة في الصلاة
نادان واقامة لان الاقامة الجماعة في هذا المسجد جميع ولهذا كان يترك الصلاة المودن وغير ذلك في الصلاة
جميعهم فاقامة غيرهم وهذا اذا لم يكن المسجد على قوارع الطرق فان كان كذلك فلا بأس بتكرار الجماعة
فيه نادان واقامة لان ليس له اهل معلوم ولا مودن معلوم وكانت حرمته اخف ولهذا الاقامة فيه
الاكثر كما هو الواجب وكان عمره الكرم في المقامه وهذا كعادته بعد اذان في الصلاة في الصلاة
باب

باب في المسبب في الطاق ويكره ان يكون الامام سجدة في الطاق لان تقديم الامام انما جعل سنة
كالا يشبهه على القوم حاله ومقامه في الطاق يوجب الاشبهه بخلاف ما اذا كان في المسجد سجدة
في الطاق حتى لو لم يشبهه حالة لا يكره ولا يشبهه اختلاف المكانين حقيقة الاختلاف في الجواز
فشيئاً الاختلاف يوجب الكراهة فمع هذه النكتة يكره مقامه في الطاق على كل حال اذ لا يكره
انفراد الامام بمكان اعلى من القوم لا يشبه اختلاف المكانين ولا يشبهه باهل الكعبة فانهم يتخذون الامام
دكاناً والشيء بهم خارج الصلاة مكره في الصلاة اولى فان كان بعض القوم معه لا يكره في جزاء العادة
في جوامع المسلمين ان كان الامام في مكان اسفل من القوم في ظاهر الرواية يكره المعنى الاول وذكر الطحاوي انه
لا يكره

مطلب
من مخرج القطوع

الى القعدة

الى الفقه وسلم هذا الشبهة لهذا المذهب على رأس الناس في عصر هذه الحال يعود الى الفقه احرارا
 عن قولهم وروى كذا قال في الفقه واداسلم على رأس الناس على ما سار ما روى عن ابي يوسف
 يعني اربعين كل طوع بقية هذا او ناعوا واحدا المساج في قول ابي حنيفة ومحمد بن يعقوب المذنبين قال
 يعقوب بن يعقوب وكان الشيخ الامام ابو بكر بن الفضل روى انه يقول يعقوب بن ابي حنيفة مطلقا في حال قطعها اليها
 صلاة واحدة لما ذكرنا من الاحكام وقد ورد السبع بقضاها الى علم الم من فاته الام جعل الظاهر فيها
 اول الظاهر وحل في مسجد واحد ان يذكره له ان يخرج من المسجد بعد الصلاة الا انما هي
 او دخل خرج لحاجة من المسجد والوجه ولا يردى الى طاعة الله تعالى صلوات الله عليه وان كان الرجل من يقوم بأمر الجاهل في
 مسجده وسهر في اجتماع يعقوبه كالامام والمودع كان له ان يخرج استصحابا له خروج للمادة على وجه الكمال
 وهذا اذا لم يكن قد صلى فان كان قد صلى هذه الصلاة كان له ان يخرج الى احواله فلا يدخل تحت التمسك
 اذا اخذ المودع الامام فذكره له الخروج الى احواله عينا ما يصح طوعا وهذا الجواز الظاهر والعسا
 اما في الحرم والعصر والمغرب خرج وان حل المودع الامام ان السفل بعد الحرم والعصر مكره وروى المذهب
 لما ذكرنا ما وصل الحاكم بالسفل بعد العصر والسفل سفل وكذا اذا كان على اختيار فاما اذا كان على
 اضطرار فلا دخل اليه الامام والناس في صلاة الحرم حتى ان نفوته وكمن الحرم الامام وذكرنا في
 ان صلى ركعة الحرم صلى ركعة الحرم عند باب المسجد ثم يدخل المسجد ويشوع في صلاة الامام لان اسم الحرم
 اولى السب فالعلم للصلاة فان فيها الرغائب صلواتها او طردتكم الخيل عنها وقال عليهم وكذا الحرم
 من الدنيا وما فيها وادراككم من الحرم الامام بغيره ادراك الكل قال عليهم من ادرك ركعة من الحرم فادرك
 الصلاة جمع عليها لكنه صلى ما خارج المسجد الى الوضوء ما في المسجد كان مسفلا في المسجد عند استقبال الامام
 بالوضوء وان مكره والسب في ركعة الحرم الا في السب فان النبي عليه كان يصلي في البيت فالتدبير على من يصليها
 في المسجد وهذا اذا كان عند باب المسجد موضع لذلك فان لم يكن يصليها في المسجد الا اذا كان الامام في السب
 يصليها في الشؤى او على العكس وان كان الصنيع المستوي واحدا فهو حل في الصنيع عند سائر مصليها
 روى ان اصحابه كانوا يفعلون هكذا وليكون العدم من حاله الامام ثم يدخل في صلاة الامام وان جاز او لا ذكرنا
 من صلاة الامام مع الامام دخل في الركعة ان يوافق الجماعة اعلم والوعيد بالترك الذي قال عليه السلام لعبد الله بن مسعود ان
 من صلى بالناس وان لم يكن في ركعة واحدة فانه من بعض القسا فان خرجوا بموتهم ولم يدركوا في الركعة ان كان
 يرجو ادراك الفقه كيف يفعل وطاهر ما ذكر في الكتاب يدل على ان يدخل مع الامام الى حاله او جاز في ركعة
 الركعتان بل حل مع الامام وحكم في الفقه الى جهة ما قال عليه في قول ابي حنيفة في قوله صلى الله عليه وسلم انما
 القسمة عند ما كان الراكع اصل المساجد جميع وحكي عن الفقه اسحق الرافعي كان يقول سبع ركعات
 ركعة الحرم بقطعها من طهره مضاهيا ثم يدخل في صلاة الامام والتدبير عليه ذلك ان هذا امر يحتاج الى الصلاة

اوصله الى الله
عليه السلام

الآمين
هذا هو الحق
لا اله الا الله
عبد الله
والله اعلم
بما لا يعلم
الله

والمعنى على ما ذكره

من الملائكة يطعمها
اذا حلت الالام
تجدهم اقدار
العمل بعد
السلام
على الاصح بالاعمال

او تاوه اوبكا من ذكر الحجة والدارم بقطع الصلاة وان كان من وجع او مصدب وطع او ان كان من ذكر الله
 والباركان لاظهار الحسوع والحسوع ويطعم الله تعالى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم له اذن بركا وبزيا لم يزل ما كان
 من وجع او مصدب البكون من افعال الصلاة بل هو من حكم كلام الناس في قاطعها وعن ابى يوسف ان حال اذنه على
 هذا الفصل وان قال انه لا فصل صلاة حال والحصل عند ان كل كلمة تسبل على حرفين احدهما حرف الرواية
 او كلاهما لا يقطع الصلاة كقولها اخ اف وثق لا دخل الضعف من خمس احد هاهنا ما هو حرفه والاصل في
 الكلمة سلمه احراف والمانى انهما حرف الرواية واحدهما حرف الرواية عشر حرفين الفصل اذ يرفع يديه في اليوم
 نسيه والاعتماد على هذا ان الكلمة قد تسبل على حرفين كما مر وان لم يكون فاطم الصلاة وعن محمد بن ابي الحسن
 بحث انك نفسك لم يصرف في الوحدان ما افكس الامتاع فيه يكون عموما كتحقيق والسفوف والعلاس الحشا
 وان كان ملك الامتاع غير فصل الصلاة في الوحدان وان كان في الصلاة فان حرج دموعه من غير صوت الفصل
 ان جرح الذم لم يله جرح انخرق وان كان من صوت فان كان من ذكر الحجة والدارم ان يرفع يديه على طمى للبقا
 في الصلاة وما لا يرفع يديه الا في الصلاة وان كان من وجع فصل الصلاة وهو والابن سوا او ان يرفع يديه
 فصل الصلاة عند نماز حل عطف فقال له احو بحكم الله فصل الصلاة عند نماز حل عطف فقال له احو بحكم الله فصل الصلاة
 في الصلاة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 للسبح والتمليل وقواه القرآن وان من حكم كلام الناس في حكم الصلاة وان من حكم كلام الناس في حكم الصلاة
 فصل الصلاة بركا ان الم يكن المسد في الصلاة والقاع في الصلاة او كان المسد في الصلاة بركا ان الم يكن المسد في الصلاة
 تعلم وتعلم على صلاح الصلاة ويكون فصل الصلاة بركا ان الم يكن المسد في الصلاة بركا ان الم يكن المسد في الصلاة
 ودر في الاصل ان اتمتع بركا وهذا اساره الى انه اذ لم يتكر لا فصل ولم يصرط التكرار وهذا
 وهو الصحيح ان كلامه يكون فصل الصلاة وهذا اذا اراد ان يعلم فان اراد ان يعلم فان اراد ان يعلم فان اراد ان يعلم
 وكل الواضع غير الواضع على الواضع واحد الواضع بركا ان الم يكن المسد في الصلاة بركا ان الم يكن المسد في الصلاة

[illegible]

فلمّا قال

ولما قال عيسى وعمراني يوسفان العيسى واخاه منهن اما الفاحي فلما ذكره اما السورة فلما سمي في الاول
 وما كانت سمي في وهما كانت تسمى في غيره وهما فلا يفتي وحسب ظاهر الروايات ان قراءة الفاحي واجبة في الاول
 وكذلك السورة معها لو ترك احد هما ساقيا كان عليه السهو فصاح في السبع الثاني ولم يفتي بخلافه في السبع
 الا بترك الواحد او باحده الا ان السبع الثاني محل اذا الفاحي وان قرأ الفاحي معها بكونه ادا والكون فصل
 وان قرأها من غير كان يفتي ان يكرار الفاحي في مقام واحد غير مشروع فلاحل هذا ايضا الفاحي وكذا السورة لان
 السبع الثاني ليس محل اذا السورة فجاز ان يكون خلا لافصال وان الفاحي وحده الاولين غايه يفتي بان قراءة
 ورتب عليها السورة فاحي الفاحي في السبع الثاني لا يثبت عليها السورة فلا يكون الفصاحي في الا اذا اما الوصل
 السورة في السبع الثاني كانت السورة مرتبة على الفاحي فيكون الفصاحي وفي الا اذا فانه لا يثبت في السورة
 وجهه من غير صرف قوله وجمعه الى السورة خاصة وهكذا ادى اس بناء عن ابي حنيفة والى يوسف الذي الفاحي مؤد
 مراعي صحة اداها وفي السورة فاض فجمعها بالسورة كما يجرى بالاداء والكون فجمعها بين الفاحي في ركعة
 واحدة فلا يترك الا ان الفصاحي محل الا اذا ادى هسام عن مجازاة الاحكام فلاحل فلو جهر بالسورة كان جازما
 بين الجهر والمخاف في ركعة واحدة صورته وحقيقته لا غير مشروع وفي ظاهر الرواية كجهرهما ان قراءة السورة
 واجبة وقراءة الفاحي في السبع الثاني غير واجبة وكان مراعاة صحة الواجب اولى وان جهر الامام بالسورة كجهر
 بالفاحي كما اخلف صحة القراءة في مقام واحد رحل فانه صلاة العشاء فصلها لعل طوع الشمس ان اتم بها
 وان صلى وحده خاف وقال بعض العلماء كاحد الوصل لعل الصلاة النهار عينا الى ما يودى بالاناء والصلوة
 قراه مسبوقة وان الجهر في الوقت فلا يفتي بعد نزول الوقت ككسرات انام السنين وليس احد من
 النعش ان الذي علم صلى الجهر لعل طوع الشمس وجهه بالقرآن لان الفصل يكون على وفي الا اذا صلى وحده
 ان الجهر في الجماء او الا اذا الى الوقت فلا يجزى بعد خروج الوقت وقال بعضهم بخبر بين الجهر والمخافة وانما الفصل
 كافي الوقت وهو الفصل ان الفصل يكون على وفي الا اذا وفي الا المفرد يصح بين الجهر والمخافة والجهر الفصل
 فذلك في الفصل واحصلوا في جمل الجهر والمخافة قال الكرخي ادى الجهر ان سبع تسعة واقصاه ان سبع عشرة ادى
 المخافة تسعة الحروف وقال بعضهم ادى الجهر ان سبع عشرة وادى المخافة ان سبع تسعة واحصل القراءة ان سبع عشرة
 وقال النس لم يصوب مسبوقة فليس بعد الصلاة في سجدة وندندة وفيما حشا والقصة الى جهر السبع الا انما الى بكر
 شهر الفضل وعليه الاعتماد مبنى على هذا التسعة على التسعة والاسناد وهو تحت الدلالة والنسب حوا الصلوة
 انما هو من المصنف فسل صلاة في قول الى جسر وما لا صلاة ما مع الكراهة اما الجواز فلان الطريق في المصنف
 عناده وصم العباد الى العباد لا يوجب الفساد واما الكراهة فلا تسقط باهل الكفاية قال الساجي انكره لما
 روى ان موسى لما سمع رضى الله بها فقال لا كوان كان وبعثان يومها وكان هراس المصنف الى سبع وثمان احدى
 ان جمل المصنف في ثلث الا واول الطريق على كبر ليس من اعمال الصلاة فيكون مقصدا فعلى هذا لو كان موضوعا

وغير الخي ان يكون صورتهما سودايتين شاتوتين فلا يباح قتل الخي الابول الاعذار والاذن ويقال لما قيل ان
المسكين ومترى باذن الله فان يقتل وقال الطحاوي لا بأس بقتل الحيوان كلها من غير اعتذار لان النبي صلى الله عليه وسلم
عاهد الخي ان لا يدخلوا بيوتهم وانه لا يظلمهم والنفس فاما تقضوا العهد يباح قتلها والاوى هو الاعذار
وجاء العمل بالعهد وهذا اذا قتل من غير مشقة ومعالجة فان قتلها بمشقة ومعالجة كثيرة فسدت صلاة الزعماء
وذكر شمس الأئمة السرخسي ان قتلها بغير مشقة لا يفسد صلاة لان هذا على شخص في الصلاة فلا يكون مفسدا
بغير المشقة والوضوء بعد سبق الحدث فان رأى المصلي عاقبة قتلها او قتلها في صلاة ذكر في صلاة الاخر
عن أبي حنيفة لا بأس بقتل ما روى عن ابن مسعود وصح انه رأى في الصلاة قتلها ثيابه فذبحها تحت الحفاة وان فيه
ازلا الذي عن نفسه فلا يكره كقتل الحفاة ومسح العرق عن الجبين بخود ذلك وعن أبي يوسف انه لا يكره قتل القمل
وقتلها في الصلاة لان الخرافة فيها الاذي بخلاف الحفاة والعقرب ويكره عند أبي والتيسير في الصلاة عن
يوسف ومحمد انهما لم يرايا ذلك باساقى المواقف والعراض عن أبي يوسف في رواية الناس بذلك في المواضع
لأن المصلي قد يحتاج الى ذلك لمراعاة سبب الفراء والعمل بما حثت له السنن من صلاة المسكين ومحوها
وقد روى عن بعض الصحابة عد المسحاح بالوحي في الصلاة ولا يوجب له الشك من أعمال الصلاة ومراعاة
سبب الفراء مكن بدونه فان ظهر قبل السجود فيما يريد ان يقرأ في الصلاة ومراعاة سبب المسكين
فمثل ان يخطو بقلبه او يصلي الايام في موضعها او يسبح حتى يستيقظ الى ان يركع في الصلاة وهو
العدا الاصابع او يحيط بلسانه يده واحده المسحاح في عد المسحاح خارج الصلاة نعمه كرهوا ذلك
قالوا اسبح ويحيى ويذبح ولا يحسب وعنه ابن مسعود رحمه الله ان رأى رجلا يفعل ذلك حال عدوته ترك
للسجود فيها وانه مسيقظ عن عد المسحاح وكذا في هذا في غير الصلاة لو يدور الى جميع في الصلاة
احل صلى الله عليه وسلم في احد من المصحح من المسحاح في علم ان لم يركع في الصلاة وان بلغ اخر المسحاح
ولم يخرج من الباب في علم ان لم يركع عاد الى مكانه وصلى فانه روى عن محمد بن ابي ذر ان كان يمشي في المسجد
الى القباب كان ينادي المسحاح على حائط القباب فاما اذا عرض عن القباب فسدت الصلاة وان كان في المسحاح
والقباب كذلك لان هذا الصراخ عن القباب من غير عذر فسدت الصلاة كالمسحاح اذا رآى سراجا موقد
ما كان الا ان لم يسمع ما يصرخ به علم ان لم يركع في الصلاة او صلى الطهر وطهر ان لم يصل في الصلاة في علم ان لم يركع
او طهر ما سح اقتضا وقت في علم ان لم يركع في الصلاة او صلى الطهر وطهر ان لم يصل في الصلاة في علم ان لم يركع
دم ما يصرخ به علم ان لم يركع في الصلاة او صلى الطهر وطهر ان لم يصل في الصلاة في علم ان لم يركع
القباب او الصراخ عن القباب من غير عذر فسدت الصلاة كالمسحاح اذا رآى سراجا موقد
القباب او الصراخ عن القباب من غير عذر فسدت الصلاة كالمسحاح اذا رآى سراجا موقد
تعارف مكان الصلاة والمسجد في حكم مكان واحد ولهذا جعل مكانا واحدا في حكم الامتداد

مسجد

وتحريم الصلاة خلاف ما اذا خرج من المسجد لا ينافي مكان الصلاة من غير عذر في القصر العشرة
الصحوة وان صلى حده بعشر موضع سجوده وكذا اذا استخلف وحلا ولم يخرج فسدت الصلاة لان
الاستخلاف على كبر ولا يحمل الاعذار وكذا في تلك المسائل لان الصلوة معه كان على قصد الركن الترك
البري ان لو كفى ما كان لا يمكن البناء مما يجانس هذه المسألة ما ذكر في العيون من صلاة العسافين
على راس الركعتين على طين انما تروى او كان في صلاة الطاهر وسلم على راس الركعتين على طين انما تروى او سلم
على راس الركعتين على طين انما تروى او سلم على راس الركعتين على طين انما تروى او سلم على راس الركعتين
وسئل السهولان في المسائل الثالث عن ابن مسعود في صلاة الركعة من قهر وكان عامدا في السلام على راس الركعتين
وسلام العهد فاطع وفي المسألة الاخرى سلم على طين انما تروى او سلم على راس الركعتين على طين انما تروى
ولان في تلك المسألة اشبه ما لا تشبه غالبا لا يحصى من كل صلاة موبوء وسراطة واحتصاص
السفر بعلماء فلا يحمل ذلك اما هنا خلاف المطلق اذا صلا ركعة او ركعتين في صلاة ولو على ركعة
ما زلنا لم نركع تسهيل منهم من قال الركوع عمل كبر لا يحتاج فيه الى المعالجة بالمدبر عاده بخلاف
الدول فانه يمكن ان يجعل ركعة من احد الحائسين وركعة من غيرهما الى المعالجة وهذا السبيل بالوضع
ووضع على السرح فانه لا ينبغي وان لم يوصد به العمل في السرح في الصلاة ان الدار لم يركع
واما كما لا يخار ام الدار لم يركع الا اذا كان لا يركع وسجود وانما ما يركع فلا يجوز عن أبي حنيفة والى
يوسف انه تسهيل في الوجهين ما اذا ركع فلما بناه وام الدار فلا يركع لو بقي كان يركع الصلاة بركوع
وسجود على صلاة استحبها الا انما فلا يجوز غير المترين اذا صبح الصلاة بالامام فركع الركوع وسجود
فانه تسهيل وعلى قول من يركع في الوحدان لا يركع ركعة ركعتين الصلاة بركوع وسجود على صلاة استحبها
بالامام وعن محمد بن ابي ذر ان ركعتين الصلاة بركوع وسجود على صلاة استحبها بالامام
جميع الصلاة بركوع وسجود وهو اولى من ذلك المعص بالامام والمعص بركوع وسجود والاول اذا ركعوا تسهيل
كان مودبا جميع الصلاة بالامام ولو لم يكن مودبا تسهيل بركوع وسجود وكان السبا اولى ثم لاحلا في حوال الطوع
على الداء المسافر واحصلوا في حواله في المصر قال ابو حنيفة لا يجوز وقال ابو يوسف يجوز من غير كراهة وقال محمد بن عيسى
المسافر في كمال الصلاة على صلى يقوم ركعة وحده في كل فاحدث الامام وقام هذا الرجل فقام صلاة الامام ثم
قفق او اصدت معهما او نكلم او خرج من المسجد فسدت الصلاة في كل حال فاحدث الامام وقام هذا الرجل فقام صلاة الامام ثم
ركل واحدا غير خرج الامام كان الامام اما ما لا يركع لنفس الامامة فسدت الصلاة في كل حال فاحدث الامام وقام هذا الرجل فقام صلاة الامام ثم
وان كان طهر جماعة لا يصح احدهم الا تسهيل الامام او الصوم لعدم المولية فان قدم المعص بركوع والمعص
ركل تسهيل صلاة الكل لان العباس بابي حوازا الاستخلاف لا يعمل من أعمال الصلاة ولا يجوز ان يركع
السجود ولا يصوره فصار على الواحد وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة اذا احب الامام وذهب ليتوضأ

مسائل لا تختلف

وطهر من كل احد

[illegible][illegible]

التي ان كل واحد من اهل الصلاه سجدوا
بالانقياض في السجده من الصلاه المبركه
المشرائط بها فهو مخوفه الا خلاصه وبسبب
في الصلاه من حيث انما هو ان الصلاه والاعمال
فان عماد الصلاه حاج الصلاه فالصلاه
فبعثت الفصل الرابع والستون من الكرمي
فجاءت الفصل الخامس والستون من الكرمي

[illegible]

اوله لما قالها اسبى اوله ابى لم يركب وحمل ملاس ان يركب وادى حبله في الصلاة فصار
 اسبى اوله ابى لم يركب وحمل الصلاة حاروسه على سبيله الصلاة لان هذا القدر لا يقطع العود واحدا
 في سبيله الصلاة قال مساع لم يركب الصلاة عن سبيله الصلاة الا اذا نواها في ركوعه او في سجوده وما عدا
 المساع الاحتجاج الى الله ونصير سجده الصلاة موداه بالصلاة ان الصلاة اقوى من سبيلها الذي اذا انقطع
 حبله احتجج الى الله **فاد**
 محمد في هذا الكتاب مسائل السهو وانما اهم ما احتجج اليه في تركه عليها وهو ان اسبى الرجل في صلاة لم يركب
 الصلاة ام ارضا قال الاصل ان كان ذلك اول ما سبى لم يركب الصلاة الا ان اسبى حبله في سجده لم يركب الصلاة
 ارضا وذلك اول ما سبى لم يركب الصلاة وفي بعض الروايات ان اسبى حبله في سجده لم يركب الصلاة ام ارضا فليصير
 وفي روايه فليصل حتى يكون النفس عالما على الوهم وفي بعض الروايات فليس على الاول احتجاسا وهو ان الروايات
 قالوا ان كان ذلك اول ما سبى لم يركب الصلاة الا ان اسبى حبله في سجده وادى حبله في سجده فليصير
 ان التخيير يوصله الى الصواب كما في الفقه وعبرها ولو لم يركب الصلاة كجرح فيه وما سبى حبله في سجده
 فان وقع خربه على الواحدة في سجده في ابى ركعتين فليصل ركعتين في سجده في ابى ركعتين في سجده في ابى ركعتين
 وسبى السهو وان وقع خربه على ابى ركعتين في سجده في ابى ركعتين في سجده في ابى ركعتين في سجده في ابى ركعتين
 في سجده فان وقع خربه على ابى ركعتين في سجده في ابى ركعتين في سجده في ابى ركعتين في سجده في ابى ركعتين
 وان وقع خربه على ابى ركعتين في سجده في ابى ركعتين في سجده في ابى ركعتين في سجده في ابى ركعتين
 الاحمال بما ناسه لم يفسد الصلاة وان وقع خربه على ابى ركعتين في سجده في ابى ركعتين في سجده في ابى ركعتين
 مع غيره من سبى على الاول ولا يخفى وادى حبله في سجده في ابى ركعتين في سجده في ابى ركعتين في سجده في ابى ركعتين
 الساعي من السلام فليصل ركعتين في سجده في ابى ركعتين في سجده في ابى ركعتين في سجده في ابى ركعتين
 والعصم من سبى حبله في سجده في ابى ركعتين في سجده في ابى ركعتين في سجده في ابى ركعتين في سجده في ابى ركعتين
 لان مجتهد فيه وتكرار السهو غير مشروع فيكفيه والاولى ان يكون بعد السلام ثم سجود السهو وانما يترك
 الواحدة وما حذر الفرس والحب ترك السبى لان سجود السهو واجب فلا يجب ما لا ادخل مما ليس بواجب
 وذلك الخلوام وحصل ما ان كان عن فعل الاعمال او عن فعل الاعمال او عن فعل الاعمال او عن فعل الاعمال
 مما قام فيه وهو امام او مفوض اليه السهو لما روى عن النبي عليه السلام انه قال من ناسه الى المأثم وسبى حبله في سجده
 السلام وعن علي بن ابي طالب عن النبي عليه السلام انه قال من ناسه الى المأثم وسبى حبله في سجده
 ترك واحدا او اخره مع ان الصلاة فرض في الاولى واحده وذلك بوجوب بعضها بافحس في الصلاة فخير
 بالسجود وهذا اذا سبى ما قام من ذلك من سبى حبله في سجده في ابى ركعتين في سجده في ابى ركعتين في سجده في ابى ركعتين
 السهو فان كان الى العود اكره ما يركب وهل يلزم السهو بهذا القدر من الناحية احل المساع قال

السب هو ذكر

هذا الكتاب من مسائل السهو والسهو في الصلاة
 لما صلى ام اربعا قال الاصل ان كان ذلك اول ماسمى تسبعا لقوله عليه السلام اذا سلمت ادا اسبغ الرجل صلواته فليد
 اربعا وذلك اول ماسمى تسبعا وفي بعض الروايات اذا سلمت ادا اسبغ اربعا في صلاة فليد ولما صلى ام
 وفي رواية فليصل حتى يكون النفس عالما على الوهم وفي بعض الروايات فليس على الاول احتسابا وهو اما الروايات
 قالوا ان كان ذلك اول ماسمى تسبعا ان في الاستيعال اذا بنا كمل الوجهه وادانك يقع ذلك غيره فليقل
 ان التخيير يوصله الى الصواب كما في العسكه وغيرها ولولم لا الاستيعال كجرح فيه وما كجرح الوقت في الاداء
 فان وقع خربه على الواحد في صلاه في ذاب ركعتين عمل كما في ركعتين في ركعتين نصف التمام اخرى ثم يعقد ويسلم
 ويسجد لسهوه وان وقع خربه على اربع ركعتين يعقد ويسلم ويسجد لسهوه وان وقع خربه على اربع ركعتين يعقد ويسلم
 في الركعة فان وقع خربه على اربع ركعتين في المائنه حارب صلاه وان وقع خربه على اربع ركعتين في المائنه حارب صلاه
 وان وقع خربه على اربع ركعتين في المائنه حارب صلاه وان وقع خربه على اربع ركعتين في المائنه حارب صلاه
 الاحمال بما ناسه ثم نصف التمام اخرى ثم يعقد ويسلم وقال الساجي ان كان ذلك اول ماسمى تسبعا وان
 يقع غيره منى على الاول ولا يخفى واد اصبحت في الصلاة بالخبر او بالسا على الاول يسجد لسهوه بعد السلام وقال
 الساجي من السلام وقل مالك ان كان عن يده يسجد بعد السلام وان كان عن نقصان يسجد من السلام
 والعصم من هذا لقوله عليه السلام لكل سهو سجدتان بعد السلام فان سجد قبل السلام يقع معتقدا به عندنا ايضا
 لان مجتهد فيه وتكرار السهو غير مشروع فيكفيه وبه الاولى ان يكون بعد السلام ثم يسجد السهو وانما يسجد
 الواحد ما حذر العزم والحب ترك التسليم لان سجود السهو واجب فلا يجب ما لا ادخل مما ليس بواجب
 وذلك الخلوام وحدها ما ان كان عن فعل الاعمال او عن فعل الزكوات او عن فعل الزكوات او عن فعل الزكوات
 مما قام فيه وهو امام او مفرد يلزمه السهو لما روي عن النبي عليه السلام ان قام من المائنه الى المائنه وسجد سجدة بعد
 السلام وعن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام ان قام من المائنه الى المائنه وسجد سجدة بعد
 ترك واحدا او اخره مع ان القيام في ركعة الاولى واحده وذلك بوجوب نقصانها فاحسب في الصلاة مخبر
 بالسجود وهذا اذا ستمت فاما ما كان من ذلك روي عن ابي يوسف قال ان كان الى القيام اربع ركعات يسجد
 لسهوه فان كان الى العود اربع ركعات يسجد وهل يلزم السهو من هذا القول ومن الناحية احكام المسامحة قال

1

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

بعضهم يلزمه وهو احسان السبع امام ابي بكر محمد بن الفضل وقال غيره يلزمه ان يلزم الواحد وال
نوح السهو وكذا الوجه وهو امام فيما سرحه قل او كثر في الروايات الطاهرة او طواف ما يحرم
قل او كثر في روايات الصلاة وفي النوادر اذا حلف فيما يحرم فيه لا يلزم السهو ما لم يحلف به فلهذا
يتعلق به حوار الصلاة على الاحلاف الذي ذكره ما ذكره النسب امامه خمس الاله الحلال في طاهر الحان
سواء في كل ذلك سهو وان كان كل واحد منهما محرم السهو بنحوه صفة القراءة لما روى عن علي بن مسعود رضي الله
اباها الامم خير في صلاة حلف فيما او حلف في صلاة يحرم فيها سهواً وسكناً لان المحرم في موضع الخبر
على امام السماع القوم والمحافة في موضع المحافة واحب لصانته القراءة عن المعاملة والمخاطبة قال الله تعالى
الاسمعوا لهذا القرآن والعواصم لعلكم تحذرون وصانته القراءة عن مثل هذا واحسن وان كان يصلي على ما
في من ذلك لان الخبر بالقراءة سهواً امامه اما المصنف فذكر ان صاحب الرواية في نوادر
ابن سليمان اداسي المصنف حله وطعن نفسه اماماً محرم في صلاة كما يحرم الاحكام بسجل السهو لان الخبر
سهواً الامم دون المصنفين وقد اوضحه فراه الفقيه عن موضوعها لان فراه الفقيه من الواحد وقد ا
فراه السورة او بعض السورة مع الفقيه لقوله عليه السلام الصلاة الانهالك الكتاب في معناه من القرآن كل
و طاهره مع الحوارد وبها فحس وان يرتب العمل بطاهره في حق في الحوارد فلهذا نوح فراه في السبع
وان يركل القراءة في الاول وفي احد منهما او يركل فراه الفقيه في الاول وفي احد منهما او يركل فراه السورة في
الاول وفي احد منهما يلزمه سجود السهو وكذا الوجه الفقيه في الاول وفي احد منهما يلزمه سجود السهو
صحة ما حصره السورة حتى لو حرر الفقيه في السورة في الاول وفي احد منهما يلزمه سجود السهو
فراه السهوك في الفقه الاولى ناساً او يسهو السهوك في الفقه الثانية ويدكر نول السلام يلزمه السهو لان
فراه السهوك من الواحد وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه ان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا السهوك كما تعلمنا
سورة من القرآن وكان يخط علينا بالواو والالف ومما نقله عنه في تعليمهم على هذا الوجه دليل ارتفاع
درجته قبله على الوجوب وان فعله من السهوك في الفقه الثانية ويسهوا السهوك ثم يدكر السهوك
عن ابي يوسف رحمه الله في رواية من يلزمه السهو والاحرى لا يركل لو ترك بعض السهوك
يلزمه السهو وذكره في صلاة الحسن بن زياد قال هو قول ابي حنيفة والي يوسف ولو تسهوا من سجود
الفقه الاولى على السهو وفي الفقه الثانية السهو عليه ولو ترك بعض الفقيه في الصلاة السهوك
حاشي نهر الفقيه في السورة وسجل السهو وان حاشي الاكر من الفقيه ويسهوا السهو عليه ولو ترك بعض الفقيه في الصلاة السهوك
اما ما كان وصفاً ذكره شتر بن الوليد وان لم يهر الفقيه في السبع الثاني ناساً لا سهواً عليه في طاهر
الرواية لا يحرم من القراءة والتسبيح والستوت ولو حرر الفقيه او ابر من القرآن في الفقه او في الركوع او في
السجود ساهياً كان على السهوك لا في سجود السهو ولا في سجود السهو ولا في سجود السهو ولا في سجود السهو

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

هذا هو الكتاب الذي
 كتبه في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين

[illegible][illegible]

التي هي من الله تعالى في جميع الصلاة وسقط عنه سجود السهو الذي لو تركه بعد ركعة لم يفسد ركعة
سجد السهو في وسط الصلاة وفيه الوصل في هذه الحالة ينقص ركعة من ركعات الصلاة
وعند السهو في ركعة واحدة من ركعات الصلاة ينقص ركعة من ركعات الصلاة
صلى على من كان في ركعة واحدة من ركعات الصلاة ينقص ركعة من ركعات الصلاة
سجد في صلاة فاسم من ركعة واحدة من ركعات الصلاة ينقص ركعة من ركعات الصلاة
السهو عند سجدة واحدة من ركعات الصلاة ينقص ركعة من ركعات الصلاة
فلا يصح نيته وينوي بالتسليم الأولى من عن يمين من الرجال والنساء والحفظ في ذلك الثاني من المشايخ من قال
في زماننا لا ينوي النساء الاثنتين الا بغير الحجاب لمسا جده وبعضهم قالوا بان ينوي النساء وان لم يكن معهن في المسجد والخلاف في
هذا الوجه لا الى ان يني الرجال والنساء ينصرف الى من كان معهن في المسجد والجميع من الدنيا من المؤمنين والمؤمنات قال
بعضهم ينصرف الى الكل وقال بعضهم ينصرف الى من يشاء في الصلاة وكلوا في المنفرد قال بعضهم ينوي الحفظ
لا غير وقال بعضهم ينوي جميع المؤمنين المؤمنين ثم قال وينوي الحفظ وانفصوا في الاصل الحفظ في الصلاة ينوي
جميع من معن من المؤمنين والمؤمنات قال بعضهم ينوي جميع المؤمنين والمؤمنات في الصلاة ينوي جميع المؤمنين والمؤمنات
ينوي في التسليم في المقتضى ينوي الامام ايضا وتخصيص الامام بالذكر في قوله ان يقول ان ينوي من شيئا كذا
الصلاة دون غيره فان كان الامام من الجانب الايمن نواه فيه وان كان من الجانب الايسر نواه فيه وان كان من الخلف نواه فيه
عن محمد بن يونس في التسليم الاول ترجيح اليمين عن اليسار وعن محمد بن يونس فيهما ان يذوق من الطرفين ويكرر
السلام على الواحد جازيتم ان يقرأ فيهما ان يذوق من الطرفين ويكرر
من المشايخ من قال ما ذكر في كتاب الصلاة قول الى خيفة الاول فان كان يفضل الملائكة على بني آدم وما ذكره هذا
قوله الاخر فان رجح الفضل البشر على الملائكة وهذه مسلمة اختلف فيها اهل القبلة فالت معتزلة حملة الملائكة افضل
من بني آدم وقال بعض اهل السنة والجماعة حجة البشر افضل من حجة الملائكة والمذهب المرفوع ان خواص بني آدم وهم
الانبياء والرسل افضل من جميع الملائكة وعوام بني آدم وهم الاقبياء افضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة افضل من عوام
بني آدم وما ذكره هذا لا يدل على التفصيل ان الواو للجمع المطلق دون الترتيب

باب من يعود الصلاة

وله ما اقل يصح صلاة دخل وفيها صل ان سجد ما فاسم الحزب وقال الساجي حوزة على ان الترتيب في المكتوبات
عند السجود وعند السجود مسبوقة للسجود وحده قوله ان كل من صل ركعة من ركعات الصلاة فلا يصح ان يكون
سجودا لغيره ولو سجد ما رواه ابن عمر رضي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فاصلة الظهر فذكرها وهو مع الامام
في العصر عليها وجعلها باقية من صلاة الظهر بعد العصر وفي رواية وطع العصر وصلى الظهر بعد العصر هو
وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من صلى من صلاة او سجد منها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وفيها جعل في المكتوبات

والله اعلم

وينوي بالتسليم

والله اعلم

والله اعلم من الله تعالى في جميع الصلاة وسقط عنه سجود السهو الذي لو تركه بعد ركعة لم يفسد ركعة
سجد السهو في وسط الصلاة وفيه الوصل في هذه الحالة ينقص ركعة من ركعات الصلاة
وعند السهو في ركعة واحدة من ركعات الصلاة ينقص ركعة من ركعات الصلاة
صلى على من كان في ركعة واحدة من ركعات الصلاة ينقص ركعة من ركعات الصلاة
سجد في صلاة فاسم من ركعة واحدة من ركعات الصلاة ينقص ركعة من ركعات الصلاة
السهو عند سجدة واحدة من ركعات الصلاة ينقص ركعة من ركعات الصلاة
فلا يصح نيته وينوي بالتسليم الأولى من عن يمين من الرجال والنساء والحفظ في ذلك الثاني من المشايخ من قال
في زماننا لا ينوي النساء الاثنتين الا بغير الحجاب لمسا جده وبعضهم قالوا بان ينوي النساء وان لم يكن معهن في المسجد والخلاف في
هذا الوجه لا الى ان يني الرجال والنساء ينصرف الى من كان معهن في المسجد والجميع من الدنيا من المؤمنين والمؤمنات قال
بعضهم ينصرف الى الكل وقال بعضهم ينصرف الى من يشاء في الصلاة وكلوا في المنفرد قال بعضهم ينوي الحفظ
لا غير وقال بعضهم ينوي جميع المؤمنين المؤمنين ثم قال وينوي الحفظ وانفصوا في الاصل الحفظ في الصلاة ينوي
جميع من معن من المؤمنين والمؤمنات قال بعضهم ينوي جميع المؤمنين والمؤمنات في الصلاة ينوي جميع المؤمنين والمؤمنات
ينوي في التسليم في المقتضى ينوي الامام ايضا وتخصيص الامام بالذكر في قوله ان يقول ان ينوي من شيئا كذا
الصلاة دون غيره فان كان الامام من الجانب الايمن نواه فيه وان كان من الجانب الايسر نواه فيه وان كان من الخلف نواه فيه
عن محمد بن يونس في التسليم الاول ترجيح اليمين عن اليسار وعن محمد بن يونس فيهما ان يذوق من الطرفين ويكرر
السلام على الواحد جازيتم ان يقرأ فيهما ان يذوق من الطرفين ويكرر
من المشايخ من قال ما ذكر في كتاب الصلاة قول الى خيفة الاول فان كان يفضل الملائكة على بني آدم وما ذكره هذا
قوله الاخر فان رجح الفضل البشر على الملائكة وهذه مسلمة اختلف فيها اهل القبلة فالت معتزلة حملة الملائكة افضل
من بني آدم وقال بعض اهل السنة والجماعة حجة البشر افضل من حجة الملائكة والمذهب المرفوع ان خواص بني آدم وهم
الانبياء والرسل افضل من جميع الملائكة وعوام بني آدم وهم الاقبياء افضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة افضل من عوام
بني آدم وما ذكره هذا لا يدل على التفصيل ان الواو للجمع المطلق دون الترتيب

باب من يعود الصلاة

وله ما اقل يصح صلاة دخل وفيها صل ان سجد ما فاسم الحزب وقال الساجي حوزة على ان الترتيب في المكتوبات
عند السجود وعند السجود مسبوقة للسجود وحده قوله ان كل من صل ركعة من ركعات الصلاة فلا يصح ان يكون
سجودا لغيره ولو سجد ما رواه ابن عمر رضي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فاصلة الظهر فذكرها وهو مع الامام
في العصر عليها وجعلها باقية من صلاة الظهر بعد العصر وفي رواية وطع العصر وصلى الظهر بعد العصر هو
وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من صلى من صلاة او سجد منها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وفيها جعل في المكتوبات

والله اعلم

سجد

والربما لم يعمدوا جعفر المحدث والى لمراد المسقط وذكره في نسخة الأصح عليه الصلاة والسلام
ولم يعمدوا هذه الصلاة وما سقط في كتابي فلا يصح عوده ولو ترك صلاة شهر أو سنة من غير قصد
واعتدل ما لا يصلح أو ما ينام من صلاة فليصلها وقسم ذكر القامه لحد من احتياجه في حال
كأن السقوط منه المبرور كالحديث في من السقوط في الصلاة فليصلها ولو استعمل تلك القواعد
الوجه من الوجه وقال بعضهم الكور احتياطاً وحرر عن المأثور حاصل الصلاة في وقتها
الكور إذا كان في آخر الوقت وهو ما على فصل الوقت وقد ذكرناه أعلاه وصحح المسألة في العصر
الوقت بعد الحروب العصر في حكم المبرور عن وقت الشمس وفي حكم حواجر العصر بعد الشمس
أحرر من العصر عند غير الشمس ما لم يكن من أدائها من قبل العصر من غير الشمس بل من غير الشمس
وعند إذا كان يمكن من إذا الظهر من غير الشمس وفي كل العصر أو عصر بعد العصر من غير الشمس
كان يمكن من إذا الصلاة من غير عروق الشمس لكن يمكن أن يقع من الظهر من غير الشمس المبرور
الأن أدت من الظهر الكور بعد العصر وما بعد العصر ليس يومه إلا أنه من الصلوات الأربع يومه
في ذلك لا يعلم إلا كخرج وقت صلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى وما لم يعرف الشمس إلى ذلك
فلا يخرج وقت العصر وقت الظهر إنما يصح قول في جميع صل أن يصير كل من صلاة سوى في الروايات
ما أحصلوا في وقتهم لا بد من معرفة أوقات الصلاة فصول أول وقت الفجر حتى مطلع الفجر الثاني وقت
العصر من الوقت ويستمر صلاه حتى يصير الظل طوله كرم الطعام والشراب على الصائم وكل إذا كان
وأحرر من الفجر حتى مطلع الشمس وأول وقت الظهر حتى يروى الشمس وأحرر حتى صار ظل كل من صلاة سوى في
الروايات ظاهر قول في جميع وفي قول في يوسف ومحمد أحرر حتى صار ظل كل من صلاة سوى في الروايات
طريق معرفة الروايات في غير الروايات فالقول في عموم مسقط الصلاة ما دامت الشمس على حاشية السر والسر
لم يزل وإذا قام على حاشية الأمن ووجد حرجاً على حاشية الأمن فليصلها في وقتها ولو كان في وقتها
الروايات في غير حاشية مسقط في أرض مسقط ما دام الظل في الأسفل والشمس في الارتفاع وإذا كان الظل
في الارتفاع بعد ذلك الشمس فيجعل على رأسه ذلك الظل علام من موضع العلامة إلى الحاشية في الروايات
وأعلى ذلك وصار الروايات من قبل العود سوى في الروايات فخرج وقت الظهر في ظاهر قول في جميع وفي
أدوات الروايات من قبل ظل العود سوى في الروايات فخرج وقت الظهر في ظاهر قول في جميع وفي
العصر وأحرر من العصر حتى يروى الشمس وفي قول الحسن وبعض العلماء أحرر إذا بعد الشمس حتى لو أحرر العصر في وقت
بعد العصر الصلاة العصر حتى يروى الشمس في سدا ما العصر في صلاة المغرب أول وقت المغرب حتى يروى الشمس
حتى بعد السقوط وعند الساقع وفيها مقلد أو ما يصح فيه ذلك وأول وقت العصر حتى يروى الشمس
وعند مطلع الفجر الثاني والسقوط هو الساقع الذي يكون بعد الكور في قول في جميع وفي قول في يوسف
ومحمد الثاني

وهو

في نسخة الأصح عليه الصلاة والسلام
في نسخة الأصح عليه الصلاة والسلام
في نسخة الأصح عليه الصلاة والسلام

وهو رواه ابن أسد بن عمر عن أبي جعفر السعدي هو الكور ولا فصل في الفجر الأسفل عند ما بعد الساقع
الشمس في حال مسقط كذا حد السور أن يصلي في وقت لو ظهر في السور في الظل ما بعد الساقع في الظل
بوصاً وبعد الصلاة من طلوع الشمس في الظهر الباكر في الصف والشمس في السور في الظهر الباكر
في الأمان كلها ما لم يغير الشمس وتكون الباكر أن يغير المسقط في أن يصلها قبل العصر أو صلاة
بعد غير الشمس خارج الكور في وقتها في وقت العصر في وقتها في وقت العصر في وقتها في وقتها
وإن سقط من ذلك فقد يغير وقال بعضهم يوطأ إلى العصر ما دام غداً الشمس على ذلك أو نحو ذلك
لم يغير العصر أما المغرب والمسقط هو العصر في الأمان كلها وتكون الباكر في الظهر الباكر
فصل الليل في رواية إلى نصف الليل هذا إذا كانت السماء مضيئة فاما في يوم الغيم أو في وقت الظهر
والمغرب وتعمل العصر والعشاء وقت الظهر من حين يصل العشاء إلى طلوع الفجر الثاني والمسقط يكون
في آخر الليل لمن أراد الصيام بالليل وإن أراد اليوم يومه من قبل العشاء إلى طلوع الفجر الثاني والمسقط يكون
على غير وضوء ما لم يستسقط سحر أو يصلي الظهر في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
صاحبه ودلائل هذه الحجة تعرف في الأصل ولو ترك الظهر في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
المبرور في غير وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
فصلها وهو قول في يوسف ومحمد وحاشية الفجر من إذا غاب الشمس من وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
فصلها وهو قول في يوسف ومحمد وحاشية الفجر من إذا غاب الشمس من وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
أعاده ما يصح من صلاة المبرور في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
من الجوار وهو وقت الجوار في روايات المطامع فإذا سقط المغرب زال المانع فيحكم كوا ما إذا كان في صلاة المغرب
يعرف من وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
وإن لم يزل المبرور في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
الظهر في مبرور يوم الجمعة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
أعاده الشمس بعد المبرور في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
مع الحسن غير مبرور خارجها لآن كره القواعد لو سقطت الشمس من المبرور في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
وقت واحد وتكون سدا القواعد الوضوء في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
في صلاة الظهر ولم يغير العصر في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
أعاده العصر فإما صلاة ما في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
المبرور وأما حواجر المغرب فلا يصح في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
للهاية إذا كان عند ان غلبت الهاية أما إذا لم تكن فلا يروى الحسن في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها

في نسخة الأصح عليه الصلاة والسلام

قصص عثمان رضي الله عنه
في الخطبة

ماروس

[illegible]

ولا يسوع

كان له ان يسعه وان فار يور عنه كوكبه
اذا جعل وسطا له سورا

هذا هو الوجه الثاني في بيان صحة الرواية...
والوجه الثالث في بيان صحة الرواية...
والوجه الرابع في بيان صحة الرواية...

وكان قول أبي يوسف المتون لعامة الخارجه وتعليق من الرواية...
فمن سوا ولا يعطى...
الوجه الثاني في بيان صحة الرواية...
الوجه الثالث في بيان صحة الرواية...
الوجه الرابع في بيان صحة الرواية...

الفاضل

هذا هو الوجه الثاني في بيان صحة الرواية...
والوجه الثالث في بيان صحة الرواية...
والوجه الرابع في بيان صحة الرواية...

الفاضل عن جاحد...
الوجه الثاني في بيان صحة الرواية...
الوجه الثالث في بيان صحة الرواية...
الوجه الرابع في بيان صحة الرواية...

هذا هو الوجه الثاني في بيان صحة الرواية...
والوجه الثالث في بيان صحة الرواية...
والوجه الرابع في بيان صحة الرواية...

هذا هو الوجه الثاني في بيان صحة الرواية...
والوجه الثالث في بيان صحة الرواية...
والوجه الرابع في بيان صحة الرواية...

هذا هو الوجه الثاني في بيان صحة الرواية...
والوجه الثالث في بيان صحة الرواية...
والوجه الرابع في بيان صحة الرواية...

في ركعة السواك وان لم يكن الفصلان المثلان في الفصل ركوة وهو قول محمد بن ابي حنيفة او السواك
فيها ما عدا المسان وبه اخذ مالك وزفرتم ربح وقال حنبل فيها واحد منها وبه اخذ ابو يوسف والثاني
ربح وقال الحنفية وبه اخذ محمد والسبعة وعدها من مناقبة حيث تكلم في مسئلة واحدة سلمة هو الواصل
فمنها سبب صوره هذه المسئلة وحل لربصان من ابناء العمم طامع عسره اسهر ولد ما ولا دام ملكك العبد
وم احوال على الاولاد حصة قول وهو قوله عليا في خمس من اهل السابعة ساه وفي اربع من ساه ساه واسم الابل
واسم الساء اسم حسن يساول الصغر كاسم الادنى ولهذا لو طعم الاكل في الابل او لم الساه فاكل لم الفصل والمجلس
في المسئلة ولهذا يجب الركوة في الصغار اذ اكل في الصغار سمه والركاه لاخذ باعبار تلك الواحدة بل باعتبار اكل
الكل الى يوسف المذكور في حال السه اجافا ما بان الاموال الاحمال ان منه ما في على الكل او على اكثر في خلا المال في
اصرارنا للصغر في هذا واحد مما في العجا والمهر حديث سويد بن غفلة قال انا ما مصل في رسول الله سلم فسمعه
فسمعه يقول في عهدنا ان احدين اسع اللبس يساول الركوة ما عدا السواك او في السس الذي ورد السرخ
في الحاي في خمسة عشر من اهل السه نحاس من الحاي في الفصلان مسعد العول بالوجوب بخلاف ما اذا كان في
الفصلان سمه ان لم يسعد العول فوجوب ما ورد السرخ ما حاي وكذا في العجا وانما ان يقول في صف السهم
فمعدم السس اصلا واحصا الركوة وانما في الفصلان عن ابي يوسف في رواه انه في هذا حاي معلق حسا وعسر
فيها فصل واحد في السواك في الزيادة حاي معلق سوا وسعس في هذا فصلان هكذا في رواه في الفصل
في العسر حسا فصل هكذا في كل خمس خمس في هذا فصل واحد وعنه رواه سون ما دلنا
سواك حوا على ارض احد واحد فار السواك والمخراج والخرم اليه علمته وفيه ناعاده الصدقات
باسمهم وفيه ايضا ارض احد ركوة السواك وعمر ذلك كان للامام باعبار الحاي فاد اترك الحاي بعد اطلاقه
في ناعاده الصدقات باسمهم ومن الذين ان مصر الصدقات الفقراء والاطفال انهم انصرفوا من هذا ما لم يترك
ناعاده المخرج والخرم فالاعانة ساجدا اللهم في اعاده الحواك لان مصر المخرج المصالح واهل البيت والفقراء في الصدقات
في العسر حوا على ارض احد واحد فار السواك والمخراج والخرم اليه علمته وفيه ناعاده الصدقات
باسمهم وفيه ايضا ارض احد ركوة السواك وعمر ذلك كان للامام باعبار الحاي فاد اترك الحاي بعد اطلاقه
في ناعاده الصدقات باسمهم ومن الذين ان مصر الصدقات الفقراء والاطفال انهم انصرفوا من هذا ما لم يترك
ناعاده المخرج والخرم فالاعانة ساجدا اللهم في اعاده الحواك لان مصر المخرج المصالح واهل البيت والفقراء في الصدقات

العالم والاداء والاداء
العالم والاداء والاداء
العالم والاداء والاداء

سماوات العالمين وطاهر
الاسم لا يدرك

الاسم طاهر

No,

قالوا يا ايها الناس
 الاسلام في قلوبنا
 فقالوا يا ايها الناس
 الاسلام في قلوبنا
 فقالوا يا ايها الناس
 الاسلام في قلوبنا

والسفر صوتهما فيها

[illegible]

على صاحب الزمان
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
الدين الاسلامي
الاسلام عسالة
تبارك وتعالى
٥

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

فكتب اذا كان مرض المستقيم
خالف عن القرآن لا يندرج فيه
وان لم يكن في غير القرآن
فيكون هو الذي احاط به ذلك
بالعلم والادراك فاعلم
بالحق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين أجمعين

صلواتنا اللهم الفاضل في رتبة العظمى

ولا جبران

امام محمد بن عبد الله

و دو اعدای
الاحرام را مح
ار الوعد
جاءه
اند و هم
و کثره اعدا
و

والتوحيات للكفارة وان جامع امراني في هذا مصلح وعليه ما علمنا في نفسها فعملها الفصل دون الكفارة انما هو معدرة
بما في الكفارة دون الفصل وكذا الواكل مكرها او لمصوم وصل الى الملاحم جعله الفصل دون الكفارة وقال الشيخ
الزبداني في حقه لا يفسد صومه وان اكل بنفسه صومه وكذا للامام اذا صام في حلقه
عندنا وقال رحمه الله في انفس صومه لانه لا يصح منه فكل واحد من الناس وليس له ان يصل المعدر الى
حرمه وطل صومه والقياس في الناس ان يفسد صومه وانما يكره القياس في الارواح وهذا ليس بمعدرة ان المعدر
حرام صل من له الحق وههنا ما حرام صل من له الحق وكذا الباليه والمحرمه اذا جامعها زوجها وهي حرام عليها
الفصل دون الكفارة وقال رحمه الله صومها لا يفسد صومها في الناس وليس له ان يصل منها الصوم عليه
العدول وجوبه ونوم من جود صومه في الفصل ففسد الصوم كذا في الناس وما ذكرنا ان المعدر يصل من له الحق
وههنا ما حرام صل من له الحق والحد الكفارة على كل واحد من العدول وان اصابه من غيرنا وللصوم في الصوم قبل
الزوال ثم اظهر فعلية القضاء دون الكفارة وقال ابو يوسف رحمه الله عليه القضاء والكفارة لقول علي بن ابي طالب في
دمشق فعليه ما علم المظاهر والبي حنيف ان تقاضى الآثار في جواز النية الزوال اوجب شبهة العلم في صومه
فيستط الكفارة الكتاب اراد اسلم في بعض النماذج في الصوم صل الروايع اظهر معنى الكفارة على الاعاق
واحصلوا في الفصل قال ابو جعفر لا فصل عليه وقال ابو يوسف عليه الفصل المسافر ادا لم يفسد الصوم صل عليه
صل الروايع في الصوم اظهر معنى الكفارة عليه وعليه القضاء وصل عليه من جود الكفارة قول ابو جعفر
والصبي ادا بلغ في نصف النهار فمضى الصوم صل الروايع اظهر معنى الكفارة عليه في نومه والافعال
وكذا المحرم ادا افاق والمراه ادا ظهرت من حصها او ناسها صور الصوم صل الروايع اظهر الكفارة
وعليها الفصل وان استقصى من الاستحاضة بلع الماصوع الحصة والواحد اقل ما يكون لو كان عليه الفصل
الافعال صومه وان اكل ما لا ياكل عادة كالخضار والنواه والبرار عليه الفصل دون الكفارة لو جود الفطر
لا يفسد وكذا الحسبي والوطي والكاعد والبروا الذي حمله في كرم اسلعه والسهول ادا لم يكن مذكورا وغيره وطويح
وكذا الكفاري وان كان من عاديه ذلك عليه الفصل والكفارة وان سحر وهو يكره ان السحر لم يطلع فاداه وطويح
فعلية الفصل دون الكفارة اما جود الفصل دون الصوم بوجوه الباهض ومنه وسقوط الفطر وكان
العدله وكذا اذا اظهر وهو يكره ان السحر قد عاث فاداه لم يفسد فاسلعه في السحر فاحس الى ان يبلغ الاكل
ان الاكل يفسد ويكره الاكل انفسه لقول علي بن ابي طالب في كرم ما يفسد الى ما لا يفسد ان اكله هو سال صومه
ما يكره من ان يفسد فاداه انما ارسل عليه لم يفسد الصبح حتى كثر صومه صلا حد ما طلع وقال الاخر انما طلع
فصل ان يفسد سكرها علم الى طعام وان سكر في غير السكر لم يفسد في الكتاب فلا سكر على ان يفسد
الكل قال اكل وهو سال صومه الفصل واختلفوا في جود الكفارة قال الفصل او حصر بطور الكفارة
وقال غيره لا يفسد وان سحر والكره ان السحر طالع قال الاصل فاحس الى ان يفسد ذلك الصوم

مقطعات غنای

قلت والفرق على قول الامام في هذا
المرور انهم يرون في قوله
شذوذاً على ما لا يوافق عليه
عنه فنفى عن ان يكون
واحد من الامور التي
المرور في الامور التي
وورد في الامور التي
على ما لا يوافق عليه
في الامور التي

قال صاحبنا عليه ان بعضي ذلك اليوم ان عاتل له الى حجة عند الاستسار وان اطره الكوراء ان الشمس لم تدر
والكفارة ان الهاء كانت ثمانية عشر وقد اضم اليه الكوراء خلاف الفصل الاول ولو شهد اسان ان الشمس طلع
وسهد اخر الهاء ثمانية عشر وطهرهم ظهر انهم لم يطلعوا الفصل الثاني الكفارة ما اتفقوا ونصل سبها من سبها على الزور
الهاء اسان وان شهد اسان على طلوع الشمس وسهد اسان ان لم يطلعوا وطهرهم طهرهم ان كان قد اطلع عليه الفصل
والكفارة ما اتفقوا ونصل سبها على الطلوع الهاء اسان وان شهد واحد على الطلوع واسان ان لم يطلعوا
حب الكفارة ان سبها ان الواحد ليس بحجة بانه ولو دخل عليه جماعة وهو متحيز فقالوا ان الشمس طلع فقال ادان
اصح صانما وصبر من طهرهم اكل بعد ذلك طهرهم ان اكل الاول كان قبل طلوع الشمس واكل الاخر معه او بعده
قال الحاكم انهم ان كانوا جماعة وصدمهم الكفارة عليه وان كان واحدا فعليه الكفارة عند كان او غير ذلك ان
سبها ان الواحد الفصل في مثل هذا ولو قال امرأه ان طهرت او غير طهرت او غير طهرت او غير طهرت او غير طهرت
وطهرت جماعة طهرت ان الشمس كان طالعا احصلها في حجة قال بعضهم ان صدمتها وهي بعد الكفارة عليه وقال
بعضهم الكفارة عليه طلعها ان على نفس من الليل سأل الهاء على المرأة الكفارة الهاء اطره مع العلم سبها
اصح صانما في مصان ثم صدم مصر فاقى بان صومه الخبر فاطر بعد ذلك مع الكفارة عليه ان صوم من
يعمل على صواه اورب سبها فان لم يصب بذلك لم يذكر في ظاهر الرواية وعن ابن يوسف عن ابي حنيفة ان الكفارة عليه
ان اطره يوم كان اطره ما حان اوله وان حول بعض الناس ان صوم ما لم يواجر اورب سبها وكذا لو
المهم صانما سبها فاطر الكفارة عليه واد اطره المرأة على ان يومها يوم حمص فلم يحمص ذلك اليوم احصلها
في حجة الكفارة والاصح ان الكفارة عليها الهاء اطره عن رجل فلا يلزمها الكفارة كما لو اطره وهو في الشمس
قد عاتل فاداهي لم يصب كذلك رجل اجمع فاطر على طهره يوم المرض فلم يمرض ذلك اليوم احصلها في حجة
الكفارة عليه وبعضهم مرفوعا عنه بان المرأة ان اطره على طهره يوم حمص والاصح ان الكفارة في الشمس
ما قلنا وان نصره فقال مصان طهره فاطر بعد ما رد الفاحش سبها في الكفارة عليه عندنا وقال بعض الكفارة
وقال الاصح ان وطهرها جماعة فعليه الكفارة وان اطره ما اكل والسبب الكفارة عليه طهره من احصلها وان وطهره
ان برد الفاحش سبها لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وعن محمد بن ابي الكفارة عليه وهو الصحيح والمسلم معروف وان
او الهاء في اليوم الثلث من مصان سبها ان اطره في حجة الى حنيفة وشهر او اصل الرواية او بعد قال
ابن يوسف ان او اصل الرواية اطره الايام الثلث الماضية وان او بعد الرواية ان اطره الايام الثلث
الاسم فان اطره الكفارة عليهم الهاء اطره وان لم يطلعوا فاطر على صومها الرواية فان شهد واحد برودة
هلالا ومصان ان كانت ثمانية عشر سبها الملع العدل سبها في حجة من الذكر والاصح ان الشمس والحر والرياح
والحد في الهدف اذ اناب وقال الاصح الفصل في سبها وحلها في سبها واستانها الموضع ولو سبها فاطر
عن ابن عباس عن مرفوعا عليه ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه واله وسلم ان سبها في حجة او سبها في حجة او سبها في حجة

21. 11

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

المستشار في حلولة الفقه
للإمام في العادس في المجلد الثاني
في المسئلة العادس في المجلد الثاني
في المسئلة العادس في المجلد الثاني

ما لبث ان قاموا من النوم فوجدوا
انهم قد اصابوا بالحمى فخرجوا
الى السوق فوجدوا الناس قد
اتواهم فحدثوا ما كان

في العشرة

[illegible]

بعض الظواهر العنصرية الغريبة
فيه بحث لأنه يلزم منه تأخير
الوقوف والحاصل أنه
بعض الظواهر العنصرية
تأخرت وأصلها هو
الظهور الحرج

٥٧ فاد الفجر الصبح فصلا لعلم من ينفك ويكفر الله تعالى على النبي عليه وعلى آله وصحبه وسلم الله تعالى بالحق والبر والعدل
 وأخبر عند الحاجة ولو لم يكن بلوغه الدم وإن كان بعد الطلوع وقال مالك هو من كان في وقت الوضوء والرداء قبل ما يوجب الطلوع
 بحسب المذهب هو الوضوء عند حمل فوج ووقت هذا الوضوء ما يوجب الطلوع الفجر لا قبله لأن ليلة النحر واليوم والوقت
 العزم على ما ذكرنا وليس في هذا الوضوء دعاء موقوف وعن أبي يوسف أنه يقول اللهم هذا جمع أسئلتك إن بررتي وجمع
 الخمر كلها فانه العظمى ذلك عنك اللهم ومن المصالح الحرام ومن السهم الحرام ومن الخلال والحرام ومن الحرام العظام أسئلتك
 إن سلو روح محمد من السلام اللهم أنت خير مطلوب وخير معبود وذلك فكل وقت حازه أسئلتك أن تجعل حاضري في هذا
 اليوم أن يسفل نوبتي ويحضر عرج طبعي ويجمع على الهدى أمرى أحسن الصلوات من الدنيا ثم يطلع على هذه صلاة طلوع
 الشمس لما فيها فاد إلى ما يرى حمزه العقبه من مهابس بطن الوادي سبع حصيات مثل حصاة الخد من تحت حمزه
 العقبه أحمل بطريق ما وتسع أيضا حمزه العقبه لأنها أفضح حماز من ما وأمر إلى مكة وتسفل الرمي حمزه
 جعل ما عرسته والكعبه عن يساره ويقوم حتى يرمى موضع حصاة وهو الرمي بكل ما كان من أحر الأوصاف عندنا كالطاس
 والمحر وكودك تضع أيها على وسط سنانته وتضع إحصاء على رأس أيهاه فيرميها كذلك وتكره كل حصاة
 لما روى عن النبي عليه أنه قال اللهم والله أكبر رعا للسلطان وحرمة وقطع العقبه عند أول إحصاء يرمى بها هو
 الصحيح والرمي في ذلك اليوم غيرها هو لما روى عن النبي عليه وعن أبي يوسف الأفضل أن يكون هذا الرمي وكذا ما
 بعد هذا الرمي حتى يرمي ما روى حازر أن النبي عليه رمي حمزه العقبه وأمر إلى المهر ولم يذكر الدخ في هذا الرمي
 قبل الخلو لا يفسد ولا يلزمه الدخ ولا أحسن عليه الله ما هو فاما العارون والمجمع بذلك أن بعد الرمي ثم كلفان
 ثم كلفوا ويقع الإله طأ أو المخرج عن الإحرام والمخرج يحصل بالخلو والعصر والخلو أفضل إن لم يعلم أنه
 على العقبه في الذكر فقال يخلص رؤسكم ومقصرين والعقصر أن يقطع من رؤس السعوط والاملاء والخلق
 على النساء والرجال كالف الرجل في أشياء منها أيها تلبس المحرط والرملة الطواف والسبع والأرم صوبها بالنسبة
 وتعلم رأسيها ولا يعطى وجهها فاد خلوص لكل في الألسنا إلى أن يطوف بالنسب لما روى عنه ركن النبي عليه
 أنه قال إذا رستم وحلف منكم الطيب والنساء وكل في الألسنا وبعد الرمي قبل خلوص لكل في الألسنا والنساء
 وعن أبي يوسف أنه حل في الطيب النساء وهو قول النافعي الصحيح فأحلنا لأن الطيب دافع إلى الخلع فيسب ما في المص
 عن الخلع وإنما عوصا حل الطيب بعد الخل قبل طواف الزيارة بالأنوم ثم طواف البيت من يومه ذلك في رطوب طواف الزيارة
 أن يستطاع أو من العدا أو بعد العدا أو جرح عن ذلك أن طواف الزيارة عند ما موقوف يوم النحر ويوم بعد وأداه
 في أول الوضوء أولى أعسا راما لا حصة وهذا أعدا ما وعدنا في غير موقوف الصحيح مذهبنا لأن الرمي على طرف
 الطواف على النحر فقال كلوا منها ثم قال ولطوفوا على الطواف على الدخ فكان صدق الدخ قال أحمد
 عن عبد حصاة وتكره الدم في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبه أنكره الدم لما ذكره من طوف بالنسب سبع أسواط
 وراحتهم ونصا بعد هذا لعن وكل في النساء وتسع هذا الطواف طواف الزيارة وطواف الركعتين وطواف يوم النحر

وكتبه الشيخ
الحاج محمد بن
أحمد بن محمد
٤٤٢

لا على الخرافة

Wetzel

اساره على الخلق في الحال وما ذكر في الاصل فهو حرام على الناس حتى يطوفوا طواف البراءة وطواف الوداع
وخلقوا في عصر اساره الى ان يوصروا الخلق الى ما يوافق البراءة وحسنه وان الاصل انما هو طواف البراءة
في غير الحرم والخلق في الحرم ولو احرطوا حتى يخلقوا في الحرم والخلق في غير الحرم ولو احرطوا حتى يخلقوا في الحرم
عن الزمان انهم لم يذكروا طوافا حلالا في هذه الزمان انه لم يخلق في الحال وما عدا ذلك لا يكون حلالا
الخلق في غير الحرم فيصير عن الزمان والركان جميعا فيلحق احدهما او في الحاج اذا قدم في حاضرت
تكون حاضرا او احلف المباح في تفسيره هذا ما لا خلاف فيه انهم اذ اريدوا التمتع عن الطواف او الوضوء في اداءه
عن احدهما ان يرداد بوجوب احرامه انه ان منع عن الطواف او وقف بوقت فخلق كل وان منع عن الوضوء فاداء
وامنه الوضوء بطواف بالبدن فخلق وكل ولا يرد ان عليه هذا المانع موجب احرامه فادامع بينهما فلا يرد ان
احرامه فيكون محضرا وهذا الفصل يروى عن محمد وقال بعضهم في الوضوء ان يكون محضرا ان المانع
افعال الحج بعد ما صار مكة دار الاسلام ان يكون الا اذا راها ان يكون محضرا او الذي يعلو الطريق ان يكون محضرا انما
الذي لم يحد من بعض البدن على يد الملك المخلع ان وجد ان يكون صا او الذي يروى عن بعضه وهو قوله على المني دون
هنا من محمد ان يكون محضرا او هكذا روي عن ابي يوسف والمراء ان الحرم لم يحد ووجاه لا خيرا كان
الباقي من المني دون الحرم وكان لما ان يخلق بالبدن وعلى ما هو عليه مما ذكرنا في حاشية الزيل وان يرد
على الحج من عامها الحرم الا ان عليها انما لا يرد على الحج لم يجعل احرامها احرام العمره او اطلق المحرم ان
فلا يرد جعل ما جعل الحلال لم يطرأ على ذلك كان عليه ما على الذي ارتكبه فطور احرامه لغير احرامه والاصل
باب في المانع مسائل البان المكن منعهما الا بعد معرفة المانع فيقول المحرمون ان
اربع المقدرات باحج والمقدرة بالعمره والقار والممنوع والمقدرة بالحج ان حرم بالحج والاصناف البان العمره
في سفره والمقدرة بالعمره ان حرم بالعمره والاصناف البان الحج في سفره والقار وهو من جمع بين الحج والعمره
في الاحرام فيقول لسكح وعمره وكذا الواحرم بعمره ولم يطفوا وطواف بها اقل من اربعة اسواق الحرم
كانوا بالان الاكرام ولا كركم الكل ولو احرطوا بالحج ولم يطفوا حتى اهل بعمره كان فاداء انما لا يجمع بين
الاحرام من قبل اداء احد هما فدا في ذلك ان السنة ان يجمع بينهما في الاحرام او ينفى احرام الحج على احرام
العمره قال على ربه ان من السنة ان يضا والحج الى العمره فاداء في العمره على الحج كان فاداء السنة ولو احرطوا بالحج
وطواف لما سوطا احرم بالعمره فاداء من بعض المقدره وعليه فضا وها ودم اهل الرهن ان يخرج عن الاداء على وجه
السب وهو ينفى افعالي الحج على افعال العمره من بعض المقدره لانها السركلا واما اهل بالعمره فكل ان
يطوف للحج حده لم يرد الحج بينهما لان لم يخرج عن الاداء على وجه السنة وهو ان يكون افعال العمره مقدرة
على افعال الحج والمنع من باي بالعمره في اسواقها او بالوطاها في اسواقها حج من حج من عامه ذلك
على وجه الصفة بل ان لم يهاهله المانع فاحتكا وهو الحلال والاعلام الفاسد المانع المنع وهو

ان يحرم

20
كل واحد من هذه الامام

ان حرم الاقاني بالعمره ونسوة دم المتعة فاداء من العمره وحلق يهود الى وطنه وهو يهود النصارى
اليه وهو يهود الى جنس والى يوسف وقال فيهم ان يكون منسقا لان الاعلام فاحصل والعمره في حرمه
وقال ان اليهود منسقين على ما دام على اسم النصارى واستحقاق العمره في حرمه الاعلام فاحصل والعمره في حرمه
بريد المتعة ولم ينفى العمره الا ان منع من العمره ولم يخلق في المانع من حرمه ذلك كان منسقا لان اليهود
منسقين على اهل الحلق ان اخلقوا منسقين في قول الى حرمه وهو يهود الى يوسف ان ينفى الحرام ويحرم
منسقين الاعلام ولو اعتمر قبل سهر الحج حج من عامه ذلك لا يكون منسقا انما ينفى لسكان اسواق
والقلى ومن كان في اهل المواضع لا يكون من اهل المتعة والقار عن اهل المتعة انما ينفى الاعلام منسقا
والقار عن اهل المواضع من جمع احكامه والاصناف من الاداء وعن الحصة وهو قول القاضي الا انما ينفى
اصنافا وحده بل ان الاعراض بالسفر اسبق على البدن وكان اصنافا لغير ما روي عن النبي عليه السلام اني ارى في
وانا بعض من اهل اهل في هذه الوادي المبادر لبعض من اهل اهل في هذه الوادي المبادر لبعض من اهل اهل في هذه الوادي
من غير الاحلال باحد منها واحلف البراءة فاعمل النبي عليه السلام في حرمه الوضوء وعلى القار في المانع انما اهل
السكن الا ان السكك في سفر واحد له ان ياكل ويطلع فير ما ساعدا او صغارا روي ان النبي عليه السلام
في سفره النصارى في الحج في الحج ولو احرطوا في حرمه او ينفى من اسواقها او ينفى من حرمه ذلك
في قول الى حرمه اني يوسف ولزمه الاداء على وجه المقام ما لا ينفى الا في حرمه الاحرام لاداء السفر
في الصلوة واداءها حكمة المتصور والنسب في الاعمال فلا ينفى الا في حرمه واني يوسف الا ان الاحرام
الحار كان ليدروا لو يرد بلومه الوضوء في الواضحة المحسنة فكلما ادا احرم واداء الحج الحار عند ما عدا في
يرتفع احد بها الحال ان بها الاحرام لا يكون اللاداء واداء كان اوها حكمة المتصور من بعض احدهما
وعند اني حرمه ما لم يجعل ما لم ينفى من احدهما ان ارتفع الموجد ان يكون الاعراض والباقي منسقا
في الاداء ليرتفع احد بها حكمة وعمره الاحلاف يظهر ما اذا احصر من الفعل عند اني حرمه الحلال
بذلك ولو حتى حرمه كهاربان وعند اني يوسف اذا احصر الحلال الذي احذر لو جنى بلمره
كفاره واحدة واداء عرفت هذه الحجة كوني حرمه في اسواقها فاداء في حرمه حلق من حج من
عامه ذلك منسقا وهذا المانع على وجهه فليح في حرمه يكون منسقا في حرمه لا يكون منسقا في حرمه
احلوا فيه امم الوجه الاول ان يعمد في اسواقها وعلى حرمه حج من عامه ذلك هو مجمع وعمره
المنع لان ارضي ياد السكك في سفر واحد في سهر الحج وكذلك اذا حرم من مكة وما حوله والمواضع
حج من عامه ذلك ان اهل المواضع حكم مكة حرمه لا يكون اهل المتعة والقار في الاحرام اهل مكة
وامم الوجه الثاني ان يعمد في اسواقها وجمع منها وحل وغاد الى وطنه بالكوحة من حرمه حج من
عامه ذلك لا يكون منسقا ان لم ينفى ياد السكك في سفر واحد وانما الوجه الثالث ان يعمد في اسواقها

في حرمه

رجع الى عمر بن الخطاب او الى الطائفة ووجد ذلك حج في عامه ملك مومنين وذكر الطائفة الاولى
 عاينوا قول الى جميع اما على قول اني يوسف محمد لا يكون ممسعا ان المنع من يكون عمره مائة وثمانين
 ملك وهو اما الحرم لكل واحد منهما من الطبقات ولا يكون ممسعا كما في الوجه الثاني ولا في حسبه ما روي
 عن ابن عباس فيهما انهما مواسا ليوه والوا لعمد اني اسير الحج ثم رزقنا في المني علمهم ثم تحبوا حال انهم
 وامرهم بالهدى والار برحق باد السكينة في سفر احد الارماض على سفره ما لم يزل الى اهله واما
 وطبه بالنهر كان طين اقامه طبره وطبه عليه وذلك لخصا من المذكور في الكتاب قول الكل لاصلا
 لما فيه كوني فلم يجره في اسير الحج وافسد هاهنا ومعه فيها وطاف لها وسيع وطول حج من علمه
 ذلك لم يكن ممسعا ان العمر القاسية مصعوبه بالهضما فلا يكون موحا المسكر وكذا لو اعتمد على النهر
 وافسد حجهم على الوفاء وعمر ومعه فيها لم يكن ممسعا اني لم يبرحق بادا السكينة على النهر
 في سفره واحده فلو ان اعتمد في اسير الحج وافسد عمره ومعه فيها حج الى النهر فاحدها دارا لم
 اعتمد في اسير الحج وحج من عامه لا يكون ممسعا وقال ابو يوسف محمد يكون ممسعا وهو با على
 المسلم الاولى وهو على ملكه او حرم انصار لم يخرج من الطبقات حتى اعتمد صحبه وحج من عامه ذلك لا يكون
 ممسعا بالاهل الا في حج من العمر القاسية وهو عليه فصار كواحد من اهل مكة ولا يمنع للمكي فكل من
 كان لمخوفهم وان منع من العمر القاسية فعلا الى اهله بالكويت اعتمد في اسير الحج وحج من عامه ذلك
 كان ممسعا عندهم لانه ما عاد الى اهله الا على سفره الاول وصار كان لم يكن واما انما السفر بعد ذلك من
 وطبه وبرحق بادا السكينة في هذا السفر على النهر فتكون ممسعا ولو ان خرج من العمر القاسية فالى النهر
 او الطائف واخذها دارا لم اعتمد في اسير الحج وحج من عامه لا يكون ممسعا في قول الى جميع ان حكم السفر
 الاول فام لا سفر طعم لم يزل الى وطبه واخذ النهر دارا لم يملكه بكر او ملك عليه ثم اعتمد حج لا يكون
 ممسعا وهذا لا يخرج من ان يكون اهلا للمعدي في السفر الاول وحكم السفر الاول فام من وجه فلا يحد
 ممسعا بالملك وعلى قولهما يكون ممسعا ان المنع من كان عمره مائة وثمانين وهو في السفر
 الثاني الى عمره مائة وثمانين ملكه كان ممسعا كما لو عاد الى اهله بالكويت اعتمد حج في عامه ذلك لا يكون
 ما لو اخذ ملكه دارا لا يبرحق من اهل مكة ولا منع لاهل مكة ملكي منهم ممسعا وساق الهدي او لم يسق
 فليس يمنع من ان ملكي حرج الى الكوفة اعتمد من الطبقات في اسير الحج حج من عامه ذلك فانه
 لا يكون ممسعا لانه ما منع من العمر القاسية هذا بالهضما من السكينة كما لا وكذا انما اساق الهدي بخلاف
 الا انما ان يسوق الهدي في حق الاقارب يمنع صحة الامام باهله على ما ذكرناه انما اساق الهدي مادام
 لم يزل يمنع كان العود عن وطبه مسحا عليه الى مكة لاهل الهدي يمنع صحة الامام وفي حق الملك
 الاوصال ذلك ان يسوق الهدي لا يسحق عليه العود عن وطبه صحة الامام باهله ولو خرج الملك الى

[illegible]

وادام حرمن المعصية كان عليها دمان سوي نادى دم لاهل المعصية لم يخلط من اوان باخره
باب في الطواف السبع رحل طواف الطواف الواحد وهو
 الحجر فان كان ملكا فبعد الطواف وان عاد على الخطم احراه وان رفع يده على اهل مكة ولم يعد عليه دم ولا هو
 الاطوف عليه طواف الحج وهو سبعة والعشرون طواف الزيادة يوم النحر وهو ركعتين في كل ركعة الا في الركعة الاولى
 من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر والمالك طواف الصلوة وهو واحد اهل مكة علم من حج في السنة
 فليكن اجر عظيم بالتمسك بالطواف وانما طوف ورا الخطم من السبت وهو اسم لما فيه من الميزات والبركات
 السبت مرجح وهو من السبت لما روي ان عاتكة رضي الله عنها تدرك ان يصلي في السبت ركعتين فاحد النبي صلى الله عليه وسلم
 وادخلها الحجر وقال صلى الله عليه وسلم فان الخطم من السبت فاد طواف في جوف الحجر فليكن النقصان طوافه من ركعة
 النقص فادام ملك بعد الطواف يكون مودعا في وجه الكمال والسنة وان عاد الطواف على الخطم فاحد ركعة
 انه هو المبرور لم يكن بعد على الخطم ما حد من سنة خارج الحجر حتى يمشي الى اخر الحجر ثم يدخل في جوفه وخرج
 من اجاب الحجر ثم يطوف ورا الخطم باسم الى اخر الحجر ثم يدخل في جوفه وخرج هكذا يفعل سبع مرات فليكن ذلك
 رطوبت احره فهو اذا في اخر الحجر رجع وانما جعل في الحجر ثم يمشي الى اهل الجوع سوطا فان رجح الى اهل
 ولم يعد الطواف عليه دم وكربة لانه الى بكر الطواف وللاكثر حكم الكل لكن يصنع النقصان كما لو طواف اربعة
 اسواط وان كون الخطم من السبت من جهة الواحد وانه لا يوجب العلم ولما استعمل الخطم في صلاته واحدا
 السبت الحرة صلاه ومن ترك واحدا من اجزاء الحج كان عليه الدم كما لو ترك السبع من الصلوة والمركبة وحل
 طواف الزيادة على غيره وصو وطواف الصلوة في احراما ثم السبع من الصلوة والمركبة وحل
 الاخذ الطواف بدون الطهارة حتى ينوي محراما من النساء الى ان يعد الطواف لان الطواف صلاه قال عليه السلام
 بالسبع صلاه الا ان يبعث اناج فيه الدلو من يطوف فانه طواف الاحرام وان لم يركب في الدنيا هو الطواف
 وانه اسم للكر والنبه وليس فيه ما ينوي عن الطهارة من شرط الطهارة فليكن على كذا في سنة واحدا
 الحذب فليكن اذ ان السبع في النوات دون الحصى وان حصه الكنان حوارة الطواف بدون الطهارة والحكمة
 من احرام الاحاد حتى العمل على وجه المكون ليجعل الطهارة من الواجبات امن السرار والافان فليكن
 الاعتدال به لكن يصنع النقصان في يومه بالاعادة استحبابا او حوبا وان لم يعد حارب ولم يدمه الدم وان طواف
 طواف الزيادة حسب النية الاعتدال ان نقصان الحياء الخمس مكان مودع من جهة صلاته الاعتدال
 وان عاد في انام النحر لا يبعث عليه ان وص الطواف انام النحر ان يبعث على طواف الطواف على النحر وان كان
 منها م قال ولطوفوا بالنسب العتيق فاول وص الطواف طلوع النحر من يوم النحر ان ما قبل من الليل وص
 الوضوء بعد ما عاد الاعتدال في انام النحر اني ما لطواف في وجهه فلا يلزمه شي وان عاد بعد النحر ان
 دم في جوف الى جميع ما كان لما حرمت النحر اذ احر اعاد الطواف عن ايام النحر طواف الصلوة

في كل ركعة
 في كل ركعة

لان

ان من حرم الميت السبع بعد الاعادة الاسمية الفصل وان طواف الزيادة في ايام طواف الصلوة
 في احراما ثم السبع من الصلوة والمركبة وحل طواف الزيادة حتى ينوي محراما من النساء الى ان يعد الطواف لان الطواف صلاه قال عليه السلام
 بالسبع صلاه الا ان يبعث اناج فيه الدلو من يطوف فانه طواف الاحرام وان لم يركب في الدنيا هو الطواف
 وانه اسم للكر والنبه وليس فيه ما ينوي عن الطهارة من شرط الطهارة فليكن على كذا في سنة واحدا
 الحذب فليكن اذ ان السبع في النوات دون الحصى وان حصه الكنان حوارة الطواف بدون الطهارة والحكمة
 من احرام الاحاد حتى العمل على وجه المكون ليجعل الطهارة من الواجبات امن السرار والافان فليكن
 الاعتدال به لكن يصنع النقصان في يومه بالاعادة استحبابا او حوبا وان لم يعد حارب ولم يدمه الدم وان طواف
 طواف الزيادة حسب النية الاعتدال ان نقصان الحياء الخمس مكان مودع من جهة صلاته الاعتدال
 وان عاد في انام النحر لا يبعث عليه ان وص الطواف انام النحر ان يبعث على طواف الطواف على النحر وان كان
 منها م قال ولطوفوا بالنسب العتيق فاول وص الطواف طلوع النحر من يوم النحر ان ما قبل من الليل وص
 الوضوء بعد ما عاد الاعتدال في انام النحر اني ما لطواف في وجهه فلا يلزمه شي وان عاد بعد النحر ان
 دم في جوف الى جميع ما كان لما حرمت النحر اذ احر اعاد الطواف عن ايام النحر طواف الصلوة

ونحو ذلك
 ونحو ذلك

لان

والفرق

سوار اهل القبره راجع الى القبره

4119

وقت

وقال بعضهم الأصح نفس الحج على الأمر والمالكون لم يوافقوا له فنفقه وهو رواية عن محمد وهو ما ثبت في الصحيحين من الحج
 عبادة لله لا عبادة لغيره والأمر على ما لا مال له لأن قطع المسألة المتبادر من النكاح لا يخل
 السبع لو أن النفقة حتى في العاقر مقام الحج وكان الحج واجبا على الأمر من جهة وجوبها من جهة وجوبها
 دم المتعة والقران على المأمور أما الصوم والعبادة والعاقول لها مال وكان المأمور غائبا النفس من جهة
 فإن صام وصلى وحل النوايا لعنه جار عند أهل السنة والجماعة ثم لما نصح الأمر إذا كان الأمر عاقر نفسه
 غير الأنبياء رواله كالتبع والرمانة وإن كان غيرا يبرح رواله فالمرص والحسن أن دام إلى الموت يقع مجموع
 وإن رآه كان الحج على الأمر على حاله لأن العوض معلق ببلده وإنما بعدل إلى المال عند العجز عن الأداء من قبل الأمر
 إلى وقت الموت إذا نصح الأمر فاد الأمر وحل من عهدها كل محالها لأن كل واحد منهما أمر بالأمور
 في السيرة والسنة فاد الأمر عهدها الأصح أحد ما لا يعلم الأولونه وبعد نصحه لها / إلا أن يحرك
 ضرورة كما لو روجب المراهق نفسه من رجلين إذا وقع الإحرام له فاد الأمر والنفقة معا على نفسه ضمن أن أحرم
 عن أحدهما لعنه عهده عن بعد ذلك فهو على جهتين أن عجز بعد السرى في العمل الأصح لعنه أما
 وأن عجز قبل السرى في العمل في القياس الأصح وهو حمل إلى يوسف وعبد في جميع وجههم بعينه وجه القياس
 أنه أمر به بالأحكام على وجه التعيين في الإتيان بما في النفس ولا يصح بعينه ويكون محالها ما لو أحرم عهدها
 عن أحدهما لعنه الأصح وكذا لو أمره وحل كل واحد منهما أن يترك له عند انحلاله واستبراءه الحل فاد
 المأمور وجه الاستحسان أن الممنوع يحمل النفس فاد الاتصال به النفس ملحق بكل وجوده والإحرام للنفس
 ملحق به وسلبه إلى العمل فاد عجز قبل السرى أمكن الحائض فالأصل أصح كما لو أحرم نسوة ولا يوجب حجواً عنهما
 لأن عجز وكذا لو أحرم عن أحد أولاده ثم عجز نصح خلافه لو عجز بعد السرى أمكن الحائض فالأصل
 وأما مسألة الوكالة فاد أن أطاع ولم يمتنع أحد فما حكم العقد وإن نوى السراة لهما عجز عن عمل
 ذلك لأروائه لهما في الأصل وكفى أن يمتنع من نفسه لأن الوكيل أصل في الخصومة وإنما يقع الملك للوكيل
 إذا كان معاوماً فاد المفعول الملك لنفسه السراة وحكم السراة بنفس السراة أمهما الإحرام شرط نفس
 واجتماع ناد الأصل وكل النفس قبل العمل غير له النفس في الأصل الثاني مسألة الأنوف والنوسف
 فروق من سلة المأمور وبسببها الأنوف ههنا في مثل الأنوف الفعل حكم الأمر وإنما جعل فعله لهما وهو طاهر عندنا
 وحال نه أدخجه لغيره المكون للعدل الحج فمطلق عنه في الإحرام وكان له أن يجعل النوايا لهما ساءا أما المأمور
 بفعل حكم الأمر وكل واحد من الأمرين شرط عليه أن يفرده في الإحرام فاد أنه لم يفعل صادحاً لهما الأنوف في ذلك
 المسألة أم أحرم عنها كان له أن يجعل النوايا لأحد هما أو لهما أو أحرم عن الأمرين ثم أداها فجعله أحدهما
 الأصح هذا إذا أحرم عنهما أو عن أحدهما وإن أحرم ولم يتواظفهما الأصل فيه فالواجب أن يصح النفس
 بالاجتماع وحل الأمر حلان يصح عنه فالأصل على المأمور وكذلك أن أمره حل أن حج عنه وأحرم النفس

2011

٧٤
 الا ان يتلوه كما دعا فصعد فماسا اذ لم يجد الدم سارحاً حتى الصلوة سارحاً فله في اليوم الثاني من العيد
 فله من عمره بعد ذلك بالي على من الحرف الوسطى ثم العائد كل جزء سبع حصص على الوجه الذي ذكرنا في صلاة
 الا ان اراد ان يركب في احد الحمارين في اليوم الثاني كان عليه الصلوة لان في خيار المذبح في اليوم الثاني يسأل واحد
 فادرك واحد منهما كان المذبح اول فعله الصلوة الا ان يكون المذبح من الكرمين المذبح فان يركب في احد
 الحمارين او من حصص من احد الحمارين يكون المذبح من احد عشرين فيكون دم وان يركب في سائر
 الايام كلها الى احرانهم الذي رهاها على النائف لهما الوقوف عليه دم اكل النافعة فيقول الى حصص وان يركب في
 عامه من احرانهم الذي وهو اليوم الرابع من يوم الحرف سقط الذي للدهان وقدمه وعليه دم واحد في يوم
 ان الذي حسن واحد وفي الحصص الواحد وان كثرت الحصص لم يكن بدم واحد حسب الى مسلم الا
 ادرك الحمار الاول من اليوم الثاني وفي الوسطى ثم العائد فله في الاول احران الى ان يصل الرمي وقدمه وانما يركب
 السبع في الرمي فله المذبح في وان عاد الذي على الحمار المذبح منه هو حسن لم يركب في سنة الذبيحة وهو رطب ما ذكرنا
 ادرك الطواف على الحظان ان عاد على اعظم حار وان عاد كل الطواف كان احسن قال التابع ادرك الحمار الاول
 الاصل والاسد والعائد والاحد حله الكل انما سرعده منه فلا يجد العائد في صل الاول كما لو لم يسع على
 الطواف وانما يقول كل جزء اصل بينهما ولا يوه حوالا العائد والعائد على حود الاول عاود السبع لار السبع في الطواف
 فلا يصح في حود الاصل والله اعلم حسب حله على خمسة ارجح ماسا فانه يركب حتى يطوف طواف الرقابة
 وذكر في الاصل وحده من الركوع والسجدة والصحيح ما ذكره فيها ان يركب ارجح نصف الكمال فالعلم من حج ماسا كسبه
 لكل طواف من حصة احرم صل وما حسن احرم قال كل خطوة تسعة ولا يها السجدة على اليد في الاصل
 وانما فاذ ان يركب يصح الكمال لمومه كذلك كما لو نذر ان يصوم مساعاً فان قيل روي عن ابي حنيفة انه ذكره المسعى
 في طواف الحج فله يكون الاصل وانما فله ما ذكره المسعى وانما ذكره اجمع من الصوم والمسعى ان اذ اقبل في السجدة
 فحاذل رهاه وحاج الى التسعة بعده ولحقه عن اعاء الرها واحد الى الحج حرام اما ان يركب في مساعاً
 اصل من الركوب حتى يطوف طواف الرقابة ان افعال الحج تنهي طواف الرقابة فخرج من الاحرام وكل النسا
 ولم يسع في الكسب الى موضع لمومه المسعى من احكامها من قال يسع من المسعى لا يحرم من المسعى والاصح ان
 يسع من منه الله هو المراد عدواً ولعل كان الاصل ان يحرم من ومنه اهله فان ركب في الكل او في ما لا يركب
 عن نفسه في امر الحمدي ايه الى النبي عليه السلام قال يا رسول الله ان احب نذر ان يحج حافه قال النبي عليه السلام
 ان الله تعالى اعزى عن بعد احبك مرها فليركب ولو لذلك دما وان ركب في الاصل فعله حله فله ربه
 من ممة السادة الوسطى قال الشيخ الامام ابو جعفر الميمني في ما يطلع بالركوب اذا كان مساعاً ليل حث
 الصلوة المسعى عليه فاما اذا كان المسعى حرمه لا يحرم ان يركب حسب في يوم الحرف تسعة
 في احد المسعى من صل ان يحل الامام حار اذ ارجح وهذا السجدة والاساس ان لا يحرم ان يركب في احد المسعى

وكان القول قولها فان اقامت البينة فالبينة من المراه لا يثبت الرد وان اقام الروح منه ايما اثارها
واما المراه من ايما اثارها فقد جرت اجرت كانت البينة من الروح لا ايما استوى في الاثبات صورة من الروح
الروح من حيث البينة على الفصل الاول ان لم يثبت الروح فثبت على العدم انما ايسر من اثارها
على السكوت والسكوت عبارة عن العدم ومنه المراه فثبت على ان الرد وكان من المراه اولى وادرج الفكر
ولها ما هوها ووجه في نفسها فانها ماله هو الاول فالقول قولها ايما اثارها على بصيرة اليك واثباتها
عليها وان ماله لا ادرك ايما الاول ولا تعلم ذلك فربما انما ان يخرج العقول على المراه لا يمكن في نفس احد
من الاخر فيرى فيها وكذا الروح والمان فانها وكذا الفكر والبدن ذلك سواء فاما رجل روح من احد
وهو اصغر من وهو لها فكلها او فكلها بالروح فان سكتك من علم فمومها صا بالروح وان لم اثارها بالروح
فاما الحار في علم هذه المسئلة في اثارها ان لم يثبت في قول الى جميع وجهه وقال ابو سدر
حلا فالما في المسئلة معروفا اثارها بالروح عند ما كان لها اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه وقال ابو سدر
لا اثارها والمسئلة معروفا اثارها الفاضل اذ روح البينة في حاله من جميع الطروري عن جميع اثارها
ايما وجهه ان الفاضل على البينة في المال والنفس وكان على الالب والحد وما ذكر في طاهر الروا من ذلك
على اثارها لهما في قول الى جميع اثارها من العصاب وفي جوار البينة لهما في هذا الدجاج عن اثارها
في رواه ليس لهما اثارها البينة لهما واما السقف على الالب والحد وفي رواه لهما اثارها البينة وهو الطاهر ان
عليها ما حصل ليدل الملك البينة في المال وادانت لهما اثارها البينة في ركاح غير الالب والحد في قول الى جميع وجهه
والى يوسف الاول فان لم يثبت اثارها بالروح فثبت على اثارها بالروح ان سكتك على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
الدجاج فلا يكون رصا بسود اصل الروم كان اولى وان لم يثبت لهما اثارها بالروح فثبت على اثارها بالروح
لم يثبت رصا او بحد من لهما على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
عن اسفا حارها بالروح والنكر سمي عن ذلك طافه من اثارها بالروح في الرجال اما العلام في اثارها
ما لم يثبت رصا او بحد من لهما على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
كافي اثارها بالروح واثباتها اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
ما لم يثبت رصا او بحد من لهما على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
سطل برده ان لم يثبت رصا او بحد من لهما على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
لحم الرد ما لم يثبت رصا او بحد من لهما على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
الرد ايما اثارها بالروح فلا يثبت رصا او بحد من لهما على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
فان لم يثبت رصا او بحد من لهما على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه

وهو

وهو في علمه لبره ملكك تصعل فاحاركي وسبب هذا الحار وطاره وهو راده الملك علمها في ملك
عليها وطاره من علمها ملكك علمها ملكك وطاره من علمها ملكك علمها في ملك
الدجاج مدون رصا بسود بالبراه الا ايما الملك في البراه الا ايما الملك في البراه الا ايما الملك في البراه
لي بعد عنها الاول الاصل وطاره من علمها ملكك علمها في ملك
فان لم يثبت رصا او بحد من لهما على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
البراه من صرود ذلك فلما اداسر حار المراه اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
ان اثارها رصا بسود اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
لنفس راده في علمها الاستفاد في سرك منها ومنه وان الروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
با حارها كما لو روح صرود رصا بسود الالب والحد ما المراه لم يثبت رصا او بحد من لهما على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
وحارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
بث يحسب السد وحارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
والماي ان حارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
العلام والكاري وهو مضمون سقم اولى وسد حارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
او بعد اعلم ما في سرك ان حارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
السد ولا يثبت بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
بالدجاج رصا او بحد من لهما على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
بالسكوت كحارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
المجلس حارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
وحارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
وذلك يثبت بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
المجلس في السد وكذا ان الفاضل عن المجلس في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
لا يثبت حارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
بعضه رصا او بحد من لهما على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
الاحكام وكان عارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
الى البصير ولا يثبت حارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
الفرقة حارها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه
البينة سرك فيها بالروح في قول الى جميع وجهه فثبت على اثارها بالروح في قول الى جميع وجهه

[illegible]

باب الوكاله

الوكالة العامة

[illegible]

المكاج القاسم

الفتح المحمود الاصل المعروف بالحجرات والاسفل
حزب مولانا محمد علي

Handwritten signature: *John C. B. King*

2

صح طار الطبري في قوله

وان اسما الى المال ونسب ما نسب الى هذا الرجل من ثمر فاداه رجل او على هذا الخبر فاداه رجل
 روى ابو يوسف عن ابي جعفر الاسود وسعد بن مسعود انه روى عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 المثل والصحيح هو الاول لان عدله العبد للاساره في الفصل الاول مع انهم المساءل والاسماء
 فلهذا روى رجل بروح امره على الف ان اقام بها وعيا الفس ان اخرجها من بلدها قال ابو جعفر السوطي الاول
 حاكمه الثاني فاسد ان اقام بها فلما اقام وان اخرجها من بلدها فلما اقام المثل الزاد على الفس والاسماء
 عن الف وقال ابو يوسف فلهذا السوطي حاكمه على ما قال وقال ابو السوطي فاسد ان كان بها
 وذكر صاحب العراق قول ابو جعفر مع قول ابي جعفر واصل هذا ما ذكر في الاطراف رجل دم الى حاكمه
 وقال ان حطبه اليوم فلهذا درهم وان حطبه غدا فلهذا درهم قال ابو جعفر السوطي الاول حاكمه الثاني
 فاسد وقال ابو يوسف ومجه السوطي حاكمه قال مالك وروى السوطي فاسد ان كان بها
 في كتاب الاحاديث ان سيبا السوطي رجل بروح امره على هذا العبد او على هذا العبد واحدها او كس العبد
 ارفع قال ابو جعفر ان كان مهر مملوكه اصل الاربع او المهر من الاربع فلهذا درهم وان كان مهر مملوكه اصل الف
 الاوكس ان كان مهر مملوكه اكثر من الاوكس واصل من الاربع فلهذا درهم وان كان مهر مملوكه اصل الف
 نصف الاوكس وقال ابو يوسف فلهذا المهر المملوك وان كان مهر مملوكه اصل الف فلهذا
 لهما ان جهالة البدل المبيع صحة الكفاح وادامح الكفاح بطله الاصل الى مبيع كما لو طلق او اعتق
 الف او الفس الى جعفر ان الكفاح موحا اصلها من غير ذكر وهو مهر المثل لا ربع المهر
 الاسمي صحيحه والمخير من الاصل والاكثر مبيع صحة التسمية كما في البيع والاحارة وغير ذلك وادامح
 التسمية في مهر المثل الا ان لا يفسد عن الاوكس ان الروح رضى بالزيادة ولا يرد على الاربع انما رضى
 بالانقصان عن الاربع واد اطلقها قبل الدخول كان لها نصف الاوكس لان مهر المثل العبد بعد الطلاق
 ومهر المثل في بعض نصف الاوكس لا يرد في المبيع وهو نظير ما لم يزوج امره على الف وكرامتها في
 مهر المثل وان طلقها قبل الدخول كان لها نصف الاوكس لان مهر المثل العبد بعد الطلاق
 فلما دلل ان سلقوا مهر مملوكها وقال ابو يوسف ومجه ليس لهم ذلك **ثم** ان المهر حاله في الداه
 حتى ملك الارواح الاسماء فلهذا الخط ولا يجمع انما اضرت بالاولى فانهم يعتبرون بغيره من المهر
 صور نفسا العشرة بعد احاطة الى معرفه مهر مملوكها العشرة وقد يرد ذلك مهرها وكان لها
 في الاخير اصل المبيع الصور عن العشرة من المباح من قال هذه المملوكه يسقط على قول ابو يوسف لان عتق
 في اقص الرواس ان اذ رقت المراه نفسها حار اما عتق مهرها ولا يسقط هذه المملوكه وحملها المملوكه على
 ما ذكر في كتاب الاكراه الات والنسب اذ الكراهية الكفاح ما قبل من مهر المثل ثم ان الاكراه بعد العقد
 لم يكن الروح كقول المولى هو القسح وكذلك المراه فان رضى به احداهما لا يطل حوالا الا وان كان الروح كقول

والمهر

والمهر فاصرا كان للمراه ان لا ترضى به المهر فان رضى به كان للمولى ان يرد في قول ابي جعفر حلالا لهما
 ونصهم قالوا الصاحبه الى هذا الكفاح بل هو محمول على رجوعه الى قولها في الكفاح بعد رضى وقد ذكرنا ذلك
 رجل بروح امره على غير مهر جعل لهما هذا العبد امره وهو حاكمه لبقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما رضى
 وان هذا العبد من بعد ان مهر المثل وهذا ما كان ذلك فاداه رجل او على هذا الخبر فاداه رجل
 ومجه الى يوسف الاحر وكان ابو يوسف يقول او لا يما نصف العبد ان الواحدة الطلاق قبل الدخول
 نصف المهر ونصف نصف الكتاب والعبد موقوف من مهر ان الكفاح انعقد وحاشا مهر المثل ولا يصح
 العبد كان نصيبا لمهر المثل ومهر المثل النصف بالطلاق لا يرد في المصلحة واما المراه فاداه مهرها
 العبد امره دخل بها زوجها فلما ان منع نفسها لاسيما المهر وقال ابو يوسف ومجه ليس لهما ذلك
 الخلاف لو اراد الزوج ان يخرجها من المثل بعد ما دخل بها فاصل ان المهر كان لها ان يبيع وعندها ليس لها ذلك
 وادامح نصيبا كان لها النصف في قول ابي جعفر لانها مبيع نفسها حتى رضى قولها ليس لها النصف وكان ابو جعفر
 الصغار يفتي في المبيع عن السهر يقول ابي جعفر وفي المبيع لاسيما المهر يقول لها المهر المثل
 المبيع وعنده طوعا حاشا ناكذ على الروح كل المهر من طر حاشا في الحسن كما انما اذا سلم المبيع لم يفسد المهر
 والاحر اذا سوط فلهذا الاحر وسلم الدار قبل اسبقه الاحر وان جمع المهر فاكذ بالوطء الواحدة فاداه
 ذلك الفانك البذل فلا يملك الحسن ولا في جعفر انما مبيع لاسيما البذل ما فانه البذل وكان لها المبيع
 كما لو دخل بها وهي صغيرة او كارهة او محبوبة وانما فاداه ذلك ان كل مطلق يفسد في البيع المحرم ولا يجوز
 احلاؤه عن العوض الا ان يسرع اقام اسبقه النصف من الناكذ مقام اسبقه الكل بعد الزوج
 غاما يسوي وعيا ما بقي والا حاشا الى الزوج في فاحو الحسن ان هو اجبى بعلوه فلهذا اسبقه الكل
 نبي من البذل كان لها فاحو الحسن كما انما اذا سلم بعض المبيع وكان ان الحسن الباقي حتى يسوي كل الفس
 وعلى هذا الخلاف لو خلاها حلوه صححهم مبيع نفسها لاسيما المهر على ابي جعفر لكان ذلك لو كان المهر
 موطا لم تكن لها ان يحسن نفسها لاسيما المهر من طر حاشا في الحسن كما انما اذا سلم المبيع
 الاصل صاهر وكذا ذلك لعل ان هذا العقد ما اوجب لها حاشا في الحسن ولا يفسد بطله وكذا لو كان بعضه غاطا
 وبعضه اطلاقا فسوف الفاضل وكذلك لو اطلقت بعد العقد مده معلومه ليس لهما ان يحسن نفسها
 وعلى قول ابو يوسف لهما ان يحسن نفسها الى اسبقه الاصل في جميع هذه الفصول فان لم يرد في المهر ان موجب
 الدخاج عند الاطلاق سلم المهر او لا عسا كانا ودينا حاشا في الحسن قبل الروح الاصل مع علمه بوجوب العقد
 رضى بها حرجه الى ان يوفي المهر بعد حلول الاصل فيه فاداه المبيع ان سلم الفس من موحات البيع فاحاله
 الاوكس ان البيع لو كان مفاضة الحاشا سلم احد البذل او الاصل بغير المهر رضى راضا بها حرجه في سلم المبيع
 الى ان يوفي المهر رجل بروح امره على الف درهم ودمع الهام وهذا المهر في طر حاشا في الحسن كما انما اذا سلم المبيع

ما يفتي في المهر
 فلهذا لا يفسد المهر

خمس درهم

انواع من نفوسها ان تصير نفوسا بعد الموت والموت ينقل المهر الى الورث فلا يسط نفوسها اما في الامه
 مهرها ملك المولى فكان جعله المولى الميراث ارضا الخي يفسد وهو ملك اطلاق هو نفسه وهذا هو حال العسر
 او لم يملكه في نفسه ارضه عليه الفقه والحد اذا قال رجل اطلق فمصلحة كان على اقل من رسم ولا يصح ادعى في ارضه
 هو الورثه فان كان هذا اسكنا بخره اذا فعلها وازها فانه لا يسط المهر ايضا لانها قول لا يسط المهر
 ان الوارثه صار ميراثا من الميراث فلم يصير ميراثا هو نفسه في المهر امه من وجه اخر ادعى المولى على الورثه
 مهر مملها ما ودخل بها الروح لم اعنهما مولاها بعد النكاح فلا حرج لها والمهر للمولى ما فاد النكاح لان
 الملاح من فاد النكاح كان هو المولى وقد زال ما له من عدم الحار لان حار العسر في نكاح ما قد قيل
 العسر لدم زاده ملك يشهد العسر والنكاح ههنا بعد العسر المهر للمولى انه وجه بدلا عن مصلحته استوفيت
 على ملك المولى القصاص بل هو مهران مهر ما لدول قبل فاد النكاح وذلك مهر الممل وهو ما لنكاح وهو المسمى
 وفي الاستحسان بل هو مهر واحد وهو المسمى ان النكاح اذا انعقد استنفاد فاد الى وجه حوده والوطايات
 وان تكررت في نكاح واحد الفوج الامهر واحد وان كان لم يدخل بها الروح حتى انعقد النكاح ولا حرج لها
 لما قلنا ولو لم يهر واحد المراه وهو الف درهم لان المهر بدل مفعلة النكاح وبالعسر عاود مفعلة النكاح فانها
 وحده المهر لمفعلة استوفيت على ملكها فكلوا لها دخل روح عند الماده والموت امره حار وكون المراه اسوة
 للعره اما حار النكاح لقصاص ملك الرحمه والحاح الى النكاح والاصغر للعره في النكاح فان احد لم يفسد بها
 والنكاح من اسباب الغنى ويعتد على الكسب الايقاد من العواما بعد ما فتح النكاح فاما واحد المهر وسبب
 في حار العواما وهو النكاح فاشبهه من الاستهلاك فكلوا اسوة للعره وهذا الحار محمول على ما اذا كان النكاح
 مهر الممل او ما قل من ذلك مكانه بوجه مادن المولى لم يفسد كان لها الحار وقال ومن الحار لها النكاح
 بعد ما سر بها وبدل النكاح سلم لها فلا يكون لها الحار كما في المنسل المتعدي ولما هو اعلم للمهر ملك
 يصعب فاحسارها وكان مكانه وقد ملكت بضعها وان الحار يسرع في النكاح فاذ جعل العسر لدم زاده
 فملك يشهد العسر وقد ثبت رجل بزوج امه فان بواها المولى بعد ما فعلها الفقه والسك على الروح والا
 فلا اما المولى لا يجزى على التوبة لان الرخصة تقب على ملكه فلا حرج على ازاله البد والحد الفقه قبل التوبة
 اليها وحسب ما لا حرجا بس فلا حرج بدوه وكذا لو دخل بها وطلبها منس فان كان المولى يراها معه بشا طام
 النكاح فلها بضع العاه والا فلا وان بواها المولى بشا طام العاه لان بضع العاه تبني على البضع حال تمام
 النكاح لان العاه حرم حقوق النكاح وحسب التي بعد ما فاد اذ كانت حكمة للبضع قبل الطلاق وعلى ذلك
 في العاه والا فلا تصير مستحق في العاه والقصاص الناشئ اذا تركها للشو في العاه ان السك البضع والما
 استحسننا لوجوب الفقه ان لم استحسننا وحسب الروح ما تب واما ما استحسننا المطالبه بالبضع قبل الشو
 فاد ان الملاح صار كان لم يكن يظهر الاستحسان والباب اما ههنا لم يكن للروح ان يحس الامه من المولى بدوه

لا يستحق

النكاح الفقه فلا حرج العسله اندار حل وعلى امه انتم تولد منه ولذا فاد عاه صار الحار ام ولد له وعليه مهرها الملك
 ولا يقر عليه وقال روى والاصح عليه المهر ان ملك الحار به حكم للاستعداد وحكم المهر لا يفسد وكان المولى ملك
 العسر ولم يملك الحار ملكا الشهد فحسب الحق كما لو استولد حار بمسكه لغيره وبغيره واما بقول وعلى ملك نفسه
 لان الملك سوط صعد الاستعداد اذ الاستعداد لا يصح الا لحي الملك او حصته ولا حرج في حار المولى لان الملك حل
 الا على المولى وكان الملك سوطا لصحة الاستعداد ففسده وذكر ابن سماعان احرم ما استقر عليه قول المولى
 ان الحار لا يصير ام ولد له ويكون الولد حارنا لغيره وعليه العسر لاس وانما سبب السبب لارضا مفعلة وانما
 اضايه مال الولد الله وكان حكمه حكم الولد المفعلة وان كان لاس روحا امه فولد منه ولذا لم يصح الحار به ام ولد له
 وعليه المهر المستحق ولا يقر منه الحار به ولا يصح الولد لاس حار النكاح مذهبنا وقال الاصح الحار المفعلة
 وانما لم يصح الحار به ام ولد له لعدم الملك لا يستغنى ملك النكاح عن ملك المهر وبدون الملك لا يصح الحار به
 ام ولد له ولا يقر منه مفعلة اذ انكسب الولد ينفع الام في الزو والحد وانما عسر الولد على اخيه حكم القدر ولا يقر منه
 وعليه المهر المستحق بالنكاح وفي الفصل الاول خلق الولد حار لاصل ارضه صام ملكا للحار به حرة تحت عهده بال
 ملواه اعنى عندك على عاهه وهم يفعل المامور ذلك فسد النكاح وولاه المراه وعنده من الاستعداد النكاح والولا
 للعسر لان الملك لو ثبت لها انما ثبت بطريق الاضمار ولا يقول بالاقتضاء وان لم يثبت الملك الاستعداد النكاح
 ولما اطلعت الاعيان عنه وذلك لكون الاضمار في الملك لها لغيره فليس الاعيان فما الملك ان ادعى
 فصار كما نقا لث ملكي عم كن كذا في الاعتناء ولو صرح بذلك ثبت الملك سابقا على الاعتناء كذلك ههنا
 وادانت ملك المهر فسد النكاح ضرورة ولا يقال لو فسد النكاح انما يفسد ان لو ثبت الحل ملك المهر استغنايه
 عن ملك النكاح وذلك لان اوصد ههنا ان الملك يثبت ضرورة بضع الاعيان ولا يظهر في حرم النكاح انما هو
 انما يثبت بلكان التنافي لاحكام النكاح ان يكون الزوج مالكا والمراه مملوكه وحكم ملك المهر ان يصير مالكا ورجعا
 فاما فسد النكاح ضرورة بعد اجمع من المتنافيين والعقود الصحيح بضمه الجديد الا في ملك مطلقا في الملك
 الدانت من حده حده الامور ان قال امه تحت ان اشترى منك حرة واشترىها عقره فسد النكاح
 لما قلنا ولو قال العسر عني ولم يسم ما لا يفعل لفسد النكاح والولا للعسر وعنده في حرم النكاح
 في المسألة الاولى انما اطلعت الاعيان عنه والامه من مولا الملك لها فادام ملكه العسر كان استغنايه بالوامه
 نور الملك لا يصح لعدم الفسخ هذه ههنا حصلت في الاعيان ولا يسط لها الفسخ وهما ما لاها ههنا
 لم يفسد الملك لعدم الفسخ ولا يفسد النكاح ههنا فساد من هذه المله وبدن ما اذا كان على الرجل كفارة الطهار
 فام اسما بان يطعم عنه لم يذكر العسر فاطم يقع على الامه لا يجمع وسد كذا في باب الطهار ان يفسد النكاح

كتاب الطلاق
ماد **طلاق** **المسنة** رجل قال لامرأه وادخل بها وهي من ذوات الحيض

126

يوم النور والحد فانه طلاق مبرور وصاله

الرجل كلف طلاق امراته

رجل قال امرنا اذ ولدت علاما فابطلنا واحده واداد ولد حارم فابطلنا سبعة فابطلنا علاما واداد
 ان علم انما ولدت العلم اولاه وبعثت عندها ماله ولد الثاني ان علم انما ولدت الحارم فبعثت عن
 لم يعلم انما كان له الابن العاصم فبعثت عندها ماله ولد الثاني ان علم انما ولدت الحارم فبعثت عن
 معناه واداد ولد الحارم فبعثت عندها ماله ولد الثاني ان علم انما ولدت الحارم فبعثت عن
 وان ولد الحارم اولاه وبعثت عندها ماله ولد الثاني ان علم انما ولدت الحارم فبعثت عن
 فابطلنا سبعة فابطلنا علاما واداد ولد حارم فابطلنا سبعة فابطلنا علاما واداد
 فابطلنا سبعة فابطلنا علاما واداد ولد حارم فابطلنا سبعة فابطلنا علاما واداد
 فابطلنا سبعة فابطلنا علاما واداد ولد حارم فابطلنا سبعة فابطلنا علاما واداد

وقال روي المعاني هذه المسئلة على وجه تكملة فان وجد السوط في الملك يقع المعاني وهو طالع
واروحد في غير الملك المعاني وهو طالع ايضا لان الجزء الاول في غير الملك فان وجد الاول في الملك المعاني
غير الملك المعاني ايضا لان الجزء الثاني في غير الملك فان وجد الاول في غير الملك المعاني وعند روي المعاني
اعني على ان الملك مع غير السوط الثاني فوجد السوط الاول في الملك المعاني وعند روي المعاني
ولما ان صح الكلام بعد اهله الملك وانما روي الملك في حال انعقاد المهر ليس في الجاهل الوجوع عند
وجود السوط حكم استحقاق الحال وبعد ما انعقد المهر في حال وجود السوط الثاني في حال نزول الجزء الاول من الملك
اما حال وجود السوط الاول في حال نزول الجزء الاول او حال انعقاد المهر فلا يصير الملك وحل قال الامر ان ذلك
الدار فان طالعها لم يطلعها ليس بزوج حرم عادت الى الروح الاول فاحلها لدار طالعها لانها
في سعة روحها وقال محمد بن روي في طالعها من الطلاق والمسئلة مع روي ان الروح الثاني لم يطلعها
والطالع في قول ابن جعفر والي يوسف وعلى قول محمد بن روي لا يطلعها ولو قال الامر ان ادخلها لدار طالعها
لم يطلعها لم يطلعها بزوج حرم عادت الى دار طالعها في غير روي المعاني وقال روي المعاني في سعة
التجيز وحل قال الامر ان ادخلها لم يطلعها طالعها لانها في سعة روي المعاني في سعة روي المعاني
ما وجد من بعد الطلاق وان اخرج لم ادخل في المهر وكذا لو قال الامر ان ادخلها لم يطلعها لان العهر
يحل في الجماع والجماع اذ خال الفرج في الفرج ولم يوجد ذلك بعد الحرم والطلاق الا في الجماع لان الفرج
فصلت السمسرة وعن ابن يوسف في العهر في الفصل الاول ايضا لوجود الاسماء في غير الملك على هذا
لو كان الطلاق رجعا يصير من اجابا للثبوت عند ابن يوسف عند المهر لا يصير من اجابا ولو اخرج
ادخل يصير من اجابا عند الكل الى يوسف ان المهر عن السمسرة يكفي لسور الرجعة والمهر ان الكل في واحد
تخالف ما اخرج لم ادخل لان عرض مستلزم حل قال الامر ان ادخلها لم يطلعها طالعها لان المهر يقع الطلاق
اراد ان ادخلها لم يطلعها طالعها واستقر ذلك بانه انما السوط الطلاق محل الخصم واد السمسرة طالعها
ان كان خصما من اول عاراب وقع الطلاق من ذلك الوعد ولو قال ادخلها لم يطلعها طالعها لان
الطلاق مالم يخص وطالعها لان طالعها مالم يخص وهي اسم الكامل والكامل اسم المخصص الذي
اتصل بالظهر قال عليه السلام في سبابا او طاس ولا الحيالي حتى يستبين كخصه واداد المخصص الكامل
وكما لخصها بانها ما ودك ما في طالعها الدم اذ كان نامها عده او بالانقطاع والعسل او ما في طالعها
مقام العسل اذ كان نامها دور العسل واد قال الامر ان ادخلها لم يطلعها طالعها لان طالعها من
غير المهر من يوم الذي مات من روي المعاني واد قال الامر ان ادخلها لم يطلعها طالعها لان السوط طالعها
وقد وجد وان حل وان قال ادخلها لم يطلعها طالعها وهذا معك فقال خصه وكذا في الروح ومع الطلاق
عليها حاصه والعاس ان يقع عليها ايضا لانها تدعى سوط الحنث وهو سوط الاسماء استحسنها وولدت

بوقوع

بوقوع الطلاق عليها لانها اسمها في جو نفسها ضرورة واصروده في جو غيرها والي غير ذلك من السوط طالعها
لما ان كتب لحيث ان بعد تلك السمسرة جميع طالعها طالعها واد روي المعاني في جو غيرها والي غير ذلك من السوط طالعها
والعهر عند روي المعاني لولا ان كتب لحيث طالعها طالعها معك فقال خصه واد روي المعاني في جو غيرها
الطلاق عليها دون خصها لان الحجة امن باطن لا يمكن الوقوف عليها معك بالاجابة عنها بالحققة
كما اوقال ان كان في علم اليقين ان فلانا يقدم الى شهر فانه طالعها تقدم فلان قبل تمام الشهر يقع الطلاق فيصير
على القدم لان علم اليقين يقدم فلا باطن فيعلق الحكم بالقدم كذا في هذا فان قيل لم يعلق الحكم بالاجابة
عن الحجة وقد وجد الاخبار فينبغي ان يطلق الفرض ويعتق العبد قلنا القياس على هذا الاستحسان لان ذلك
وانما لا يعتق العبد ولا يطلق الفرض استحسانا لان الخالف يعلق الحكم بغير حجة لا بالاجابة وانما اقتضا
الاخبار مقام الحجة ونفينا الحكم عن الحقيقة الى الخبر باعتبار الصلح فخلنا ما صادقة في جو نفسها
مهمة في جو غيرها فان قيل لما كان قبول قولها في حقيها باعتبار الصلح فاذا اخبرته لم يطلعها العذاب
ولكن يثبتون بذكرها في ذلك وجب ان لا يقبل قولها اصلا فقلت لم يثبت بذكرها في ذلك فان الجاهل يختار
العذاب على ما يفضده فاعلمها لشدة بغضها يزوجهما ومثلها مقدار الم العذاب يختار ذلك في كاذبة
وطعها ولو قال ان كنت تخشيني بقلبك فانه طالعها فقلت اجبك وكذا في المهر طالعها قال محمد ان كانت كاذبة في نفسها
وبين الله تعالى لا تطلق لان الحجة على القلب الا ان اللسان جعل خلفه عن القلب يتسورا عنده التقييد
ثبت الحقة ولما ان الحجة ما لم يكن الا بالقلب كان طلاق الحجة بالقلب التقييد سواء قد ذكرنا

الحكم في الطلاق في التقييد

باب الكفائات

ملف وهذا ادنى الروح وهو احباري اختار قاصدها والعاس ان يقع لان قولها ان احباري احباري
فلا يقع الطلاق كما لو قال لها طلع بفسك فقال انا اطلق نفسي وانما استحسننا بوقوع الطلاق لانها
الكلام ان كان يحمل الوعد بعد جعل احباري في قول السامع انما اسهد بك والادام على ان ما نزلت اية
الخبير خير رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لعائشة انها عرضت عليك امر اولا فاحسني فيه ساجي يستشرك
ابوك ثم تلا عليها الم وخبرها فقال اني هذا استشرك ابوك انا اختار الله ورسوله وكان ذلك
حقيقا مما وجب ابا واعرف في الطلاق في جعل الوعد ولو قال لها احباري احباري احباري
فقال احترت في ذلك وكذا لو قال احترت احساره او قال احسرت مره او مره وكذا لو قال احترت
الاولى او الوسطى او الاحمره يقع الطلاق في جميعها ولا اذ قال الاول او الوسطى او الاحمره لانها
والما يقع ما احسرت حتى لو ذكر الروح مطلقا الاول او الوسطى او الاحمره ما الا احسرت في ذلك بل في ذلك
اما اذ قال احترت يقع الطلاق في جميعها والي ذكر بعضها ان احسرت الطلاق يكرر واحسرت الروح
لا يكرر مكررا احسرت بلما دلل على ارادته الطلاق فلا حاجة الى ذكر النفس وولدت احترت في جميعها لانها
معك

باب المتيقن رجل قال لامرأته طلع نعلك لم تنو ساء أو نوبت
فقال طلع نفسي فهو واحد رجعه لأنه ملكها الدليل فقبل كلامها الله ولو قال لها طلع نعلك
طلعك فهو واحد رجعه كذلك هيأ وأن نوبت الروح الملك صبيته لأن قوله طلع نعلك محصور الكلام
ومطلوبه اعطى فعل الطلق والطلاق سأل الأدنى وحمل الكل وأن نوبت النفس النصف لأن الدليل
الحمل العدد إلا إذا كانت أمة فصيح به النفس لأن ذلك كل الطلاق بينهما ولو قال لها طلع نعلك
فقال أنت نفسي فهو واحد رجعه وأن قال أحمر نفسي لا يقع شيء لأن الإثبات من لفظ الطلاق لا
يركبه لو قال لها أنتك ونوبت الطلاق فهو فادأفأ أنت فقد وافقته في أصل النفوذ وخالفته في
الوصف فطل الوصف فهو واحد رجعه كما لو قال أنت نفسي بطلعه أما الإحصاء ليس من لفظ
الطلاق ولهذا لو قال لها أحمر أو قال أحمرك ونوبت الطلاق لا يقع الطلاق وإنما يقع إذا صدر
حوالاً لغير الروح كإجماع الفقهاء وهو لا يوجب نكاحاً ولو قال لها طلع نعلك نعلك ليس له روح
وأن قال من مجلسها نعلك لم يزوجها ولو قال لها طلع نعلك نعلك ليس له روح
طلق امرأتك كان روحه ولا يصير على المجلس كذا لو قال لا نبي
النوكيل من عمل لغيره والاحتمال من عمل لغيره والنوكيل لا يصير على المجلس لأنه لو انصرف على المجلس لما
انصرف على الفعل المجلس فلا يحصل الغرض بملك الرجوع عنه لا يعمل للنوكيل وفي حق البكر وكان له ما
أما قوله طلع نعلك نعلك فمقتصر على المجلس لما قلنا من إجماع الفقهاء في حصار المحرم وإن العتبات التي
تدون القول وهذا ملكك حيث صحت الأمر بالفعل وكان موله يحصل الفعل فادأفأ فطل الطلاق
كما لو قام أحد العاقلين عن مجلس البيع فطل القول وإنما لا يملك الرجوع عنه لأنه لم يملك من جهة الرجوع
تكون أطلاحي المرأة فلا يصح والظن بما قلنا إذا رجع الناع عن البيع فطل ماله من حيث البيع لأن ذلك
عزو سراً له عليه السلام المسامحة بالخيار ما لم ينفذ فبيع حواء القول والبيع الوارد ثم لا يكون إذا رجع
أن البيع يقع لغته وفيه فالبيع جعله يسئل من الرجوع أما الطلاق لا يكون إلا بعد تأمل ومكر ولهذا
يصح سوط الخيار في البيع والبيع في الطلاق في جانب الزوج ولا في البيع بملك ماله من قول
المسرة الناع لم يملك الممنوع كذا المسمى الملك البيع فالرجوع لا يكون إلا بملك الناع أما النفوذ ملك
واحد ومذموم ما كان من جهة الرجوع بعد اطلاق الملك المرأة فإن كان الطلاق ينفذ في أحد الزوجين
إذا رجع الزوج فطل ماله من جهة الرجوع ما قلنا وفي أحد الزوجين لا يصح رجوعه لأن ملك المرأة طلاقها
لا يوقف على ملك الزوج الملك البذل الأنوي لم لو قال لها طلع نعلك نعلك أو دم وطلعت نفسي بملك
نعم الطلاق وإن كان الزوج الملك البذل فكان الرجوع أطلاحي الملك المرأة على كل حال وإن جوزه
طلعت نفسي بملك على الملك والعلق أما الملك فلما قلنا وأما العلق فلأن رجوع الطلاق

بقبول

٩٩
يصول المرأة فإن عتبرناه بعلقها كان أرماء لأن علق الطلاق أرماء وإن بطنا إلى العتبات يكون أرماء
فيكون أرماء على كل حال أما قوله اجس طلق امرأتك مثل على النوكيل والعلق وإن كان ينفذ الرجوع
الانفص الرجوع بل يقع فلا يشك الرجوع وهذا كله مذهب أصحابنا وقال الناع إذا قال لامرأة طلع نعلك
أو قال اجس طلق امرأتك أو نوكيل بملك الرجوع عنه وحققنا ما قلنا ولو قال اجس طلق امرأتك
ملكك وقال رجعه هو نوكيل لا يملك بملك المشقة كان نوكلاً فكذا إذا ذكر المشقة الأنوي لو قال لغيره
أرسلت كان نوكلاً ولا يصير بملك المشقة كذا قلنا وأما قولنا إذا ذكر المشقة نصير بملكها لأن المال هو
الذي هو الذي يقع وجوده بملك المشقة وأما سائر المال بملك من النصير حيثما فادأفأ المشقة
بما وجدته السط مما حمل العلق نصير بملك المشقة ونصير لأمر أو النوكيل بالبيع أرماء ذكر المشقة على وجه
السطو البيع الحمل العلق ولا يصح ذكر المشقة ويؤثر المنة لا نصير أرماء ولو قال لها طلع نعلك نعلك
نفسها لما لا يقع شيء في قول الناع ولو قال أبو يوسف في غير رجوع واحد لا يثبت ما فوض إليها وربما كان الواحد
من أجزائها ملك وضع ما فوض إليها بطل الزمان كما لو قال طلعك نفسي واحدة وواحدة وهذا لو قال لها
طلعك نفسي لما لا يقع شيء واحدة يقع واحدة إلى حيث إن الملك من الواحدة لأن الملك جمع والواحدة فرد وبهما
مغايرة طاهر والملك واحد لا يكون بلفظاً بالآخر إلا أن ذكر الملك في النصير في الملك أرماء
من أجزائها وبهما لم يصح ذكر الملك في حوائجها لعدم النفوذ فلا يصح في النصير لأن حكم النصير حكم الملك كذا
إذا فوض إليها الملك فأتت ما لو واحدة لا يملك الملك بملك ما كان من أجزائها ولو قال للمرأة لرجعها طلق
ما أو ألقى الف فطلعتك لما باله عند الناع يكون مسدداً لأن ملك يقع الملك باله وإن لم يعمل لا يقع شيء
وعند جملة النصوص على قولها بل يقع واحدة باله وبيان لغته ولو قال لها الرجوع والمسلمة كالمال طلعك لما لم
تذكر الف عند الناع عند الكلام وعند جملة الناع واحدة باله وبيان لغته ولو قال لها الرجوع في الزمان
مستدك ولو أمر بها بطلاق الملك الرجعة فطلعت نفسي بملكها أو أمرها بالزنا ما وقعت رجعة ومع ما أمر به
الزوج أما إذا أمرها بالرجوع فطلعت نفسي بملكها ما وقعت رجعة في أصل الطلاق وخالفته في الصف
فبيع أصل الطلاق أصل الطلاق رجعي وأما إذا أمرها بالزنا فطلعت نفسي بملكها رجعة لأن قولها
نصير حواء ما يصح حواء نصير بملك الزمان ولو قال لها طلع نعلك نعلك بملكها من سب وطلعت نفسي واحدة الناع
لا يعلق الملك بملكها بملكها كذا قال طلع نعلك نعلك بملكها من سب الملك فإن شاء الواحد لم يوصد شرط
الملك فلا يقع شيء ولو قال طلع نعلك واحدة سب وطلعت نفسي بملكها لا يقع شيء عند الناع لأن الملك
معلق بملك الواحدة ولم يوصد لأن الملك غير الواحد قال أبو يوسف ومهر إذا طلع نفسي بملكها واحدة
لأنها ماسات الملك فقد شئت الواحد وبها لا يقع الواحد كذا لو شئت واحدة وحدها والى جسم ما قلنا أن
الملك غير الواحدة فلم يكن حصة الملك منه الواحد وأما لو قال لها أنت طالق سب فطلعت نفسي بملكها لا يقع شيء

باب الايلاء رجل قال لامرأته والله لا افرق بك سبعة اشهر فمضى
فما بين السهرين او قال والله لا افرق بك سهرين وسهرين كما هو قولها ولو قال والله لا افرق بك سهرين او قال والله لا افرق بك سهرين لم يكن مولى اما في الفصلين الاولين فانه عطف السهرين على السهرين الاولين
ولم يعل عليه البقي المدة الفاسدة والجمع خرف الجمع كجمع بلط الجمع فصار كانه قال والله لا افرق بك سهرين
فقد لو قال افرق بعد منك هذا العهد فالف درهم الى سهرين وسهرين كما يقع الى سهرين الدليل عليه ما ذكر في الجاني
او قال الاطرك يوما وتوس كان يسا الى ملكه امام اما اذا قال والله لا افرق بك سهرين وعكس يوما قال
والله لا افرق بك سهرين او قال والله لا افرق بك سهرين وعكس يوما قال والله لا افرق بك سهرين كلهم فعد السهرين لم يكن
ولما ان كل نفس عليه ولم يذكر منه الا في كل نفس لان ماله انما احره اربعة اشهر ولا يكون مولا فان فرما
الفصلين الاولين عليه كفاره واحده اليم لم يذكر اسم الله في الامره وكانت يسا واحده وفي الفصلين الاخرين
سفرهما بلومه كفارة ان ذكر اسم الله فاحرم من فاد اعدت الفمن بعدد الكفاره ولو قال والله لا افرق
بسنه الا يوما لم يكن مولا في الحال عند ما يقول وهو يكون مولا ونصرف الاستسنا الى اخر السنة كما لو اجره
سنة الا يوما ونصرف الاستسنا الى اخر السنة وان لم يكن المولى من امه لكانت مولا من امه فليضي اربعة اشهر الا
في بلومه فاد العتق حتى يوما منكرا كالعتق اليه وكان له ان يقر بها في اي يوم ساء من عمره في بلومه ولا يلزم له
والاحاره لان لم يصر الى اخر السنة كانت المدة محمولة فمضت العتق فصر ما الاستسنا الى اخر السنة
فما للعقد فان فرما ان يقر بها في اي يوم ساء من عمره في بلومه فليضي اربعة اشهر الا في بلومه فاد العتق حتى يوما منكرا كالعتق اليه وكان له ان يقر بها في اي يوم ساء من عمره في بلومه ولا يلزم له
ولما ان كل نفس عليه ولم يذكر منه الا في كل نفس لان ماله انما احره اربعة اشهر ولا يكون مولا فان فرما
الفصلين الاولين عليه كفاره واحده اليم لم يذكر اسم الله في الامره وكانت يسا واحده وفي الفصلين الاخرين
سفرهما بلومه كفارة ان ذكر اسم الله فاحرم من فاد اعدت الفمن بعدد الكفاره ولو قال والله لا افرق
بسنه الا يوما لم يكن مولا في الحال عند ما يقول وهو يكون مولا ونصرف الاستسنا الى اخر السنة كما لو اجره
سنة الا يوما ونصرف الاستسنا الى اخر السنة وان لم يكن المولى من امه لكانت مولا من امه فليضي اربعة اشهر الا
في بلومه فاد العتق حتى يوما منكرا كالعتق اليه وكان له ان يقر بها في اي يوم ساء من عمره في بلومه ولا يلزم له
والاحاره لان لم يصر الى اخر السنة كانت المدة محمولة فمضت العتق فصر ما الاستسنا الى اخر السنة
فما للعقد فان فرما ان يقر بها في اي يوم ساء من عمره في بلومه فليضي اربعة اشهر الا في بلومه فاد العتق حتى يوما منكرا كالعتق اليه وكان له ان يقر بها في اي يوم ساء من عمره في بلومه ولا يلزم له

102

التي لا باجاء وهو مذهب الطحاوي لان في باللسان ليس تحت لو كان فيها كان حنثا وانما هو على
 وعند الله من مسعود النما في المذنب باللسان وان الاملا انما صار طلاقا فحقا للظلم عشر طراز الله الظلم
 في الجملة اذا كان فاداعا الخلع فان طلاقا مع جهما في الخلع وكان دفع الظلم باجاء امسا العاقر عن الخلع انما صار
 طلاقا كبر الطبع باللسان وكان اذ الله الظلم بابطال ذلك الطبع باللسان فاد اقدر على الخلع صار طلاقا مع العول
 والناور التي لا باجاء فاد اتقي العجز حتى تمت المدة ففي حكم الخلف فاد اقل بعد ذلك
باب الظهار رطل قال امر به ان على كظهر امي لم تكن الاظهار
 لا يصرح في الطهار وهو شبهة المحللة بالحيقة يظهر الام وحكم الظاهر منصوص على كبر الله تعالى ولا يحل
 عذر ذلك وكذا لو قال ان على كزوج امي والامه له يكون طهارا لان الاول انما كان طهارا لكونه منكرا من العول
 بسببه المحللة بالحرمة والنسب والفرج في كونه منكرا من اول الاول ان حرمة الفرع امتد نطاقا الى الطهار
 ولو قال ان على كامي امي امي ان يوي البر والكرامه والكرامه في وان يوي الطهار يكون طهارا لان يوي ما يحمله
 اما اذا في البر والكرامه فاد لم يرد هذا الطهار والكرامه اما اذا يوي الطهار وكان شبهة
 يظهر الام وزاد وان لم يوشا قال ابو حنيفة وان يوي يوسف والكرامه في روي شدة عن ابى يوسف ان يوي
 لان شبهة ما يحرم فاد ان على حرام لم يوشا وعنه في روي انه ان يكون طهارا وهو قول جمهور
 هذه الرواية ان يوي يوشا من اعضا الام يكون طهارا فاد اسمها بالام كان اول وجه قول ابي حنيفة هذا
 الكلام يحل البر والكرامه فلا شبهة حرمة من غير دليل ولا لو حمل على البر والكرامه كان محسوبا ولو حمل على
 الطهار كان سببا فيحل على الكرامه وان يوي الحرمة ذكر في بعض النسخ ان ابى حنيفة في حرمه وان يوي يوسف الصحيح
 ان طهارا وعند الكل ان الحرمة الموكلة بالنسب طهارا ولو قال ان على حرام كامي فان يوي الطلاق يكون طلاقا
 فاد لو قال ان على حرام يوي في الطلاق يكون طلاقا لان الحرمة كما يكون عبر الطلاق يكون الطلاق وان يوي
 الطهار يكون طهارا وهو قول جمهور روي شدة عن ابى حنيفة وان يوي يوسف ان يوي حرمه في روي انه طهارا كما
 هو قول جمهور قال الخصائص هو الصحيح من مذهب ابى حنيفة حرمه قول نهران قوله ان على حرام وان كان يحل حرمة الله
 والطهار فاد اسمها بالام يعني حرمة الطهار لان النسب بالام سبب حرمة الطهار والحرمة الله لا حرمه
 روي شدة عن ابى حنيفة وان يوي يوسف ان يوي حرمه فاد لو قصر على قوله ان على حرام كان الله لا يوشا عن ذلك بالنسب ولو قال ان
 على حرام طهارا لم يوشا يكون طهارا عند الكل ما ذكرنا وان يوي الطهار او الله لم تكن الاظهار واعتدل
 الكل ما ذكرنا وان يوي الطهار في قول ابى حنيفة وعلى قول ابى يوسف ومحمد هو على ما تولى لم يوشا ان يوي
 على حرام يحل الكل فان يوي يوي ما يحمله لعل في حرمه ان النسب يظهر الام صريح في الطهار ولهذا اذا
 لم تكن له شبهة كان طهارا والصريح لا يغير بالنسب عدها اذا صحت فيه الطلاق عند جمهور يكون طهارا وانما يكون طهارا
 والنسب بالام لما كمل تلك الحرمة وعند ابى يوسف يكون طلاقا وان يكون طهارا لان ذلك الحرمة وسببها بالام منع الطلاق بالاعتد

الذي هو سبب لخصائه عن الحرام ودرور النعمه والولد وعبد له وما قال بان ثمة وجه لحداد النكاح
 على قوت بعد الروح وليس كذلك لان الروح وان كان معه مودول الاسم حي الارض في الحداد لغيره فخصا
 بالثالث في الروح اولى بل انما اوجب الحداد ما سقاها قوت بعد النكاح وقد فان النكاح ههنا بالانف
 صار منها الحداد وحرم عليها كل ومنه من الطيب الحبر والدهن المطيب وغير المطيب اما المطيب فظاهر
 واما غير المطيب فعنه ومنه الشعر لان غير المطيب لا يخلو عن طيب طيب ولهذا حرم على الحبر المطيب
 الامم مع وكذا اذا احسب الى الحبر اما لاجل الحكمة او ضرره انما لم يحرمنا احراما لحداد لحداد لحداد
 من الروح من ترك الادهان بان كان الادهان عادة لها وكان ذلك معروفا كان لها ان يدهن احراما عن النكاح
 اذ العال له الوان والحداد على الحبر على الامه والمدبره وام الولد والمكاسه ادا ما عظمها
 او انما لقوات بعد النكاح وليس منه ابطال حي المولى بخلاف الحرج لان المانع من الحرج ابطال المولى ولا
 حرج ابطال حي المولى على الله تعالى لان حرج العبد مع حرج السبع اذ اجمعوا لعدم حرج العبد انما وناحق السبع في الحرج
 العبد استغنا السبع والحداد على النكاح لانها لا تحاط به حقوق السبع وطعن من حرج حي الروح حي لو اذن
 لها حل وكذا الاطلاق في الصبي لانها لا تحاط به حقوق السبع وكذا المكروه فكما حاشا سدا لان النكاح الفاسد
 ودهار المعصيه بوجوب الشكره والوحد بالاسف ولهذا لا يلزم من عده الوفاة وانما يلزم من عده الماتر في الطلاق
 القوات بعد النكاح بل خصائه لما ذكره في النسب فاما عده الوفاة الماتر لقوات بعد النكاح في النسب
 اما المحرم الاثرى انما يحل الدخول وعلى مكروه الصغر وعبد ذلك وللزوج ان يمنع الصغر عن الحرج
 فنام النكاح لا يسمي بماتر حال تمام النكاح لا حرج لا يمنعها من الحرج في الوفاة لا لا يستغنى بها وليس بها خصا
 اما فلا يمنع من الولد انما اعتد بها مولاها او مات او اورد والحداد به يعقوب عليها الاعدا بدسلة افساد
 ان كانت من ذوات الاثراء او كانت من ذوات السهر يعقوب سلة اسهر وقال الامعي ان كانت من ذوات الاثراء
 بعد حفرة واحده ولا حداد عليها عند الكل لان الحداد الماتر لقوات بعد النكاح ولم يكن معها نكاح ومن ملك
 امر بعد الدخول سيد النكاح سها ولم يلمها العلة من لوروجها من عده الحرج والحداد عليها لان النكاح لم
 يعقوب النكاح من كل وجه **باب ما نسب به النسب والاشهاد في الوفاة**
 امره حاشا بولد حيال الروح بوجوب حداد من اسهر وقال من سها اسهر فالحول جوبها وهو ان الطلاق
 الولد في النكاح الحاشا وفي نكاحه وكان الظاهر سها هذا ولم يذكر من المراه ينعى ان يكون على اختلاف
 على قول الى جميع الاربعة لا يجرى اليه من الاشياء النسبه منها النكاح والنسب وعدها حرج
 فخصه المراه عند حاشا رجل بزوج امه وطلبها من اسهرها ثم حاشا بولد لافل من سها اسهر من اسهرها ثم
 انما سبقا نكاح الولد قبل اشوا فكونوا للمعتاد ونسب اسهر من عده حاشا وان كان ينعى اسهر من اسهرها
 بالموهه لان هذا الولد كمال يكون من علوق بعد الاشوا فكونوا للمعتاد ولا ينعى نسبه من عده حاشا هذا اذا كان

الطلاق

الطلاق واحدا فان طلقها سبب نسب النسب الى سبب نسبه اليها معمله لم يقر بانفسها العده فكم من الارب
 وقد عذرنا ضا فسم الى وطى بعد الطلاق لا يخل وطبقا بعد العده لا يخل وطبقا بعد العده لا يخل وطبقا بعد العده لا يخل
 بقروج نروح اخر فاد اعذر اضافه الولد الى وطى بعد الطلاق ايضا الى ما قبل الطلاق يكون له الماتر
 فثبت اسبه من عده حاشا اما اذا كان الطلاق واحدا لخل له وطبقا على النكاح فثبت اسبه من عده حاشا هذا اذا كان
 الوفاة لا ينعى حاشا اذا اضيف الى حاشا الوفاة كان له الامه فلا ينعى نسبه من عده حاشا هذا اذا كان
 بعد الدخول فان طلقها سبب نسب النسب الى سبب نسبه اليها معمله لم يقر بانفسها العده فكم من الارب
 الطلاق قبل الدخول الوجوب العده يعقوب نوال الفرائض ينسب الطلاق عالم يعقوب علوق الولد قبل الطلاق
 امره ان يولد بعد وفاة زوجها ما بينهما وبين الفرائض مصادرها الورثه ولم ينعى نسبه على الولد احد ما بينه
 اراد وصداها الورثه على الولد لانهم امره ان ينعى النسب بالزوج ومن سدا السها سهاه المراه يعقوب
 وادامه صداها في الولد نسب النسب اليها معمله ولدت بعد وفاة زوجها ولم يقر بانفسها العده
 فنسب النسب الى سبب نسب النسب اليها معمله ولدت بعد وفاة زوجها ولم يقر بانفسها العده
 بان كانوا ذكورا او ذكورا وانما ثاودهم عدول بنت النسب حاشا وهل يربط لفظها السها لنبور النسب
 في عده من مال بعضهم سطر لان كحه المعده السها دول الامراه وقال بعضهم لا يربط لان الماتر في النكاح
 الصداها وهذا لان السها المحساج السها عند الدعوى والمنازعه وبما الماتر في كمال الدعوى هذا اذا
 صداها الورثه فان حاشا والولاد لا نسب النسب والولاد لا نسب النسب والسها وجلس او حل وامر من في
 قول الى جميع وعده الى يوسف ونهر نسبه سها ان القائله وهذا لا يربط احد ما بينه والاشهاد
 طلاقا حاشا اذ لم يقر بانفسها العده حاشا بولد لافل من سها اسهر او اسهر وانكاح الزوج الوفاة والنسب
 المستوته اذ اجاب بولد لافل من سبب نسبه وانكاح الزوج الوفاة والنسب سها ان القائله وهذا
 المسائل لا اذا كان الروح امر باجل او كان الجبل ظاهرا وعده حاشا نسبه سها ان القائله اذ كانت حرة عده
 واما المكروه اذ كانت بولد اسبه اسهر من سها النكاح او لا كره فقال الروح لم يلمها من سها حاشا
 لغا ان انكاح الوفاة وانكاح الوفاة لا يكون فاذ فاقا سها ان القائله على الوفاة نسب النسب من الروح
 وقال الامعي نسب الوفاة لا نسب النسب الوفاة نسبه سها ان القائله وقال مالك وانما ينعى نسبه سها ان القائله
 وقال رسول الله نسب سها ان القائله لا ينعى نسبه سها ان القائله وقال مالك وانما ينعى نسبه سها ان القائله
 سها ان القائله عده على ولاد المكروه فان نفاه الزوج اعنى الفاضل بينهما لا ينعى ولد المكروه سها
 اللعان اجمع اصحابنا على ان ينعى بالنسب سها ان القائله حال تمام النكاح واحسبوا بولد المراه الطلاق
 الى يوسف ومحمد ان نسب سها النسب وهو الفرائض فام عالم يقر بانفسها العده انما الحاشا الى
 اثبات الوفاة ونسب الولد وهو امر لا يطاع عليه الرجال فنسب سها ان القائله بعد الطلاق الموت

ما لم يتفق حدث الحمل في العدة وعبداني يوسف وهو وانه عن ابي حنيفة ان الم يقر بانفسه العدة
الى سبب كما ولد في العدة رجل قال لامته انك في طبعك ولد فهو مني فسد لها نكاحه على الولادة
السبب لصحة النكاح ام ولد له في حوله ان سبب البياض قد وجد وهو المدخول انما الحاحه الى انفسه الولاد
وتعريف الولاد سببه العدة حجة في ذلك هذا اول ولد اقل من ستة اشهر من وقت الحيض وان لم يولد
فصاعدا لا يلزمه لاحمال انما حبل بعد مقالة المولى لم يكن يولد مدعى هذا الولد بخلاف الفصل الاول ان
منه متقنا بتمام الولد في البطن وصار اقارب متقنا بالمدعى رجل قال لعالم هذا النسيء فابى حرام العالم
وهي حرة وطالب انا امراته وثلاثة وذكروا في النوازل هذا الاستحسان والعاسان ان يكون لها المهر او احتمال
انما وطيت بالشبهة او بالبرهان الفاسد حصة الاستحسان وضع المصلحة في حرة والظاهر انما
من النكاح الحائز لان الحرام ما اذا امراته منه وقد امراته انته منها بالنكاح الحائز ضرورة هذا العلم انما
حرة فاذا لم يعلم ذلك فزعم الورثة انها ام ولد الميب وهي تدعى النكاح لم يثبت ان الامر محتمل فلو ثبت المهر
انته انفسه ما في الباب انما حرة ظاهرة ان حاحه المراه الى استحسانها والمهر انما هو في النكاح
باب الولد من حق غيره الاصل منه ان الام هي الام الحرة
الصغير ذلك ان واثق لا يها على الحضانة او ذرو كانت الرجعة اليها ان ظهر رجل طلق امراته وسماها ولد
وضع فقال الام انا ارضعه بعد اجراءه مني واداد الاب ان يرضعه غير هاندهم من الام او يولد
في هذه الحادثة انت احب به ما لم يتزوجي وروى ان عمر فاروق امراته ام عاصم وعليها ولد صغير اختفاه الى بيته
مقتضى به الام وقال رقيقا خسران من شهد عندك باعمر ولم ينكر عليه احد من الصحابة ولا بها اشقوا والحق
الاجر كان الاب اخذ الولد منها متعتا محضا فاصلا به المضار حرم لولته الاضواء واليه بولها
وكذا اذا كانت الام يرضعه بعد اجراءه الاحتمال كذلك فان كانت الاحتمال يرضعه بعد اجراءه بغير الام
تريد الزيادة يرضعه الاحتمال له ولولته وان عاصم فسترضع له اخرى لكن يرضعه عند الام ولا يتزوج الولد
ان حق الحضانة للام وليس على الظاهر ان كانت عند الوالد في بيت امه بل يرضعه ويعود الى امره اذا لم يرضع
في عهد الاحارة وسمعى الولد معها في تلك الساعة واذا ابنت الظاهر ان يرضعه عند الام ولم يرضع في الاحارة
الارضاع عند الام كان لها ان تحمل الولد في مملكتها يرضعه او يرضع اخر حرة فترضعه في دار الام من قبل الوالد
على الام وان شرطوا في عهد الاحارة ان يكون الظاهر عند الام بغيرها الوفا بما شرطوا ان ماتت الام او زوج
يطلق عنها وان يرضع من غيرها لا يطل عنها وان يرضع من غيرها لا يرضع من غيرها
حقها ان الزوج الاخرى دون الولد فلا يترك الولد عند الام واذا طلق حرة الام كانت الحضانة من قبل الام
فاذا لم يبق يرضع من غيرها فان لم يكن الجدة من قبل الام فالجدة من قبل الام وان لم يكن الجدة من قبل الام
وقال ابو حنيفة من قبل الام موحدة من الاخوات والصحيح ما قلناه من الام والام والام والام

الاحد ام الاسار احب لاروام لانه انما هو الام مع قوم الام وقد استوفى في مراه الام وانما يقول على استوفى
في العدة فتخرج المأخوذة بقرانه الاب وان لم يكن عليه الابن ان الاخ لا يرضع الام واما ان كان حرة
الام هذا في العصب فان لم يكن فالاحد اب وذكروا في كتاب الطلاق ان الحاضنة والاحد اب او ابنة الام
ام وان في الحضانة مراه الام يقدم على مراه الاب والحالة تدل على ان الام مكانة اول حرة هذه الام
ان الاخت لا يقرب من حاله فكاتب اولي كذلك سائر الاحد الام اول من حاله والاحد اب
في سائر الاحد اب والصحيح ان حاله اولي من اب الاحد اب اول حاله من كتاب الام واما ام الام
والاحد اب سائر الاحد اب اول من حاله من كتاب الام واما ام الام والاحد اب سائر الاحد اب
الحالة وسائر الاحد اب من سائر الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب
اولي من سائر الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب
فان مات عنها وصحابا او ابنا ناعدا حقه في الحضانة اذا سقط حق النساء بالتزويج او بالموته وان لم يرضع
وقدم الاحد اب الاقرب الا ان اب الجد اب وان علام الاخ لا يرضع الام ثم اولادها على هذا الترتيب
وكل ذكر لم يكن حصه كان الام وعنده الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب
الحسين عن الحسن والاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب
الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب
لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب
وحده وليس وحده وذكروا في النوازل وسيجي وحده لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب
النفقات ان الصغير يكون عند الام حتى يبلغ سبع سنين لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب
مروا احدا لم يرضع الا بالصلوة او بالصلوة لا يكون الابعد العدة على الطهارة وذكروا في النوازل
ان العالم يكون عند الام حتى يبلغ سبع سنين لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب
تخص خلاص العالم لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب لانه الاحد اب
اهل امس الحارة بعد الاستعانة حاح الى تعلم اذ ان النساء من الطبع والغزل وعنده الام على ذلك
وفي ذلك اهله ما اذا حاضت تحتاج الى الحارة والصيانة والمزوح والاب على ذلك اقدر ولا كان له ان يرضع البكر
الى نفسه وان انت ما مونة كان ما مونة لا يها احسب الرجال فكان الاحتمال في النساء
وان بلغت بنتا فارت كانت ما مونة ليس للاب ان يرضعها الى نفسه وان كان غير ما مونة لانه الاحد اب
وذكر اهشام ان الحارة يكون عند الام حتى يبلغ حد السهوه وهكذا ذكر الخفاف في النفقات عن ابي يوسف
ولم يعلل ذلك وقتا قالوا اذا بلغت مبلغا جامع مثلها يصير مشبهه به وذلك بحكم ما حال المراه
في لزال والسمع والقوة والصغير وكل ما ذكرنا في حق الام فكل ذكر في حق الحارة فارت الحارة عند الام

كأنى ان العات والاحواب ما يمتثل عند من الى ان ما كل وحدها وشروطها وليس بها
 لم يدع الى الاب وهي الصغرى سواء اليها وان كان كحاج الى تعلم اذ ان النساء الان من نوع استعمل الصغرى
 وليس لغير الام والجد من الاب الاستدلال بل يدع الى الاب احراز اعن المعصية هذا الاصل في الام او غيرها
 ان يكون الولد عند ما وان استع عن اخذ الولد الجبر على ذلك لا يمتنع على الاستدلال على الخصاصة والاب
 فانه لو امتنع عن اخذ الولد من الام بعد الاستدلال بحسن ان يقع والصيانة واحسن علمه وكل ما ذكرنا في الطلاق
 فذلك في الطوب ولو ما الرطل عن لا يصغر كانت الام به اولى وان يزوج او مات فام الام اولى على الزوج
 الذي ذكرنا في الكفاية والمجوسية في اختياره على له المسلم ان هو الحضانة باعينا والسقفة والسقفة الحضانة
 باحوا والذين ومن المتأخر من ان اذ كانت الولد كافر فعقل الولد بخلافه غلاما دار او جارية لا يملك
 الكفر منقصر الولد بل كان وان كانت مرتبة لا حضانة لها لا يملك حبس منقصر الولد وام الولد لا يملك
 مولاها في الحضانة بل له اخره الاصلية لمكان السقف واد او مع الغرض من المملوك ومن زوجها او غيرها
 ولذا كان يولى الام ان اجد الولد له ملك فيكون اولى وكذلك حال النكاح مولى الام يكون اولى بالوالد والاب
 الام حرا لان الولد مع الام في الزوج الحرة يكون الولد مملوكا لمولى الام لا انه الا انه الا انه من الولد وامه لمولى
 انصاره والولد له ولها وهذا الذي ذكرنا مذهب اصحابنا وقال القاضي اذ وقع الغرض من الزوجين من الولد
 صغير خيرا الولد غلاما كان او حرة وبلغ الى من حمار الولد لطلب الى حرة وصم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 النبوة اما يقول بان الصغير لا يعرف المصلحة وهذا استدلال من النفع والضرب اما الحديث فلما ذكر ان رسول الله
 دعا له بعد الخبر وقال اللهم اهدنا لخير ما اختار الامر به كما دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فامضا اختياره لا اختياره واختار
 رجل زوج امره من اهل اقام بانام فقدمها الى الكوفة فولدت منه اولاد ايام طلبها وانقضت عليها فاما الخرج
 ما ولادها الى انام من غير رضا الزوج وان كان يزوجها بالكوفة وهي من اهل اهل الام لم يكن لها الخرج ما ولادها
 من الكوفة وهذه المسئلة تنافي ما تقدم ان الام احب بالولد الصغير فان ارادت الاستقال من موضع الزوج
 على وجه احدها ان ارادت الاستقال من مصر الى مصر او من قرية الى قرية او من القرية الى المصر او من المصر
 فان ارادت الاستقال من القرية الى مصر او من قرية الى مصر فان كانت حرة تحت لواء
 الزوج ان يطالع ولا يملكه ان يزوج الى مصر له ومنه كان لما ذلك والاملا كما لو ارادت الاستقال من السكة
 الى السكة وكذا لو ارادت النقل من القرية الى القرية فانها النكاح الى المصر كان يسمها حرة على هذا الوجه الذي ذكرنا
 كان لئلا ذلك وهذا الاول سواء اولى ان من صلاح الولد وان ارادت الاستقال من المصر الى مصر بعد النكاح
 الى القرية ليس لها ذلك وان كانت مرتبة ان من فساد الولد لا يخلق باطلاق اهل القرية والزوج ما المزمع ذلك
 ما عقد النكاح في القرية لو اراد الاستقال من المصر الى القرية التي وقع فيها النكاح كان لما ذلك وان ارادت الاستقال
 من المصر الى مصر فان لم يكن المصر الذي يريد الاستقال اليه مصرها ولا مكان النكاح اتصالا لغيرها انما يابى

ان كان ذلك مصرها وقد عقد النكاح فيه اتصالا لما ذلك بالانفاق والاصل منه ان العقد الذي يزوج
 نفسه اذ اوجد في مكان يوجب احكامه في ذلك المكان لهذا ان كان السبع سبعين لتسلم المسع ما لا ينفق
 النكاح في مكان الاولاد من ثرات النكاح كان موحا اسمها والولد في ذلك المكان العادة في ذلك المكان
 بزوج سلة يكون معها ما قال علم من تاقل سلة هو معها والاملا لا يمكنونه من اخراجها فلو لم يزوجها
 فزاده ومرا او لاده منها عاده فان ارادت الاستقال الى مصرها ولم تكن النكاح مصرها لم تكن لها ذلك الانفاق
 الام لا يزوجها لغيره وان ارادت الاستقال الى مصرها وحده النكاح فيه ولم تكن ذلك مصرها فذلك في هذا الكتاب
 ان اما الدماء على ما كان العقد وذكر في كتاب الطلاق من الاصل انه ليس لها ذلك وعلى رواية الاصل سوطا لانيه
 النقل سوطا ان يكون ذلك مصرها وان يكون عقد النكاح فيه وهو الصحيح ان نقل الاولاد خيرا بالاب
 ولا يملك المراه الا بالامام فاذ اوجد النكاح في غير مصرها مع السك في الامام لا من بزوج امره في غير
 لم ينفذ المقام في ذلك المكان لانها المملكت في دار القرية عاده حتى ينفذ الزوج المقام معها في دار العقد
 وهذا اذا كان من مصر من مسافة وبعد فاما اذا ابقاها على الوجه الذي ذكرنا لا يضر الزوج وكان لها ذلك
باب الاحكام في مبيع الميت واذ اختلف الزوجان
 2 مبيع الميت من الطلاق او بعهده وكل واحد منهما يدعي الكل لنفسه فهو صحيح ان كل ما يكون للرجل كالعامة
 والعلمسوه والخضن والسلاح والكتب والفرس يكون للرجل مع نفسه وان كان الظاهر من المالك ان يكون له ما لا ينفق
 والمغزل والملاة يكون للمراه مع نفسها حكم الظاهر واختلفوا فيما يكون لهما كالدقيق والمنزل والعم السابيه
 والبعر والابل والاواني والاعتق قال ابو حنيفة ومحمد والفرج مع نفسه وقال ابو يوسف والفرج لهما
 فما ختم به مسلما والفرج مع نفسه لان الظاهر شاهد لها الى جهتها مسلما فكون القول لهما مع النفس
 في ذلك ولا يوجب ومحمدان المراه وما في يدها في يد الزوج وكان القول فيه قول الزوج كرجل من نازعا في امره
 2 بنت احدهما كان القول قول صاحب اليد خلاصا ما يصلح لهما لان من وجد المراه ظاهرا فوق يد الزوج فلهما
 القول قول المراه في ذلك كما لو اختلف الآخر مع المساحر في مبيع الخراف كان القول قول المساحر وليس
 للاجير الا ان يثبت له ما ذكرنا والحد حكم الجواز لان الجواز قد يكون قد لا يكون وقد بقي وقد لا يبقى هذا
 اذا اختلف الزوجان اذ اختلفا احدهما واختلف الثاني مع الورثة قال ابو يوسف ومحمد اخوان من كل طوائف الفصل
 الاول ما يكون للرجل من المراه وما يكون للنساء يكون للمراه او لورثتها وامس المشكل على قول
 محمد يكون للزوج او لورثته وقال ابو يوسف حكم بغير مسلمة في المشكل كما في حاله النجوة لان ارث الميت ما يملكه
 وقال ابو حنيفة المشكل للحي بينهما حلا كان وامراه اما اذا كان احي هو الرجل فلا يملكها الا كما يجرى في القول
 قول الزوج منها اولى وان كان الزوج ميتا فاما المراه ههنا لان المال في يدها حتى لا يملك الا ان يزوج
 المراه يكون في يد الزوج فاني يدها في يده اما بعد موت الزوج لا يملكه عليها في وارث الميت مدعي ما يملك

امام

المراه وهي يملكها القول قولها

فان كان احد الزوجين رقيقا ان كان مازدا في النجاسة او مكانا فعلى قول ابى يوسف ومهما كان
في الجرح في الحيوة الموت ان اكل واحد منهما من معصية وهذا الواحش من غير ما كان في الحيوة الموت
سما استواءهما في الدخا بالوكان نجورا الا يرى ان الخرج المحرور لواحشهما في شئ في الدنيا فيصير
في ذلك المحرور وعند اكله المالك المحرور مما رطل كان او لمراه لا يجمع انهما سادعا في مال ثبت بينهما على
نسب الكراج فصار كما لو سادعا في حكم من احكام الكراج والمادون والمكاتب على المحرور في احكام
الكراج ان الذين لم يسلوا الكراج ولو وقع الاحلاف بعد موت احدهما في هذا الفصل فاعلم ان قول
الحج بينهما حر كان او مملوكا اما اذا كان حرا لا يملكها كانا حريين كان المحرور منهما اولى واما اذا كان المحرور
المملوك فلا بد ان لا يملك حتى لا يعتبر بملك المملوك عند انقضاءه وقال ابن ابي ليلى اذا احلف الزوجان في
منع النكاح للمراه ما علمها من ساد بينهما والباقي للزوج وقال مالك وهو احد قول الشافعي ان النكاح
يقتضي ان يكون الزوجان حرا او مملوكا وما يملك للمملوك من ساد بينهما فصار كمن هو احد
من الزوجين وقال الحسن البصري ان كان في عقد الزوج والكل له للمراه ما علمها من ساد بينهما وان كان
في ساد المراه والكل لها وللزوج ما علمها من سادها والحج بغيره المستوطان

الحص الجرة والصفحة والكدره في ايام الحصى حصن قهره من الكدره على الدم او اخره وما اوتوا
ان تعد من لا يكون حصنا ان كدره ليس ينع الصافي ويكون في اخر الوعاء الا في اوله واد انعام المجرى
ولما ماره في عن عاينه ومن انما احاط ما سوى السائل الحاصل حصنا وقال ابو يوسف جلداهما اذا كان
الغنى من الاعلى اما اذا كان الغنى من الاسفل فالكدره خرج اول او الزوج منكوس من كدره او لام الصافي
الوال ما مراه المراه سنه السواد والحجره والصفحة وهي ما يكون ظهور الفقد ولو ان السائل
والكدره وهي ما يكون على لون الماء الكدره والبرصه والسائل الحاصل فالكدره من لون السائل
عائنه ومن والكدره على الاحلاو الذي كراوا اما التريه وهي ما يكون على لون الرية ومنها العا كدره
مكسوره الرية خفقه ومشتدده عن موزة ومكسوره كثره البرا ومكسوره كسر الرية كدره
في تريه وهي ما يكون على لون التراب وصل انما حصن عند الكدره على كل حال لما روى عن ابي
انما ان كراوا بعد التريه حصنا وصل حكمها حكم الكدره ولم يذكر اخبره في الاصل انما حصن
وجودها عن ان على الدماء جعلها عند الكدره فاركب كدره كراها اذ ارات الحصى انما حصن
وكل على ساد الزوج المسراة ايام حصنها خمسة فترات الدم عشرة ايام فالكدره فان اكل
في سادها الا في ايامها الخمسة ان الحصى عند الاند على العبد ولا ينقص من بلي ايامه واد ارات
يكون اسوا من حصن المسراة ايامها المدة ووه وقال عليه السلام المستحاضة بدع الصلاه ايام اكلها
في سلسا كاس حبه وما مراه الحامل اسوا من سادها وقال الشافعي حصن لعله انما سادها

١١٣ في مواذي فسر الحصى بالاذن والى ما روى عن عاينه ومن انما قال ما مراه الحامل من الدم لا يكون حصنا
والظاهر انما يقول سادها اما المراه فلما ان حصن الا يكون حصنا كون اكل ما يكون اكل ما يكون
والان احصى من ايام خرج من الرحم ونم الرحم بسد بالولد ويكون الدم غزاة فلا يصح خروج الدم
خروج الولد كذا في الدم المرفى في الطلق في خروج الولد لا يكون حصنا ولا فاسا بل يكون اسوا من ما خارج
من الولد لا يكون فاسا في قول الشافعي والى يوسف وعن محمد اخرج راس الولد او اعلم كرج حصن لا يكون فاسا
وان خرج رطله او لا فاسا كرج الكدره لا يكون فاسا لان المعصية خروج الولد الا ان الكدره كرج الكدره
مع نصف النكاح كرج الكدره ولو ولد ولد او في بطنها والمراه فاسا من الاول وان كان من الولد ان يكون يوما
وقال محمد وهو من الفاس من الولد الثاني لم يدر وهو ان دم الحامل لا يكون حصنا فلا يكون فاسا اكل واحد منهما
لا يخرج الا بعد راج الرحم ولهذا لا يقتضي العدة الاموضع المولد الثاني ولا يجمع والى يوسف ان الفاس يخرج
من الرحم بنفسه من الرحم وقد ينقص الرحم بالولد الاول وانفق منه فكون فاسا فاعلم ان اكل من الولد
ان يكون يوما لم يكن الولد الثاني فاسا لان الفاس لا يزيد على الاربعين واما لا يقتضي العدة بالولد الاول
لان انما على انقضاءه الحامل موضع الحمل والكل **باب العن**
في الداء فصار العن والعن هو الذي لا يصل الى التسامع فاما الا فان كان في الشئ في دور الكدره
او الى بعض النساء دون بعض لضعف طبعه او كبر سن او حرج هو عن من من لا يصل اليها لقوات
المقصود في حق من لا يصل اليها واد اخبر المراه روحها الى العاض وادعت انها لم يصل اليها وادى الزوج
الوصول فالقاضي يريها النساء فان قيل هي شرب والقول قوله العن لا يندى حي ابرمه لسبب الغنة والظاهر
هو السلامة عن الغنة وكان الظاهر شاربها لكس مع العن ان السام وان بنت سبها ان السام بنت
وصوله الى الحكم فظاهر فحلف وان من في كراجله الفاضل سنه ان منها ان من فاديت لم يولد وهو
لان الكدره اصل وكذا اذا اضر الزوج انه لم يصل اليها اجله الفاضل سنه ان منها ان من فاديت لم يولد وهو
منه من على ان من حود سنه وان انظاه ان علم الوصول يكون لاد في طبعه فاذا وافقه فصل مع حصول
نزول ولهذا يوجب سنه شمسية ثمانية وسبعون يوما حتى يرضى عليه اربع فصول لو امل ويولد سنه من وقت
والاكتسب ما مضى من الزمان قبل الحامل ويكتسب هذه السنه ايام حصنها وسهر رمضان لان الفاضل سنه ثمانية
بالسنه مع علمهم ان السنه اختلفوا عن ذلك عادة فقد اتفقوا على انها خمسة من الاجل فان مرض الزوج في السنه
الا يطلع الحجاج او مرضت المراه مرضا لا يحامع عن ابى يوسف انه ان راد المرض على نصف الشهر الخمسة
وان كان نصف شهر ويكتسب عليه ان سهر رمضان محسوب عليه مع حرجه عن الحجاج في الشهر علم ان الشهر محسوب
عليه وعنه في رواية اذا كانا محسوبين من السنه وان كان يوما محسوب عليه واما المرض وعلى قول الجمهور
وما جود الاكتسب عليه ويدل من السنه ثمانية وما دون الشهر محسوب عليه لاني الشهر وما جود كبره ما دون

وان كان كل واحد منهما مسلحاً في حربه لان الاصل في ضمان المال سوره الملك في المضمون نصف المبلغ والاعتماد
هذا الاصل في ضمان المدين ان يضمن السالك قبل ان يدينه كان يضمن المدين من ملك المدين ولا يضمن المدين
الاصل في ضمان المدين ان يضمن المدين بعد ان يدينه من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
فان ان يدينه من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
ولكن ان يدينه من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
الذي ذكرناه وحده فانه لا يضمن المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
مدا ان يضمن المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
بالا ان يضمن المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
ببور الملك في المضمون الثاني انه لما انقل نصف السالك الى المدين فام المدين مقام السالك في ذلك المدين
والسالك كان المالك يضمن المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
كان ملك الاستسقاء في المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
الان ان يضمن المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
لصاحبه وتكون صاحبه هي موقوفه يوما وتكون المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
في نصف مدين هي حرم الاستسقاء عليها وليس للمدين ان يسحبها وذكر في الاصل وجع المدين في المدين
الى حرم المدين ان مال الملك احسن على الحاربه على وجهه لا يضمن المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
والد النهر لو ان اسلمت خرج الى العقب بالسعيه وانما قلنا ذلك لان المدين لو اقر على نفسه بالاسيلا لا يضمن فاد
اصاو الاستسقاء الى شخص على كل الاستسقاء وانكر ذلك الشخص يضمن ويضمن على المدين من ملك المدين من ملك المدين
اعنه من السعي وانكر الباع بعد ان يدينه من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
صاحبه يضمن على المدين ان يدينه من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
من ان يكون مدينه من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
محتسبا عند الحاربه ومعه الاحتباس ليعود اليها وكان له ولاية الاستسقاء او اذ ادركت الفقه
عقبها فحق كل واحد منهما ان يدينه من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
الشوكل وسرا عن السعيه وليس له ولا له الاستسقاء ان يدينه من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
لواله الاستسقاء للمدين ان يدينه من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
كان له مدينه او اذ انقبت مدينه من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
الساهله صادقا لا يكون نصف المدين مدينه من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
وانما المدين عند ان يدينه من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين

على وجه

على وجه المدين المقر وكان له حق الاستسقاء والاستسقاء للمدين ان يدينه من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
اعنه من احداهما وهو موسر المدين وقال ابو يوسف في المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
او اذ ادركت نصف الاستسقاء عند المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
بده عند المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
السعي وهلك الحاربه ونفي الولد وادعى الباع نسب الولد تحت دعونه ويرد كل المدين من ملك المدين من ملك المدين
الام من المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
لنسرته سائر في قول المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
ان كان معسرا والحاصل ان مال المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
موقوفه يضمن كما يضمن المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
ملك المدين وادانقت المدينه والمدينه في القوم ضروره وحرمه المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
والى حرمه من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
فراشاه الى المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
احرار المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
الى حرم المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
عند المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
الا ان يدينه من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
وان كان موسر لا يدينه من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
مدينه من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
احداهما موسر سعي للموسر مدينه من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
بنا على ما عرفت ان سائر المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
عليه تسهوا السعيه وهو كالتحصيل من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
السعيه من المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
تسهوا السعيه من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
واحد من المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
هذا اخر مضمون القدر ولا يدرك لم يدينه من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
في المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين
معلوم وهو عند المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين من ملك المدين

الجهال في المدين

وحرر العالمين
في الرابع عشر
سنة ١٢٢٢

147

[illegible]

عناصل ولازم الواحد الله تعالى حبه وقوله كان فانما لان بعد ما **والله اعلم** **والله اعلم**

في الدجوان السكفور الكروث رجل حلف ان لا يطلع هذه الدار وصار يحرقها اهلها او ينفذ

في الدار اسم السكون الركوب رط حلف الاند حل هذه الدار وصار محرابا حلفا او شيف
دار اخرى حلفا حيت لمسه و لو حلف الاند حل او اند حل محرابا دار المحراب لان الدار اسم العروسة والنساء
من اوصاف الكمال لان الدار اسم لموضع اعد المسكن واحل المسكن يكون بالعروسة وكالها فالسما الداسكن تعطي الوقت
الصحى بدون الساء وكان السماس اوصاف الكمال والدليل على ان العروسة بعدد والى السماس دار القول القائل

ياد ارميه بالعليا والسند اقوت طالع عليها سالف الامد وقت منها اصيل الى اسائيلها
 عيت جوابا وما بالبرج من اجل وله السال دارم بينه دارم مدمه فاداعل عليه على دار
 بعينه العسر جدا ما كان من اوصاف الكمال وهو السالان الوصف للعرف المعس الحجاج الى العرف فاد
 اعل منه على دار عن بعينه بعصره السالان عن المعس حجاج الى العرف فلا تحب الدجور دار
 بسنه الا ترى انه لو قال كل مملوك في حرا لا يدخل فيه المكاتب لانه حرم من وجهه ولو اسار الى المكاتب قال
 مملوك في حرا ليعمل ان السال كان من اوصاف الكمال فادارال السال اسم الدار من وجهه دور وجهه فاداعل
 سه على دار بعينها كان حول هذه الدار سطر الحب فلا يدخل ذلك بالسك والاحمال واداعل منه على
 ربحه عما سكت في حو لها حب الحب فلا يدخل بالسك ولو طلع لا يدخل هذه الدار تحبها سنانا واما
 حل الحب ان اسم الدار من كل وجهه وروال الاسم يدل على روال المسع والسك يطره الدار ان المسك بعد
 ال السال مسك ولو طلع لا يدخل هذا الحب مصارح من ادخل لم يحب ان بي سا اخر بعد الانه نام
 حل لم يحب السال اسم لما سب منه وبعد روال السال لا يحق منه السبونه وكان السامه اصلا
 وصفا وان اهدم سفعه ونع حطاه فلا حله حب لان بعد روال السفعه يحق السبونه ولكن يصح العفص
 وطف لا يدخل بها حل منها اهدم سفعه ونع حطاه الحب والفرد من المعس عن المعس ما قلنا في الدار
 الاول خرج من ان يكون بها بعد الهدم والباقي عن ر ولو طلع لا يدخل بها حل الكعبه واسمها الوسع او سعد او شمس
 طلع تاب دانا وحوها لم يحب ان الحب ما اعد للسبونه وهذه المواضع ما تنبئ للسبونه وكذا اذا
 د هكنا فالواهدا اذا كان له هكس على وجهه اذا علو بار الدار يكون جارعا على الدار فاما اذا كان اظلا
 وسفع حب حتى طس وان حل صنع حب فالواهدا في عزمه لان عظم الصفه دار حطان اربعة يكون
 واما في عزمها الصفه دار حواط طس فلا يكون ميقنا ولو طلع لا يدخل هذا العسطا طر مع
 المكاتب مخرج منوع اخر ما حل حب لان العسطا لم يحل دارا احبف فكانه اذا اقل الامر بان حط
 ر طاب طالو وهي داحله فدام على ذلك الحب اسمها ما يحجج لم يدخل وفي العباس حب الار و الار
 الاسد احب كما لو قال لما ان كتب طاب طالو وهي الكه طام على ذلك اوقال لها ارسط وهو اسطام



على ذلك وجه الاستحسان في دخول النقصان الخارج الى الخارج والاقصاف الى النقصان وما وجد بعد
 هو مكث مراراً وليس بدخول ولهذا لا يصح فيه التوقف لان حال دخل من اول النهار الى اخره خلاف الركوب
 والنسب الى ما يدوم ولهذا لا يصح فيه التوقف فقال دخبا وما من اول النهار الى اخره وليس هذا الذي هو ما كان ملا
 والدوام هما استخدام غير له الاسما قال عليه لا يسع الظن والظن فان الاول الى الاخرين خلاف معنى الدوام على
 الظن بظن غيره فان عني انك الركوب والنسب صدق لا يوجب الحصر وان قال لما كل فادركت فانه ظلاله فكيف ساءه
 ملكها النزول عنها فكله فان مكث ساعة اخرى ظلف ايضا لما ذكرنا ان الدوام حكم الابد او كلما تعم
 الاعمال فكله والجزء يتكرر السوط ولو اخبرني السوط من حلف لم يحس وقال روي عنك اذا قال انك انك
 وهي لاسه فاحد في السوط كما ظلف وجه قوله ان الجزء الذي وجد قبل السوط والركوب وليس انك انك
 وانما نقول ان هذا القدر لا يمكن الاستماع عنه وكان مستساغ عن المنع عادة لان مقصود الحكم ان السوط لا يصلح
 ولو حلف الخرج من المسجد فامر غيره فاحرجه حيث يشاء لان فعل المأمور اسفل الله وصار المأمور كانه ولو حرجه
 ملكها الحسب ان فعل غيره لم يسفل الله فلم يوطئه الفعل لا يصح ولا احكاماً وان هذا يخرج نفسه
 حسب لو حلف الفعل كما لو حلف انما كل هذا الطعام فاكل مكرها حيث وان روي في حلفه لم يحسب كذا هيها
 واد اخرج مكرها هل يحل المنع حتى لو خرج بعد ذلك نفسه الحسب اختلف المسامحة فيه والصحيح انما لا كل
 فيخرج بعد ذلك وان جمله عشر غير امن فاحرجه وهو قادر على الاستماع فلم يسع ورضى بقلته اختلفوا
 فيه والصحيح ان الحسب وكذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان فعل الانسان بما سئل الى غيره ما امر بالرضا ولم يوجب الامر
 ولو حلف لا يخرج من هذه الدار فخرج احدى رجله الحسب لانه لو اعسر طارحاً باعسار الرجل الخارج لا يصير
 طارحاً باعسار الداخل وكذا لو حلف لا يدخل فادخل احدى رجله الحسب لما طلقه فليد اذ كان الدار من به طه فادخل
 احدى رجله الحسب وان دخل راسه دون الرجل لم يحسب كذا اذا سئل ان يسأله من اذار الحسب وحلى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 محمد بن الفضل انه قال اذا قيل راسه واحد رجله حيث لك الوعد عليه على الخروج فاحرجه راسه
 واحد رجله حيث عليه ولو حلف لا يدخل هذه الدار فخرج على الباب وذلق رجله ووقع في الدار اختلف المسامحة
 والصحيح ان الحسب ان لم يسمع في الدار ما حساه فصار كما لو دخل مكرها او هبت له الريح والفتنة في الدار وكذا اذا
 كان على دانه فاعتقت ولم تسلم على امساكها فادخل في الدار لم يحسب ولو حلف لا يدخل الدار فقام على جارتين حطاً
 حيث عليه ان خارط من حمله الدار فدخل في الدار من غير ذكره وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل هذا
 اذا كان كله لصاحب الدار فاما اذا كان خارط من كذا الحسب كما لو حلف لا يدخل دار طارحاً فادخل داره فانه
 وكذا الوفاة على سطح الدار فدخل في حرم لما في حرمها الصعود على السطح والخارج لا يسع وهو اذ الحسب
 والصحيح جواب الكتاب ولو حلف لا يخرج من الدار الا الى حماره فخرج يركب حماره لم ينافي ما حرمه اخرى
 الحسب لان سوط الحسب الخروج الى الحماره والخروج هو الانفصال والانفصال من الدار كان الحماره وذهابهم

الى جامع الحرم

سد الفجر

والمستعمل في تلك منزلة آخر احدنا وانه قال بعضهم لا يحب ان يسموا سائدا وقال بعضهم حسنا
لا يفسد الاسكني آخر واستدل له سبعة دلائل في الراداد كونه باع داره ما كونه وباع داره الى ملكه لئلا يفسد
فاما دليلها وبوطر من يداله ان يرجع الى جبرائيل فانه صلى الله عليه وسلم قال لا يفسد باع داره الى ملكه لئلا يفسد
وان يداله في الطر من قبل ان يدخل ملكه الى ابي بول ملكه ورجع الى جبرائيل فانه صلى الله عليه وسلم قال لا يفسد باع داره الى ملكه لئلا يفسد
ما كونه فام ما لم يفسد واما الحركة التي جعلت في الراداد فانه صلى الله عليه وسلم قال لا يفسد باع داره الى ملكه لئلا يفسد
العدا ولم يكن ما زاد الا ان عليه دين معروف عند ابي بول من قبل ان يدخل ملكه لئلا يفسد باع داره الى ملكه لئلا يفسد
لم يكن عليه دين معروف فام ما لم يفسد واما الحركة التي جعلت في الراداد فانه صلى الله عليه وسلم قال لا يفسد باع داره الى ملكه لئلا يفسد
ملكه للمولى الى الله الى العدا ايضا قال عليه السلام من باع عدا وله مال هو ليعا ان السوط ذلك السوط فكانت الاصلية الى
المولى نوع فصوره فلا يدل على ذلك الاصلية ان السوط ذلك السوط فكانت الاصلية الى
وقال ابو يوسف لا يحب ان يسموا سائدا وان يسموا حسنا لان يفسد باع داره الى ملكه لئلا يفسد
الى العدا ايضا فلا يدل على ذلك الاصلية ان السوط ذلك السوط فكانت الاصلية الى
فما لم يفسد للمولى فام ما لم يفسد واما الحركة التي جعلت في الراداد فانه صلى الله عليه وسلم قال لا يفسد باع داره الى ملكه لئلا يفسد
ولم يفسد ولم يفسد السوطان ولا يفسد ولم يفسد امر لا يفسد وعلى اسانه فلم يفسد عليه لان السوط طاعة عند الناس هي
الاستطاعة من حيث الاستطاعة قال الله تعالى من استطاع الله شيئا وسهلا وسهلا ورسول الله صلى الله عليه وسلم ملك الراداد والراداد فقال
فلا يفسد طاعة كذا او فلا يفسد طاعة وهذا اذ لم يكن له منه او يفسد طاعة من حيث الاستطاعة ان يفسد طاعة
الخصم الذي يفسد الله تعالى العسل وهي الاستطاعة من حيث العدا والعدا والعدا فاما العدا من حيث العدا

دخل حلف لا نكلم فلان سهرامه على شهر من حلف له لو اقصصر على قوله لا اكلم فلانا نصرف الى الدين وكان ذكر السهر
 اخرج ما وادى من السهر اطلاقا في قوله اجزى منك هذا الدار شهر افا ما نصرف الى السهر الذي على العاقبة او لا
 قال الله على ان اصوم سهرامه لبعض السهر الذي على العذر لان شه لو اقصصر على قوله الله كان اصوم لاسد اول العشر
 ذلك ليس وسعد وكان السهر بعد ما وادى السهر وقد اكرم سهرامه على السهر الذي على الدين ولو حلف
 بكم في الدار في الصلاة او هلك او سجد او كبر الحمت ان حرا خارج الصلاة الى الله وسجد حيث الفاس اركب
 الوجهين او حو حو الكلام وهو الصوت المسموع والحروف المدكومه ولهذا كان كلاما خارج الصلاة ولا يصح
 حراما حراما بعد كلاما عرفا قال عليه السلام ان الله يحكن في امره ما شاء وان مما احذر ان لا يكلم احد الصلاة لم
 ففهم من ترك الفراء والنسج والثاني انه وان كان كلاما حقيق وعرفا لكنه مشتمل على الهزل لا الهزل بعد الذكر ولو لم
 ان مشتمل بعد الاجرة قال مساحا حقا في عجم اما في عرب اد اكر او هلك خارج الصلاة لا يصح

الاسم

حرام الاكل والخمر والمارا

W

١٤٠
 اهتم ان يعقوا على الربا الموجب الحد وهو دنانير منهم مرادة الخراج لا المثل لما في اسقاط الحد
 وهو الزمان المراد فلا يسلط الحد على الرجل الا في حق اهلهم شهداء او ثلثين محلفين ان الربا نصف طائفتها
 يشترك فيه الرجل والمرء والربا نصف الاكراه منفرد به الرجل وحكما مختلف وليس على احد منهما سبادة الا اذ
 ملائمت الربا واخذ على اليهود اهلهم ان يعقوا على سبسته الى الزنا في اول السبادة فلم يقع كلامهم وقد اوان سبدا
 اهلها بطلاقها اياهم وسهدا احوال ابرئنا بها بالصدق دون الحد عنهما لا اهلهم شهداء او ثلثين محلفين
 ذلك وقيل ان ثبت الا سبادة الاربع ولا الحد اليهود وقال فوق هذا اليهود لان سبادة اهلهم اهل الفصل
العائد وصار كلامهم في هذا كلامهم شهداء على رجل بالربا ما لم يكن حد العبد ولا ان كان اهلهم
 ومع سبادة لا يستلزم سرائطها وهو الا اهله ولحقه السبادة والحام العبد في حق اليهود عليه ولم يتم في حواله
 واعتبرا كمال العلة في حق المفسر فهو عليه فلا حد على فاحه ما عسرنا بعضا العبد في حق اليهود
 وقال انما الحد الربا احصا لا الدار بعد المكان في هذا الخلاف او اقدم الرجل سبانا في الدار
 بالحد وسهدا على المفسر وعلى الربا وسهدا اهلهم اهلها بالكونه وسهدا احوال ابرئنا بها
 بالصدق عندنا لا يسلط الحد على الفاحه وعبد رفر لا يسلط وكلامنا صاعدا لغيره في الدار من المفسر
 لم يمانوا به وسهدا اسرط سبادة الاربع لا يسلط الا احصا من مطلقها وقد حذت سبادة الاربع هذا اذا
 اختلف اليهود في مكان محلفين واذا اختلفوا في بيت واحد سهدا اهلهم اهلها بالكونه وسهدا احوال ابرئنا بها
 الناحية وسهدا احوال ابرئنا بها في باحى اخرى فانه كحد الرجل والمرء والفاصل ان الحد كما في الدار
 الاستحسان ان هذا الخلاف يعلل التوضيح الاحمال ان يكون احد الفعلين زاوية وكما في زاوية
 خلاف الدار والمفسر ان به الاصل والقال ان هذا الاحتمال لو حو الحد والحد وكما في الدار
 او حو بها لا يقول هذا الاحتمال اهلها سبادة والسبادة حجة كحد نصحتها ما امكن او امكن
 خروجه من الدار ووجه الحد فالاول ان الدار التي صغر اهلها او كان بها موطر الدار المفسر
 اربعة شهداء او رجل اهلها عند طلوع الشمس بالخيالة وسهدا احوال ابرئنا بها عند طلوع
 من ذلك اليوم بغير شهداء يدرك الحد عنهم جميعا لان الفاحه مقر بحد احد العرب نفس لا سبادة
 ان يكون الشخص الواحد في سماع واحد في مكانين متباينين وليس احد الضرر من اضافة الكذب
 اليهم اولى من الاخر من طلب سبادة اهلهم حتى لو كانت المسافة بين المكانين بحيث يصعب الامر ان جميعا
 لم يطل سبادة اهلهم واذا طلب سبادة اهلهم لا الحد اليهود لان احتمال الصدق في كلام واحد من العرب
 ثابت وسبده الربا ملغ وجوب الحد على الفاحه او وجه سبده واعلى امرها بالربا فظهر اليها
 فعلت في ذكره والحد عنها وعلمها ما عن المرء فلا ان الربا الموجب الحد لا يتصور مع الدار والدار
 يعلل سبادة النساء لانها امر لا يطلع عليه الرجال اما عن اليهود فلا ان يكرها بآثار سبادة النساء

وقال

[illegible]

وله قال الامراء ما رايته صالحا لا ابل انك حطت المراه واللعان سبها الا كل واحد منهما حطت
 لما دلتا وقلت الرجل امر به بوجع اللعان فقلت المراه نهجها نحوها الحد ولا بد من تقديم احد على الآخر
 فلو قلنا اللعان لا يجل حد القذف الا تجزيان اللعان بينهما لا يجل احصان الرجل ولو قلنا ما حد القذف على
 المراه بطل اللعان لان اللعان لا يجزى من الحد وده في القذف ومن جهة ان اهل اللعان يعمل اهل السهاد
 واما جهة القذف بطل اصله سباده الطهر وده الحد وكمال له ما كان يعلم لم الحد ومن سبها
 اللعان اولى به وان قال لها يا زانية فقال زنت بك الاحد واللعان ان لم يكن في حدك حدك فليكن في حدك
 بطل لك اي زنت بك فبطل الدكاح حد المراه واللعان لا يجل احصان الرجل ولو قلنا ما حد القذف على
 فان كان ما فعلت بك في الدكاح زنا فهو زنا بك لا يكون صدقنا للزوج فعلى هذا الاعتناء بوجع اللعان على الزوج
 والحد الحد على المراه في حال الحب احدها والحد على اللعان على الزوج وفي حال الحب احدها والحد على اللعان
 فلا حد احدها بالحد والحد على اللعان في غيبه لست بدين فلان لا يجل الذي يجله في الدكاح فان كان
 في غير غيبه لا حد لان حاله الغيب نراد به القذف عاده وفي غير طالع الغيب نراد به في المشايخ في القذف
 والوفاء لان فلان يجله او لعمه او طاله او زوج امه الحد لان الحب استيعابا وكذلك العلم قال الله تعالى
 والله انك انهم اسما على اسمي واسم على اسمي واسم على اسمي واسم على اسمي واسم على اسمي واسم على اسمي
 انها كانت خالته وكذلك روح الامم اسمي الترتيبه وان نفاذ عن الحد حال لست بدين فلان لا يجل احصان
 لان الحد لست بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 والى يوسف وفي قول محمد احمد عليه لان الزنا بالمرء هو القذف وقال لبيد
 واروق الخيرات زنا في الجبل الى صعودا واقامه كلمه في مقام كلمه على جاز ولم
 الصعود وحمل الفاحشه ان من العرب من يكره المهور بدين المهر وعبر المهور بالمرء في حال الغيب
 والسبب دليل على اراده الفاحشه ولا يوارده الصعود كان من حوى الكلام ان يقول زنا في الجبل
 ولا يقول زنا في الجبل فاذا ذكر كلمه في بعثت الفاحشه ولو قال الرجل ما رايته بدين بدين بدين بدين بدين
 كره في قول الى حبيب والى يوسف لم يجره نسبة الى الربا على وجه المتألفه لان لها تسع المتألفه
 والى نسبة الى الربا الا ان حط في الكلام فبطلت كما لو قال المراه ما رايته بدين بدين بدين بدين بدين
 يعلم الزنا لان لها تسع المتألفه بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 امة اسنان اولام ولد العبر بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 او بدين اليهودي او بدين العبر بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 ولو قال يا حبيب او يا حبيب او يا حبيب او يا حبيب او يا حبيب او يا حبيب او يا حبيب او يا حبيب او يا حبيب
 فاذا بلغ الشئ الحد كما لو كان القاذب صلي او محنونا وان رماه بالحد في حد الرأى لا حد القذف

ان كان الله على يد من هو المراه من الرمي المذكور في كتاب الله وحل قد وام عند ما حره او حرق
 ام نصراني ولد ماتت مسلمة فلا يمتها ان يحد بها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الحد ان حد لامة
 محمد القذف لا يحد مع ان احدا من الذين والزوج طلع الارث لو كان سبها بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 استدل الابن لا يحد بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 وانما يحد ذلك لان الام كانت بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 القاذف اما تعدى اليه من قبل الام فتعدى اليه في الام وتعدى في القذف بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 في القذف لم تكن القذف ان بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 الحد من المولى وكذا لو حرق ام ولد بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 لانه يحد بها فان كان لها ولد من غير ما حرقه ذلك الولد رجل ولد بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 ولا يحد بها القذف الا الولد والولد واراد بالولد الولد وولد الولد وان سفل وبواله لان الحد
 وان علا لان الحد الحصى ارثاله عن الميت لان حد القذف لا يحد عند ما او بالحد الحصى ابل الا ان يحد
 كما تعين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 الوارث ما ذكره باللاس بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 فاما القذف بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 تسع المتألفه لان حد القذف هو الله على القاذف من حد القذف بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 على انه لا يحد الا بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 غير ما من الحدود البدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 احدا منها قد اذى بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 الا بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 سبها بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 على الملوك حارب على اهل الامه تتعاونهما الخلاف العتدا احدها القذف ثم اعني انه بدين بدين بدين بدين
 لم تكن له سبها بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 في ابطال تلك السبها بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 ثم اسلم وحرب ما في حارب سبها بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 سبها بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 من نام الحشيش بعد اقامه الحد وما حارب بعد الاسلام لست بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين
 حد ما واما على ذلك سبها بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين

الكتاب

Case

[illegible]

العلماء الصالحين

وفاقیہ اسلامیہ تعلیم و تربیت

154

١٤٤
كما سجد في المرض لمسا ان اهل مصر في الملك صوب ان يسجد كما في المرتبة وسائر الكفر اما
الاصلية والملك فلا تكان ثباتا قبل الردة واثرا العارض باحة دمه والله الخ لا اهلية والملك
كما لو حل بعد نصيبا من اوجهم ولهذا لو كان المرتبة كما سجد صوابا اذا كان حرا كان اولى بمعد ذلك
مجره بقول ناز مسرف على الهلاك فكان بمنزلة المرض لا يصح ان يمكن من دفع الهلاك عن نفسه بالاسلام
فلا يكون بمنزلة المرض الا ترى ان المصلحة عليه بوجهم او مصلحتهم العبر من نصيبا لا يمكن من دفع الهلاك
بإدعاء الشهادة والمرتبك اولى والى جميع ان المرتبة هالك حكما والهلاك الحقيقي شاق ما لك المالك الانساني
المال على حقه كما لشركه الميت فزعم بالذبح كذا الهلاك الحكي واد اتوقف الملك ووقف ما يتفق عليه من العرف
خلاف ما اذا كان ملكا ان الملكات المصروف لعقل القمار والهلاك الحقيقي ان يطلع عقل الكفاية
فالحكم اولى الا ترى ان الملكات المرتبة لو تصرف بعد الحاجة بلاد الحرب اسفد في وليم ما طحا والمرتبة اعتد
سبب الهالك في حقه ونقل ماله الى وارثه من غير ان يكون له ولاية نقل من قبل الى قبل ولا سجد صوابا في ماله
انما هو في الورثة وهذا لا يخفى في حق الملكات ونعرض الاسلام على المرتبة حرا كان او عبدا فان الى صل قوله
عليه السلام من بدل دينه فاقناه وديجبر المرتبة على الاسلام ولا عقل حرة كانت او امته وقال الشافعي بقول
ما كان بامته فسحق ما مولاها فاذا غرقت خبر على الاسلام وجعل الميت سجناء عليها لذلك شأنها ومثلها
الانعام فاذا احياها المولى الى احد مد دعها اليه فاذا غرقت خبرها جميعا بغير الحقيق الصريح انما لا يورث
المولى ويقض من ضررها وتاديبها اليه طلب المولى ذلك او لم يطلب ارتداد الصبي الذي بعث ارتداد في قول
الجميع ومحمد وخمير على الاسلام والاهل واسلام الاسلام والنجبر ابو يونس ان ملكا كان مروج حال ان يوسف اسلامه
اسلام ارتداد له ليس بارتداد وقال وهو الا في اسلامه اسلم بسلام والمسلم معروف في بعض العهد والحق
بما اخرج فهو بمنزلة المرتبة اذ في حق حكمه حكم الموتة ونسب ماله من رثته ان المصنف الذي اوصى الحاكم
المرتبة ما لم يت موجود في جميع الاراء متروك بخلاف المرتبة ان الذي بعث ما نقص يجوز لغيره على الكفر بغير
والكتب عليه الا ما انتم الاسلام واما النعم الدمه فما زنده الى الدمه فما جاز في الكفر بغير الحرج جاز
بغير الوارث ايضا مسرود في بلاد الحرب وله عند فقهاء الهام ما يعيد لابنه وكانت ثم جاز المرتبة مسلم وقال
حازنه والوارث للمرتبة ومال القمار وضمتها لكون المولى ان القاصص في الملك الواوثر بطريق الخلافة فاذا جاز
انتهت الخلافة وانصر الان بمنزلة الوكيل في العصب والوكيل بالكناء النوع البه الحقيق مسلم ارتداد العمالة
وله قال القسبي في الاسلام ومال الكسبي في الردة فاسلم فهو له وان مات او لحى بدار الحرب ما كان حال الاسلام
فلو دبر وما كان الردة هو في وقال ابو يوسف ومحمد كل ذلك لو دبر وقال الا في الظرف لعله علم العلم لا
يرث مسلم القمار والى ما كان على ما كان مقل المستوفى والحق بالردة وصم ماله من رثته المسلم
الكلام من اصحابنا على ما تقدم عند ما لما صح في مصر فانه يحل ملكه من قبل الى ورثته عند ان جسد لم يورث

وكسب الاسلام يكون لو ارثه بطريق استغناء القورث الى ما قبل الرده فلا يكون هذا بوردت المسلمين
او يقال بان بعض احكام الاسلام ثابتة في حق ما كسبه على الاسلام وليس له ملكه مسبقا ولا اختص باسم
للقصاص في كفره فلا يباين له مطلق اسم الكافر والاسماء في الاصل فلم يرد هذا بوردت المسلمين الكافر
من كل وجه وبهذا الطريق فلما ادا ولد له ولد بعد الرده من امة مسلمة كان ذلك الولد سريانا وولد
في المرات مسريدا وعلى حارب نصرته كان له في حال الاسلام حجاب تولد الكفر من سيرة اسبه من قبل واداه
هي ام ولد له والولد حر وهو انه وان كانت الكاربه مسئلة ورثة الاس ارثت على ردة او لم
ياد الحرب لانه اذا اجاب تولد لسته اسبه من وقت الرده لم يقيق يعلو الولد قبل الرده فلا يعمل الولد
مسليما بالاسلام الاب قبل الرده فاداك اب الامه بصره كان الولد يتبع ابيه لا ابه لان الولد يتبع جيرة ابوين
دنا والمريد خسر من النصر الى النصر على الاسلام والنصر الى الكفر كان المريد احب الى الاسلام
والعمل الولد سريانا لان بيعه الاموي اقوى من بيعه الدار فليجعل الولد سريانا لداره اجماع احد
الابوين وكان الولد مريدا والمريد انوب احدا فاداك اب الامه مسلمة كان الولد مسليما مع الامه لا مع ابي
ما تفضل عليه فاعلم بوردته من المريد ولد الوحات في اقل من سيرة اسبه من وقت الرده بوردته فانما يتبع جيرة
في العيان قبل الرده فكلون سريانا للامه واحسنت الروايات في الذي بوردت المريد وروى الحسن عن ابي جهم
انه برفقه من كان ارثاله وقت الرده وبقى الى ان مات المريد او قتل حتى لو اسلم بعض مواته بعد ردة
او حصل له ولد من علو وحانت بعد ردة لان رثته وبه اخذ رور وروى ابو يوسف عن ابي جهم ان المريد كان
وارثا له وقت الرده ولا يطل استحقاق هذا الوارث لموت هذا الوارث قبل موت المريد بل يحمله وارثه وذلك
وروى محمد بن ابي جهم انه برفقه من كان له وارث عند موته او قبله سوا كان موجودا وقت الرده او بعد الرده
وهو الصحيح ان الحادث بعد انعقاد النسب قبل التمام فله الموجود وقت انعقاد النسب الا ان
الرمادة الحاد من المبع قبل البعض جعل بمنزلة الموجود قبل العقد حتى يكون لها صفة من الممن مريد قبل
استاناف نظام صل على ردة او لم يدار الحرب فله القليل مما اكتسبه في حال الرده والاسلام جمعا وان يكون
على العاقل ان العمل باعتبار التناصير واحد لا ينصرف المريد فكلون ماله ماله عند ابي جهم كسبه في حال الاسلام
دون كسبه في حال الرده وعند جماعة الكسان ملكه منقضى الذي منها مسلمة قطعت مده عند ابي جهم والعدا بانه
من القطع في ردة كان على القطع نصف الذي في ماله لو رثته المريد كذا الوارث بعد القطع وحي يدار الحرب
وما من ذلك القطع كان على القطع نصف الذي وان اردت بعد القطع ولم يلمح يدار الحرب حتى اسلم فمات من ذلك
القطع كان على القطع رة النفس لورثه المطلق بده وقال محمد وروى نصف الذي في الفصول كلها اما اذا
مات في ردة من ذلك القطع فلان السراة حصلت في محل غير معصوم فملك السراة وانه في ردة اخذ
على القطع اعبر وص السراة هذا خلاف ما اذا قطعت مده وهو مريد لم اسلم فمات من القطع حثت النفس

وان كان

وان كان معصوما وص السراة واعبر وص الحباة مده ولم يعبر وص الحباة مده هذه العروق الحباة
اذا وصت هذا الا نصير معبر واما الحباة المعبر بجازان نصير هذا واما اذا قطعت مده
م اردت والعدا بانه وعلى يد الحرب فلا يمسك ما مات من القطع فلك ان الفاضل لما نصير الحباة بعد
قطعه متا في ردة اما الفصل الثالث وهو ما اذا اسلم قبل الحيا ثم قطعت على الفاضل نصف الذي
في قول محمد وروى ان السراة هذا ما عرر اص الرده فلا يعود معبر ولا في حبه ولا في يوسف ان الحباة
جاءت محل معصوم وقت في محل معصوم وص كمال الذي كمال لم يتحل الا في ردة ما وهذا انما بعد
قبل الموت ليس حال انعقاد النسب لاجال بواب حكم فلا يعتبر نقا العصب في هذه الحالة كما لا يعتبر
باب الدوة نقصان النصاب في حال الموت ملكا بارتد وحي يدار الحرب واكتسب ما اخذ المال معه
والى ان اسلم فقتل فانه توفي مولاه مكافئة الثاني لورثته وهذا على قولهما ظاهر لان عملهما انساب
الرده يكون ملكا للمريد بغيره كسب الاسلام وانما يسكن على قول ابي جهم ان عند كسب الرده ان يكون ملكا
المريد اذا كان حرا وجعله ملكا اذا كان مكيبا ووجهه ان الملك انما يختص باكسبه بعد
التملكه وعند الكفاة لا يطل بالرده لانها لا يطل خضوع الموت اذا ارتد الروحان معا واعلم ان
فما على ردة حبا وان اردت على العاقبة او اردت عام اسلم احدهما قبل الآخر بطل الكاح وفارثه
اذا اردت معا بطل ردة حبا ايضا لان ردة واحدة احدهما واداه ولد ان الفاضل ما قاله
الا ان لم يملك الفاضل بالاجماع لما روى ان العرب في زمن ابي بكر رثت وام اسلموا لم يفرق بينهم
ولم ينكر عليه احد من الصحابة وكان اجماعا ولا يقال لاحد كسبه ان يعصم مديا بغيره وانما العاقبة ذلك
بوجه البصر عند الكل الا ان يقول لما جعل المارخ جعل كاره وحده معا ولا اجماع في ارتداد احدهما
قبل الآخر والى اسلام احدهما قبل الآخر فيصير على اصل الفاضل مع ان ردة احدهما رادة مع بطل
وهو احلا في الدين في العرفه نسب الرده سيجل قبل الدخول او بعد ولا يكون طلاقا وهما
مسلمات الردة والاباعون الاسلام اجمعوا على ان شيئا منهما لا يكون طلاقا اذا كان من قبل المرأة ولها
اذا كان من قبل الزوج قال ابو جهم العرفه نسب الرده لا يكون طلاقا ونسب اباي عن الاسلام
يكون طلاقا باننا وقال ابو يوسف سمى من ذلك لا يكون طلاقا وقال محمد كل ذلك طلاقا اما اذا كان
من قبل الزوج لا يما حرمه حاب من قبل الزوج فكلون طلاقا كارهه نسب ابي جهم واليه ولا يلو
هله مده تشرك فيها الروحان فلا يكون طلاقا كارهه ملك احدهما صاحبه ان الطلاق يخص
بالرجال والى جهم ان العرفه نسب الرده مده بطريق الثاني لو حسم احدهما ان الرده بطل العفة
وملك الكاح لم يشع عن معصوم والثاني ان الكاح سريعا بملكها واسطة انما النفس وبواسطة
اقامة المصالح والمريد مسحق القتل والافخيم والاشع في حقه ما كان سينا للمعا وهذا اقل من الوقت

بالردة

وإذا أسلم عبد الحرف في دار الحرب فباعه مؤامرا من مسلم أو هبة من مسلم عبد الحرف حرمه وعينه على ما
عنه من أسلم في دار الحرب حرج المناعين ولا إذا أسلم ولم يخرج من طهر على الدار ما الأول لما روي
عن النبي صلى الله عليه وآله في هذا الطائف ثم سقا الله تعالى وأما الثاني فلا يستولى على نفسه بغير السيف
وظهرت به على نفسه بل ثبوت هذا القائل عليه فاعلمنا بغيره أن يله أسبوا أو لا طبعه إلى اللعج وبلغ
القائل إلى اثبات الدعوى **باب** المستأمنين في دار الحرب
الحرب ما كان فادان حربيا أو أدان حربي ثم خرج النام مستأمن لم يقض لو أحدهما على صاحبه إلا أنه
لا ولا يملك المسلم من الاقتداء بالزحف وهو ما لا يملكه أحكاما من كل وجه وأما الزحف أحكاما
مقامه في دارنا القضا أحكام في المستأمنين ولا لا يقضي على الحربي إلا على المسلم حقيقة للمقتولين
بما روي من بعض ما لم يملك ولا يجوز أن يملك إلا أن لا ينعرض له الاقتداء بالزحف بالامان وأما حرج
الحربي النام مستأمنه عليه ذلك لا يملك أحكام الإسلام وإن غصب حدهما من صاحبه سبام خرج
النام مسلما أو مستأمن لم يقض لو أحدهما على صاحبه شيء إلا أن كل واحد منهما كان مأثورا وحسب
الفصل حقه فله بالاختيار إلا أن العاصية في دار الحرب أن كان هو المسلم فتقضي برد المعصية على المالك
والفصل عليه لا يملك داخل دارهم ما كان الزحف إلا أن لا يقدرون في أخذ ما لم يكن على هذا الوجه عند رخصته من
الرد في دارهم ما كان حربيين في دار الحرب فادان أحدهما الآخر سبوا أو غصب أحدهما من الآخر خرج
مسلم أو مستأمن من هذا الفصل الأول سبوا حربي أسلم في دار الحرب فقتله بها مسلما
أو خطا وله ورثة مسلمون في دار الحرب ولا شيء عليه إلا الكفارة في الخطأ وقال السامعي يقتل إن كان غديا
وعليه الدية إن كان خطا والمسلمة معززة وحل صل مسلمة الأولى له أو صل حربي داخل دار ما من أسلم
فعليه الكفارة والدية في الخطأ لا يصل نفسه معصومة تحت الدية وبوضع بيت المال لا يقدم الوارث
وإن كان غديا فإن شأه الإمام فله الأثر في ماله وإن ساء أحد الدية لأن الحق للعامة وفي أحد الدية
نظر العامة وليس له أن يعفو إلا بإذن الحاكم فلا يملك الإمام إلا مقام مقام العامة في الاستيفاء إلا أن المال
وإن كان اقتضا كان للإمام أن يصل ما يلقى من جوارحه ومهر وقال أبو يوسف ليس له ذلك إلا أن الموت في دار
الإسلام لا يخلو عن الوارث فلو أنشأ الولاء للإمام كان فيه احتمال الأمان لغرض صاحب الحق والعصاة
بالشهادت كما أن الحق بالأسب للولي بطريق العام مقام الميت نظرا للميت والمجول الذي
لا يمكن الوصول إليه لا يستفيع الميت فلا يصلح ولما كان وجوده غير له لعدم مسكنا وحل دار الحرب
ما كان يصل أحدهما صاحبه عند الخطأ فعلا القائل الذي في ماله وعليه أيضا الكفارة في الخطأ وقال أبو يوسف
وفي عليه القصاص العير لهم إلا أن يصل شخصيا معصوما وليس من أهل الحرب يحسب عليه ما حرم عليه
في دار الإسلام ولا حرمه من حرمه ولو كان ملكا أسودا هم من حرمه وإن كان متوقفا فقال

لا يكون

لا يكون معصوما فادان ملكا أسودا هم من حرمه ملك السبي في مقام العصبه والملك العصب
في ماله ما من العير وظاهر أن إعماله العقل فادان ما في الخطأ فلا يحجب الدية عن إعماله كان
فأعسار تلك الصدايا والعصبه وشي من ذلك لا يقتضي منهم في دار الحرب كذا الدية في ماله ولو كانت
أسير في دار الحرب فقتل أحد قتل صاحبها أو حمله لا شيء عليه إلا الكفارة في الخطأ في قول السامعي
وقال أبو يوسف يجب بحمد الدية على كل حال لهم الله على مسلم العير ومنع القصاص فكان
الشبهة في الدية وإلى حصة أن الأسير من مهور في الدية وكان تغالطه ولا يصل غير معصوم فله ذلك البيع
وصار هو الذي أسلم في دار الحرب ولم يخرج البأسوا ولا خلاف المسلمان إذ يمكن من الخروج إلى دار السلام
فلا يكون بغيره فلا يملك عليه حربي دخل دار ما من فادان خطا أو أوجدهم غدا إلى دار
الحرب فآخذ أسرا أو طهر على الدار فقتل ما لودعه في دار الحرب فقتل ما لودعه في دار الحرب فقتل ما لودعه في دار الحرب
فادان في الاستيلاء عليه ومع على ماله في معصير فيا كما لو كان في ماله حصصه والذين يملك لأن الرضوخ فيه
في الدية لا يقتضي الاستيلاء العام إلا الاستيلاء على المالكين وندون الاستيلاء الصبر فيا كما لو كان جعله
القادة على ملكه أما إذا أسروا ملوكا في الملك وهي ضرورية لملوكا معه وكذا إذا أسروا حربيين
مع غيرهم يوسف أن الودائع أصغر للمودع لأن ماله أسير من يد غيره هذا إذا أسروا وطهر على الدار
وصل وان وصل ولم يقض على الدار فادان لودعه والعرض أو رتبته لا يملك يوسف لم يوجبه ما شأه في ملكه وأما في
على ملكه يكون لودعه حربي دخل دار ما من وله أمره في دار الحرب أو لا وصفا وكذا أموال
أودع بعصه حربي أو بعض مسلما وبعض ذميا فأسلم فهدم طهر على الدار فله ذلك كله في أما المراه والأموال
الذات فلا يملكهم فادان من قبل الحرب وكذا الأولاد الصغار إن لولدا يملك من أسلم ما أسلم الوالد في
أدراكه ولا يملك لكونه لده في حكم نفسه والولاء فلا يملك بقاين الدارين فلا يكون الولد معالة الأم
في الأهل لكن معصومة ولو صار معصومة ما نصبر بغيره وتباين الدارين يقطع التبعية لهما
يقطع الوارث ولا يقال بطل المودع بطل المالك ولو كان في ماله حصصه نصبر معصوم فله إذا كان
ندمودع أم يقول بطل المودع بطل المالك من حرمه ووجه والعصبه ما كان بانه فلا نصبر معصومة
بالشك هذا إذا أسلم في دار الإسلام فإن أسلم في دار الحرب ثم خرج إلى دار الإسلام لم يملك على الدار
والأولاد الصغار أحرار مسلمون إلا أن أسلم وليس عنه ومن ولاده تباين الدارين فادان صبرا أو مسلوبا
بغاله والمسلم المالك فلا يستبلا وأولاده الذكور والمراه في الأهل كما من أهل الحرب فإن كان
المراه حاملا فولدت الذكورية الولد مسلم فعلا لأن الولد يتبع حبر الأبوين دنا وتكون فيما بغير
للأم لأن الولد يتبع الأم في الرق والحرب وأم الأموال فما كان في ماله مودع الميم والذي يكون له الأسير
وهم في دار واحدة فادان بطل المودع معصومة المكن جعلها المالك ولو كان في ماله حصصه نصبر

فكذلك اذا كان في يد حاكم او ما كان في يد مودعه الحربي في ان يد المالك معصومه وبما لمودع الحربي
ليس معصومه فالأصل ان جعل المودع كيد المالك ولا بد المودع من نفسه حقيقة وبالمالك
حكم او اعسار الحكم ان اوجب العصمة فاعسار الحصة منع والعصمة لم تكن بائنة فليفت بالشك
وعصمة وعقاره في الاثر مع المداور وان اسلم في دار الحرب ولم يظهر اليه اوجه طهر على الدار فادان
في يده فهو له لان يده سبقت بد الفاسد ولذا كان في يد مودعه المسلم والذي ان يد مودعه معصومه
يجعل يدهما كيد واما النسب في يده في الام مع الدار واولاده الصغار احرار مسلمون يتعاملون والميراث
واولاده الكهنة في انهم كفاد من اهل الحرب ما كان في يده المودع فهو مسلم يتعاملون ويكون خيانتهم للامم
تكون حرا لانه مسلم ولا يضرب عليه الرق واما عسده فمن لم تقابل معناه لا يكون في الامم اسامه ومن قتل
معناه يكون في الامم اذا كان لا يتفادله لا يكون يتعامله وعقاره في وقال الاصم لا يكون حلالا ان هذا
مال المملوك في يده فاشبه المقتول والاصم من حمله دار الحرب فيكون يعاملها والسبع ليعاقب
الاصم وما كان في يد العاصد من مظهر ان كان العاصد حرا لم يكون خاتمي مولم وان كان العاصد مسلما
او ذميا فهو في قول الى حصة وقال لا يكون له مال المسلم في يد المملوك او الذي ولا يكون خاتمي لو كان في يده
عند هما والى حصة ان يد العاصد يد ماله متعده فلا يكون يد المالك مصادرة كما بهما ليست في ارجاء
اجل قبل رجلا وهما من عسكر اهل البغية في طهر عليهم الاسي عليه اية اولاد الامم في عسكرهم في عسكر
اهل البغية في يده اهل دار الحرب ولو اوتيت مسلم كسره في دار الحرب ايقام عليه احد قتل للمهاجرين
ولو غلبوا على مصر فقتل رجل من اهل مصر على رجلا من اهل مصر ثم ظهر على المصير فانه يقتل منه
قالوا اذا غلبوا على بلد ولم يخرجوا حكمهم من ارجاءهم امام العدل لان اية الامم باقية اما اذا ظهرت
فقد رتبوا اجروا فيها احكامهم الحكم العصاص كما في العسكر رجل من اهل العدل قتل باغيا فانه يشبه
الايضلة نحو ولا يحرم عن الميراث والباقي اذا قتل العادل ان قال كسرت على الحيوانا ان على الحيوانا
وان قال مسلمة وانا اعلم اني على الناطل لم يرشد وهو قول جمهور وقال ابو يوسف لا يرث في الوحدان اجمع
اصحابنا ان العادل اذا قتل مال الباغي لا يضمن الباغي اد التالف مال العادل فذلك الاصل وقال
الافاعي يضمن الباغي لانه جاني فضمن كما لو لم يكن له منع ولما اوردوا عن الزهري وهو ان
وقعت الفسقة واجتار رسول الله صلى الله عليه وسلم متواضعا فافقوا على ان ذلك دم استحل باول القربان فهو
موصوع الى الوحد صما واكل مال استحل باول القربان فهو موصوع وكل فرح استحل باول
القربان فهو موصوع ولا قبل البغية باول الامم يستحلون دما اهل العدل باول ان يباشروا الذنب
كفر وقد صارت لهم منع دافعه فلا يضمنون ثم قال ابو يوسف باول ماله معصوم في حق الذم في
استحقاق الميراث ولا في حق وجمهور ان باول ماله معصوم للدم الحرام الذي ثبت حبه للفعل ثم استحقاق الميراث

يكون

١٢٧
يكون باول ماله لكن امانت ادا كان مصادرة باول ماله العاصد اما اذا قال كسرت على الناطل حصة
ذلك الميراث لانه انا وبل له ومن سب مع السلاح من اهل الفسقة في عسائرهم ان يباغية على العادل
وقال الفقهاء ولا يباغون على الامم والعدل وان الناس في بيعه بالكونه ممن لم يعرفه من اهل الفسقة لان الظاهر
من حال اسلم الصلاح والاسيعة فانه مع ما لا يكون مباحا نفسه كالحمد والناصية سراجا
تفعل غيره فلا ينسب اليه وليس للرجل ان يمد يده في يده من اهل الفسقة فيقتله اية مودع الا حصة في حقه
قال الله تعالى والوالدين احسانا وان كنت عليه حياوة بالحق فلا يباح قتله كذا في غير الوالدين فانه لا يجب
عليه يقتله ادا كانوا كافرا حجازا ان يقتلهم ثم قال في الكفار واذا ادركك فامنع عنه حتى يقتله عكر لا حجازا
عن الامم وان استأذى الى غيره فقتله حاز لان ذلك القبر ماله واختاره فلا يضايق الله والناس بان يضايق
بالقذارة ارض دار الحرب لان حجاج الى جراته فلو اهدا ادا كان حسن المسلم من عظماء اما ادا كان طليبا فانه
ومن الناس من قال بانه على كل حال لاهل الفسقة ان يباغوا في ارض العدو وكذا يقولون ذلك يجوز على ما اذا كان
باب الاسماء للنجاة رجل دخل دار الحرب فارتسا
فحقق مرسه وقال راجلا اعطى له سهم الفرس وان دخلها راجلا ثم اسير موسى وقال فارتسا كان له
سهم الداجل وعند الاصم الخواتم على العكس في المسلمين فالحاصل ان عندنا العبيد على حوزة الدار وعندنا
بالشهود الوقعة والمسلية مع دمه واهم عوا على لوجاوز الدار فارتسا ثم باع اليهم ليرجل
ذلك لوجاوز الدار ثم من مستغرا لوجاوز الدار فارتسا ثم باع اليهم ليرجل
راجلا فانه يسحق سهم الرمي مع مولم ثم عندنا في حصة وشهر سهم ليرجل واحد ولا سهم ليرجل واحد
سهم ليرجل واحد وهو نظير خلاف في خادم المراه عبد هاما لا سهمي بفتح خاد من عندنا في يوسف
لهما رجل مات قبل الخروج الى دار الاسلام فلا يشبه من الفسقة وان مات بعد الخروج فله سهمه وقال
الافاعي مات بعد الخروج من ارضه واستغفر الله له كان له سهمه وفي مخرج سهمه الغنائم في دار الحرب
رجل مات نصف السنة لانه من العطا لانه صلة فلا يملك قبل الفسقة كالمراه اذا مات له فاقه
مفروضه في ذمه الروح بسوط والنور والعطا ما يملك للفرقة في الدوان اكل من عام بام من امور
الدين كالفاضي والمفتي والمدرس في الاستدكان يعطى لكل من كان له حصة من ماله في الاسلام كراويحي
وروي الله عنهم في اولاد المهجورين والاصهار كذلك لومات في اخر السنة والنور العطا لما قبله
واما وصع الميلاء في النصف لانه لومات اخر السنة يستحق صرف ذلك كله الى ورثته لانه فله في عنائه
مستحق القرب ليكون اوفى الوفا ويكره الحجل ما دام للمسلمين وان لم يكن فلاناس ان يقول
يعصم احصا ارا بالجل ما يثبت الامم للفرقة على الناس فيقول الادنى ان يقول الغاوي من مال نفسه
لا يكون محابدا لنفسه وماله او قرا جرا فان لم يكن له مال يتفق عليه من بيت المال لا يثبت المال بعد الحاجة

المسلم

وهذا من جملة صالح الملهن التي على الناس ان ذلك يشبه الاجرة وتقع الاجرة حرام فاشبه
 الاجرة تكون مكرها فان لم يكن ثمن المال بين فلان فليس بان يوقى بعضهم بعضا اذ ان ذلك ان يوقى البعض
 على البعض تعاون بعضهم بعضا لما روي ان عمر رضي الله عنه كان يوقى العرب عن ذي الحليفة ورسول الله صلى
 اخذ دية صفوان بن عمرو رضي الله عنه عند الحاجة فلان يجوز ذلك بوضاهة كاي اولي اما عند علم الحاخاكة فلا
باب الحرجي بدل المان
 فبقوله الله الامام في ان يخرج او يكون في ما نكث بعد ذلك سنة كان ذميا وعليه الجراح الاصل منه انه
 امكن الحرجي من ان يطيل الملك في داره الا ان يصير عونا للكفرة علمنا وانما يكون متى دخل على قدر ما
 تقضي حوائجهم يعود فادخل دارا ما ينبغي للامام ان يعلم اليه في اول ما دخل ويصرفه مدة
 على قدر ما يرى ويحول ان جاء وزنا ملته جعلك ذميا فاذا جاوز المدة نصرت ذميا لا يرضى بذلك فاما
 مضت سنة بعد مضي المدة المضروبة كان عليه الجراح الا ان صار ذميا لمجاوزة المدة المضروبة نصرت ذميا
 بعد ما صار ذميا الا ان شرط عليه اذا جاوز المدة باخذ منه الجراح محضه فاخذ منه حرجي دخل دارا
 بامان فاشترى ارض جراح فوضع عليه الجراح نصرت ذميا الا ان لما وضع عليه الجراح فجل جرحي عليه حكم من
 احكام الاسلام ومن احكام اهل الذمة والذي من جرحي عليه احكام اهل الذمة ومن المباح من ان يصير
 ذميا بعض الشك في ان ما اسرى ارض جراح وحكم الشك فيها بوجوب الجراح صار ذميا واحكام احكام
 الاسلام وان سافر ارض جراح لا نصرت ذميا لان الجراح لا يحل على المستنحر حتى لو سافر ارضا
 خراجها جراح المفاصد فزرع بذرته وقضى عليه الجراح نصرت ذميا وان اسرى ارضه عشرة
 عبد الى صبي نصرت ذميا فاداو جراح جرحي نصرت ذميا جرحي دخل دارا ما من ماله جرحي اقام
 فان كان كفاية نصرت ذميا لا يباع للزوج في المقام فلا ملكها يعود الى دار الحرب نصرت ذميا
 الذي هو الكافر الملبس بطنج دار الاسلام وقال الاصمعي نصرت ذميا لان الجراح عقد معا وصدا بين
 العقود فلا جعلها ذميا والصحيح ما قلنا **لو دخل جرحي دارا ما من ماله جرحي نصرت ذميا**
 ان الزوج لا يتبع المرأة في المقام تمام بل يملكها المقام ههنا وان كان الملك من نقل المرأة الى دار الحرب لا اهل
 قد نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قال في ملكه فهو ثمة وذلك غير ثابت من النبي صلى الله عليه وسلم بل هذا ما نقله العامة من
كتاب
 رجل اسلم الى رجل عشرة دراهم في كونه حله حال المسلم لم يشرطت لك رد ما وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شئت
 لي شيئا قال قول رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اتفقنا على عقد واحد واختلفنا في الاصل والعقد بحدوده وهو ان
 من يدعي صحة العقد وكان الظاهر ساهدا لا الظاهر من حاله ما ساهبه العقد توصف بالصحة
 دون الفساد والعقد قول من شهد له الظاهر لا اقر الى الصدق ولو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعي بطلان

اي امره

والحلم

والمسلم لم ينكر ذلك هذا في الكتاب وسبق ان يكون على الاحكام على قول الى جميع القول قول من يدعي
 الصحة وعلى قول الى يوسف في جميع القول قول المسلم لم ينكر ذلك هذا في احكامنا في الاصل وهو ان
 اما ان جعلنا في سوط الاصل او في قدره او في مضيقه فان اختلفنا في سوط الاصل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الاصل وانكر المسلم ان يكون قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا استحسان القياس ان يكون القول قول المسلم الله
 وعلى هذا الجراح والاحكام وكل عقد ادعى احداهما فساد العقد فالحق ان يكون القول قول
 مدعي الفساد لا منكره استحسانا وموجب العقد يكون القول قوله لا صحة الاستحسان فاذكر ما هما اتفاقا
 على عقد واحد واختلفنا في صحة الفساد فمقتضى قول من يدعي الصحة ان الظاهر من حاله ما ساهبه
 العقد بصحة الصحة فالقول بالفساد موار بموجب العقد الحاخاكة ظاهرا ولا يصل ان يرد ذلك ان كان
 الله يدعي الاجل رسول الله صلى الله عليه وسلم قول المسلم الله في قول الى جميع وقال ابو يوسف في جميع القول قول من يدعي
 يقع قول الى جميع القول قول مدعي الاصل على كل حال وعلى قولنا القول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اخبرنا
 انما يخرج المانعة والادكار ان الاصل هو المسلم الله لا وضع لغيره المسلم الله لا ان المسلم الله يفتق بالله
 يدعي صحة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان القول قول المانعة وان كان يودى الى فساد العقد فلا جراح
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه سب في حال بل يراه ما حكم صورته فكان المسلم المتعنتا
 والكون منكر هذا كما قلنا في المصاهرة اذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لك نصف الزرع وقال المصاهر لاني سوط
 نصف الزرع الا عشرة كان القول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المصاهر متعنت في الفساد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سوط لك نصف الزرع الا عشرة وقال المصاهر سوط لك نصف الزرع كان القول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان
 مدعي فساد العقد وهو المصاهرة لا لما ينكر باده الزرع وقد حرج الكلام منها على وجه الممانعة
 والادكار فيكون القول قول المانعة وان كان قد فسد العقد لذلك ههنا ولا يجمع انهما اتفاقا على عقد
 واحد واختلفنا في صحة الفساد فيكون القول قول مدعي الصحة كما مستأحسن احدهما مدعي الجراح
 والاخر سبه وكان القول قول من يدعي الجراح بالسبه وكما او مسكه المصاهرة لان ثمة ما اتفقا على عقد واحد
 ان المصاهرة اذا صح يكون سوكه واد افسدت يكون جارة للعامل فان كان الظاهر من حاله انه
 ساهبه الفساد والكون الظاهر من حاله انه ساهبه العقد الاخر المذموم على ما قلنا اذ اختلفنا في الجراح فقال
 الزوج ووجد حال ما كنت صغيرا او قال المراه بزوج حتى بعد المانعة فان القول قول الزوج وان كان فيه
 فساد العقد لان ثمة ما اقر بالعقد بل انكر العقد حيث استدل به الى حاله من اهل ههنا واذ ثبت
 الاجل يقول المسلم الله في قول الى جميع قال بعضهم يقول قوله في ثمة ما اقر بالاحل وقال بعضهم يقول
 قوله الى ادنى الاصل وهو السهر ولا يصل في الرادة والمانعة الرادة ما لثمة فان اختلفنا في عقد الاجل
 وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سوط لك سهر او قال المذموم ان السهر كان القول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المسلم الله يدعي بطلان
 وهو منكر كان القول

11

100

وذكر العصبه ان وجهه قال ان كان شرط الاكل من قبل المستضع يكون الاستعمال فلا يكون
وان كان من قبل الضاع يكون سلبا وحل اسلم الى رجل في كرم الطعام فلما حل الاجل اسرى المسلم الذي
كرا او امره لعصبه او عضوا لم يكن العضو او امره بان يعصبه لعمه لعصبه نفسه فعضه له فالدالة
له ان كذا له لعصبه حاز قال لو ان الكرم على الرجل حرا ولم يكن سلبا فاسرى المملوك من رجل كرا او امر
المعرض لعصبه او عضوا حاز الا العضو واصل هذا ان اسرى مكرلا في كرم الطعام فاسرى من سلب
على امره لم يكن له ان ياكل ولا ان يصرف فيها حتى ياكل او اذا اسرى مكرلا كان حريم في عشرة الا
حتى يصرفها لهدا لو كان لها ووجهها التزاد لزيادة على النافع ولو وجدها العصب يتردد في العضو
فلو حاز له العصب قبل الكيل لم يكونا كلا او نافع مال الغنم او ابل هذا يقول المسلم ان اذا
اسرى كرا او امره اسلم لعصبه او عضوا او دفع دراهم الى رجل اسلم وامره بان يسرى كرا او امره
لنفسه فقد وجد عقدان بوجه الكيل لان اسلم بوجه العصب بوجه الكيل بوجه الشراء والشر لا يشترط
الكيل مرتين في المسلم الذي حكم الشراء وامره بان يسلم لعصبه اسلم لعصبه الذي علم على بيع الطعام في
حريم في صناعه صناع النافع وصانع المشرى وقال الحديث يحول على هذه الصورة عما اذا كان احد
الدينين حرا وان كان على الرجل كرم من سلم فاسرى من اسلم فاسرى من رجل كرا او امره بان يعصبه
او عضوا للمسلم في كرم على الرجل كرم حرم فاسرى من اسرى من رجل كرا او امره بان يعصبه او عضوا
فعضه او عضوا حاز والشرط الكيل مرتين لان عقد اسلم بوجه الكيل والعرض الكيل لانه
عقد مساهله فالقاي والفسد في ان يقضى الى الجاني نعم ولا ان اعاد حله او اسرى من اسرى من اسرى
على امره عشرة او فقه كان لسان يصرف فيها قبل الكيل فيكون كليل واحد وكذا اذا اسرى المسلم الذي
يحازنه او استقادم ارضه او ممرات او هب او وصيه او فقه راسل وسلم وكذا له طهر من كليل
واحد لان لم يوجب شرط الكيل الا في عقد واحد وهو اسلم وحل اسلم في كرم طعام فلما حل الاجل
قال المسلم ان كذا واعراه في بيتك او قال كذا في غرابك ففعل ورب السلم غائب لم يكن ذلك عضوا ولا غرابا
او كان اسلم ان يكون عضوا لما ذكره مهننا اولى وان كان رب السلم حاضرا او كذا له طهر من كليل
الطعام يصرفه ايضا لان الخليله من هذا اذا قال كذا في غرابك وان دفع رب السلم غرابه الى المسلم
الله وقال كذا في غرابك او قال كذا في غرابك فقال ورب السلم غائب لا يصرفه ايضا فاسرى
من هذا او دنيا ان اسرى طعاما لعصبه او دفع غرابه الى النافع وقال احمله في غرابي ففعل
حاضرا وغائب يصرفه ايضا والعصب اربعة عشر الموضع اسرى من كليل صاوف ملك نفسه
لان ملك الطعام سفس العقد واداه امر صاوف النافع وكذا في اسس الغنم في المشرى فلما
فما وقع فيه يصرف في يد المشرى لو كان سلبا في المشرى للنافع وروي في المشرى فاسرى من كليل

الكيل

١٥١
بالكيل صاوف ملكا للمسلم الله ان اسلم في الدية وانما سفس الا سفسا فلم يصح اخره من المسلم الله
في ملك نفسه وصرفه وسفير الكفران ولا يصرف السلم فافضا الا ان مشرك العصب لو امر النافع
بالكيل كان له المشرى في كرم وفي فصل السلم لو امره بذلك ففعل لا يصرف السلم وكذا لو كان له على رجل دراهم
فدفع الله كليله وامره بان يترها منه ففعل لا يصرفه ايضا هذا اذا دفع غرابه للنافع وامره بان يترها
فيها وان اسرى طعاما لعصبه وامره بان يترها منه في كليله في كليله النافع والمشرى غائب لا يصرفه
ان المشرى استقار السلف ولم يعصب في كليله في يد النافع فلم يصرفه ايضا وكذا في الطر والاف
وحيث ذلك غير صحيح على النافع وصاوف النافع وكذا في كليله اما الكليل والحفظ مستحق عليه ولم يصرفه النافع
فما لم يصرفه حله لا يصرفه ايضا ولو اسرى من رجل كرا لعصبه وله على النافع كرم فاعطاه حقه
وامره بان يترها منه ففعل يصرفه المشرى فافضا لانه جمع في قول في يوسف لان كليل الدين او الاول لم يكن
الدين لما علم في المسلم المقتدره فاداك الالف بعد صاوف فافضا للدين في الدين لان كليل الدين او الاول
لم يملك المشرى في كليل النافع وصاوف سفير المشرى فاداك الالف بعد صاوف فافضا للدين في الدين لان كليل الدين او الاول
المشرى ملك نفسه فلا يصرفه المشرى فافضا للدين في الدين لان كليل الدين او الاول لم يملك المشرى في كليل النافع
للعصب في كليله في كليله الاول لان كليل الدين او الاول لم يملك المشرى في كليل النافع
فقد خالف الدين في كليل المشرى فافضا لانه كليل او اسرى من كرا من طعام وامره بان يترها منه
في كليله المشرى من مخرج يصرفه المشرى فافضا وكذا لو دفع في كليله الى صانع وامره بان يترها منه
دنيا وصوغ له حله بذلك حاز وصاوف فافضا النصف على اتصاله بملكه حله المشرى في كليله
طعام ودفع الحاد الى الملم الله لم يملكه المشرى فافضا وكذا لو دفع في كليله الى صانع وامره بان يترها منه
وكذا لو هلك في كليله لا يصح الا في كليله وعلمه فافضا ولو اسرى حار فافضا فافضا فافضا
الحاد في كليله لا يصح الا في كليله ولو نقابل بعد هلاك الحاد في كليله الا في كليله من المسلمين
ان الاقاله لا يصح الا في كليله فافضا في كليله فافضا في كليله فافضا في كليله فافضا في كليله
عليه لا لا يصرفه بل وفي فصل السلم محل العقد فافضا في كليله الحاد في كليله فافضا في كليله فافضا في كليله
انه نفي عن مع ما ليس عند الانسان فافضا في كليله فافضا في كليله فافضا في كليله فافضا في كليله
في الملم صاوف اذا انسخ في الملم في كليله فافضا في كليله فافضا في كليله فافضا في كليله
مع صام الموجب للرد فافضا في كليله فافضا في كليله فافضا في كليله فافضا في كليله
فصل السع الحاد في كليله فافضا في كليله فافضا في كليله فافضا في كليله فافضا في كليله
هو المسع دون الفس حرم او كان السع مع مقاضة بملك احد العوضين بعد الاقاله لا يملك الاقاله ان
كل واحد من العوضين لم يفسد في كليله فافضا في كليله فافضا في كليله فافضا في كليله

سفسا بالاف

10

مجلسه مع المصنف رحمه الله تعالى في علم الأصول

تكن انما سوسل الى الدرع نادا المخصوب والوديعه فيمكن فيه شتمه الحنك ويصعد بالدرع والخنك
دون اخذ لعدم الملك وتحت شتمه اخذت فيما سوسل من شتمه السوسل مما لا يفسد في شتمه
لا يصير وهذا قال يصدد والميرى بالدرع ويطلب للباح في الدشايير وهذا هو الروا الى التعيين
الدرهم للرد في السع الفاسد اما على الروا التي سوسل يكون مخرجه المخصوب وكذا الواد في غير الروا
وهذا ودرج فيها مصادقاه لم تكن عليه في غير مسلمة والاصدق في السع المخصوب والاعمال في غير
ملكه وهو الذي فاد اظهر انه لم يكن عليه في كان المخصوب في السع المخصوب في غير الروا
والحنك لفساد الملك الاظهر فيما لا يفسد في السع المخصوب في غير الروا في غير الروا
بالفي معال وقد الاقيم امره فاما المخصوب من الطوق لان العقد في الطوق في غير الروا
فصل الامراء ومض من الحار ليس بواجب ولا معارضه من الواحد في غير الروا
لو اسيرها ما التي معال الفهم بعد الف سيد فاما العقد من الطوق لان اجل بدل الصرحام والظاهر
من حال الجلم ان لا يميل الى احكام رجل باع مديره او ام ولد له ملك عبد ملك يركي الاصهار عليه روي المعاص
اي جسد انه يضمن منه المديرة بالسع كما يضمن بالانصت ومساخا نحو اهله الروا وقال ابو يوسف
يضمن مديرتها ان المديرة محل السع وكذا لكان الولد الامرى انه لو ضمن الفاضل كواضع المديرة يضمن
وكذا الوضو كواضع ام الولد سوسل في قول في جسد ولو جمع بينهما ومن القن وباعهم صفة واحدة في السع الفتن
ولو لم تكن المديرة وام الولد محلا للسع لما حار السع في القن كما اخبره في اجمع من قن وحررهما صفة واحدة
الا انه لا يفت حكم السع فيما يضمنها في مضمونها حكم السع فيكون مضمونا ولا يضمنها في جسد السع
ناقصه فيما يضمن حكم السع والمديرة المحل حكم السع وان كان حكم ام الولد فلم يكن هذا مضمونا في السع في غير
ملك الغير يضمن ولا يكون مضمونا ولو استمرى عبد امته او دم ومضنه اعلمه فان هذا يضمن في غير
عنه الى جسد ان يكون مضمونا عليه وروي ان من يضمن عن مجرم يكون مضمونا ولم يذكره خلافا وذكره في الطوق
وهو الا انه السوسل في غير الروا في السوسل في غير الروا في غير الروا في غير الروا في غير الروا
وذكر في ان الحكم رطل الكل واحد منها عند وقال احدنا ان كان رطل هذه الدار امس مدي جسد
وما بال الاحزان لم تكن رطل هذه الدار فعلى جسد ولا يركي ادخل ام لا ان المولى رطلها فاما العتبات
ومضنا يضمن كل واحد منها مديرة صا حير وان لم يكن واحد منها باع عمده الجسد با
ما يملك ويجوز رطل باع رطلين من شحم الدخن يوطئ من اللثة او باع رطلين من لحم رطل
من شحم الدخن باعها حار لال الكم والسبي والالام احاسر محله لاختلاف صورها وما فيها من غير احكام
بالآخر من هذا لعلها اذا احكام الحسان صعدوا كمن شتم وكذا الوان مضمون مضمون او حوزة كوربان
او يبيع يضمن من باعها حار لان رطل الفضل انما ظهر عند كذا الجسد والعبد هو الكل والورد هو العتبات

وان كان

عليه
المسألة

وان كان احد هما سوسل الكحل او الحسن باعها حرم النساء ولو باع فلانها يضمن باعها حار وهذا
ان كانا يضمن او يضمن او احد هما عتبات والاخر دينا اما ان كانا يضمن او احدهما دينا والاخر
ان الحسن باعها حرم النساء وان كانا يضمن جاز في قول في جسد في غير الروا في غير الروا في غير الروا
وهذا انما على ان اقلون يضمن باعها حرم النساء وان كانا يضمن جاز في قول في جسد في غير الروا في غير الروا
العقد ولو ادا ان يضمن عنهما مكا مكا لم يكن له ذلك وقال محمد لا يضمن جسد حوله ان العلوس من الروا
ان لو قيل يضمن اخر كان يضمن لكان اذ اقول يضمن سوسل الفهم في غير الروا في غير الروا في غير الروا
كالدرهم والدرهم والي جسد وان يضمن ان كان مضمونا في الاصل لا يضمن وانما صار دينا باعها حار
فان اقل ما على السع فلا يصح احد السع الا بعد طلبه وصف التتمه كان في الاصل الوصف التتمه في غير الروا
الا انه يضمن مع الواحد بالاسس في السع المخصوب في غير الروا في غير الروا في غير الروا في غير الروا
الاعتناء في غير الروا وهو ان يضمن باعها حار في قول في جسد في غير الروا في غير الروا في غير الروا
فان يضمن ذلك ان يضمن باعها حار في قول في جسد في غير الروا في غير الروا في غير الروا في غير الروا
الموردون بالملك الذي لم يقدروا بالورد يكون مجازفة في سطل وحل اسرى سوسل انما كان او يورث او يورث
م باعته صل ان يملكه او يورثه او يورثه فاسد فيما كان او يورث لو اسرى يوما مديرا عدم باعته صل الفتن
حاز اما ان اسرى مكملا او مورا فانا كان يضمن هذا سوسل حازفة ومضنه حار ان يضمن في غير الروا في غير الروا
ما استواه حازفة ملك جميع ما كان مشا واليه كان يضمن فاني ملك نفسه وان اسره سوسل الكل
او الورث بان قال اسرى هذا الطغام على انه عسره اققره او كذا مائة مضمون الخمد لعل يضمن في غير
فصل الكل والورد لعل السوسل على السوسل مع الطغام حركي في صانعها صانع المانع وصانع المديرة والاسرى
لم يملك الا عتباته او عتباته واحدا او كذا مائة مضمون لعل في غير الروا في غير الروا في غير الروا في غير الروا
مضنه حار في غير الروا في غير الروا في غير الروا في غير الروا في غير الروا في غير الروا في غير الروا في غير الروا
انما كان ان اسرى ملك الامم قد راوا حمال البادية والعتبات يضمن وان كان له بعد السع حركي
فال يضمن حراج الى الكل باعها حار الفطن وقال يضمن ان رطل وهو الصصح ان سوسل حركي
هو السع سوسل الكل ولم يوطئ السع واحد صا والمضن معالوا عبد الميرى في غير الروا في غير الروا
ان حركي شمول على ما ادا واحد مضاف سوسل الكل وصورة ذلك ما مضى هذا وان كان الباع بعد السع
عند عتبات الميرى اصلها وانه الصصح ان سوسل الكل مده اخرى لان الكل مع المكا مكا من باع
الاسلم ان يضمن الميرى من غير الميرى الميرى والاسلم من الغاب الميرى والاصير الميرى معالوا عبد
الميرى ولو باع سوسل الكل او مورا على ان يضمن من غير كذا ان يضمن في غير الروا في غير الروا في غير الروا في غير الروا
فصل الفطن حركي فصل الكل او يورثه او يورثه فاسد فيما كان او يورث لو اسرى يوما مديرا عدم باعته صل الفتن

عليه
المسألة

المجلد ١٠

مقدمة

عشره اذرع من مائة ذراع من اذرع او حمام ما يقع ما سلك على قول الى حصة وقال ابو يوسف في البيع جابر الا ان
الدار مائة ذراع للمسا ان مائة ذراع من مائة ذراع من الدار عند الدار يحرقها او ما يبت مثل غيره اسما
من مائة منهم من الدار والى حصة ان الدار اسم لما يذرع به وهي الحشمه وقد يرفعها من المسوح مجازا طول
فعل الذرع جمع والذراع الحبله الذرع ففعل الذرع مثل العقد معدوم او مجهول والمجهول العقد على اسم
الاسم ليس بشيء وان كان اخصا فان العقد فاسدا لهما له ذراعان النور حتى لو لم يدر حمله فان النور
خارج عن اليد وجوان الكفايه هو الصحيح ووجهه ما اذا راجل اسير ذراعا على ايها الذراع وحدها
البر هو كذا وما ذكرنا ان مائة الذراعان في المذرع مائة الصغى فليس في بيع الحبله وان اسيرها على ايها
ذراع كل ذراع يدرهم فوجد ما اكثر فهو بالخيار ان ساء له او زاد في النور فاسد ذلك وان ساء له او زاد
انقص اخذها فاصدا ان ساء لان الذراعان جمع في المذرع لما ذكرنا ان كذا ان يكون مقصود الاسم في مبيع
في نفسه فاداسم الكل ذراع على فعل حمله مفعول المبيع المقصود ما تعالاه بالاسم ان لم
اكل ذراع يباع في مبيع فاسلم الربا يدرهم من غير طر والاحبار له الذراع وحدها ما شرط ولا يحرقها او ما شرى
عندنا على انه اعم فوجد نصرا وان ينقص كان له الخيار ان ساء له طر طمع النور وان ساء له طر
عندنا على انه نصرا فوجد ان في كل ذراع مائة ذراع كذا في النور ان ساء له واد في النور حسانه
وان ساء له لا يدرهم الا ان يكون له من الربا يدرهم والمكتم اخذ ما ساء له من الربا يدرهم من النور فوجد ان ينقص كان له الخيار
انقص الا ان غلب في ساء له فوجد ان يكون طول ما زاد النور عليه سطره خير طر والاحبار لا يدرهم
فوجد ان ينقص الا ان ساء له كل ذراع مائة ذراع فوجد ان ينقص كان له الخيار ان ساء له طر طمع النور وان ساء له طر
اداسم اكل ما ساء له فوجد ان في كل ذراع مائة ذراع ان ينقص العقد في قول الى حصة ان جمع من الموجود والعقد
في عقد واحد فوجد العقد الموجود كما لو اسير يدرهم على ايها ذراعان فاذا اخذها من النور فوجد
فسد العقد على فساد الذراع وان ساء له اصلا ففقد النور فهو وصفت حقيق وكان اكل ما ساء له من حصة
من حيث انه اصل الاسلم الربا يدرهم من النور فوجد ان ينقص العقد في قول الى حصة ان جمع من الموجود والعقد
اوصف اخر خلاف ذلك المساله لان كل واحد من التوئين اصل من كل وجه وكذلك كل مائة ذراع ومسوح
والاسير فوجد ان ساء له اذرع كل ذراع يدرهم فاداسم اكل ذراع مائة ذراع فوجد ان ينقص كان له الخيار
من غير خيار وقال ابو يوسف فاصد مائة ذراعها ان ساء له فوجد ان ينقص كان له الخيار ان ساء له طر طمع النور وان ساء له طر
وان حله يدرهم فوجد ان ساء له اذرع كل ذراع يدرهم فاداسم اكل ذراع مائة ذراع فوجد ان ينقص كان له الخيار
فاداسم اكل ذراع مائة ذراع فوجد ان ساء له اذرع كل ذراع يدرهم فاداسم اكل ذراع مائة ذراع فوجد ان ينقص كان له الخيار
والابو يوسف ان ما صار كل ذراع اصلا فوجد ان ساء له اذرع كل ذراع يدرهم فاداسم اكل ذراع مائة ذراع فوجد ان ينقص كان له الخيار
فوجد ان ساء له اذرع كل ذراع اصلا فوجد ان ساء له اذرع كل ذراع يدرهم فاداسم اكل ذراع مائة ذراع فوجد ان ينقص كان له الخيار

Handwritten text in Urdu script, likely a continuation of the letter or a separate note, written on aged paper.

102

٥٧
 ولا يستند بالمجلس الا في هذا الظاهر في حال وانما دخل الفساد عند دخول اليوم الرابع والخميس وحل اسبوع
 كل مفسر يدركهم السبع ومع على مفسر فان كاله ووقع اليه كاله مفسر يدركهم حازم في الايام وقال ابو يوسف
 السبع حازم في جميع الطعام كل مفسر يدركهم وهذا المسئلة على خمسة ان قال لعنك هذا الطعام كل مفسر يدركهم
 او قال كل مفسر من هذا الطعام يدركهم عند ما حازم السبع في الواجب في الكل فلهذا جازم في مفسر واحد
 عند تمام الايام عن الطعام ومن غير ذلك لم يقطع والنوب وكذا ذلك وحسبها ما دار في المسئلة الاولى
 والوجبة في وقت الطعام ومن غير الليل والمورد في حال في الليل والمورد في حوزة مفسر واحد في
 الشبابة والنوب وكذا الجوارح والفساد في حوزة كل اداة على حدة لا يعلم مقابلة سائر
 الواحد ولهذا الوفاة اعلان على كل درهم يكره درهم واحد وكذا الواجب داره كل مفسر يدركهم لم يقطع
 ولذا الوفاة بمقتضى امرأة عن زوجها كل شهر رتبة القالة في شهر واحد فلهذا في هذه المسائل استبر
 العقد الى واحد من حمله ان حمله دراعان النوب ومفسران الطعام وعدد القطع ليس معلوم لان السبع
 دراع من النوب وسائر من القطع لم يجر ان الدراغان والشبابة مما يتفاوت ويؤدي الى المتفاوتة لما انفرد
 مما يؤدي الى المتفاوتة انما لا يتفاوت في السبع في مفسر واحد وهو ان يكون على كل اداة على حدة
 غير معاومة سائر الاواني وهذا يدخل على حدة معاومة بالسائر مقابلة الكل كما لو دخل على حدة معاومة
 واذا حازم السبع على قول في حصة في مفسر واحد كان له اختيار ان يقر الصبي عليه وكذا العلم في المجلس على الدراغان
 حتى حازم السبع في الكل وكان له اختيار ما قبل في مسئلة النوب والقطع وعند ما حازم السبع في الكل في هذه
 المسائل واحدا رده ان سلم له جميع ما اسرى ولو قال لعنك هذه الرزمة على ايها حمسون يوما ما في درهم
 ولم اسم اكل نوب منها فزاد ونقص مسئلة العقد اما اذا زاد ان الزيادة التي دخلت في السبع من حيث
 مجموعها مما له يفض الى المتفاوتة واما اذا نقص ان حصة العتصان سقطت عن المفسرين في حصة
 وحما له نوح حماله العامي من هذا ومن هذا اذا باع يوما على اربعة دراهم وعشرة دراهم
 وزاد كما في الزيادة للمسرى وان نقص السبع حصة العتصان لان له دراهم نصف حصة اما نقص
 الغائب النكون بعد البعض والعقد مضاف الى العدد لا يتناول عند ذلك العدد فالسائر في الرزمة
 ما يراه العتصان في الصبي او قال لعنك هذه الرزمة على ايها حمسون يوما ما في درهم كل نوب لغرس
 فزاد في السبع فاستد ان الزيادة لم تؤخذ بحسب العقد فصار كما لو باع خمس يوما من احد وحمس
 يوما وذلك ان حوزة الحماله من هذا ومن هذا ومن مسئلة النوب اذا باع يوما على اربعة دراهم
 كل دراهم يدركهم فزاد لم سلم الزيادة للمسرى من غير بدل الا في كل دراهم مفسر مفسر او مع ذلك لا
 تقسده العقد والفساد ما طلع ان الدراغان وان كان احدا انقسمه اليه فهو نصف حصة الزيادة
 عن طول النوب وكان اصله من حصة دون حصة فمن حيث اصله لا سلم له الزيادة لغرس من حصة

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين هم على الهدى

وهذا الجنس مسائل حمار الزينة وحمار السوط وحمار اللعب وحمار الاسحقاف وكل ذلك على وجهه بل
 ان كان الحمار في بعض السبع او بعض نعته او في حمار السوط والبر والبرد والبعض حاله ان
 بعض الصفة قبل التمام وفي حمار اللعب ان كان قبل القبض فكل ذلك ان الصفة لا يتم قبل القبض انما الصفة
 انما حصل بانتهاء الاحكام والمقصود ذلك ان يكون قبل التسليم وسواء كان قبل القبض او بعد
 لان تسليم النعش لا يفي حكم النعش وانما في يوسف اذا سلمه شخص فقبض احداهما فوجد ما بهما بيضا
 برد المعقب خاصه ان الصفة لم تفي بالمقصود خاصة في جعل الاخره موصوفا وان وجد العقب فقبض
 بردهما البرد بالمقصود خاصة في جعل الآخر غير موصوف بل انما بعد العقب والقبض ما ذكر في ظاهر الرواية
 لما قلنا وان قبض الكل فوجد نعته عسا ان كان السبع ساءا احدا لا يرد النوب والعقد يرد الكل او يرد
 الكل والبرد النعش ان السركة في الاعيان المحمودة عيب فلو رد المعقب خاصة بردها يرد وهو
 التسركة وكذلك لو كان السبع ما كان او يوزع وعما واحد او جده بعض عسا ان يلزم اللعب من غير
 المعقب وحيث انقبض المعقب يرد الكل او يرد الكل لو كان في وعاءين فوجد واحد من السبع يرد المعقب
 خاصة النعش وعلى ذلك المعقب كما قبض وان كان السبع شقين كالعبدين والثوبين فوجد واحد من
 عسا يرد المعقب خاصة ان اللعب وحدهما وحمار اللعب السبع تام الصفة لا يرد في العقد على عسالة
 - السلامه عن اللعب بانته من حيث اظاهر فكانت الصفة تامه ولهذا الملك الذي حكم اللعب قد
 الا ايضا او رضاء في حمار الزينة والسوط يرد بالبرد وفي حمار الاسحقاف ان السبع من السبع قبل القبض
 او بعد ما قبض بعض السبع كان له ان يرد غير المستحق لان اسحقاف البعض يفرقت الصفة على الميراث
 وان كان قبض الكل لم اسحق نعته فان كان السبع عند او دارا او نوبان اسحق نعته كان له ان يرد الباقي
 في الاعيان المحمودة عيب والميراث لم يرد من عند العبد ان اسحق عندها او يرد او لا يرد
 احدهما البرد الباقي ان الباقي غير معيب ولم يرد في الصفة على الميراث قبل التمام بل الصفة تمت في ذلك
 ولذلك اذا كان السبع موكلا او موراوي وعما واحد او في وعاءين ان السركة فيها لا تعد عسا فلا يرد غير
 الا ان السبع ساءا حاز سواه عند اختلاف السبع ان عنده سواه لم يرد الحمار وعسا ان كان سوا
 عن حمار سواه وان كان الميراث الحمار او حمار سواه عند ما كان له حمار الزينة وروثه الجسد الجسد
 مما شتم والذوق مما نذا في هذه الافعال يعرف بها حال المعقود عليه لكن يصفه النعش بخلافه
 مع العلم بالظرف في حق من يجز عن النظر كما فهم الاشارة في حق الاخرين مقام النطق بان وجه من هذا
 اعنت له حمار الزينة وان وجد بعد الشراء بطل حمار الزينة وان اسحق عقارا او ثمارا عاين او
 قال بعضهم يوكل اسانا بالنقص فادامس الموكل وهو غير الله بطل حمار الموكل عند اوجبه وقال
 بعضهم يوسف على وجه الملاءمة فادامس وضعت بطل حماره وعن اي يوسف انه فهم عند المعقود

في مواضع لو كان بعض الملاءمة وتوصف له فادامس وضعت بطل حماره وعند في رواية اخرى ان
 يرد الحمار والاسحق فادامس وضعت بطل حماره وحصل اسحق سوا وسوط الحمار لعينه حمارا
 والقبض ان الحمار وهو موقوف او وحده القياس ان الحمار في سوط في العقد يرد حماره
 فاستراطه لعينه توجب فساد العقد بان سوط الملاءمة لعينه او الميراث لعينه او السلم لعينه وانما
 ان اسراط الحمار لعينه العاقل اسراط العاقل لا اوجه آيات الحمار لعينه العاقل بطريق اصالة
 ولكن آياته بطريق التامه عن العاقل في جعل كانه سوط النعش وجعل الاجبة ما يباع بعينه في العقب
 نعم الحمار ايضا صحيحا لصرف العاقل بعد الامكان وهو لا يقول بالا فساد او ايج هذا السوطا
 احاز او قبض حاز ما كان حازا حدهما ونقص الآخر السابق اولى وان خرج الكلام بعد ما ذكر في السبع
 من الاصل ان يرد الموكل اولى بقبضه او اجازة وذلك لما ذكر ان القبض اولى فعليه الوكيل او الموكل
 وانه السبع ان الموكل يرد الموكل بغير حكم الملك والاجبة حكم التامه فبغير تصرف الموكل لان الموكل انما يبيع
 التامه عند امتناعه عن التصرف بنفسه لا عند امتناعه عن تصرفه بنفسه التامه والصحة ما ذكر في الرواية
 ان القبض اولى من الاجازة فان القبض يرد على الاطارة والاجازة لا يرد على القبض والادى لا يرد على
 كذا في الجرح مع الامه اذا اجمعا يصح كذا في الجرح لا يرد على كذا في الجرح مع الامه وكذا في الجرح مع الامه
 الجرح وسلك على قول محمد بن يحيى الاطارة والعقب في النظر ونحو العاقل الذي احاراه ان يرد على ذلك وان
 رد الكل لفرق الصفة عليه وحوا هذه المسألة من المسألة ذكرها في غير رواية الاصول الوكيل او الموكل
 والموكل من رطل اخر وقعا معا عند اى حوسب مع الموكل اولى وعندهما سوا وكور مع كل واحد من في نصف
 وجم الميراث ان شا اخذ النصف بغير الميراث ان سار كره ومن على قول محمد بن يرد الموكل وهو الموكل
 سواء اذ لم يكن احدهما نصف فان كان احدهما نقضا فالنقص اولى لقوة وحصل باع عبد الله باع حماره
 فعاد في الامام عليه السلام فرددته لعنه محض من الميراث لم يكن نقضا وهو موقوف ثم قال ابو يوسف في
 ان حاز لعنه محض من صاحبه حاز عند الكل وكذا لو كان الحمار للميراث ان حاز حاز وان صح لعنه محض من صاحبه
 فهو على هذا الخلاف وكذلك في حمار الزينة والميراث من العلم لانفس الحمار فان صح لعنه محض من صاحبه
 في الامام عليه السلام يرد السبع وان بلغه بعد الامام عليه السلام لا يرد السبع في المحلف فان كان الحمار للميراث
 فان العبد عند الميراث في الامام عليه السلام يرد السبع من الميراث فان بلغه بعد الامام عليه السلام لا يرد السبع
 فكان امثاله ان يرضى بقبضه بغير السبع وما يرد السبع في الامام عليه السلام يرد السبع من الميراث
 ثم يرد في غير مائة مائة المعقود من على سبب الشراء وان مات بعد ذلك حاز عليه الميراث ان السبع في
 الملاءمة تحت الميراث ان كان الحمار للميراث في الامام عليه السلام يرد السبع من الميراث ان حاز حاز وان صح لعنه محض من صاحبه
 اللعب وحده وانه بطل حمار الميراث يرد كما يرد حمار البايع لا يرد حمار الميراث

انقبض

۲۰

استدوات

والنوع مع مثل ما قام عليه وعند الختام السبع ما قام عليه في خطه والحد الذي سعى ما قام عليه
ان المسير في الصلح في الفصلين ان اظهروا الختام على له العتق وتخبر والى حواء الولد
سعى ما قام عليه وبعد الختام السبع ما قام عليه في خطه لتصدر السبع بولته ولا ذلك المرحله ان المرحله
سعى ما قام عليه بعد الختام لكن براد الدخ يحرق العهد ثمانية وخمسة ايام فيسقط عنه فاسد طعمه وكان في السبع
على له العتق رجل وفي رجلا سبعا ما قام عليه ولم يعلم المسير في ما قام عليه فاسد طعمه العتق فان
اعلمه بذلك حار العهد وخبر المسير ان سا حاد وان سا حاد ان سا حاد ان سا حاد ان سا حاد ان سا حاد ان سا حاد
صلح العهد الا ان سا حاد في المجلس كساعة واحدة ولا ذلك ان السبع في اخر المجلس في السبع في اوله عمل الحاد
فاد اعلمه في المجلس كان ذلك على له الاعلام عند العهد خلاف ما اورد المجلس ان السبع في السبع في السبع
الانما تجد ذلك كما لو ما ع شدا بدمته وان علم في المجلس حاد وخبر المسير في المجلس في السبع في السبع في السبع
يحقق مع جهالة المسير كما ان السبع مع جهالة اوصاف المسير في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع
باب
بالفقه فوجد هذا الخفض او سلكه او زانه او دسه في عهد الربا ليس تحت العلم اما علمه او
والاستحاضة ان العادة الاصلية في التي خلقت على سلامة الخفض في اوانه والعادة على وجه التردد
فاد اجازت اخصه الخفض وهو سبع عشرة سنة ولم يخن او خاضت ولم يقطع كان ذلك في
بطلها والذات عتق ان نكح البائع ذلك لا يرد عليه الا نكح وفضل فضل فصول الامه صرورة انه العتق
عليه غيرهما فان كان ذلك بعد الفصل لا يرد بولته لان على قول هذا السائل سهاد الامه على سهاد السائل
فما لا يطلع عليه الوال نشأ العتق في حق سماع الدعوى والفقير المرد يستحق البائع فان كل يرد عليه بولته
وان كان ذلك قبل الفصل فكل ذلك في ظاهر الرواية لا يرد سهاد النساء ولا سهاد الامه سهاد عتق
ان يرد قبل الفصل سهاد النساء ان العهد لم ياكل قبل الفصل فحار ان يسخر سهاد النساء في السبع
نكح الرواية حار ان يسخر بول الامه من محل قولها حاد واما اذا وجدها دسه او اسير في عهد
كافرا كان له ان يرد لان الكفر عتق طهر ان المسلم ان يسخر بولته الكافر ولا العمل عليه للرواية التي
ان اسواه على انه كما هو موجه مسلم لا يرد عليه عهدا وقال ان يرد ان الكافر قد سعى في السبع
في السلم وفوان السبع في العهد وانا نقول ان سهاد على ما يجب فوجه سلمها وقال علماء السبع
والعهد الواسع على انه لم يرد في ما كان له ان يرد ولو اسير في عهد ساعي عتق فوجه سلمها
الرد واما اذا وجد الامه في عهد ان يرد في الامه من السبع منها الولد والربا فصل العتق في
بالفرض ولو وجد العهد زانما او ولد زنا لا يرد لان الزنا لا يرد عتق في العهد وهو مبرأ من
لعد عتق في الحاد ولا يرد عتق في العلم وان كان امردا لان العلم في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع

والا

والربا وخودا كل اكل بعد الفرض هذا اذا كان من او من ثمن فلما اذا اكثر ثمنه سعى بولته او انك
لغيره عن بعض الاعمال ونضعفه وترا في الحدود بوجوب نقصان ما عتقته ومقتضى عتق في السبع
الصغار وجمع السبع ان الزنا عتق العلم وان كان من الامه او من غير الامه او من غير الامه او من غير الامه
في الفرائض عتق ما دام صغيرا والحدود في الصغير عتق ابدا اراد به ان اجس عند البائع في الصغير
جن عند المسير كان له ان يرد سوا كان جن عند في الصغير او ولد الكفر ومن المسير في السبع في السبع
اراد بذلك اذا جن عند البائع كان المسير ان يرد وان لم يعاود عتق المسير في السبع في السبع في السبع في السبع
اما اذا انقضى او سرق عند البائع في الصغير فعمل ذلك عند المسير في الصغير كان له ان يرد سوا كان له ان يرد
بعد الملوغ لا يرد وكذا البول في الفرائض ان يرد عند البائع في فراشه بعد ما كان راعيا او حاسيا
ثم بال عند المسير في الصغير وده وان بال عند بعد الملوغ لا يرد لان المسير في البائع في السبع في السبع في السبع
عند البائع لا يرد عند عتق العقد البائع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع
واحد وهو الحاد في الدماغ وهو اكل كل ما يزل والمعاودة تدل على العلم اما بولته الفرائض الصغير
سببه ضعف المثلثة وبعد الملوغ داني باطنه وكان الثاني غير الاول وكذا الما في السبع في السبع في السبع
العلمة المبالة والعقل وبعد الملوغ في العتق وكان الثاني غير الاول وحل اسير في عهد
ثم ان يرد عتق لم يرد عتق المسير في عهد البائع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع
لغير المسير في عهد البائع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع
عن البائع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع
وفهم اسغال ما لا يعيد هذا اذا قال المسير في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع
فان حلف جيب علمه في السبع ولا يرد في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع
وكسرت بعد السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع
على قول الامام المدعي عليه يدعي الابرا كان قال المدعي عليه في السبع في السبع في السبع في السبع
وان قال ان يرد في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع
المدعي ويدعي المال المدعي ان المدعي المسير في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع
والاصح الزاوية والسبق الشاعية او ما طنا لا يرد الا اطلاقا او عتق بطله عليه السداد والاطار
او يدعي عتق العتق الا بالحدود والاختيار كالا ما في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع
الاول لسبع الفاضل دعوى المسير ولا ذلك في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع
دعواه فان كان عتق الا حاد في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع
ان الفاضل يرد في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع

ع

ब्रह्मसंहितासंस्कृतम्

١٦٥
ان تصح سهادته النساء عن ظهر سهادته النساء انما لا يطعن عليه الرجال فبلغ حتى الردوان كان بعد القصود
المحسن عن ان جميع السداد سهادته النساء لا يطعن عليه الرجال واما في الوجه الرابع وهو الاضاف
والسرفه والموافاة القرائن فغير مع ذلك اتحاد الحال اصف الدعوى وفي احوال العبد اتحاد الحال
الدعوى لما ذكرنا فان اقام المسمى ابق عنه او جن او سرق او بال سمع دعواه ونقول القاضى
المبايع هل كان هذا العبد عندك في الحال التي كان عند المسمى ان قال نعم رد عليه الا ان ادعى النفي والابراء
وان امكن ان يكون عنه او ادعى غلبه خلاف حاله في الاما والسرفه والموافاة القرائن يقول القاضى المسمى
الكل عنه فان قال نعم اقامها عليه وردد عليه الا ان ادعى النفي والابراء او لم يكن له منه على ذلك استحق المبايع
على البتات على الوجه الذي ذكرنا فان نكل رد عليه وان حلف انقطع الخصومة هذا اذا انت العبد المسمى
فالبينة فان نكل لم ينع وادى استحق المبايع فالبينة فاعلم ان هذا العبد ادعى عند المسمى وكذا في السرفه والموافاة
والموافاة القرائن وغير ذلك من العيوب التي يدعى المسمى هل سحاه القاضى على قول ان يوسف بن محمد
واختلف المسامح في قول ان جميع السداد استحق قبل ما ذكر في كتاب السراية في كتاب الاستحقاق او لا
ان ادعى عليه معنى او اقر به بلزومه فادانك مسمى على العلم ان السداد على فعل العبد والى حين ان العبد سرت
انطاع الخصومة الا اننا الخصومة فان المبايع لو استحق في كل السداد لم يجمع الخصومة بل حلف منه احرى خلاف
سائر الدعوى والى الاستطاف رد على دعوى مسمى واما تصح دعوى المسمى اذا انت العبد فلم يثبت اذا
استحق عند المسمى او نكل حلف المبايع منه احرى على البتات في احوال حلف المبايع في طاهر الروايات فاعلم
ومقتضى المسمى وما اتفق وما سرفه وما مال من طلع مبلغ الرجال لما ذكرنا في الفرق رجل اسرى حاربه على البتات
نكر وقال المسمى في يده والقاضى يرميها النساء ان ذلك له وما لا يرميها النساء فان نكل في يده ان طلع
ان ذلك له اصل فتايدت سهادته من ان طلع هي يده سروج اخصوه على المبايع فمصلحة المبايع فالبينة
وسلمها اليه ونكر فان حلف انقطع الخصومة وان نكل رد عليه فافاراه وادعى بها الجبل القاضى بها
فان جاز لا حصل بما لزم المسمى لان سهادته من يثبت لم يثبت لان الاصل عدم احوال وان قيل انما يحامل حلف المبايع
لقد عتقها منه وسلمها اليه فاما هذا احوال ومن الناس من قال انت احبل سهادته النساء ان المبالغة
جبل فمصلحة المسمى يعرف حلف عتقها وهذا قول مجوز ان اخذ به من النساء من يعرف احوال بعلام رجل اسرى
حاربه ومصلحة المسمى بها عتقها فقال المبايع فعتك هذه واخرى معها وقال المسمى ابل بعتنيها وحدثها
فالقول قول المسمى لان حاصل احلاهما في هذا المقصود فيكون القول قول القاضى لان سركه عن غيرها
وحصل اسرى مضافا او طلقا او مضافا او جوزا فليس هو حاربه فاسد فان كان السبع كالتبع اذا
وجد من او السبقه اذا وجد هامة فانه يرجح جميع الناس ان نكل السبع مال مستعير اما في الحال او في المبالغة
السبع من النساء لان يكون محلا للسبع في كل السبع وكذلك اذا وجد الحوزا فيه لان المقصود هو البتات في السداد

او غرض

الحقوق

[illegible]

واما انصر فانصبا للتعبد حقيق لا يستولى على المحل ولم يوجد الاستئذان فها هو اذا وطهر بالروح وصل من الزمان
 لسلطان المبري فصار فاضلا حل اسرى عند او لم يقد المبري حتى عار فاقام المانع التمتع بالبركة المان
 كان المبري عاريا عن غيره من المانع وان كان عاريا بالبركة المان وهو وطلعت المانع مع العار
 فان العار يمتنع العبد وحق المبري فان حصل من المبري اسلكه حتى يخرجه من المبري وان استقر المبري المانع
 عن الاول كان المقصود على المبري الاول لان العبد في المانع والعول حول الانسان فها هو الاثرى اربوا دعي اربوا
 القول جولد فاد المانع فعلا امر للعاب بالملك على وجه يكون مشقة الحق الا ان المانع عاريا فها هو
 التمتع بظواهر الامر عند الفاضل وفي التمتع انما الملك للعاب والذم عليه الا ان المانع اذا كان عاريا فها هو
 امكن استيفاء المبري من المانع الى السع واد كان المبري في مكانه فها هو استيفاء المبري من المانع الى السع
 يكون هذا مضافا على غايته بل هذا العار هو صاحب المانع والذم عليه فها هو استيفاء المبري من المانع الى السع
 ان يقد كل المبري بعض العبد فاد احضر العار لم ياخذ بصدقه من العبد حتى يقد اشركه ما اذ عار المانع
 في قول الى جميع وجه وقال ابو يوسف اذ انقذ المانع كل المبري لم يمتنع من العبد الا ان يمتنع يكون متبرعا
 عن صاحبه ولا يمتنع عليه ما اذا انقذ المانع الا ان يمتنع من العبد الا ان يمتنع يكون متبرعا
 من سركه بغير امره ولا يمتنع الى محاج الى مضمون نصيبه والملك ذلك الا ان يمتنع الكل ان يمتنع النصيب
 لغيره الصفة على المانع في قول المانع والملك نصيب الكل الا ان يمتنع جميع المبري وكان مصطرا في بعد نصيب المانع
 وهذا المانع اذا كان من صاحب فها هو المانع كغيره المبري اذا وقع من المانع ان يكون متبرعا او لا
 علوا حل وسفل لرجل انما ما وامسح صاحب السفل عن المانع فها هو صاحب السفل وان كان من المانع
 الملكة الوصول الى وجه الابن السفل فلا يكون متبرعا حل بزوج امرأه وجهه حل بغير امرها فها هو
 منها لم احارب الزنا حار الزنا والظهار باطل لان الظهار لم يجعل حراما الا في الماكوج جر الكدر وهو شبهة
 المحللة بالمحرمة وهما النكاح كان بائنا وقت المشقة وهذا خلاف ما اسرى حار من فضول فها هو
 ثم احارب المانع بعد اعاق المبري في قول الى جميع والبرون ان مع العوض او وجه الملك على وجه
 النوف فها هو المانع فاد انقذ السع بعد العقب اما الظهار فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع
 ولم يوجد ان الزنا الموقوف لا يقد احل اصلا وحل اسرى حار به باله فقال ذهب مضمون فها هو المانع
 منها فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع
 في الاستحسان برون ووفاء ممل ونوفه وخرج باختيار وهو قول الى يوسف وقال عيسى بن ابي
 قول الى يوسف ان وجه في الحاد فاد انقذ المبري كان فاضلا عن غيره فان سار غيره
 وان ساطا المبري ويرد ممل باحسن كالموقفه سيقوا ورضا صاحبها ان يطل في الجوده والى حيث

ووجه

ومحمد استوفى اصل حقه لان حقه في الدرهم والدينوف من جنس الدرهم فحقه في الجوده والجوده ما هو
 لا فها هو الملك الوصول الى الجوده الا ان المانع المبري والاسارى مضمون حقه المكون صاعدا مالا من المانع
 لنفسه على نفسه وذلك باطل طيس مبري في ارض انسان وفاض فهو من اخذه لان الفرائض صدق والسفل اصل
 الصلح ولهذا اذا اسرى المبري مضمون صدق عليه الجزا الا ان اخذ النصيب ممل من غيره فها هو المانع
 تكون مملون الا اذا اخذ نصيب المبري في ارض انسان كان من اخذه ولا يكون لصاحب الارض ان
 لم ياحل من نصيبه او شبهة للجفاف فتعقل بما صدق لا يكون له فان كان صاحب الارض اعلى رتبة
 موضع الفريخ الصلح فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع
 بما صدق يكون له وكذا اذا اسقطه لغيره المبري المبري المبري المبري المبري المبري المبري المبري المبري
 اسرى المبري فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع
 الارض على كل حال لان العسل ليس نصيب بل هو فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع
 احدهما وهو مبري فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع
 عند المبري ومن غيره فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع

باب الكفالة بالبركة

فخذ منه كسلا آخر بنفسه فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع
 الزيادة في النوف فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع
 نفس رجل ولم يزل اذا دعت اليك فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع
 مانص عليه كالفاضل اذ ارد المصوب الى المالك ولم يقل شأوا لالفاله في الجوده والفاضل في الاجر
 الفاضل وقال ابو يوسف اناس لم يوفوا محمد مصطرب الى يوسف ان الكفالة تسليم وسلم المبري واجت
 من عليه الفاضل الى جميع ان الجوده والفاضل محتال لغيره فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع
 عن جبر صحت الكفالة لان الكفالة المبري تسليم النفس واجت وكما الاجر على اعطاء الفاضل الاجر
 حتى يسلم ساهدا مستورا او ساهدا عدل يعرفه الفاضل المبري المبري المبري المبري المبري المبري المبري
 المستور او ساهدا الواحد العدل ان سهادتهما بلح نوع تامة الا بنت نوع تامة فها هو المانع فها هو المانع
 روي ان رسول الله سلم حسن رجلا بالتممة ومن الناس من قال احسنه الفاضل سهادته المستور انما لا
 بحسن سهادته الفاضل والاصح هو الاول لان اوله فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع
 المبري بطالب به كسائر الدينوف رجل له على رجل مائة درهم فكل رجل بنفسه على ان لم يوافق عند
 تعليم المانع فالفاضل حاربان وقال الفاضل باطلان اما الفاضل فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع فها هو المانع

الظاهر

فالجمع دعواه نصف ساعيا في نقص مائة فيه وهذا لو كان الفصل شفعاً بطلت بشفعة على هذا إذا كان
سروياً في البيع المتكون سلباً وجوان الكفاية بطلت وجهه فادركنا به **باب** الاستيفاء على من يدين بدينه
صاحباً كمالاً أحدهما **مسألة** مضافاً وضاراً فاعلم أن صاحب الدين إن باخذه أو انما ساءوا أو انما ساءوا
منها صاحب عن صاحبه ما علمه من مضافه على ما ذكر في موضع مضافه كل واحد منهما على الآخر
حكم الاصله والنصف حكم الكفاية فادركنا به ساءاً الروح على صاحبه حتى يودي الكرم من النصف لغيره
ان المودي الى النصف كما يصلح ان يكون حكم الكفاية يصلح حكم الاصله وحمله على جهة الاصله اولى من الاداء
الاصله او الحقيق الذي والاداء حكم الكفاية اذا كان المظالم والمالي ان المودي اذا كان اصلاً او دوراً
الرجوع على صاحبه ان لو رجع على سركه حكم الكفاية كان سركه ان يقول اداك عنى حكم الامر الكفاية كذا
ولو كنت ادبت بغيره كان ان رجع عليك فلا تقل الرجوع فاما اداك من النصف لودع على سركه
ان يكون سركه ان رجع عليه وليس على سركه حكم الاصله الا النصف من مضاف الرجوع وحمل على سركه
على ان كل واحد منهما كفى عن صاحبه كل البائع ان باخذه انما ساء جميع النصف حكم الاصله والنصف
عن سركه وادركنا به ساءاً الروح على سركه حتى يكون المودي الكرم من النصف مضافاً
بالف على ان كل واحد منهما كفى عن صاحبه فادركنا به ساءاً الروح على سركه حتى يكون المودي الكرم من النصف
الاخر وان ساء جميع ذلك وهو الف على المكفول عنه ان كل واحد منهما كفى عن الاصل حكم الف
على المرم حكم الكفاية وكان كل واحد منهما مضافاً حكم الكفاية الا حكم الاصل فادركنا به ساءاً
على سركه نصف ذلك انما ساءت في الكفاية فمستحقان الغرم وان ساء جميع الاصل حكم ذلك
ادى دينه فادركنا به مرمح عليه خلاف ما تقدم ان كل واحد منهما مضافاً بالنصف حكم الاصله
ولو انما الطالب احد الكفيلين اخذ الاخر جميع الف حكم الكفاية عن الاصل **مسألة** كذا
واحدة بالف على ان كل واحد منهما كفى عن صاحبه وكل من اداك من صاحبه نصفه
استحقاق القاسم والآخر هذا العقد ان ساءت الكفاية ساء الكفاية من كل واحد منهما
باطله وجه الاستحقاق ان هذا العقد كمال الصحة بان جعل المال على احدهما وعقب الاخر معلوماً
كما في الولد المولود في الكفاية خلاف ما اذا اختلفت كفايته ان عمو كل واحد منهما يعلو على صاحبه
بصحة هذا الطريق جعل لصحة على هذا الوجه وكل كل واحد منهما في المولى كان المال على
وعقب الاخر معلوماً فادركنا به مضافاً كل واحد منهما جميع المال حكم الاصله الا حكم الكفاية وادركنا به
سواء رجوع على سركه نصف ذلك كصفاً للاستواء ولاي الكفاية على هذا الوجه مضاف وعقب المولى
هذا الشرط ان باخذ كل واحد منهما جميع الف ان العمو كل واحد منهما فامصل اليك الا ان هذا العقد يرد
الى البرق ولو جعل على كل واحد منهما خمسة مائة ادى احدهما الى النصف يكون افعاً عن صاحبه
او التماس

فلا جعل

فلا جعل له هذا الغرض وان عمو احدهما مع اقسام الملك ومرفط نصف الدين انما جعلنا المال على احدهما
عقب الاخر فادركنا به مالاً على الذي اعقب سركه وان كان على الآخر اسوة في كل واحد منهما
من ان يكون اصلاً ويؤن ان يكون مضافاً نصفه وبيع حصص الاخر المولى ان باخذ بالنصف الثاني
انما ساء لا كل واحد منهما كان مضافاً جميع الف الثاني نصف الف مضافاً على النصف الثاني انما ساء لا كل
ومضى النصف فان رجع على المكفول واحد من رجوع المكفول فادركنا به سركه ان ادى دينه فادركنا به مرمح المولى
عقب المكفول الروح هو على المكفول اداك من نفس مضافاً على عمو مضافاً فادركنا به ساءاً الروح
صاحبه في قول اي جميع وقال ابو يوسف في هذا المذهب ان الكفاية بغير حصة النصف من الملك النصف مضافاً
على احد المضافين فغير النصف لا يلزم الاخر كذا من النصف والمهر والنفقة وبيع ذلك والى جميع ان النصف
من النصف نصف الملك في الدين فادركنا به ساءاً على احدهما ساءاً الاخر مضافاً كذا نصف مضافاً فان الكفاية
مرفح فادركنا به ساءاً مضافاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً
واحد مرفحاً وخصه انما ولفظ ان المرفح مرفح الموت اذ الف قال بعض من العلماء ولو اقرضه
لكفاية كانت الصحة بعد من جميع المال ان الامور تصادف النفا فثبت ان الكفاية لها حكم القسامة
في الحال ولو لم يكن الكفاية صاحبه ان يكون في حال النفا ولها حكم القسامة في الحال فلو لم يكن صاحبه كذا
واما الف مرفحاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً
رجل ادعى على غيره ما لا يقلل انما نفس العبد فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً
رجل بنفسه فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً
نفس العبد فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً
عليه مسلم نفس العبد عدا الاصحاح في مرفح ذلك هو بل انفس الى الفهم وفامت الفهم فادركنا به ساءاً
في حق المدعي عليه فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً
لما لم يكن العبد فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً
على الاصل سب الرجوع فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً
اداعى العبد المرفح وهو مرفح وسعى العبد في مرفح فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً
العبد مرفحاً للرجوع ان احدهما اسبوحه فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً
النصف من كفى عن رجل مال بعد ان عمو ان المكفول عمو احاز الكفاية فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً
الكفاية بعدت الزمة مرفحاً للرجوع فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً
ما كان من العمو مضافاً وانما صار مضافاً العمو فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً
احال حال مضافاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً فادركنا به ساءاً

كتاب الجوار

ما كان العبد

فادرك الاجل فقد انكر العارض وكان اقول قوله كذا وكذا لانه في الاصل يست في الكفاية من غير ان يكون
 لو كان الذي هو موطن على الاصل فقال الكفيل كلفك عن فلان بالدرهم كان كفايا لما لو كان الكفاية بالدرهم
 ما على الاصل وكان الاصل في الكفاية من يار النوع ما كفاية باحد النوع ان يكون كفاية بالعرض وكذا في النوع
 والرواية في الخبر نوع فالامر انما هو ان يكون اقرارا بالآخر مسألة في خبري جارية ولعل له رجل الورى كلف
 الحاربه لغيره من ان يرجع على الكفيل حتى يقضى له بالعرض بالباقي لا يجوز الاستحسان في دفع السبع الدين
 بينهما الاحتمال ان يكون لم يحو فلا يعود الامر الى ملك الميرى ولعل ان يكون في خبري جارية كفاية لغيره من
 فخر اعنا فيه وكذا لو كان لم يحو في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 ما لم يحو في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 اسرى سببا وحصل له اسناد والعهد بالانفاق في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 ويراد بها الدرك فاما لم يحو في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 باطل بالانفاق لما قبلت وصحان الدرك جارية بالانفاق في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 الى يوسف في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 وانوجه في قول يوسف في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 سببا لا تعد عليه مسلم كسر برضا او طلاق او من عاود او دفا فهو ضامن مع هذه الاشياء من وقال
 ابو يوسف في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 كما في الخبر الى جارية من غير ان يحو في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 الوجه ولا يسلط تقوم بها بالخارج المقتضيه الحماة الطياره وكذا في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 المعصية في الذنوب في موضع فم القطن وكذا في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 لو اصر او على مسلم سكر او منصف او باذنا كان ضامما وسعها حانزا وقال ابو يوسف في خبري جارية
 والخبر في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 ان العلم اختلفوا في حرمته هذه الاشياء الاحلاف الا انهما على حانزا ومن تابعه كل شر بها فاختارنا
 بالاحسان وعلما انه لا حل شرها في المايرة والقوم كان تاما فلا يسلط بالشك
كتاب القضاء
 رجل في يده صغرة العبر عن نفسه وهو الرجل هو عندك فسيب الغلام وقال اخبرني عن قول النبي صلى الله عليه وسلم
 انه عندك ان الصغرة الذي لا يعبر عن نفسه غير له النوب والتمتع له انما لا يسلط على خطه نفسه والله
 على نفسه مكان القول في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 عن نفسه له مد على نفسه انما لا يسلط على خطه نفسه وله عبارة صححه فيما يقع في الاسلام وجعل الله

هذا هو
 ما في الخبر
 من غير ان يحو

واخره ما ينفذ فيقول قوله في دفع الملك وان كان كبرا او صغيرا يعبر عن نفسه فقال انما عندك ما في
 فانه ذلك والذي هو في يده يقول هو عندك كان القول منه قول ذي اليد لا سيما انما عندك ما في
 وقد اقر انه لا يسلط على نفسه وانما يسلط على ما في يده وسبب اذ القدر لا يسلط خصوصا اذا كان عند
 وكان القول في يده في اليد مسألة في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 الاتصال او ان الاتصال على وجه الترميم بان يكون انصافا في كل واحد منهما في الآخر لا الاتصال على وجه
 النكاح او ابتناكل واحد من الجانبين على حده وانما يحو في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 يكون بعد السنا وكذا لو كان احدهما اتصال والاخر عليه جذوع فصاحب الاتصال او ما يملك ان يحو في خبري جارية
 المراد ان اذ اتفقنا بالخاطبة اصحاب الاتصال يوم الآخر يوم الهراي وفي الفصل الثاني اليوم يرفع الجذوع
 الرفع الجذوع مقصود ببناء الخاطبة الاجل في ان يكون حقا مقصودا ببناء الخاطبة الجذوع في جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 واما مع الهراي ليس مقصود ببناء الخاطبة الاجل فلا يجوز ان يكون حقا مقصودا ببناء الخاطبة الجذوع في جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 الا انها حذوع والاخر عليه هراي وليس الاصل اتصال بالخاطبة الجذوع وقال الامام الخاطبة الجذوع
 ذلك ان حذوع انما وضع بعد السنا ولا يستدل على اصل السنا بخلاف الاتصال ولست اربط صاحب
 الحذوع مستعمل الخاطبة الجذوع مقصود ان الخاطبة الجذوع انما صاحب الهراي صاحب الجذوع
 لا استعمال له وكان صاحب الجذوع اولى كالحسين بن زعيدي ابيه والاحد هما علمها حمل والاخر بخلافه فعلق
 كانت الدار لصاحب الجذوع مسألة في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 ليس بينهما شي وانست المسنة في يد احدهما هي اصحاب الارض والاخرها جارية سبيل الماء قال
 ابو يوسف في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 اخرى رجل حفر تهراني ارض موات هل تسحق للزهر حراما لا تسحق للزهر حراما لا تسحق للزهر حراما لا تسحق للزهر حراما
 قولها يسحق وممن هم من قال هذه مسئلة مبتدأة وللزهر حرام في قول ابو جارية استدل الا بالبدن
 واحصلوا في مقدار اخرجهم المسحوق بالنعيم معارض عرض بطن الزهر من جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 وقال بعضهم مقدار بطن الزهر من كل جانب وموضع الخلف اذا لم يكن بالمسناة مشغولة ناكلا
 عليها من احداهما فان كان عليها عرض احداهما هي اصحاب الغرس كما في ان المير لا يسلط
 عن اخرجهم لا يسلط ببدونه وكان الظاهر في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 عليها ومنع صاحب الغرض من هدم المسناة ورفعها ولا يحو في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 ومعها ام بصورة فلانها من جنة الارض وموارث الارض واما معها فلا يسلط على الخطه
 الارض من الارض في النوع وكذا في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية من غير ان يحو في خبري جارية
 2 الدار وحيا على السقف ففرض صاحب الدار وكذا لو اختلفا في صراع بار موضوع في الدار ومما ينفذ

على الجارية ما في الخبر

وهو له صاحب الزهر يحتاج الى اخرج طلبا احاطه الاصله وفي صاحبه تسبيل لما يندفع به من الزهر
 الادل على الملك الاثرى ان صاحب العلو يحتاج الى السفل ثم القضي له بالسفل عند المداخلة وعلم
 والاية الدرع الادل على عدم الملك لحوار طبع صاحب الملك من الضرر لعلو جحر الضرر واحاطت المداخلة
 في اية القاطن عليها صاحب الزهر فالعصم ليس له ذلك في قول الى جسر بل قبل الى آخره والى
 بعضه له ذلك اذ لم يخش من صاحب الارض ان يبيع صاحب الزهر من المرو وعلمها حال قصدهم ذلك
 وقال بعضهم ليس له ذلك وانما الحواشي في الفوس والربع عندهما صاحب الزهر ذلك عند الجسر
 لصاحب الارض وكذا لو كان عليها غرس لا يعرف له غرسا عندهما صاحب الزهر وعلم في صاحب الارض
 دار غرسه ايات منها في رد كل وبرت بداخوه واحاطت في الساحة والساحة بينهما الاستواء لهما في
 وهو استعمال الساحة لان استعمالها انما يكون بالمرو وروضع الامتعة وكسر الخطب في الساحة
 ذلك فيقضي بها بينهما على ان اصل الدرع للاسحق والى اثرى لهما لو سارعا في ثوب طومر في يد
 احدهما وعامة في يد اخر فانه يفضي بهما صفان راض او عاها حلال كل واحد منهما يدعي اياه في
 لم يقض اياه في يد واحد منهما في بعض السنة انما ان القاض لا يبيع الا بالحق والى القاض
 شاهدة لا يبيع لعل اياه في يد غيره ولا يبيع ذلك لو احدهما ياتي به صاحبه انما القاض في
 الاحمال لهما في يد غيره فافقر ذلك كادوا احسا الا ان منع المقدم من ان يزايع المقول فيهما ان اقره
 في حق وارغام احدهما السنة لانهما في يد من جعل في يد لا يوزع عوا به كبحر وهذه نفي فاحت على الختم لان
 الاخر يتاخر في اليد ويضيق له باليد فيجعل الاخر جارحا وان فاما السنة لهما في يد يبيع باليد
 ان السنة في حق الناس كافة وسنة كل واحد منهما فاحت على الختم ان كل واحد منهما مانع لصاحبه في اليد
 فان طلبا القسمة من القاض لا يبيعها القاض ما لم يقم السنة لهما لهما وكل من ياتي به صاحب القاض
 او ادعيه لهما ولهما القسمة فان القاض يبيع منهما وان لم يقم السنة على الملك فالو اهداوا اليه
 اما عاها لهما القاض يبيع القاض وان لم يقم السنة وهو مسلك في القسمة راد في يد غيره في اليد
 مبررات لم عن انهم وطلبوا القسمة من القاض فان القاض لا يبيعها في قول الى جسر في سهم السنة على المداخلة
 وعلى قوله انهم يشهدانده فمما يفرق لهما ان افرادهم في حكم اليد والى المداخلة بالافراد
 كالمات بالسنة فمما يفرق لهما ان افرادهم في حكم اليد والى المداخلة بالافراد كالمات بالسنة
 من ولا ان طلبا القسمة من القاض لا يبيعها في قول الى جسر في سهم السنة على المداخلة بالافراد
 فاما الملك والموت الى التركة مبقاة على حكم الميت تقضي دونته في مقدمتها وصاحبها في يد غيره
 بعد الموت كانت الراد من جملة مال الميت لمزله الاصل والى في موت ولا ان طال ملك الميت ونقل مال
 الميت اليها للقاضي ذلك في حق لهما فلا تشت الا بينة خلاف ما اذا اقالا اسرى بها من يدان ان المسح

لا يبيع

السبق على حكمه للمالك في علم لمن القسمة انما الاصله ان لا يبيع من الامه السبق في قول الشرا
 انقسم الضمان في اشارة هذه الكلمات فاما القسمة بينة على الشرا لهما افراد اصل الملك المداخلة في سنة
 القاض اعترف الى الملك فلا يبيع وكذا لو ادعيها ملكا من ملك لا يبيعها القاض ما لم يقم السنة على
 الملك ان يجره الدرع لاشت الملك لهما لو سارعا في ثوب طومر في يد
 المقصود منه كبحر عليه نفسه القاض ومقتضى القسمة عند فاض اخر على المقبول ان المقبول
 لهم اجل الحفظ والخصم ولعل كان المودعين قسمة المقبول اجل الحفظ اما القاض في حق
 والقسمة منه يكون التقسيم المفعول معتمدا على الملك فاد كان احد هما قاطن في هذه الارض او يها وحضر
 يراعي في يد الاخر يظهر استعماله ومن ضروره الاستعمال بموت القاض في يد الاخر في يد من جرحه
 في يد اخر يتاخر عاها فهو يبيعها صفان ان اليد على البعض في كونهما في اليد على الاثرى ان
 الجالس على البساط يبيع له باليد وان كان الجالس على البعض فاد كان في يدتهما استويا في اصل الجسد
 ووجدنا زيادة في حق الاخر والزيادة من جسر الجرح الوجبة زيادة في الاستحقاق كما لو اقام احدهما
 ساهدين الاخر او عاها فانه يبيع لهما على التسوية لعل لعل وسفل الاخر فليس صاحب السفل ان يبيع
 وتداو لا يقب مع كوة الارضا صاحب العلو وقال ابو يوسف لم يبيع منه في يد الاخر وكذا لو عرف
 صاحب العلو في حائط العلو عندهما المبيع الاثرى وان تصرف صاحب السفل في الساحة بان جرحه او ما
 اشترى ذلك عند الى جسر له ذلك وان تصرف صاحب العلو وعلم لهما الحكم معلول لعله الضرر لهما
 ان جرح السفل فمما يفرق لهما اصل هو الاطراف والمبيع لعله الضرر فاما المبيع عند
 الاشتباه كما لو باع اصغير من العلو المبركة ولو كان يبيع من العلو المبركة كان السركه
 هو السركه والى جسر ان لصاحب العلو في حائط السفل ان قراره عليه ولعل المبيع من المبيع وعاطق
 حوالا لسان ملك العلو منع الملال من الضرر فاما لهما في اليد ان فتح الكوة نقض بعض الجدار
 والظواهر انه في المعاني الثاني من الحالك ان كان الوه في حال فاما ساجح السفل فاض حوالا
 الحواصا حوالا لهما وكان ان يفرق منها الى يفرق شرا وايعة مستطيل السبع منها
 وايعة مستطيلة غير فاه فليس لاهل الرابع الاول ان يفرق اياه في الرابع القصوى فان كان في الابعة
 القسمة مستطيلة فاه فاه كان لهما ان يفرق لهما في الفصل الاول الرابع القصوى
 سلة اخرى وصحتها حوالا لهما ليس لاهل الرابع العليا فاه الشفع وكانت الشفع لاهل الرابع القسمة
 لسبب السركه في الطرف فاد اراد واحد من اهل الرابع العليا ان يفرق لهما فاه الشفع اما
 الرابع المستطيلة فاه لهما السبب لسبب على حده لا يبيع على هيئة السركه بل في مضاد التساع
 الرابع المستطيلة والكل سلة واحدة غير فاه ولعل الوبيعت داني الرابع المستطيلة لاهل الرابع

دا يبيع مستطيلة

الشرا في اليد والى المداخلة

ومن المشايخ من قال في الفصل الاول لا يقع الغاب ايضا وانما يمنع من المروء في الدايعة القصوى ان يقع الغاب
لا يكون الاستقصاء جازما ولا يرد الجدل اذ لا يمنع من بعض البعض كالا يمنع من بعض الكل والكل
لو يقب كوة لا يمنع والاصح انه يمنع من تركيب الغاب على الخابط في الدايعة القصوى لا يرد افعالها
وتقادم العهد زمانا في حيز المروء في الدايعة القصوى انه اذا فعل ذلك وتقدم ويستأنف
فجعل القول بطله ولكل واحد من اهل الدايعة القصوى ان يقع لنفسه بابا في الدايعة الاولى الفصل
ان الدايعة العليا ممتدة الكل لكن يدور على اقسام رجل المسنة انه عند غيبته التي في يد اقام
المسنة انه عند او عند الذي يدور فيه فانه يقضي بينهما لا سيما في ابيات الملائكة التي في يد اقام
في دار فائدة الذي يدور في مصالحه فهو حازم عند ما حال السامع والمسلط معرفة رجل ادعى في يد اقام
انه وهما الذي وقت كذا فستل المسنة فقال في الهبة فاشترتها منه واهام المسنة على الشراء في يد اقام
الذي ادعى في الهبة لم يصل اليه لما قال في العقد فاشترتها منه واهام المسنة على الشراء في يد اقام
المسنة على الشراء السامع كان ماضيا فلا يصل دار في يد رجل ادعى رجل انه استترها من يد اقام
بينه وقال الذي يدور في الدار لفلان او دعيتها فلا حصوم بينهما الا انها توافقا على وصول الدار اليه
من جهة الفائد لما يحى او يعرج وكانت يد يد غيبه او دعيه والغاصب الموضع المتوهم في يد اقام
المطلوب وذكر في الشهادات لو قال المدعي استترتها من فلانة امر في يقينها من يد اقام
لما ادعى الامر قد ادعى الصام فيام الغائب فلا يندفع الخصومة كما لو ادعى انه امر بالقبض ولم يلق
رجل قال لغيره اسررت مني هذه الكار فأنكر الشراء فاجمع الدام على بطل الخصومة وسعد ان يطالب
منكر الشراء مع العقد الذي ينكر العقد بها صحتها من يد اقام انها العقد في الحال فلا يرد
دعا فادعته المام على بطل الخصومة وامسأل الحاربه هذا ساعده في القسمة فتم التسوية بينهما
فصل في الوطى انما هو امر اقترض من فلان سره دراهم ثم جاء فزعم انها زوف او هجره
صدق لو قال وجدتها ستوفة او رضا صا لا يصدق ان اقر اقره مض الدراهم والنهر من يد اقام
الا انها معيبة فلم تكن منقضية كلامه فصل قوله انكاره في حق كماله مال عصمت من فلان سره دراهم
م ادعى انما زوف او نهجه قبل قوله لما قلنا انه امر بعض الحاد اما المستوفى ليست من يد اقام
فلا يصدق ولو امر بعض الحاد او بعض جو او امره لا يستقام ادعى انها زوف او هجره لا يصدق
او مينا قض ام اذا اقر بعض الحاد فظاهر ولا اذا اقر بعض جو لا رجوع في الحاد فالا امر بعض جو
احد بعض الحاد وكذا اذا امره لا يستقام لان الاستيفاء عباره عن بعض الحاد لكن على المدعي
فقال المقوله الشيخ اعلم ان كل رجل يملك الدراهم لم يكن له علم من ان الامور فانه حق المقوله فقل
ابطاله واذا كان هذا بطله فادعاه الى المصدين عاده بطل الامور حتى مدعاه فلا يصل ولا يرد عرجه عاده

ما اذا

ما اذا امر بالسبع فكذلك في كل ما بالسبع حيث يصح ان السبع حصة او لا يصح في كل واحد فادعاه الى المصدين
عاده بالسبع فام قضى بعد ثمة رجل ادعى على رجل الا افعال المدعى عليه ما كان له على شئ فادعاه المام بنيته
على المال فام المام المدعى عليه بنته على العضا صلت بنته وقال ان اى لى لا يصل لانه ناقض لله انكر وجو
اولا العضا اذا الواجب فكلون ماضيا وانا الوصوق ممكن ان يقول ما كان له على شئ فادعاه
فصل هذا ما لا يصح بنته دعا التسبب او يقول صلحنا على مال دعا الخصومة او قد اعن العن هذه يد اقام
احدا هذه والمانر ان يقول المدعى عليه ليس لك على شئ فادعاه المدعى المسنة على المال فام المام المدعى عليه
بنته على العضا او ابراهم بنته لما قلنا وبطل اولي افعاله المناقض اصلا والشيء انه ان يقول المدعى عليه ما كان
لك على شئ فادعاه فام المام المدعى بنته على المال فام المام المدعى بنته على العضا او الا يرد الاقل بنته لعدم
امكان الوصوق فانه لا يتصور ان يكون من رجلين حصوم ومصلحة ومضا وايرا واحدا لا يعرف الاخر
وروى القسدي عن اصحابنا رحمهم الله انه يصل بنته ايضا ام كان الوصوق فان الرجل مدعي على رجل
مالا وبذبه بالتسبب على يد مينا بعض وكلاهما بالعضا دعا التسبب وعا هذا والوكان المدعى عليه من يد اقام
الا ان يدعيه لا يصل بنته دلت هذه الملة على انه اذا امكن الوصوق من الكلامين بوقوع من غير دعوى الوصوق
وذكر في بعض المواضع وشرط دعوى الوصوق كقول المسنة سند اريدك اشي الله على رجل ادعى على رجل
او باع حاربه فقال المدعى عليه لم ابعها منك قط فادعاه المينة على الشراء فوجد بها اصبعها ذراهم واذا ان
بردها فام المام المام بنته انه ترك المية من كل رجل لا يصل بل كان المناقض لان المية عن العيب فتم العقد من اعضائها
صف الكامة واعسار صفة العهد يدور العقد لا يتصور بطل دعواه فلا يصل بنته على ما قلنا ان شئ
الوصوق ممكن من الوجه الذي ذكرناه وعن ابو يوسف يعارضه رجل بنته المام فادعاه من يد اقام

باب القضا في الاما

فان كل ضمير لا يطلع لان فائدة الاستطاف التناول والتناول بذل او اقترافه شهنة وذلك لا يصلح حجة في
الايمانيت على الدرة اولان من الجرد مال الورج فم عن الافراد يصح رجوعه فلا يقع عليه في التناول الا ان
السارق يستلطف فان كل مضع عليه مال دون القطع لان المقصود من دعوى السرقة استرجاع المال
والتناول صلح حجة في المال فمقتضى للمالك لما لو ثبتت السرقة لشهادة رجل وامر اس بفضه بالمال لا يقطع ولا يرد
في جناح والرجوع والاف في ابيلا ولا وادعاه لا ادعاه سب ولا احان قال ابو يوسف مجهول للكه ليس الا ان
والمسلطه من عند في جميع الاستطاف الاخرى الاشياء المستقرة وتكون القول قول المدعى عليه من غير مدعاه
يجوز فان كل مجلس حتى يقرر او كلف ولا يقضي عليه بالتناول كما في القسامه وكذا الوادعت امة على موالها
انما ولدت منه هذا الاول او ولدت من الاستكف عند في جميع عدها فلا يقطع ولا يقطع للمعاري فولم
جمعها وصورته ان ادعت المارة على قد قاموها للعار وهذا لا يجوز دعوى من المال ما ان ادعى

على امره ان يرد حقه الى امره

او ادعى المراه ذلك والمهر الروح او ادعى الرجل بعد الطلاق انقضت العدة ايها كان اجها في العدة المدة
واذعت المراه ذلك والمهر الروح او ادعى الروح بعد انقضت مده الايلا انه كان في المدة المدة المدة
ذلك او ادعى المراه ذلك والمهر الروح او ادعى على غيره ان ينفق عليه او ادعى المحلول ذلك فاحصا على هذا الوجه
في ذلك المدة او لا المدة او لا ادعى على رجل ان ينفق عليه وله او لغيره المدة على ما هو عليه في المدة المدة
الولد او ادعى انها ولدت منه ولدا او ولدا ولدوا بها او ولد له عبد على ما هو عليه في المدة المدة
فصل في ادانك بقص عليه بالكل وفي اللعان اسخا في قوله وصوره او ادعى المراه على غيرها
او ادعى انها قد فوجها اللعان والمهر الروح اسخا في قوله وصوره ما لا اما اذا كان المدة
دعوى المال بان ادعى امره على رجل انه تزوجها وطلعا قبل الدخول بها ولما عليه في المدة المدة
في ذلك المدة فان بكل بقص عليه نصف المهر وكذا لو ادعى على رجل ان المدة المدة المدة المدة
المدة عليه ما لا وطلب من القاضي فرض النفي على المدة عليه بسبب الفجوة فانه حلف لا يزوجها
وان نكل بقصه بالمال ولا ينفي بالنسبة وكل من ادعى على رجل من عده دون النفس فكل بقصه وان نكل
في النفس حبس حتى يقر او يحلف وقال ابو يوسف ومحمد في النفس وعدها رد او نكل بقصه في النفس ولا
يقض وهو يعزى المحلف حلف وادعى اذ ادعى اخر حلف على ماله وان نكل بقصه في النفس
اشركي بعد اذ ادعى اخر فانه يحلف على البتة ان المحلف ما يزوجها او ينفق عليها حلفه في النفس
والمشركي والمهوب له سنة موصوع للملك وعند منام يجب للملك حلف له العلم فانه ملكه في المدة
امت الوارث اعلم له ما صنع المورث ولعل المال كان امانة في يده فلو حلف على البتة بقصه في النفس
رجل ادعى على اخر ما افاضه في سنة بعثه دراهم او صلحه مدها على عده وادعى هو حلفه في النفس
على ذلك النفس ابدا ام اجاز الصلح والفر امره عن عمره حلفه وادعى وان المدة عليه في المدة المدة
والقال والمدة في اخذ عوضا عن سنة حلفه وهو النفس حلفه وان لم يترك الحق الا في المدة المدة
واذا نكل حلفه في النفس لا يكون له ان يحلف بعد ذلك وانه فارق الشرافة لو اسرى سنة حلفه في النفس
وكار له ان يحلف لان السر له ملك المال والنفس ليس مال **باب القضاء في الشهادة**
رجل يدعي على غيره العدة والامه وسعد ان يشهد انه لا بد لملك لا يعرف الملك الا في المدة
وان عاين السوء وعمر ذلك لا يعلم ملك المدة الا في المدة المدة المدة المدة المدة
بمنسلة باب الشهادة والشهادة حجة بالاجماع ولا شرط انضمام النفر اليها الا في المدة المدة
انضمام حلفه نفس المدة في المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
الا حلفه في المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
حكم اليه انه ملكه لان الرقوع لا يده على نفسه ولا يعتد امره فادانك المدة المدة المدة

١٨٠
ادانك المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
في يده لا ينفق لان اليد مع المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
مدها انما تزداد الاحمال ولا ينفق او كان القاضي عاين يده في حال قضائه حلفه في المدة المدة
رجل يدعي ان اباهما او حبي الى ذلك وهو يدعي في مدها حلفه في المدة المدة المدة
ادانك المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
او حبي الى ذلك المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
والوصي يدعي الوصاية حلفه في المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
فصل في المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
بالكوبة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
والوصي يدعي ذلك حلفه في المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
الملك اصبا او حلفه على الخاف فلو نسب الوارث انما ينفق مده الشهادة وطعنت التهمة في هذه الشهادة
ما اذا كان الوصي حلف او لم يكن المورث حلفه في المدة المدة المدة المدة المدة المدة
في المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
حرف المدة او حبي العدة والشهادة على المدة المدة المدة المدة المدة المدة
فان حلفه في المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
رد المدة ولو قال المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
مدها ان المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
اخذهما ان نعم السنة على اموال المدة المدة المدة المدة المدة المدة
وجرحه فنفذ كان المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
الاساطيل في حلفه المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
والمدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
عن الشهادة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
شهادة هو لا فانما او دهنه المسلة رد المدة المدة المدة المدة المدة
الناس عن الله من كل من كسبه ولا يوجب ذلك حلفه في الشهادة وسعد
في المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
او سئل عن مقل ان عدل حلفه في المدة المدة المدة المدة المدة المدة

عدله في المدة المدة

والما قلنا ذلك لانها لو سلمنا من التور حاد سهاد بها خلاف بيان الفهم لان ذلك من نفس السهاد
انما بان لا وهو موقوف على ان يكون قد جمع فيها الوان ويكون احد طرفيها اسود والاخر ابيض
كل واحد منهما على جانب واحد مستحقا الى التوقف على ان يكون السهاد على السرة تكون ظلمة السواد من بعد
وخلاف المذكور والاثوثة لا يما الحكم خارج ذات واجله وكلا العصب ان العصب يكون بالذمة والشك
يكون فيهما من العاص فلا يسميه علم سهاد الرجل مع النساء والسهاد على السهاد حاد في كل
الاقبال في العصبين والاسماعي لا يميل سهاد الرجل مع النساء الا في المال وما كان معا للمال في السهاد
في النكاح وكور السهاد على السهاد في الحاد في الفصل الاول مع روية المحلل في السهاد
الكلام في الفصل الثاني في سهاد السهاد على السهاد في الفصل الثاني في الحاد في الفصل الاول مع روية المحلل في السهاد
الاصول في سهاد السهاد على السهاد في الحاد في الفصل الثاني في الحاد في الفصل الاول مع روية المحلل في السهاد
الكتاب في سهاد السهاد على السهاد في الحاد في الفصل الثاني في الحاد في الفصل الاول مع روية المحلل في السهاد
تكون المشهود على سهاد من سهاد لا يطلع ان يحضر مجلس القاضي او يكون على مسير يلمع ايام ولما كان
تكون ميتا طاردا في السهاد على السهاد في الحاد في الفصل الثاني في الحاد في الفصل الاول مع روية المحلل في السهاد
وعلى يوسف اذا كان الاصل في مكان الحاضر اذا السهاد في منزله طازت السهاد على السهاد
صيانة لحقوق الناس بخبر زاع عن الحاق الضرر عن سهاد السهاد على السهاد وان كان الاصل في
في المصير ان السهاد على السهاد في الحاد في الفصل الثاني في الحاد في الفصل الاول مع روية المحلل في السهاد
محكما في المصير في الحاد في الفصل الثاني في الحاد في الفصل الاول مع روية المحلل في السهاد
رجل قال شهد في فلان على سهاد في الحاد في الفصل الثاني في الحاد في الفصل الاول مع روية المحلل في السهاد
على سهاد في فلان على سهاد في الحاد في الفصل الثاني في الحاد في الفصل الاول مع روية المحلل في السهاد
الاصول دون الفروع وجب الصمان على الاصول في قول محمد ولو رجع الاصول والفروع في سهاد السهاد
عليه ان يشاخص الاصول وان يشاخص الفروع والاصول وكذا الايام في سهاد السهاد في قول يوسف ان
يكن السهاد في سهاد اسما على سهاد في سهاد في قول محمد في قول يوسف ان السهاد في سهاد
ان سهاد على سهاد ولو رجع الاصول لوجب الصمان عليهم في قول محمد في قول يوسف ان السهاد في سهاد
الاصول انما يصير حجة بالنقل لا بغيره لعل الاصول فلا يكون له ان جعل في سهاد
الايام فلا سهاد على سهاد الا ما سهاد في سهاد في قول سهاد الاصول السهاد
ان لقلا على فلان كذا سهاد على سهاد في سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
ان فلان سهاد على فلان كذا سهاد على سهاد في سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
ذلك لعل المذمعي على هذا المذمعي وهو في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد

لما قلنا

كذا درهما في سهاد على سهاد بذلك لعل المذمعي على هذا المذمعي وهو في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
في سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
الاصول لم يامر السماع بالسهاد كصاحب المال اد اكل انسانا لم يصر في سهاد السماع وكذا
في سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
الفاشي حجة ملزمة ومن عاين الحجة في سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
فاما السهاد في غير مجلس القضاء فلهذا وكذا ما به النقل ولم يجد الايام في قول سهاد في قول سهاد
عن السهاد في سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
والقصاص فام لئلا يمتنع في السواد في العلانية لعل السهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
في ذلك كله لعل السهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
لما كان احتمال الكذب والعسو يات في هذا احتمال يمكن تعليله بالتزكية يجب الى حصة قوله
وكذا لعل السهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
في سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
عابض طاهر اخر وهو طاهر في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
والقصاص فان سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
كان في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
كان في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
السهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
الذي هو الذي رتب له السهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
بين المتركي والسهاد وكذا لا يمتنع في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
المتفق في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
فانه سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
القاضي عن سلامه وحرية وانما سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
ان قال السهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
الكلام في سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
السهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد
في الفصل الاول ان المتركي اذا قال هو عدل الكلف الفاشي بذلك كلف من اخيم ومهم من سهاد
فقال المتركي فاضرب للناس في الاما نصيب لعل السهاد في قول سهاد في قول سهاد في قول سهاد

لما قلنا

اجل است على نفسه

1

185

1

دلائل هذا الاول سواء القاسم الاحسان منها واحد في الكفاية فلو لم يكن قوته ولم يكن قوته
الذي يملك بقله الحال وكما يملك في كل وقت فلو لم يكن قوته وان كان صاحبها
مستلحق في الشئ وان كان مستلحقا في كل وقت فلو لم يكن قوته وان كان صاحبها
رجل او نبي الى رجل ولم يعلم انه اوصى الرجوع ما من ان كان مستلحقا في كل وقت فلو لم يكن قوته
وهو وارث عن ابي يوسف وهو قول رجوع القاسم ان الكور من كل
الوارث بعد الموت فلو لم يكن قوته في حياته ولو وكل رجل بيع حاله ولم يعلم من الكور من كل
فذلك الوصي حقه الاحسان ان الايتام اسات الوالد في حاله عن النصف فلو لم يكن قوته
العلم بالوكالة الثانية بطريق الوارث ولو لم يكن قوته في حياته ولو وكل رجل بيع حاله ولم يعلم من الكور من كل
من حال النصف حازه وكذا في الوارث في احوال الميراث كذا في الحاكم منها احسان الحاكم في الوارث
واحد من النصف واما الوكالة اسات الوارث حال قدره الاصل فلو لم يكن قوته في حياته ولو وكل رجل بيع حاله ولم يعلم من الكور من كل
واذا كان مع الوصي المالك رد الوصاية بعد ذلك لا يملك حكم السوء انفس الوارث في احوال الوارث
نست حصلا لا نست بدون العلم وكذا في اذن الصبي والوصي والوصي في احوال الوارث في احوال الوارث
الاعلام فلا يصح بدون العلم اما اذا كان الوكالة في ضمن امر الحاضر بالوصي فان قال احد من اشرار
من فلان هل يست بدون العلم في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث
العمل ان كان حصلا لا يست بدون العلم وان كان لا يصح فلو لم يكن قوته في حياته ولو وكل رجل بيع حاله ولم يعلم من الكور من كل
اذا است ان الوكالة الصلبة لا يست بدون العلم فان اخبر بذلك واحدا واثابه كتاب الوكالة فلو لم يكن قوته في حياته ولو وكل رجل بيع حاله ولم يعلم من الكور من كل
فستوطع له المخرج وكذا في الجرم والبلوغ واحتملوا في العمل الصلبي قال ابو حنيفة لا يست بدون العلم
الواحد وقال ابو يوسف في عهد من وتلك الخلاف في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث
اعني هل يصح محاراة اللعان عند ابي حنيفة ان يكون محاراة عند ما يكون محاراة اللعان وكذا السمع اذا اخبر
بالسمع فسكنه واليكراد الحرة في كل حال الوكي مسكت والمسلم الذي في نماذج التنازل اخبر بالشرع العام
والعقد المأذون اذا اخبر بالشرع العام ان هذا من ثبوت المعاملات وانه يملكه ووعدها من الناس في ثبوت
يعول الواحد كما في افعال اللعان الى المهدى اليه ولا يملك في الوكالة وله الوكالة المحترمة في الوارث
الموكل او الادب لا شرط فيه العذر والعذر في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث
نصف في ملك نفسه وهو الزام الغير لا يملك له عن النصف وجعل الغير مضمونا عليه بالوكالة
الزاد من كل وجه يراد في جميع شرائط الشهادة من لفظ الشهادة وكونها ولو لم يكن الزاد انما
البراعى في معنى ما اذا كان الزاد من وجه دون وجه يراد في العذر والبراعى في لفظ الشهادة
كلا في الخبر بالوكالة ان لم يكن الزاد بل هو اسات الوارث للوكيل ان ساء فعل وان ساء فعل وكذا في احوال الوارث

ومن

ومن ابي حنيفة في رواية الوكيل لا يست يقول الوكيل القاسم والماضي مستلحق في كل وقت فلو لم يكن قوته
والقول ان احواله بالعلم فلو لم يكن قوته في حياته ولو وكل رجل بيع حاله ولم يعلم من الكور من كل
باب من القضا في بيع القاسم
كل من مضى في القاسم في الظاهر بحكم موقوف المالك كذا في قوله في كل وقت فلو لم يكن قوته
اخرا وهو قول جمهور السامعي لا يكون المسألة مع هذا من القاسم في العقود والقسوة في احوال الوارث
مستلحقا في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث
القاسم قال هكذا ينبغي له ان يصنع بغيره وتلك ذكر الكور وان اوصى الوصي ضمن ان الوارث في احوال الوارث
الادارة المالك في دمه المالك في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث
والنصف في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث
ممكن من استحقاق المال بنفسه وبقدره يصح ما من النوى والعلف اما الوصي المالك في احوال الوارث
المال بنفسه وليس كل ما مضى بعدل ولا كل من اعدل اما ان لم يهل تلك الميراث احواله قال
يعصم تلك الميراث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث
المال بنفسه وكان يملك الوصي في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث
الوصي اذا اختلف حال النصف في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث
في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث
نصف في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث
البادن الموكل في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث
اد بالاسلام في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث
وتكون الذي في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث
وليس ثبوت واستدلال من ثبوت محض في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث
في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث
حالت الوكيل او عمل النعمان في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث
الموكل الاول النعمان في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث
شوا من وقال ابو حنيفة في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث
والقضا في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث
الوكيل الاول النعمان في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث
وسا مال يمين عن النصف في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث في احوال الوارث

وفي الدنيا يدعى ان يقيم الاب الى عباده وكما يحكى على الرجل ينفقه ابوه في نفسه او اولاده الصغار
كانوا او انا ما ادا اكل اكلهم مال يجرى على ذلك وكيس له كخاوي ساير المذون الولد فان كان معسر الفقد
على النفقة ويقتدر على الكسب نفرض عليه النفقة وان كان لا يقدركم الكسب فان كان الاولاد لم يوسر
يا من هذا القاضي بالاستدانة والافاق عليهم وروح بذلك على الوالد ادا ليسر وكذا لو كان الزوج مسرا
ونفردوا مع من الافاق عليهم وروح بذلك على الوالد ادا ليسر وكذا لو كان الزوج مسرا وطلب الميراث
بالاستدانة امرها القاضي بذلك وروح عليه ان من القاضي كأمه وان كان الاولاد كورافا وليس
ولم يبلغوا الحلم فاذا اب ان يواجرهم او يسلمهم في عمل لمكتسبوا ونفوق من ذلك عليهم كان ذلك امرهم
عن نفسه ما من نفقة للصغير وفي الاما ان لا يدرى لان المساجير كلوا اموالهم ولا يدرى ان لا
نفقة الا ان نفقة الدلوخ لبقا العجز وبسط نفقة الذكور لشوات القدره على الافاق حتى لو كان الزوج
كان على الاب نفقة اذ عاجز عن الكسب وكان يدرى الصغر والو او من القدر على الكسب فلو كان الزوج
من اهل النبوة او كان طالع علم فهو له الزن الا ان من الدلوخ نفقة الاولاد على الاب لا سيما في ذلك
واما بعد الدلوخ فله ان يظاها اولاده وذكر الخصا في رواية الحسن من ان ينفق ابوه في الزنا
والنفقة المألفة يكون على الاوس انا لا ينفقها على الاب وانما على الام ومن الاسرار ان ينفق ابوه في نفسه
امر القس عليه كانه اود منه غنية كانه اود منه فقير كانه اود منه حرة او امته بواهي المولى وانما نفقة
من المأكول والمشروب والملبوس والسكنى اما المأكول فالدم والدهن وانما الملبوس والملبس
الخبر المراه على ذلك وعلمه ان ينفقها خبز وادام وال الله على من استطاع ما يطعمه من الطعام ما يملكه من الثروة
والدلوخ لا يملك بواولها والواحد ادا كان ما غلة او كانت من ذوات الاشراف اما ادا كانت بدهر على ذلك
مع عدم نفقة النفس على الزوج ان ينفقها بطعام ملبس والكسوة وروح وخلفه ويطبخ في كل سنة نفقة النساء
مع ذلك جبه والحق الخف والملعب ولم ينفقوا السراويل وذكرا الخصا في السراويل كسوة النساء والاب
قار ينفق ابوه وعيشته له وله على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وعاشته له وله نفقة خاويها واولاده
حي لو كان الزوج من الاشراف ياكل الخوارق والطير المشقوقة والبلجات والمراه فقده ما كان خبز
في اهلها ينفقها خبز البر وباجه او باجتس ولو كانا موسرين كان لهما نفقة الموسرين الاسرار
ولو كانا معسرين كان لهما نفقة المعسرين لا يقتصر فيها ان كانت المراه موسرة والزوج معسر فنفقها
خبز البر وباجه او باجتس بذلك لذلك ومن الكسوة القماش الذي يلام عليه وفي الشفاهة وروح
مسحى النفقة نفسها اسحق نفقة خادم لها وعن ابن يوسف مسحى نفقة خادم المراه ادا اعسرت
عن الخبز والاطح اسحق نفقة على زوج مولاها خاوي المراه لان نفقة المراه يجب بالاخص من نفقة الخادم
الموسر وحاصل المراه مسحى الزاد والخف او الملعب لهما كما يحاج الى ذلك اجل الخبز والمأكول

لا ينفق

الاسحق نفقة الخادم لان الامه حادده نفق نفسها والمستسلم الذي والحرة العبد الذي يترفع
في نفقة المراه سواء ينفق العبد بنفسه ام ينفق كما ينفق سائر الذنوب والنفقة لا نفقة العبد
في التي خرجت عن منزله بفقره او بغيره ولو كان الزوج سادما في المراه فنفقة عن الدلوخ عليها
كأن نفقة الا اذا سالت ان يحولها الى منزله او يكتري لها ومنفعة من الدلوخ كان لها النفقة ولو كان
في بيت الزوج لهما نفقة نفسها ولا نفقة كان لها النفقة ان فقدت نفقة الزوج على نفسها الشهوة على ان ادا كان في بيت الزوج
ان يظاها على كره منها او لم يكن الاقتناع اجل المهر ونفقة المراه الزنا ادا يملك الاقتناع بها من بيت
الفرج وكذا ادا نفقت بنت الزوج وان نفقت البنت هي من نفقة المراه في ذلك هذا في الكتاب قالوا هي الاولى سواء
وعن ابن يوسف ادا نفقت البنت وهي من نفقة لان نفقة لها ما لو انا نفقت النفقة المراه ادا كانت كالملك الا ان نفقت
بمجرد من الوجود واما الصغيرة فان كانت تلحق مسلما عليها النفقة وان كانت تحتل الخلع لا نفقة لها من بيت
على الصغير نفقة امراته الكسوة ان العجز جاس قبله ولو كانا صغيرين لا ينفق الخلع لا نفقة لها ان العجز
من مملوكا وكذا الجنبوت اذ الزوج صغيره الخلع الجنب عليه نفقة ما يحاج اليه الخلع وكما يحاج الى الخلع المملوك
يجب عليه نفقة المعتكف لبقا الاحساس الا اذا اختلفت من زوجه على ان لا نفقة لها ولا نفقة نفقة المراه ولو
عن من العود مسقط النفقة فان عادت كان لها النفقة كما نفقها اذ الشرف ثم تارة عاد الى بيت الزوج
واذا خلعت من القاضي ان نفقها لها النفقة وانما نفقة بالاستدانة اجابها القاضي الى ذلك لهما الصفت
ما ظلت فان حرص لها القاضي فاستدانت او انفقت من ماله ما رجعت بذلك على الزوج ان نفقة الصغير
ما نفقها وان مات احد هما قبل القس سقط المهر من الاصل من زوج وان حرص لها البنت وامرهما القاضي
بالاستدانة فاستدانت م مات الزوج كان لها ان يرجع بذلك في نفقة في الصغيرة من الخوارق ان القاضي
بالاستدانة من الزوج ولو صالها الزوج على جهوده نفقة القاضي ان لا ينفقها نفقة المراه في اده القاضي
وكان يعلمها كفعل القاضي امره معسره لما زوج معسره ان موسر من زوج اخر فان نفقة نفقة الزوج
لل القاضي ما امر الاب بالافاق عليها مروح بذلك على الزوج ادا ليسر لان لو لم يكن لها زوج كان نفقةها على الاب
معدود الزوج كان الابن اولى بالاستدانة ومن الاستدانة الملك فان كان المملوك اديا فادرا على
الكسب فكسبت نفقة على نفسه من كسبه وان كان على حرا عن الكسب فان كان صغيرا او كونه محررا لمولى
على العفقه وقال له اما ان نفق عليه او يبيع وان كان المملوك دابة كان على المالك نفقة ما لم يتركها
لكن الخيرة القاضي على نفقة الدابة لان الخبير قصنا فعمله حادده الدعوى والدعوى يحق من ادا
ولا ينفق من الماله ولكن ينفق بترك الافاق لانه اضاع المال رجعا الى مسائل الدابة قال رجل
استولى جاره فولد عنه ولدا فاستحقها رجل بينه اخل الكاره وقيمة الولد من الميراث ان الميراث
استولى لهما بناف على طاهر الملك وكان معسرا واولد الميراث حرا بالقيمة نفقة عمره على من الله عليها

عنه

وقال من لا يملكه وهذا مال وكل بشرى عبد بن قال فاسرى احد هما نكسر من جسدنا ثم اسرى الثاني
الا فكل الخصم من سوا رجل امره بخروج او صعدا محجورا بفعل البيع والسر السبع عليه فبا ما جاز
وكان العهد على الامر وقال الاصح الجور بيع الصبي المحجور وان كان عاقلا لم يصر على وجه الضرر فانما كان
البيع كما للملك التبرع وله ان يهدى له اهل التصرف لان اهلته التصرف بعملة صحة العادة بان يكون منكم من
وسان اعين باقير هذين ولهدا الوادى او الولي صح اذنه وانما لا يصدق فيه في ملكه بل الا ان كان له في
ضد ربه في هذا التصرف بل الخطر في تصحيح عاقبه والصور في احوار العهد عليه فاشتبك في طرقه وفيه الضرر
وقال يلزم العهد على الموكل كما في الرسول والفاضل وامتنع الصبي فان بلغ البلوغ ملك العهد والعهد
يلزمه ملك العهد لان المانع من لزوم العهد هو المولى احيى العهد لانه من اهل الانعام وهو المولى ال
بالعبودية المانع في حواصيه وجهه لا يزول بالبلوغ ولو كانا ما ذوبت في الحارة حاز نصيبا من العهد عليها
كما لو فعل ذلك لا ينسبها ويرجعها بذلك على الموكل كما لو كان الموكل حرا فالغايه ان امره حاله في سره
من ماله فالف ودم الف الله فاشتراه الموكل فان لم يمس الموكل ذلك للمولى والعهد للشري والالف للمولى
ولا لاه للمولى كان العبد اسرى من المولى نفسه وان لم يمس الموكل ذلك للمولى والعهد للشري والالف للمولى
الف اخرى من العبد موقوف من هذا وبينما اذا وكل حرا بشرى بعد تعينه فاسرى الموكل كان العبد للمولى
من الموكل انه اسيراه لغيره او لم يلبس والفسد من العبد من نفسه اعانوا والشراء لم يمول العبد او الاول
والموكل فيه يدرى الرسول لانهم البه العهد فلا يدين السان حتى يتم رضا المولى والبلوغ والولاء من التراب
فاد لم يمس فقد اختلف العهد الى نفسه وظاهره بوجع ملك العبد والبرام التي يدين في المولى وكان فيها
لنفسه فسلم الف للمولى لا كسبته من وعلمه الف اخرى من العبد ومما اذا من الموكل للمولى ان يسره
فلحق على العبد التمس بذكر في الكتاب وينبغي ان يحجب ان الاول مال المولى فلا يملكه بل اعين ملكا له اذا
عمر العبد باثرا ان ثمة شراوه لنفسه او للموكل حتى المانع واحد لا يملك فلا يملك له ان يسره
لغيره امرته ان يبيع عدي بالثقة معتد بنفسه وقال المأمور امرته في البيع ولم يقل سائل الفواويل
الامر لان الادب يستفاد من جهه لانه لو انكر الادب اذ كان الفول قوله فاد امره بصفه دون صفه كان
الفول قوله موقوف من هذا وبينما لو دفع مالا مضاده الى رجل في اخلافه فقال ربا مال امرته ان يبيع الف
والمصارف يدين الاطلاو كان الفول من قول المصارف استحسانا في القياس الفول من قول ربا مال امرته
في الوكالة وحس الاستحسان والاصل في المصارف هو العموم والاطلاو لهذا لو دفع المالك ماله
كان للمصارف ان يصره فمما اذا من الحارة من ادعى الاطلاق فيه فقد تسلك بالاصل حتى لو ايقظ على الف
فان ادعى ربا مال المضاده في نوع والمضاد يدين نوعا آخر كان الفول من قول ربا مال امرته ان يبيع الف
تقتضي الاطلاو العموم وهذا هو الراجح وكذا في ما لم يصر فيه شيء رجل له على رجل الف درهم فاد
بان بشرى

بان بشرى له ما عليه هذا العهد فاسيراه فهو حرة وكذا الوامر بان يسرى له ما عليه هذا العهد لان
وان امره بان يسرى له ما عليه هذا العهد فاسيراه فهو حرة وكذا الوامر بان يسرى له ما عليه هذا العهد لان
المأمور وان صفه الامر فهو الامر وقال او يوسف محمد هو لازم للامر اذا صفه المأمور ذلك وقال
اسلم ما على ذلك في كذا كان على الاحلاف ولو قال اسلم ما على ذلك في كذا كان على الاحلاف ولو قال
البيع من العقود اذا كان عينا فلهذا فلهذا اسرى سائر من على المانع فاصدق الله ثم تكل
عليه من لا يملك البيع والامر السبع بطل العقد وبيع الامر بالشرا فلهذا المأمور فلهذا المأمور فلهذا
بما على ذلك على المساكين فانه كذا وكذا الواجر حرا ما جرة معلومه وامر المستاجر بالحرية من الجرة او اجرة
وامر المساجر فان يسرى له بالآخره عدا لسوق الدابة وينفق على الدابة والى حيا او المراهم في ذلك
ولهذا هو فلهذا المراهم المراهم فلهذا المراهم فلهذا المراهم فلهذا المراهم فلهذا المراهم فلهذا المراهم
عليه الدين فلا يجوز كما لو قال ادفع مالي عليك الى من شئت وكذا الواسرى صاحب الدين سائر من يدين بدهم
لغيره عمو وكذا ما ادعى المانع ان المانع نصرو وكذا عن الامر في الفصول فلا يكون امرا فلهذا الدين من غير
من عليه الدين وكذا اذا ادعى المانع ان سبعت المانع وكذا خلاف الفصول وان الصفه اخرج المال
الى الله تعالى وامر المساجر اجاره احكام وكذا في ذلك فلهذا المراهم فلهذا المراهم فلهذا المراهم فلهذا المراهم
الضرورة لان المساجر الاجر في كل وقت فلهذا المراهم فلهذا المراهم فلهذا المراهم فلهذا المراهم فلهذا المراهم
عدي حتى يصير الموكل مشريا لنفسه فاداه ذلك فلهذا المراهم فلهذا المراهم فلهذا المراهم فلهذا المراهم فلهذا المراهم
دفعه على جهه الملك وكان بغيره بالعاظم رجل امره حاله فاسرى له حارب بالف فاسرى حارب فقال الامر
اسيرتها محسنة وقال المأمور اسيرتها بالف فالفول قول المأمور وهذا المسئلة على جهه اما
ان كان تساو الف او حسيه فان كان تساو الف فالفول قول المأمور كما في الكتاب لان المأمور
يدعى خروج عن عهده الامانة وكان الفول قوله وان كان تساو حسيه فالفول قول الامر خالف امره
لان اسيرها بالف والموكل شر احارب بعمره لانه لا يملك الشرا لغيره فحش وان اسيرها بحسنة فالفول
بما او حارب يسرى بالف وكان محالها وتكون سرها لنفسه لما جاز هذا اذا كان الامر دفع المال الى الموكل
فان امره بالشرا ولم يدفع اليه المال فالفول قول الامر على كل حال واذا كان يسيرها
حسنة فلهذا المراهم وان كان تساو الف فالفول قول الامر لان المأمور يدعى لنفسه دينا في ذمة الامر
وهو يملك الفول قوله فالفوا اذا كان حارب تساو الف فالفول قول الامر لان اسيرها بالف فقد امره
امرهم ان اسيرها بحسنة فالفول بالشرا بالف اد اسيرها بحسنة حارب تساو الف فالفول الامر
واما اذا كان محاربها الحوافر انما يبيع الفان اذا كان تساو الف فالفوا اذا حارب المأمور
لان الموكل يبيع الف مع الموكل بمنزلة المانع مع الماسرى اذ لم يملك العن ظاهره في عهده وكذا اسرى لنفسه
في بغير الامر

و ادعى السيد طهرت حرمه الاصل ومن حرمه رطلان عبق المهرى لان حرم الاصل ان يكون محلا للاعتناء
بكل ما ذكره في الولد الواحد اذ اعني المهرى ثم ادعى النافع نسب الولد حيث لا يصح دعواه ولا يطل
اعتناء المهرى لان به اعتناء المهرى فقد طهرت حرمه له والاولا فلا يطل ذلك كلام كمال الصديق
انما في مسئلة المهرى لان المهرى سبب الولد وحرمه الاصل وذلك امر انك لا ترفع دعواه
ما لو اعني المهرى ثم ادعى النافع نسب الولد حيث لا يطل اعتناء المهرى لان به اعتناء المهرى سبب حرمه رطلان عبق
حرمه المهرى ثم ادعى النافع نسب الولد حيث لا يطل اعتناء المهرى لان به اعتناء المهرى سبب حرمه رطلان عبق
اراد به امره ان يزوج ادعت انه انما من الروح وانكر المهرى واما ما ادعى دعواه حيث لا يطل اعتناء المهرى سبب حرمه رطلان عبق
وسبب بنت السيد وان كان فانما وهو العراش فليس من حرمه النسب الولاد فلا يستلزم الولاد
وليس الولد الا كحرمه وسبب حرمه الفاعله حيث في ذلك ان الولاد لا يخلو من فصل فيها قول السيد الفاعله
في الرجل ان يصدر في دعوى الولد الا كحرمه لان به اعتناء المهرى سبب حرمه رطلان عبق المهرى
وذلك امر باطل ان يوقف عليه فصل قوله من عرجه ان دعوى المهرى دعوى الولاد والاولا فلا يطل ذلك
لان دعوى الرجل امور على نفسه بوجوب النفع والحفظ والترتيب ان دعوى المهرى امره ان يزوج ادعت انه انما من الروح
سي من ذلك والدعوى لا تقبل الا كحرمه وان صدر من الروح هو اسمها وان لم يسمها الفاعله على الولاد لا لو
انعم امر المهرى بنت السيد تكلم الروح بعد دعوى المهرى اولى وان كان الصبي ابدا فمهر المهرى
انته من امره له احرى ورغبت المهرى انه انما من زوج اخر فهو انما لان الولاد اكل في الدنيا وسببه
فان لم يسمها وهو العراش يصاف اليه ولا يصد وكل واحد منهما في ابطال حرمه الا كحرمه رطلان عبق المهرى
واحد منهما ابنته ومنه وان احرى فانه يكون بينهما الا ان ثم المعزلة تدخل في نص المهرى في دعواه
انما ولد لولا ان هذا الولد في وانكر المهرى كان القول قوله ولا يستلزم قول السيد وقال ابو يوسف
كتاب
في ملك عيسى وقال صاحب المال ان لا اخذ بها عصبيا ضمن المهر وان قال اعطيتنيها ودعوا ودعوا
الى ودعوا وقال صاحب المال ان لا اخذ بها عصبيا لا ضمن المهر لان في المسئلة الاولى ان نسب المهرى هو
الاخذ قال عليه السلام ان الذي ما اخذت حتى يرد ثم ادعى المهرى لا يدايع فلا يصدف الا كحرمه اما في المسئلة
الثانية ما امر على نفسه بالسبب بل امر بفعل صاحب المال وهو الاعطاء والدم وكان مكلوا الضمان فقبل قوله
مع عيسى حرمه الا كحرمه رطلان عبق المهرى فانما فاصلا بينهما وقال فلا يطل ذلك كلام كمال الصديق
فلم يطل ذلك لان اخذها المهرى من المهرى حيث اخذها من المهرى ثم ادعى المهرى لا يدايع فلا يصدف الا كحرمه اما في المسئلة
الثالثة ما امر على نفسه بالسبب بل امر بفعل صاحب المال وهو الاعطاء والدم وكان مكلوا الضمان فقبل قوله
في القول قول المهرى في القياس القول قول المهرى وهو قول ابو يوسف ومحمد حرمه العباس انما في

وصلت

192 وصل الله من يد فلان فهو من اليد اليه كما في الفصل الاول حرمه السيد انما هو المهرى
والسبب لان السيد نسب لمقصود في الاغارة والاعارة والاعارة السيد ضرورة الحكم من الاستماع فلا
في غير ذلك فالاعارة لا اغارة ولا اعارة لانكون امران بالمد وقوله ردها على امره يفعل العهر وليس باعارة على
نفسه كما نوحى ذلك كما في قوله ان المقصود هو الحفظ ذلك لانكون الامانة والاعارة والاعارة
لا يخلو من المعبر والموجر فانما يمنع الناس عن الاغارة والاعارة ولا يواخذ ان يفرقها استسنا
كلاهما في الاعارة والاعارة اما في اليد فمقصود الاستماع لقوله الى المالك ولو اخذ المالك باعارة لم يطل
احكام الاعارة على اليد ثم من من منع او فرض ثم قال في زبوف او مهر حرمه السيد وصل ام وصل وقال
ابو يوسف في مهر ادا وصل بان قال امرضني فلانا الفان زبوف او قال لفلان على الف درهم ردف من مهر مباح صل
انما ان الدرهم قد يكون حيا او قد يكون زبوا الا ان الساعات يكون للحاد عالما وكان في الزبوف
ساعاتا غير موصولة ولا يصح موصولة الا كحرمه رطلان عبق المهرى لان به اعتناء المهرى سبب حرمه رطلان عبق
عند الذي جسد ان الربا من عيب وقصبة المبادلة سلامة كل واحد من المهرى عن العهر ولا يكون
دعوى المهرى عن العهر فلا يصدف الا كحرمه رطلان عبق المهرى لان به اعتناء المهرى سبب حرمه رطلان عبق
ساعاتا كان القول قول المهرى وليس هذا من باب الاستسنا لان يتم الدرهم لا ينفك ولا يصح الاستسنا اخراج
بعض ما ينفك وله صدر الكلام وفي العرض روايات عن الجسد في طهر المهرى او سوي منه ومنه على المسع
لان المعاملات تكون بالظاهر في رواية في العرض فصل قوله ادا وصله ان العرض نوحى في فصل
المقصود على الجسد كما في كلام السبع لان به اعتناء المهرى سبب حرمه رطلان عبق المهرى لان به اعتناء المهرى سبب حرمه رطلان عبق
وصل ام وصل ان العرض يصير مضمونا بالفضل وكان يسميه العهر وفي العهر يصدف والمهرى
فذلك في العرض ولو قال لفلان على الف درهم ردف ولم يذكر السيد احكام المهرى في قول السيد
وقال بعضهم لا يصدف في دعوى الزبوا كما في عن المسع لان مطلق الاقراء بالدين يصر الى در
المهرى والكرهم على انه يصدف لان ما امر باجوده صرح ولا دلاله ولا يرد له ولو قال لفلان على الف
درهم من من منع الا انها مستوفى او رصاص لا يصدف عند الذي جسد وصل ام وصل لما قال
في الفصل الاول بل اولى لان الزبوف من جنس الدرهم الا انها معيبة والمستوفى ليست من جنس الدرهم
وعلى يوسف روايات في دواءه لا يصدف وصل ام وصل لان به اعتناء المهرى سبب حرمه رطلان عبق المهرى لان به اعتناء المهرى سبب حرمه رطلان عبق
يصدف ادا وصل وهو قول محمد لان ادعى مصاد العقل لم يطل ذلك لانكون الامانة والاعارة والاعارة
ما لا يطل ذلك لان اخذها المهرى من المهرى حيث اخذها من المهرى ثم ادعى المهرى لا يدايع فلا يصدف الا كحرمه اما في المسئلة
الثالثة ما امر على نفسه بالسبب بل امر بفعل صاحب المال وهو الاعطاء والدم وكان مكلوا الضمان فقبل قوله
في القول قول المهرى في القياس القول قول المهرى وهو قول ابو يوسف ومحمد حرمه العباس انما في

في قوله ولا يطل

ان العصب كما يدعى الجوان يرد على الرؤوف ليس فيه عاده طاهره ولا ما هو فيه صلبه
 وكذا الودعه فادادعي احد الوعس قبل قوله في ذلك وروي بشر عن النجاشي في العصب
 ادا وصل والصلب ادا وصل ان العصب يوصل النقص وكان عليه ان يوصل الوصل
 والعصب الا انها سدوه او صا صيد واد وصل ان السدوه والوصا صيد ليست
 كلها في صورته الدرافم فكان صورته الدرافم وكان يوصل في سبب الدرافم صيد واد وصل
 لو قال لفلان على الف درهم من غير مبيع او مضي او عصب او قال او دعى الف او قال او دعى
 كانت عليه الا انها تنقص لدا وصل واد وصل والصلب ان اسم الف بعد الف والصلب
 المفوظ صحيح شرط الوصل لتصير الكلام عباره عما وراء المستند ولو وصل بينهما بطريق
 كوا القطار انفسه من ان يوصل ان يوصل بعد ذلك وعلبه القوي لان الانسان يحتاج الى
 ان يملك كل شيء كبره ويذكر الاستدلال في اخره ولا يملك ان يتكلم في ذلك بنفس واحد وكان يوصى ولو قال
 لفلان على كره خطه من مبيع او مضي الا ان يردى صيد واصل ام فصل ان الودعه ليست
 في الحوطه ان العبد ما خلا واعنه اصل القوطه السلهه الحوطه تكون ردي في اصل الحوطه ولا يوصف
 في السع في الحوطه ولهذا الواسي سنا حوطه في الدمه الحوطه عالم سبيل الصبي وكذلك سائر الموزونات
 وحصل ما من عن انفسه له على رجل ما يدورهم دس فامر احد هما ان ياه فخص منها خمسة والاشي
 ولان الاخر على المليون خمسة ودهما ان الماه صارت مراثا من الاس فاد او على انه يخصص
 والاخر بالاسم فاد او بالاس ان الدون بقضا امثالا فصح اقراره في حقه كما لو اقر على ان يملك
 في اقراره في يلمر منه فضا ذلك من حصة خاصه فسد حصة وفي حصة الاس الحوطه ليس لفلان
 اخاه فضا نصف من الغريم لا لو ساد كان الحيا ربح بذلك على الغريم واد ارض عليه روح الغريم
 المهر واصل لفلان على مائة درهم الى عده يلمر منه تسعة لو قال مائة عشرة الى عده يلمر منه
 وقال ابو يوسف ومحمد في الفصل الاول يلمر منه عشرة وفي الفصل الثاني عشرة وقال يروي الاول
 يلمر منه ثمانية وفي الفصل الثاني تسعة لو قال لفلان من ادى مائة هذا الحوطه الى هذا الحوطه فله مائة
 الحوطه والاصل في الحوطه في حوطه واحده او في الفاري فله مائة الفانسان لا يطلان على ثمانية
 في الطلاق واصل في حوطه يلمر العايم الاول دون الثاني لان الثاني الاوحد يلمر الاول وهذا ما هذا
كتاب
 لمدونه اذ في الى حسماء على انك تروي من الفضل وهو يروي عن الفصل دفع اليه المال او لم يدفع
 وهذه تلمر مصول اجد لها هذا والشاي ان يصول اذ في الى حسماء على انك تروي من الفضل

فان يلمر الى حسماء ما لا الف كلما عليك والسالف ان يصول اذ في الى حسماء ما لا الف كلما
 على انك تروي من الفضل دفع اليه المال او لم يدفع اليه المال او لم يدفع اليه المال او لم يدفع اليه المال
 الثاني اذ الثاني سحي على تصفية السحب ولا تصفية السحب السحب السحب السحب السحب السحب السحب السحب
 وفي الفصل الثاني ان دفع اليه حسماء يروي عن الثاني وان يلمر كات الف على ان الفصل من الف
 على حسماء ايراعى الثاني والايراعى حسماء السحب السحب السحب السحب السحب السحب السحب السحب
 انك ان يلمر الى حسماء كات الف عليك فعدا يراه سوا فده والبراة ما سجد لحو
 او جعل يراه سوا على انقاضها انقوا سوط من غوب وهذا العمل الثاني على اذ اذ لم يلمر
 منقوض البراه فاما لو قال انك عن حسماء على ان يعطى في الثاني هذا او فعدا على ان يصول
 البراه ويحصل هذا لمره سوط الحمار في السع كما لو باع حسماء على انك ان يلمر بعد العمل في يلمر
 يبيع اليه فاعلم بقصد السع وفي الفصل الثالث ان دفع اليه حسماء يروي عن الثاني وان يلمر اليه
 في قول الى حسماء ومحمد وقال ابو يوسف يروي عن الثاني دفع اليه الف او لم يدفع حسماء ايراعى
 عن الثاني سوط العمل حسماء ويحصل حسماء في الوصف المذكور سحي تصفية السحب السحب السحب
 فاعلم الثاني الفصل الاول وكما لو باع حسماء على ان يلمر اليوم فاعلم العمل الثاني السع فاعلم
 ان كلام العاقل محمول على القانين والتجديد او جعل على استراط العمل الاصله كما قال في حسماء
 يعلق انقاض البراه يعلم العمل او جعل حمارا عن سراط الحمار في السع ولو صرح بذلك
 يعم الثاني الفصل الثاني فذلك همما خلا الفصل الاول ان يلمر يلمر العمل وقا لا يملك العمل
 فاعلم سراط الحمار لان حسماء لمره الحمار وقتا بوقت فساد العقد بعد ان جعل حمارا عن
 انقاض البراه يعلم الا ان الادا اذ اذ لم يكن موقفا لا يوصف العدم ويكون قيم الغير فلا ينقض البراه
 لعدم الدفع وقال لغريم او كفل اذ ادبت الى حسماء او متى ادبت او ان دبت الى حسماء او ان دفع الى
 حسماء فانت تروي عن الثاني وهو باطل والبراه عن الثاني وان ادى اليه حسماء سوا ذكر له طه الصل او لم
 يذكر ان صرح بالعلو صطل كما لو قال ان دخلت الدار فعدا انك خلاف ما تعلم لا ما صرح بالعلو
 مل في ال نفسه وان كان فيه معنى العلوي والفقير من ان البراه اسقاط حسماء السع في السع او في
 مع المملك حتى يرد بالرد وعلو المملك بالشرط باطل يعلق السع وكوه وعلو الاسقاط حسماء
 لعلو الطلاق العايم عند ذلك فوفرت على السع من حفظها وعلو فاعلم ان اذ صرح بالعلو
 الصل اعساو الشيا المملك واد اذ لم يصرح بالعلو يعلو اعساو الشيا الاسقاط والاعمال يلمر الفصل اسقاط
 شخص من ان يلمر بالرد فوجبان يعلو فاعلم فاعلم اسقاط الفصل وان كان اسقاط الا ان الخلف
 ان المير الاصل يعلو شرط ميعار ولا يعلو يعلو فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم

كما لو وقع الاختلاف بينهما في مقدار ما شرط للمصاريب وحده ظاهر الرواية ان حاصل اختلافهما في مقدار المصاريب
 واستحقاق الربح بناء عليه فرب المال يلحق عليه من فضل الاصل وهو سكره من فضل الاصل وهو سكره من فضل الاصل وهو سكره
 كان القول قوله فكذا ان الكثر له باده ولو قال الذي في بابه المال دفعه الى الغامض بانه ما لم يصرح به
 وقال رب المال دفعه اليك الا ان يصاحبه فربعد الفاعل ان القول قوله رب المال ان المصاريب
 سمي من الربح وهو علمه الربح ملك الاصل فكان الظاهر ان هذا لرب المال فكان القول قوله ان دفع الفاعل
 مصاريبه فاسرى المصاريب بها عند اتم ملك الربح فقل ان يفتلها فرب المال ان يدفع الفاعل
 ان المصاريب كان عاملا لرب المال في الشراء والشرا لا يطل على مال المهر فربعد الله بالعهدة وان خلفت العاهة
 ربح عليه بالواحد وكذا لو هلك المال بربح عليه حتى يصل المهر الى البايع ويكون راس المال من ربح
 الله رب المال وهذا الخلاف ما لو وكل اسما بالشر او دفع الله المال فاسرى الوكيل ولم يفتل المهر حتى هلك
 ربح عليه ماله احرى فان هلك الباقية لا ربح والفرد ان يارب المصاريب على راس المال يكون مال
 المصاريب باخرها رب المال عند صحة الربح وراس المال امانة في يد المصاريب فليد المصاريب على رب المال
 كل ماله فاما الوكيل بالشر او اد السرك وحل المهر للبايع عليه وله على الموكل فادفع على الموكل هذا في
 دينه ودخل المصروف في ضمانه فلا ربح ماله احرى وكذا لو وكل بالشر او لم يطلع الله المال فاسرى الوكيل
 ورجع على الموكل فليد ماله لا ربح ماله احرى لا يفتل دينه فلا ربح ماله رب يسطر لنفسه الربح ولو لم يطلع
 على الربح ولعند رب المال على الربح ان يعمل العهدة مع جارت المصاريب وان يسطر العمل على رب المال
 الا حوز لان الخطة يسطر لصحة المصاريب واسيراط العمل على رب المال مع الخطة فاما اشتراط العمل عند
 رب المال لا مع الخطة لان العهدة له من مصلحته واد احرار المصاريب كان على الربح له والظاهر ان رب المال
 ان يلد الربح كسب العهدة فيكون لموا ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين فغيره احرى به كسب العهدة
 والمصاريب ان يودع ويضع والاندفع الى عهدة مصاريبه الا اذا قبل له العمل فربعد ماله كذا في الفقه

كتاب

الوديع

ادعاهما رطلان كل واحد منهما يدعي ايماله او دعيها انه فاني ان كلف لهما حمدة الالف بينهما وعليه الف
 احرى لهما الا ان كل واحد منهما ادعي دعوى صحته فكل رطل واحد منهما على الاخر فادعاهما رطلان
 كلف للاخر فان كلف لهما ان يطلع حصومهما وان كلف لهما رطل للاخر فادعاهما رطلان
 الاقرار وان يطلع حصومه الاقرار وان يطلع للاخر حتى كلف للبايع لان من حجه الاقرار بقول
 او يدعي بالاسم لا ف كان رطل انما خلاف ما اد اقر الاخر فادعاهما رطلان لان الاقرار بحقه
 والقبول الاقرار بسلطان القضاء ولذا لو وكل لم يملك الاقرار بدينه ولو اقر للاول لم يملك الثاني
 الثاني سكره في الالف الى اخرها لان يكون له ليس يحل على الاول وان يطلع الثاني ايضا فادعاهما

لان كل

الان كل واحد منهما استحق الالف سكره فله ضعف لهما كما او اقاما الف عليه الف احرى لهما الا ان كل واحد منهما
 استحق كل الالف ولم يصل اليه الا الف وعبر عن ذلك الالف الى كل واحد منهما سكره وسكره
 الفاضل على الفاضل مضمون للوديع ان يخرج الوديع حسب ما واصل الفاضل ليس لان لسافر الوديع ولو اقام
 عن السفر فاسرى به من الالف يسطر طامه فليد المصاريب ان يصاحبه فربعد الفاعل ان القول قوله رب المال ان المصاريب
 مال السهم والظن من آمن الا سهم والوكيل بالسهم اذا سافر بما وكل يفتل في حقه الوكالة فان كان قال الله
 بالوكوفه فمصاريفه صح ان اطلق الوكالة فمصاريفه ان كان سافر حمل وموتة صح ان يفتل في حقه الالف فليد المصاريب
 ان سافر بما اجهل له والامونه طال الخروج او صرح وان كان له حمل وموتة وليس له سكره فليد المصاريب
 ان مواضع الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع وان كان له من السفر غير ما في حقه السفر طال الخروج
 او صرح وعلمه قول من يفتل طال الخروج اصر ان حمله وموتة يكون على المالك والمالك لم يرض بذلك
 وقال ابو يوسف ان طال الخروج وكما قال محمد وان صرح فليد المصاريب ان يفتل في حقه الالف فليد المصاريب
 مخفاه وله بد من السفر حتى لا يفتل في حقه الالف وان لم يكن له من السفر ان سافر باهله لم يفتل في حقه الالف
 نفسه صح ان يفتل في حقه الالف وكذا لو دفع ان يفتل في حقه الالف من يفتل في حقه الالف لان يفتل في حقه الالف
 المودع يفتل في حقه الالف الذي يحفظه مال نفسه وهو المالك في حقه الالف فان يفتل في حقه الالف
 نفسه اذا خرج الى السوق او الى الكرم وغير ذلك او كلفه ماله من يفتل في حقه الالف ان يفتل في حقه الالف
 عداله فليد المصاريب ان يفتل في حقه الالف من يفتل في حقه الالف ان يفتل في حقه الالف فادعاهما رطلان
 له ماله فادعاهما رطلان فليد المصاريب ان يفتل في حقه الالف من يفتل في حقه الالف فادعاهما رطلان
 او كان سباحا في حقه الالف الى امرائه فقال الالف قد اقر الى امرائه فادعاهما رطلان فليد المصاريب
 فليد المصاريب ان يفتل في حقه الالف من يفتل في حقه الالف فادعاهما رطلان فليد المصاريب
 في هذه الدار ولا يحفظها في تلك الدار والداران في سكره او سكرتين فوصفها الدار الممنوعة من دار
 يحفظها في هذا السب ولا يحفظها في ذلك السب فوصفها في السب الممنوع من السب والداران
 الدور المتساوية متفاوتان في الحوزة فادعاهما رطلان فليد المصاريب ان يفتل في حقه الالف من يفتل في حقه الالف
 في الحوزة فلا يعتبر الشريطة لو كان بينهما تفاوت في الحوزة فادعاهما رطلان فليد المصاريب
 عنه الى السكره او كود ذلك صح لو قال يحفظها في كيسك ولا يحفظها في صدقك او قال يحفظها في الصدق
 ولا يحفظها في السب فحفظ في السب الا يحفظ في الصدق من السب غير له السب من الدار فادعاهما رطلان
 بينهما فليد المصاريب ان يفتل في حقه الالف من يفتل في حقه الالف فادعاهما رطلان فليد المصاريب
 له ذلك

عبر عن ذلك الالف الى كل واحد منهما سكره وسكره

والوجه ان جهة وملت شيئا ولا يمكن تسليم الشاع لما فيه من دفع نصيب العاصد او الملك الا ان كان في
 الا بالقسمة وليس للمودع واليه القسمة ولهذا اودع اليه النقص وهكذا الثاني في ملكه كان العاصد من المباد
 في المطعوض خلافا للذي ان الغرض من دفع مال يفسد فصح الطلب اذ اودع رطل القمح او رطل الفضة او رطل
 ولا آخر ملك عند الملك فلو كان ان يفسد الاول وليس له ان يفسد الثاني وقال ابو يوسف في خبر له ان
 انما ساقا فان يفسد الثاني يفسد الاول وان يفسد الاول لا يفسد الثاني لان الاول لا يفسد الا بالفساد
 صار صاعا بعد الكل فكان له ان يفسد انما ساقا لعاصد اذ اودع رطل الفضة الملك انما ساقا فان يفسد
 رطل على الاول اذ عامل الاول مع مودع وجهه وهو مودع العاصد سواء والوجه ان الثاني افسد الملك من له
 حق اللق فلا يفسد انما ساقا ذلك لان الاول اودع الى الثاني لحيطة الثاني بحسنه فملك عند الثاني ان يفسد
 وانما يفسد الاول من له عند الثاني بخلاف مودع العاصد المودع اذ اخطأ في الودع فماد في الاول افسد
 عن الصانع عند باطلا فالتسليم مع المصلحة معروفة **كتاب**

العارية رجل استعار دابة ولم يسم سائقة ان يغيرها وليس له ان يوجرها فان اجرها فاعطى
 من اصله عند ان يستعير ملك الاعارة فيما لا يتجاوز النقص من العدة وزراعة الارض على
 الدار وقال ابو مالك وهذا سائقة ان الاعارة عند باطلا وقال الساجي اياجه لانه انما يفسد في جهته
 المدة ولو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة لانه لو كان ملك الاعارة
 وحب ان يفسد رطله الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة لانه لو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة
 الملك الاعارة ولو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة لانه لو كان ملك الاعارة
 لما كان ملك الاعارة فلو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة لانه لو كان ملك الاعارة
 ملك الاعارة فلو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة لانه لو كان ملك الاعارة
 يفسد رطله الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة لانه لو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة
 ولهذا يفسد الاعارة رطله الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة لانه لو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة
 ان اللقطة لفظ الملك وقد اختلف في محلها فلو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة
 بعد رطله الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة لانه لو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة
 ساعده ساعده وكان النقص من العدة في ملك الاعارة لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة
 لا يفسد الى المبادعة لانما يفسد الاعارة لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة
 وكل ساعده لفسد الاعارة الملك الاسترداد وهو له لفظه فلو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة
 ملك الاعارة على وجه اربعة اوجه ان يكون مطلقا في الوقت والاسراع وفي هذا الوجه المستعير
 يفسد على وجه اربعة اوجه ان يكون مطلقا في الوقت والاسراع وفي هذا الوجه المستعير

وفي

وفي هذا الوجه ليس له غير ذلك غلاما بالقسمة الا اذا كان خلافا الى الخير او الى مثل المصلحة والى الملك
 مفسدة في الوقت دون المصلحة او في المصلحة دون الوقت فعمل بالقسمة وفي مسأله اخرى ان المسموع
 عند اطلاق الوقت الاسراع فلا يفسد فان ساقا فان اعارة غير المملوك فان كان الناس الاسراع في ملك
 والمسموع ان يفسد فيما لا يتجاوز النقص من العدة وان اعارة المملوك فان ساقا فان اعارة غير المملوك
 المسموع ان يفسد فيما لا يتجاوز النقص من العدة وان اعارة المملوك فان ساقا فان اعارة غير المملوك
 فلو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة لانه لو كان ملك الاعارة
 السج الامام على من يفسد البرزخ وذل السج الامام العجز وحواله في ذلك لو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة
 في الكتاب ان المستعير الملك الاعارة وملك الاعارة لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة
 وبه اخذ القصة ابو الليث والسج الامام ان يفسد الملك الاعارة لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة
 الناس ملك ماد وبها وما في اعطى الملك الاعارة وهو الصفة لان الاعارة لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة
 واستلم العجز من ضرره ان ذلك ام الملك الاعارة لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة
 والمودع اذ اودع ان الناس يفسدون في الاعارة والفسد لا يوجب ان الاعارة والاعارة فوق الاعارة فلا يملك
 ملك الاعارة لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة لانه لو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة
 وان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة لانه لو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة
 ضمن ان يفسد مفسدة عند فلو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة
 المبادعة الى الملك فالوانا وملكه اذ استعارها لاجلها اذ استعارها لاجلها اذ استعارها لاجلها اذ استعارها لاجلها
 المسموع وملك الاعارة لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة لانه لو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة
 فالوا الحوار على هذا المعنى فلو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة
 الكتاب وقال السراجي انما يفسد الملك الاعارة لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة
 الى الوقت صار كانه رد على الملك وان استعاره فانه لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة
 خالف الى خير او الى مثل المصلحة لان السج اخف من الخطه فلو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة
 من وزن الخطه فان كل وزن من وزن الخطه فلو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة
 السج الامام المعروف بخلافه اذ اعارة المملوك فان ساقا فان اعارة غير المملوك
 السج الامام المعروف بخلافه اذ اعارة المملوك فان ساقا فان اعارة غير المملوك
 السج الامام المعروف بخلافه اذ اعارة المملوك فان ساقا فان اعارة غير المملوك
 فلو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة لانه لو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة
 فلو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة لانه لو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة
 فلو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة عند باطلا فاعطى الدار رطل الفضة لانه لو كان ملك الاعارة لفسد الملك اعارة

وفي

لما كان حوالها جرحا والكون عدرا الا العذر هو العجز عن المضي او الخوف الضرر في غير ما سئل عنه
اما الحق الضرر فما سئل عنه العقد لا يعد عذرا الا ان السرم ذلك الضرر في ترك البيع غير ما سئل عنه
العقد اما بقوله المستتر باج ما سئل عنه العقد فلا يكون عذرا كما لو اراد ان يواجر من غيره بالشر
من الاخره الاولى ولو اعسر بانه عدرا لا يسلم اجاره في الذبيح وان ساجر عا لما كان في المطاوع
ان يسافر فهو عذر له ان يترك من المسافره معه ان حمله السفر اسبق من حمله العسر او مع
عن السفر بضر ضرر اعظم حتى عليه بعد الاخره وكذا لو ساجر حره العسر منه مطلقا لان
خدمه السفر لا يسكن مطلقا العقد لهما اشتراك في حمله العسر في الكفاي وكل ما ذكره بالعدا
بعض به الاخره هذا اساره الى ان العذر اذا تحقق ببعض الاخره وان لم ينعقد في اركان
الاحاديات والريادات ايها لا ينعقد فمالم ينعقد فما ذكره ههنا فيقول على العذر الذي لم ينعقد من الجرح على
موجب العقد سواء كان في مسله الاكله وكحوا لم ينعقد انفا العقد فانه ينعقد بضره وما ذكره
في الريادات الاحاديث فيقول على العذر الذي لم ينعقد من الجرح على موجب العقد سواء كان في الكفاي او في الضرر
في انفا العقد فانه لا ينعقد من غير بعض في موضع الذي يحتاج الى النقص من بعضه صاحب العقد في
الاخره او لا يسقط الاضطرار او رضا ذكر في الاحاديات الى القضاء والرضا ذكر في الريادات
فحتاج الى ذلك وجهه ما ذكر في الاحاديات ان هذا من بعض النقص لان من بعض النقصه ان ينعقد
وكان ينعقد في بعض النقص من بعضه ما ذكر في الريادات وهو الصحيح ان من الاخره في العقد
يختلف فيه القضا وسوغ فيه الجرح فلا ينعقد الاضطرار او رضا من له صحيح النكاح كمن ينعقد في العقد
ادام لم ينعقد كالعذر بسبب الذي يحتاج الى القضاء والرضا لان وجهه ينعقد في صحيح النكاح
للقاضي اما اذا كان العذر طاهره لا يحتاج الى القضاء والرضا

الاحارة الفاسدة رجل مع غزلا لما حاكك لتسجبه بالصف والنوب لصاحب الغزل
والجارك احرم عليه وكذا اذا ساجر حرا ليجل ليطعاما الى موضع معلوم بضعه وكذا اذا ساجر
حمارا ليجل عليه كذا من حمله من الحمله صحتها فالاحاره فاسده ولا حيا ولا حرا ولا حرا ولا حرا ولا حرا
في هذه المسائل لو جهل احدها ان جعل الاخر ساجرا وما هو بعض النوب وبعض الطعام المحمول
فكان مع قصر الطمان وهو منهي ان صورته قصر الطمان ان يدفع حمله الى الطمان ليطعمها
بعض من من دفع هذه الحمله والباقي ان العمل حكم هذه الاحاره في محل مشترك بينهما
لان ساجر الاخر بعد ما نفع من العمل لو صادفت الاحاره محلا مشترك بينهما فان ساجر الطمان
حمله مشترك له او لم ينعقد العقد والاسمى الاخر عدرا لان الاخر
الحك الا بعد تسليم العمل وتسليم العمل في محل مشترك من العامل والاخر انتم من كل وجه خلاف

ما لا يستاجر

ما لو استاجر حقتا من سركانه ليعمل فيه طعاما مشترك بينهما تحت ارضه الاخره تسلم
البيت وتسلم البيت تحت ارضه ليعمل فيه طعاما مشترك بينهما تحت ارضه الاخره تسلم
اشتها العقد بضعه بضعه الدساد ليعمل عملا فانه لا ينعقد في محل مشترك بينهما تحت ارضه
والعامل فان العجز عن العمل لا ينعقد الاجرة والعامل اذا كان له بضعه المعقول حتى ان العمل في البيع
والفصح حوان الكفاي ما ذكره فان هذا مع قصر الطمان وفي معنى نصا واذا صدر الاخره كان العمل
لصاحب الغزل ان كان له اسجبه من غزله بامره والحاكم اجبر بقتله ان عمل جرح ولم يسلم له المسجبه صاحب
النوب اسبق في دفعه بضعه فاسد لكل الجاوزه دفعه المسجبه ان العامل في عمله ارضه المسجبه
فلا يسكن الرياده الا اذا كان الفساد بغيره المسجبه فان جعل الجرح ارضه او بغيره لا ينعقد الجرح
بالعام بل وكذا اذا اراد ان ينعقد في ارضه على ان ينعقد في ارضه او بغيره لا ينعقد الجرح
بالعام بل وكذا لو اراد ان ينعقد في ارضه على ان ينعقد في ارضه او بغيره لا ينعقد الجرح
والا ينعقد عن المسجبه **جمل اساجر حرا** الخبز له هذه العشره فحانم دفع اليوم كله بدهم وهو فاسد
الذوسف ومجر حرا لم ينعقد ان المعقود عليه نفس العمل انه هو المقصود وذكر الوعد للعقل حتى لو
نسخ اليوم وبيع في العقد يسكن كل الاخره الى حيا ان لم ينعقد عليه فيقول لا انكر العمل ان دل على ان
المعقود عليه العمل وذكر الوعد نال على ان المعقود عليه المعقود وكل واحد منهما ينعقد بغيره
في باب الاحاره الاخرى انه لو اساجر حرا لم ينعقد له اليوم ولم ينعقد العذر حرا ولو استاجر حرا على ان ينعقد
في اليوم لم ينعقد له اليوم حرا ايضا صحت ان كل واحد منهما ينعقد ان يكون معقودا عليه والملك اجمع
شهما ان العمل او كان معقودا عليه الجرح الاجر الا ان العمل لو كان له دفعه معقودا عليها في العزم
النفس فان العذر اجمع بينهما والارحج احد هما على الآخر نفس البطال وروى محمد بن الحنفية لو استاجر
للخبز له هذه العشره فحانم في اليوم بدهم حرا لو قال اليوم الحرا او اقال اليوم والمطر فولا
سفل جميع الطرود عرفنا ان مراده العمل وذكر اليوم للاستعمال خلاف ما اذا قال اليوم وان ساجر حرا
على ان ينعقد او بغيره او يستقيم فهو حرا وان شرط عليه ان ينعقد او بغيره او يستقيم فهو حرا
كان فاسدا والحكمه فيه ان شرط على المساجر بضعه محموله لرب الارض بعد الاحاره كماله الجرح اذا
يب هذا يقول بضعه الكراب والبرع والسقي تعود الى المساجر حرا فلا يوجب فساد العقد لو
سقط عليه ان يرد ما ملكه وبه وهو احد تاويلي الشبهة فانه منعه تعود الى صاحب الارض فيستأجر
العقد فكذا بضعه القبا السوسن والكراي من هو احد تاويلي الشبهة تعود الى المساجر
وصاحب الارض فيوجب فساد العقد قبل هذا في ذابهم وفي كل موضع يخرج الارض حرا طامنا
بالدال مره فاما في كل موضع يحتاج الى تكرار الكراي والقبا السوسن فان ساجر حرا كذا ساجر حرا

الاحاره الفاسدة

ان ذلك من باب العكس من العمل يكون على الاخر فاداسرط على السحار فقد سوط ذلك لنفسه في السحر
اداسرط حذر اطعمها وكسوتها حاراسحسباني قول الى جميع والقياس ان الخور وهو قول
ومحمد بن **ان هذه احاره باخرهم** لان الطعام والكسوة مجهول الجنس والصفة في الخور
من اساحرا جبر او ليعله لجره وهذا الواسع احرا اخر طعامه وكسوته الخور الذي جعل
ان هذه جهالة البعض الى المبادعة لان العادة فيما بين الناس الموسعة على الاطراف شتى في الولد
واعلام الاجرة في ذلك تعد من الدماء وكل جهالة البعض الى المبادعة ان يوجب مساهلة العتاة
سائر الاجراءات في الطعام ودرهم وسبع جنس الكسوة وشراؤها واطلها باجرها وان في الطعام
حدا انصا ولم يشترط ما جيل الطعام انه من كماله او اسرى عنها فكل او موزون في درهم كسوة سوط
مكافاة الاتفاق في قول الى جميع اما في الكسوة لا بد من ان الاصل ان الدول لا يصلح ثيابا لاجل ما لا يستدسا
في درهم الاسلما فاداسرط الاصل بخور عند الكل اذا اجراء صفة برائة ارض اخرى او اجرد ارضه دار
اخرى الخور عند باطلا للسافعي وعلى هذه الخلاف اذا اساحر دار للثوب بكونه دارا اخرى
الخور فعالة المنفعة تحسبها وعند خور بعضهم جعلوا هذه المسئلة من المسئلة اخرى في الجنس
عند باخرم النساء وعنده الاجرم تحسب ان المنفعة مال بفصل المملك بدل في كل حال فاسا على
العين **ولسا** ان الاحاره حوت خلاف القياس في كمال الحاجة والحاجة تحسب عند اختلاف الجنس
الاتحاد وخدمه العبد والامه جنس واحد فان خدم احدهما دون الاخر في رتبة احدهما المملوك في
روا انه الحقة اجراء اجروصف الدار مسانعا الخور في قول الى جميع خلافا لصاحبه او اجرم
سوطه حار عند الكل في ظاهر الروا انه كذا الواجر الدار من حلت حار عند الكل فان كان له
الاحاره في نفسه يعني في نفسه عند الكل وكذا الواجر الدار من حلت في نفسه الاحاره في نفسه
في النصف الآخر **روا** يوجب بين الاحاره والرهس الهبة اذا جرم من حلت ارضه من حلت
ولو ذهب من حلت ماله القسمة الخور عنده ولو احرى نصف الدار من سوطه خور في حله للصور
المستلح في كمال القسمة شريكه او غير شريكه الخور وهن المساع لا حور من سوطه وغير سوطه سوا حليل
القسمة او لا حليل عند باطلا للسافعي وحله هذه المسئلة لعرب في المختلف اذا اساحر ارضا ولم يدار
انه يورعها او اى يورعها فالاحاره فاسد جهالة المعهود عليه تنفع الى المبادعة لان الارض كما
لساحر للروا انه لساحر للغراسه ومن الحبوب ما يكون اكثر ضررا لارض فان زرعها فله المسح
المراد جابر وهذا السحار القياس ان اليهود اروع وضع الفساد والفساد كما لو اسرى سائر
او حبره وحده الاسحس ان الاحاره بمعهد ساعه مساعه على حسب حد المنفعة
والفساد كان اصل جهالة فاداسرط كان الوضاع في هذه الساعة كالارضاع وفيه القسمة

وكذا

وكذا الواسع احروا للبس لم يعنى الداسر المحر لان القياس عفا وتوفى في القياس فان عفا عن القياس
يعود جابر السحسباني فاداسرط الواسع احرا حار الى بعد باخر معلوم ولم يدر المفسر في الجواب
جعل عليه ما يحل الداسر عاده فصوت بعض الطريق ان جهالة الداسر عفا عن القياس
فاداسرط وان احصا حليل ان حليل عليه بعض الشاخي العهد بانه لا يفسد مالم لا يفسد به الواسع
ولم يسم ساهو حار لان السب وسع للسكبي وساحر له كعادته القياس لا يفسد به السكبي
وهذا السحسار القياس ان الخور كما في المسائل المطعنة من الارض وكيفية اذ احار اسحسباني
ان بفعل منه فصار او الاجل او الاطراف لان العهد انما كان جابرا لوجهه على السكبي من حيث الظاهر
والمعروف عرفا كالمشروط سوطا ولو فرض على السكبي لا يفعل ساهما كذا بالاربعه والفساد
فلذلك هذا حليل اساحر ارضا للربع فله السوط الطريق ان لم يشترط ذلك وكذا اذا اساحر دارا
كان له الطريق من غير سوط **روا** من هذا ومن السبع في السبع السكبي الشرط الطريق انما كان
او يحول حقه او يحولها او يحولها او يحولها فله السوط منها ومن حقه في كمال السوط
ان الاحاره يورع على المنفعة سحسباني كمالا لثمنها الى سماع الاية خلاف السبع وكما لا يدر السوط الطريق
في السبع لا بد من الاربع والعمد وحليل السحسار السحسار حليل المحر ووصف بالارض انما كان
غير له الارض والعمد والربع لافراده كان غير له المطعنة من حيث الاعسار فان ذكر السوط
الاجل من الاربع والعمد والربع والعمد من حقوق الدار من وعرف في سوط الاربع والعمد
في الحقوق في الحقوق المراهق او قال بكل فليل وكسوة حوله فيها ومنها حليل حله الاربع والعمد
انقضت وفي الارض سوطه ثقله ولو انتقد مدة الاحاره وفي الارض ربع لم يصلح الى الرطب ليس
غالبه معلوم فلولم يقع بضرر الارض اما الربع له فانه معلوم فلولم يصلح الى الرطب ليس
للحقس الا ان الاحاره اذا انقضت بغير احد المتعاقدين وفيها لا بد من سعة العهد بالسكبي او النقص
مده الاحاره يعني باخر الممل الا في الصورة الاولى الحاجة الى اتفاق الاحاره يعني ما كان مسمى في العهد في
الصورة الثانية الحاجة الى الاعقار وليس فيها سعة مسعدة باخر الممل

باب الاجارة على احد شيئين

رجل دفع الى حياطة نونا وقال ان حطته اليوم فلك درهم وان حطته غدا فلك درهم
فحاطته اليوم فله درهم وان حطته غدا فله اخر سلة لا يفسد من نصف درهم ولا يراى على درهم
وما **روا** ابو يوسف في سوطه السوطان حار ان على ما حال والقياس ان الخور هذا العهد وهو
قول احمد الى جميع الاول وذكر في المراجعة والاختار وقال ان حطته اليوم فلك درهم وان لم
تفرغ منه اليوم فلك نصف درهم واحار كما ذكرها حصة القياس ان المعهود عليه مجهول

ان الحق

المسافر بعد العمل بعض العلم والمجاهدة في الاجرة رجل ساحر جلا بدعته الى القصور
بجاء فذهب فوصل بعضهم فماتت جناح من بقي طوله الاخر حسنة ذلك ان الاخر معانيل سهل العمل
يقطع الميافة بدليل انه لو ذهب ولم يحمل احد منهم لا يستوجب شيئا فاذ اقبل اليه بعض عداوي بعض
العمل فطلبه حصته من الاخر ومعه المسئلة ان يكونوا مخلصين وان سألوا لم يملكه كذا بل ان كان
بالصوفى ويحب ان يذهب فوجد فلانا فمات او غائبا فمات الكتاب الى المرسى طاعة له في مواله
وقال محمد له اجوز صابره واحملوا في قول النبي يوسف والاصح ان قوله لوقال في جمع وجمعوا على
ان لو نزل الكتاب منه ولم يردده الى المرسى لم يستحق اجره الا اذا جمعوا ان يذهب الى القصور ولم
الكتاب لا يستحق شيئا وجمعوا ان لو استأجره وسألا ليعلم رساله الى مكان بالصوفى فذهب لم يملكه
بشيء الاخر حقه قول محمد ان الاخر معانيل مع العلم المسافر مع الكتاب العمل الكتاب ان يحمل الكتاب
ليس به وخفيه لا يقابل به الاخر وجمع المسافر في الذهاب مع المسافر ولم يقع في العود صابره
قالوا نزل الكتاب منه ولم يردده فله ان المقصود ان يصل الكتاب وجمع المسافر وسهل
والاجر معانيل المقصود ان لو سئل ما دارد الكتاب بعد بعض عمله يصل المسلم سائل الاجر فالحاصل
اذا فتقوا الحاصل يصل المسلم على ما دارد انزل الكتاب منه انما انى ما يريه وامكانه ولم يقض العمل
هذا اذا وجد فلانا مستأجره فوجد عا سأل في الكتاب قال هو غلام هذا الكتاب انما انما سأل
للعلم طعام بعينه له الى مكان بالصوفى فذهب فوجد فلانا مستأجره الاخر له في قوله جمعوا
عند هذا ما دارد ما يجره من هذا او من الكتاب ووجهه ان حمل الطعام ان يكون المستأجر
مقابل به الاجر فاداره بعد نقض المقصود عليه فلا يزال الكتاب

أما رد العبد أساحو عند الخرج وأعلمه من هذا فاعطاه الاجرة هو طاهر وليس له ما
ان سدد الاجرة والعقار ان الحب الاحول ان عقد الشجر واطل والآخر الحق الاحارة الناطقة لهذا
فكل العبد من العمل الحب الاجرة ان المستاجر ما سيعمل العبد صار عاصبا ضامنا والاجرة مع الصال
الحكم بان حقه الاستحسان ان العبد يجوز عن البصرات الضارة او الداية بين الدعوى والتفرد

ان كان المراد من ذوق العبيات والاشراف فكذلك وان كان من العوام الذين يركبون عربا ما في المصنوع
لم يوجد الاذن دلالة واذا صحت بعض القصة او بعد ما زاد احدا من واحد والاصح ان يصح جميع القصة
لان ذكر الصانع مطلقا فنصرف الى الكل وحده ذلك انه خلاف صورته ومعنى اما صورته مطلقا وما
معنى بلان نقل السرج ونقل الدابة كمنع في مكان واحد من الدابة رجل اساجر حمارا لغيره فمنا في طريق
كدا فخذ في طريق اخر سلكه الناس فملك لصان عليه وان كان له الجوز وكذا اذا اساجر دابة
لعمل عليها ما غاما معلوما الى مكان كذا في طريق كذا فخذ في طريق اخر فملك الدابة لصان عليه ان
ما انشأ الشروط لا يصير وادام لم يكن بينهما تفاوت لا يفيد التعيين حتى لو كان الطريق الثاني مخيفا او اربعا
السلكه الناس من غير ان يفيد وان جعله في البحر مما يحمله الناس فمن ان العاكب في البحر موافق لادنى عن
ان عباين يصح انه كان اذا دمع ما لا يصار به شرط عليه ان لا ترك البحر والنزل واديا فان كذا البحر ولم
فله البحر لان المصود قد حصل فلا يصير خلاف رجل اساجر حمارا لغيره فمنا في طريق كذا فخذ في طريق اخر
لصنع ما دمع بقضيهما الرطبة لان زراعة الرطبة اصغر الارض من زراعة الحنطة فمنا في طريق كذا فخذ في طريق اخر
والاجر مع الصانع الاخذ مع خصم من مبدى الفصان رجل دفع الى حياطينا لونا لغيره فمنا في طريق كذا فخذ في طريق اخر
فخالطه قبا صاحب النور بالخمار ان سا اخذ الصبا واعطاه اجره عليه لا يجاوز منه ما منع وان سا
ترك النور عليه وصحبه معه النور وروى الحسن عن ابي جعفر انه ترك النور بصحبه القصة وليس له ان يخذ
الصبا وحده بل ان رواه انه لما خالطه صبا رعا صبا فمنا في طريق كذا فخذ في طريق اخر
ناخذ النور وحده طاهر الرواية ان الحياطة مواضع من وجه مخالفة من وجه اما الخياط فمنا في طريق كذا فخذ في طريق اخر
واما الوفاق فلا ان القبا تسببه القصة من حيث ان له مكين وخر صبا فان سا مال الى جانب الخياط
وصحبه القصة وان سا مال الى جانب الوفاق واحد الصبا واعطاه الاجر لا يجاوز منه ما منع ان الحياطة
يحيى بالسمع ولا يستحق الرابذة والظومة المسببة ان صاحب النور المبيع عند حصول المصود من كذا

باب حياطة المساجر

رجل اساجر حمارا لغيره وذا من الفرات فغير ايط الى مبرله فمنا في طريق كذا فخذ في طريق اخر
بالخمار ان سا صحنه فمنا في المكان الذي حمله ولا اجر له وان سا صحنه فمنا في الموضع الذي
واعطاه من الاجر كسأه واصل هذا ان الاجر لما ترك صبا من ملاجنته من عند الما الفصان
والبزاز والخام وقال هو السامع لا يصح له ان الملك حصل بفعل هو ما ذوقه فلا يصح له
الوحيد ولو ان الداحل اذن العمل السلم دون المعبد لان المعاد منه بعض السلافة عن العيوب
فمنع خلاف حير الوحيد الى باع منه فمنا في الوقت الذي عينه ولا طالع المصنوع في الادب العلم مطلقا
سقط شرط السلام خلاف الفضا وكوه ان التجر عن السراية ليس وسعده وكان المستحق عليه العمل

اما القموز

اما القموز عن الخرق عند الدق وكوه في وسع النشر فصح المراد بالعمد ان الله عز وجل
الجمال اجترى من كان عشره فانكسر الماع فاما عشره لقرنه في المشي وكان جفانه وكذا اذا وقع منه
فانكسر الام بالسوط منه لسوط حوطه وامسكه وانما حصر صاحب النور في القصة ان يصنع
تفرج على المساجر فحصل حصول المصود فمنا في طريق كذا فخذ في طريق اخر فملك الدابة لصان عليه ان
الذي انكسر منه واعطاه من الاجر كسأه ذلك وان سا صحنه فمنا في الموضع الذي
او انكسر كجائته فان حده الناس فانكسر لصان عليه لا يعاين الحنايه له الاجر بعد ما حصل
لانه او في بعض العمل وسلمه الله قال وكل اجترى من كان عشره لقرنه في المشي وكان جفانه وكذا اذا وقع منه
وما هلك في يده بعد صنعه لصان عليه في قول ابي جعفر وقال ابو يوسف في جفانه فاما هلك في يده
الا اذا هلك بسبب لا يملك التجر عنه كالحرق القاتل والغرق العاقل من وجه الحياطة
عن عمر وعلي رضي الله عنهما كانا بصحبة الاجر المبرك ولان الاحياط في الجاه الصانع فلا يملك الاجر
والتي جنته انه اعس فلا يصح له الموضع والمسبب وما لا من الاحياط فمنا في طريق كذا فخذ في طريق اخر
الا يبر ولا جوار فان شرط عليه الصانع العقد ان شرط عليه صمان ما هلك منه بسبب لا يملك الاجر
عنه كالموت فسدت الاحارة في قولهم جميعا الله شرط شرطه العقد والاصل الملقاة
منه فائدة وان شرط عليه صمان ما هلك منه بسبب عطل الاجر ان عطله كالموت فسدت الاحارة
ان هذا شرط لا يقتضي العقد عليه فمنا في طريق كذا فخذ في طريق اخر فملك الدابة لصان عليه ان
هذا الحكم ثابت بدون الشرط فالشرط لا يرد الام وكاد رجلا اساجر حمارا لغيره فمنا في طريق كذا فخذ في طريق اخر
من النور اجترى ولا تفعله كان له الاجر واثبت عليه الله هلك لا يصنعه وقد اذ في عمله من الاجر
وقد اذا خبز في بيت المساجر فان لم يكره منه فاحرقه لا اجر له الا اذا كان يملكه كان ذلك منه
فما فرغ من العمل يصير مسالما الله اما اذا خبز حارج البيت فالعمل لا يصير مسالما لمسلم وغيره
و بدون المسلم لا يملك الاجر وان اجترى في النور فمنا في طريق كذا فخذ في طريق اخر فملك الدابة لصان عليه ان
لا يصير مستقفا ولا يملك العمل خلاف الحياطة اذا خاط في مبرك رب النور فمنا في طريق كذا فخذ في طريق اخر
اعصه يستحق حصص من الاجر لان فمنا في طريق كذا فخذ في طريق اخر فملك الدابة لصان عليه ان
في يده الاضمان عليه ولا اجر له وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في النور فمنا في طريق كذا فخذ في طريق اخر
كالجوار الفصل وكوه الاستحقاق الجبس بالاجر حده قوله انه سلم العمل ضرره انصافه فمنا في طريق كذا فخذ في طريق اخر
لا فصل الفصل ومبايع بعد سلمه المبرك ان من استقر خرج حمله واجر الما فمنا في طريق كذا فخذ في طريق اخر
فمنا في طريق كذا فخذ في طريق اخر فملك الدابة لصان عليه ان
برصاه فمنا في طريق كذا فخذ في طريق اخر فملك الدابة لصان عليه ان

الذي يملكه النور

وقوله فان المبيع صار مسلما الى المشتري فله الفاعل وصداقامة العمل دون التسليم والاعمال ذلك
والشرا كان مسلما فهو تسليم عن اضطرار فلا بد من احوال الجبس كما لو سلم مكرها او اذ اهلك في عينه الجبس على
قول رضى بغير مبيع فهو كونه عليه الاجر لانه صار غاصبا بالجبس وعند الاجر على صاحب البور ان يبيع
فان التسليم بذلك المبيع عليه قبل التسليم ولا ضمان عليه في قول ابي حنيفة لا يوجب الجبس في حال
بعد الجبس كالحال فله ولو هلك قبل الجبس عند ابي حنيفة لا يضمن وعلى قولهما ان هلك الجبس عند
القبض وان هلك بسبب ملك الاحتراز عنه يضمن قلنا اذا هلك بعد الجبس واما الجبس او الغصا او غيره
لعمله اثر في العين لا يحسنه بالاجر لان عمله قد تلاشى وليس لعمله اثر قائم في البور حتى يجعله
كقفا العمل فلا يكون له حق الجبس فان حسنه وهلك منه كان غاصبا صاميا لا يلزم على هذا القول
فانه جبس بالجعل وان لم يكن لعمله اثر في العين لان مالته صار على شرف الهلاك بالاجرة فانه
رده صار كانه احياء وملكه ملكا مستندا اما هنا العين كان قائما لم يكن على شرف الهلاك فلا يلزم له
الجبس اما القصار اذا قصر البور فان ظهر اثر عمله في الثوب باستعمال الفساضة والذوق له
حق الجبس فان لم يكن عمله الا ازالة الدرن اختلفوا فيه والاصح ان له حق الجبس على كل حال لان البور كان
مستورا وقد ظهر بفعله فكان له حق الجبس **باب**

مسائل لم يدخل في الاوابث رجل اشترى ارضا او اسعارا فاجرق الحمار واجرت
شيء اخر في يوم اخر من الاصل اذ لم ياشتره على التلف واما حصل التمتع على ما كان عليه
لان لولا اخر امة الحمار والاما احترق ومحصل السرطاد المكن من بعد ان يكون مباحا لم يجر
في دار نفسه موقع فيها السلاجات حتى لو كان متعديا بان سقاه سقيا لا يحتمل الارض فتعد له
ارض جارة تضمن ان لم يكن مسفعا ملكا فما فعل بل كان متعديا **مسألة** اشترى حمارا فباعه
فرداه على المواجه وان كانت عادته مردها على المستعير لان الرد يرضى البعض في غير موضع
له ومفعلة البعض في الاطارة تعود الى الاجر لما ذكرنا ان حقه يتأكد في العين وهو الاجر وهو الجبس
سألك في المفعلة والعين خير من المفعلة فكانت مفعلة الاجر اكثر اما مفعلة الاعارة فتعود الى المستعير
فكان عليه الرد وان اشترى حمارا فباعه عند كان رد العدة على مالكه لان مونة المالك تكون على المال لا
اذا كانا لمفعلة لعدم من كل وجه كما في الاعارة فادراكا لاجرة مفعلة مفعلة كل واحد من العاقلة
حصل له من وجه ولصاحبه من وجه فلا يبرح احد منهما بايجاز المونة فبقي المونة على ما كان عليه
وقيل العقد كان المونة على المالك فيجب بعد العقد له ذلك فاما اذا كان اجدا اليه ليس غناه الاخر مفعلة
كانت المونة على من يستفيد العين لان مفعلة اكثر ورد الودعة يكون على صاحبه الا ان يقع البعض
وهو الحفظ يعود الى صاحبه او رد الدرس يكون على الراعي لان الدرس والاتصال به القابل لتغييره فله الرد

وردا العدة يكون على العاصب ان خصه لم يقع المالك حياطة او سائر افعاله فان توفقه وعلمه على
العمل بالصدق جاز وان كان الاخر مجهولا او مع سركه ولو سلب ما جاز به واداس المالك في عينه الجبس
فهذه سركه الوجود وفي جاز به عند المستلفين في السرقة وحل اسرار حراما سهره وحقه على سركه
وعليه من الاجر حساسا وكذا لكسر الباب الى ملكه وجاهه الارض وكان ابو حنيفة يقول اولاد الدار الى ملكه
من اجل سماعه على ظهره او دانت له اسحق سباحة برح من ملكه وسلبه مفرقا وهو قول رضى في جاز به الارض
والدار لا اجر له حتى ينفذ الملاءم رضى وقال قلنا سار سائر الدار من الاجر حتى يعرفه ان ينفذ له وهو قول
ابي يوسف ومحمد وسواء قوله الاول والمقصود بعلق بالاجر والاجر من حصول المفعول كما
لو استاجر جوب خياطة لاجل الاجر من الصراغ والعل وكذا كل صاحب لعمل اثر في العين جبس بالاجرة
الاستحقاق الاخرى بالاجار حتى يسلمه مفرقا وعلمه **مسألة** اشترى حمارا فباعه بالاجرة
سليم العمل الذي لا اثر له وسلم المفعلة المستور حمله لا يملكه لا يملكه لا شيء وانما يصور تسليمه بالاجرة
في تسليم الاخر كذلك الا ان يستحق للاجر وسليم الاجرة ساعده مفعلة له لو استعمله في الاجرة
لعمل اخر ففي قطع المساجد ورد لا يلزم في المكاره والمراجل وفي اجارة البور والاراضي فله ما اناها
لانه لا يخرج منه والوجه الثاني ان يبنى الملاءمة على المساواة فادارها رجل العوض مسلما مفعلة
وحسان يصير الاخر كذلك الا فيما فيه خبره وفي اجارة الخيول والسفاري خبره والارزاق في الام
والمراجل ولهذا لو استاجر حمارا لم يملكه في ماله كما عمل عمل الاستحقاق الاجر بغيره اما اذا طرقت
مير له امكن انما العمل بقا المشرع في كل الاجر عند التسليم جمل الثرى اذ لا تغير عيانها الى ملكه فكل
بالجمل ان اى الجمل وهو حماره ان ناخذ بالجمال انما سارا لفضل ما جرى فيه السابفة فيكون فادرا
انما التزم باللفظ له فصح فكان له ان ياخذ ايماءه شيئا بالجمل وان كان الابل باعيا فاما كفل الجمل لا يبيع
لان المستحق الجمل على دانه بعينه والفضل لا يقد على ذلك لان اللفظ لا يثبت له ولانه الصرف في مال الغير
فاد اكل مال الاقارب على ابقائه الاصح كما لو كفل مال سوطان يودى ذلك من مال الاصل الاصح وان كفل بعض
الابل جازت الكفالة وبوجه ان تسليم الابل صار مستحقا على صاحب الدابة حكم العمل وذلك بصور
من الكفيل من غير ان يكون متصرفا في ملك الغير بان عمله ما كان الابل يملكو الكفالة بنفس الرجل وكذا لو استاجر
عبد الله فله فكل رجل حر من الاجر وان كفل بنفس العبد طارت الكفالة لما قبل **مسألة** اشترى حمارا فباعه بالاجرة

كتاب الكفالة

رجل كان عبدا على ماله دينار على ان يرد المولى عليه عبدا فباعه فاشترى مولا ابي حنيفة ومحمد
ابن يوسف الكفالة طارة وبيع المالكه دينار على ماله فله الكفالة وبوجه العدة الوسط فستل منها حصة العدة

وذكر سمي الامم السحر حتى على ان يرد المولى عند العزم اليه الى يوسف بن كات العبد على ان يرد
 واستثنى من الدنا من عند ام طلقا والعبد المطلق يصلح بدلا في الكفاية ويصرف الى الوصل
 من الكفاية على المساهلة وحصل فيها جملة الوصف فصيح استثنى من بدل الكفاية وحقق الدنا على
 فما اصاب المستثنى بسبب يكون مكانا تاما وكما انه قابل الدنا من شئ من رعيه المولى عند
 عند اخرو الدنا الواطا اقول شئين يفسم عليه ما على قدر منهما كما في السبع فما اصاب العبد من الدنا بسبب
 بالاجماع ان الدنا من اذ اولى بالحيوان يكون عيبا والسبع لا يفسد على عيب فصر عنه فلو اعتقد الدنا بفسد
 ما يخص المكاتب من الدنا من انما يجهل جملة الدنا لا يعرف الا بحرقه والظن لا يصح لما لو كان على عيبه في الوصل
 قال كاتيك على حصل من المانه دنا ولو فسد عليك وعلى عيبه عند اخره ان يصح بالاجماع كما لو كان العبد
 على مانه دنا من فصل احده من الاخر خلاف ما اذا كان على عيبه انما جملة الوصف وجملة الوصف المانع
 الكفاية وحصل كاتيك على عيبه او على عيبه لغيره فالكفاية فاسده فاما الكفاية على عيبه فلا يفسد
 بمجهوله العبد والوصف وجملة العبد لمع صحة الكفاية فان ادى الفهم وفضل المولى عن الدنا فاسد عند
 اتصال الفهم لمعته بالخاتمة كالسبع الفاسد وسرور هذا واما اذا كان على عيبه ففضل الفهم
 والفهم ان الجملة انواع فاحسبه وهي جملة النوب ان النوب احاسن واصنافه اسن معان وجملة اسن
 وهي جملة الوصف ووصف وهي جملة العبد لا يما جملة العبد لكن يمكن انما يتصل الاوصاف فجملة اسن
 مع الكفاية ان معنى الكفاية على التوسعة والمساهلة وجملة الوصف مع صحة الكفاية ولو ادى عيب او الدنا
 مع العلق وفضلها ما عا وجود السوط في الفاحشة العلق ان اصابه لسن فعدم ولا يفسد وجود
 الشرط واما الكفاية على سبب يفسد لعن من مكمل او مودود او عزم من امان الم حر صاحب المال فلا
 المولى من صر بموت حرقة التبيد من غير بدل يلزمه في الحال وان اضر صاحب المال فيه وانما لا
 معي احرار صاحب المال صار حر من العبد ففسد العلق من كفاية والمولى اذا كان عيبا على عيبه
 من كفاية ففسد راسا وحسنه الحواز ان هذه كفاية على بدل معلوم مفقود والسلم حقه وانه السلا
 ان الكفاية سرع على وجه يخص تلك سبه فثبت حره البد في الحال وتراخي حره الرهن الوصل
 الادا فلو حارب الكفاية كان الادا من مال المولى لان الاضارة يستند الى العهد ففسد العلق من كفاية
 وفسد العهد وكفاية وفسد العهد ملك المولى فثبت الكفاية على مال المولى انما كسب بوجدها العهد
 ولا يلزم احرار صاحب المال ملكا للمولى من وفسد العهد فثبت حره العبد والرهن في حاله وواجبة الاعا ووجه
 التعاقب فكلوا اعيا فاسد ولا يكون كما ان الكفاية سرع لاندات الحر من على وجه العراة وكفاية
 اذا كان على درهم الفرجت كحور ان الدرهم اسعن بالبعس فعلق العهد بملكها في الدم وبما ثبت
 في الدمه الاملك المولى في الحال والما ملكه عند العلق ولا يكون كما ان الكفاية سرع المولى عند المولى في حاله

اجاز صاحب المال او لم حر الا انه اذا احرار يلزمه تسليم العلق ولم يلزمه تسليم العلق انما هو على عيبه
 على ابطال حر كحور ان الحر في حقه كمثل في حقه فان سلم احدهما ظل الحر ان المسلم يبيع من ملكه
 في السلم فملك وملك وبنى الدنا بفسد الحر ولا يطل ان الكفاية لا يطل بملك الدنا انما هو كاتيك
 عن الدنا بل تسليم العلق في الكفاية كسليم عن الدنا ان معناه على التوسيع وانه لو كان عيبا على عيبه
 فاحسبه الوسط فحجر على العلق ولو كان مكان الكفاية مع حر فاسلم احدهما فاصل الفهم فطل ان معنى السبع على
 فكان موحا تسليم عن الدنا فادعز تسليم الدنا فطل السبع ولا يفسد العلق فان ادى عيبا من عيب الدنا
 فثبت على عيبه الحر وان ادى عن الحر عيبا ان الكفاية بفسد العلق بالاداء واحد السبع لا يعتد به

باب الحر كاتيك عن العبد والعبد كاتيك عن العبد

حر كاتيك عن عيبه فان ادى الحر عيبه عنق فان باع العبد فاصل الكفاية هو مكاتب مسورة للمساكين
 لمول العبد كاتيك عن عيبه فلا يطل الف درهم على ان ادى عيبه هو حر فتابه والعبد عاقل العقل اجاز
 جواز العقد فان صد اعطاه محررا حال وقوعه فهو عيب ففاده على احراره كالعقود اذ احرارها
 للعاب فان ادى عيبه الحر عنق ان المولى علق العلق باذنه وان رج بذلك على العبد لانه ما يبيع وان لم
 يودحى باع العبد فاحارز بعد عليه ان الاضارة صادقت عيبا موقوفا ففسد وان لغيره ففسد
 فطل لا كان موقوفا على احراره فطل بالرد عيب كاتيك عن عيبه وعن عيبه عاقل فلو كان العبد
 فادى الساهد عيبا او ادى ادى لم يرج عاقل صاحبه سبي وليس للمولى ان ياحد العاقبة سبي قبل
 العاقبة او لم يعلل والكفاية لارمه للساهد وهذا السحسار والفساس ان يعلل على الخاصر خصنه
 من الاف ويوسف على العاقبة خصنه من الاف ان الخاصر له ولا يعلل على نفسه اعلى العاقبة ويوسف
 في حق العاقبة واما لو جمع بين عيبه وعبد غيره وباعهما من رجل حر الاستحسان انه امكن بفقد نفسه
 في حق العاقبة بان يجعل في حق العاقبة بعلها بعينه باذنه الحاضر كما لو كان الحاضر باعها فالف مال وان
 ادتها فقتل ان الاخر حر فانه لا يوقف على احراره العاقبة واد ادى الحاضر عتقا فجمعه لا يرجع
 على العاقبة سبي كما لو علق عيبه باذنه الحاضر فباذنه ادى العاقبة عيبا في العلق ان العاقبة كاتيك
 العلق بالاداء فحجر على العلق ولا يكون احصيا كولا المكاتب اذ ادى بدل الكفاية فحجر على العلق وان لم
 العاقبة باذنه على الخاصر لانه ادى عيبه بغير امره وليس للمولى ان ياحد العاقبة سبي اجاز الفاسد ان لم
 غير ارهه العقد بقدر على العاقبة على الوجه الذي ذكره فلا يفسد احراره كمثل كفل عن رجل بغير امره
 لم اجاز الملقول عن لارج الكفيل عليه ما ادى ان الكفاية بقدر فاصل الاضارة على وجه الملقول ليجوز الجمع
 فلا يفسد الاضارة كذا هي امته كاتيك عن نفسه باذنه عيبا من عيبه فاحارز وهو على الفاسد
 والاستحسان الذي ذكرناه في مسئلة العلق انهم ادى عيبه او لم يرجع على صاحبه سبي لما مرق المسألة

نام _____ الحاصل من حلل

عبد بن حليس ابن احدى صاحبه ان كان نصفه بالف ونصفه مكاتب ونصفه بعض الف
ثم عجز المال للذي فنصف قال ابو يوسف ومحمد هو من مكاتب نعمهما وما ادى من المال فهو بينهما
من اعلى ان الكفاية يجوز في قول الى جميع وعندهما لا تجزى فاد ان كاتب احدتهما نصف حصار كل كتابا
والاد في كتابه نصفه ادن كتابه النكل فمصر النكل لهما وعند الى جميع اعترض النكاح على النكاح
والنسب الاخر حق النصف لانه محل بادنه والاد بالنصف ادن للمكاتب بالاد فمصر النسل الاذن
متبرعا نصفه من النسب على المكاتب فمصر المكاتب احر به فاد ادن يختص به العاقلة حارة
بن حليس كتابا هو وطبها احدى هاتين اب مولد فاد عاهم وطبها الاخر حات تولد فاد عاهم
عشرت قال هي ام ولد الاول ونصف الاول نصف جميعها ونصف عمرها الثاني ونصف الثاني عمرها
وعنده الولد الاول ونسب الولد الثاني من المسلول الثاني وهذا قول الى جميع وقال
ابو يوسف ومحمد لا نسب سبب الولد الثاني من المسلول الثاني ولا ينسب الثاني منه الولد وعنده
كامل الاول وعلى الاول نصف عمرها ونصف جميعها الثاني كما قال ابو حنيفة وحاصل الاختلاف
الى ان الاستلاد في المكاتب يجوز عند الى جميع وعندهما لا تجزى واحتملوا ان الكفاية في القننة
ويجوز في المدة بل ان يكمل الاستلاد واحتملوا ان الكفاية في القننة واصلها
نصف الكفاية ان الكفاية اذا انقضت نصف قننة واستلاد القننة لا تجزى والى جميع انه اذا
لتمثيل الاستلاد المملوك نصف صاحبه والمكاتب لا يحتمل القتل من ملك الى حاكم الا وجه
الكفاية ان المكاتب بعد رضى بحرية عا طه حمة الكفاية ولا ينسب حمة اعط حمة الاستلاد
فاد لم يحض الفسخ منه لا يفسخ الا يفسخ المكاتب ولهذا قلنا ان الاب لا استلوله مكاتب ابنة
الا يفسخ وان امك نصفه يفسخ الكفاية اذا عرفت ما هذا يقول اذا صار مكاتبه ام ولد ادن عند
استلاد الثاني لانه استلوله ام ولد العبر واد ان نسب الولد الثاني عند هما الا ينسب الثاني منه
الولد ونصف الثاني عمره املا للاول لانه احر به وعلى ام ولد العبر ونصف الاول نصف جميعها ونصف
عمرها لانه استلوله حارة مشتركة بينه وبين غيره وعند الى جميع استلاد الاول صل العبر
افضل على نصيبه يفسخ استلاد الثاني لانه حاد ف ملكه من حيث الظاهر فاد اعترت والى
عن التكميل مضارب كلما ام ولد الاول بالاستلاد السابق والى الفاس في هذا ان لا يفسخ دعوه
الثاني لانه ادعي ولدا ام ولد العبر والى الفسخ استلاد الثاني استلولها نكاحا ظاهرا لانه
ومع الاستلاد باق على ملكه من حيث الظاهر مضارب غير له المعزور وولد المعزور حرة بالتمتع
وطاهر هذا ما ذكر في كتاب الدعوى حارة بن حليس حات تولد في بطرس فادعي احداهما

१७१

والآخر الآخر وخرج الكلبان منهما معا الصبح دغوة الثاني فاساء وضع اسن في كلبا للكل
وتصير الثاني عصرا كما ملاحا فالأخ كان أدنى العشر اليها قبل العرج حاران العرج كسها في
جميع مكانها وتصير الأول نصف منهما موسرا والثاني نصف عرجها وهو مولى إلى
الاعلى قول محمد نصير الأول من نصف منهما مكانا ومن نصف الثاني من بدل الكلبه اليها كان قبل ذلك
لأن يوسف ابن ملك نصف صاحبه مكانا ضروره تكمل الاستيلاء نصير نصف منهما مكانا
لأن يوسف ولد حاربه مشتركه بينه وبين عرج الأذن لم نصير نصف منها فقتله ملك الغنم
وهنا نصير نصف منهما مكانا لله الملك ما كانه لأن يصاح الكلبه امر ضروري ولا يظهر
الاقوى للملك ولمحمد أن حو الثاني في احد سنين أدت صنف نحو الثاني نصف بدل
الكلبه وان عرج ورد في الرب نحو الثاني في نصف منهما لما كان حو الثاني مردد النصير الأول
لأنه مقتضى علمها لما صار كلبا ام ولد الأول قبل العرج احد المساح بعد ذلك قال
الشيخ الإمام أبو منصور الماتريدي بيع مكانه نصف بدل الكلبه ان الكلبه لما انصرف في نصف الثاني
سقط نصف بدل الكلبه فبيع مكانه بالنصف وقال غايه الملح بيع مكانه بجميع بدل الكلبه
ان يصاح الكلبه امر ضروري فلا يظهر فيما بعد الملك حتى العبد الأول كما كان بعد الواجب
أبو يوسف نصف منهما مكانا ههنا الأسولدها أحد ههنا الأسولدها الثاني الأسولدها
أعطاهم دبرها الثاني قبل سير الثاني باطل بالانفاق عدها لا لعدم الملك ان الأول الاستيلاء
ملك نصير الثاني وأما عدها في جميع فلا يملكها عرج نصير ام ولد الأول من وقت الاستيلاء
وملك الثاني كان ما من حيث الظاهر إلا ان الملك من حيث الظاهر يملك نصير الاستيلاء
ولا يملك للدبر الثاني ان من أسرى حاربه فأسولدها ماسح واستعملها في الاستيلاء
وتكون الولد الآخر للاصميه ولو دبرها ماسحها دخل بطل الدبر كذلك هذا حاربه من حاربه
كأبائهم اعطى أحدهما وهو موسر عرج ضمن المعضو سوكه نصف منهما ورجع ذلك عليها قال
أبو يوسف ومحمد ادرج وهو شاعلي سلم كركي الاعناق فاد اعطى أحدهما عبد المخدم افرج الاعناق
على نصيبه ولا يظهر في نصف صاحبه مادام مكانا لأن المستبيع مدبر المالك وفي مسلطها النصير
الأخر كان مكانا قبل الاعناق فلا يظهر ان الاعناق منه فاد اعرج ظهر ان الاعناق فيه وصار ذلك الاعناق
لعدا نصير لصاحبه نصف جميع ورجع عليها فامض بالمعروف من أصله ان المعصو ادرج من رجع بذلك على العبد
وعنده الاعناق التي كركي فاد اعطى أحدهما عمو الكل نصير نصير صاحبه في الحال على الاعناق الذي
ذكر باعدي يوسف نصير نصف منهما مكانا وعبد محمد نصير الأول من نصف منهما ومن نصف بدل
الكلبه فاد اعرج بطل الكلبه نصير نصف منهما بالانفاق والأدرج بذلك عليها بالمعروف من أصلها
ان المعصو ادرج سوكه الذي على العبد عدى من نصير دبره أحدهما اعرج الآخر وهو سرفا ملاح

از سال ۱۳۵۰

في ذلك الحيوان يصير المكاتب مما يصح كالعبد المادون ولهذا قال المكاتب اذا اجره من غير
عمر الا في سنة الاحارة والصحيح انه يطبق عند الكل لان الخبز في الصلوة والماضي
على الفقي والماسي كرامة لها وصداقة لها عن الدال الحاصل يقول العبد من غير موافقة
جني جنانية فكأنه مولا له وهو لا يعلم بالحجارة ثم يحرق قال مولا ان دفعه او افقه ان المولى لم يفتقر
للفدا فعقد الكفاية ان لم يكن علما بالحجارة وفي الكفاية الا انه يفتقر عليه الدرع بفعله في سنة
كما لو باع وهو لا يعلم بالحجارة الا ان المانع من الدرع كان على سبيل الروال فلم يفتقر جني جنانية
من العبد الى الفقه فادع الحرج زال المانع من الدرع فيختبر من الدرع والفدا مكاتب جني جنانية وقضى
القاضي بضمهم عثر فقهية من عليه باع فيها لان بعضا القاضي يفتقر من العبد الى العبد فلا
يعود بعد ذلك ولو لم يفتقر القاضي عليه بالهبة جني جنانية مولا من الدرع والفدا في مولا
ومهد الى يوسف الحرة كان يوسف يقول او هو مولا من جني جنانية في سنة باع نفسه
وحاصله ان جنابة المكاتب عندنا لا تنصرف الا الى الفضا او ما يكون عرفا او با الصلح عرفا
وعند ضره هو مولا ان يوسف الاول مولا جني جنانية فقهية لان المانع من الدرع قائم وهو الكفاية
وكان مولا جني جنانية فقهية كجنابة المذنب ام الولد ولو ان المصلح جنابات الزموا الدرع
والمالك الفقهية عند العثر عن الدرع والمانع من الدرع هنا متردد لاحتمال انفساج الكفاية فلا يصير
مالا الا بعضا القاضي او رضا كالعبد المسع اذا انقضى المسع لم يرد حاله كذلك في خلاف
المذنب وام الولد لان المانع من الدرع مقرر لا يحل الروال في سنة الفقهية وانما يعلم
باب ما يجوز للمكاتب
مكاتب شرط عليه مولا ان لا يخرج من الكوفة الا ما ذم في الكفاية حارة والسطح طائر له ان خرج
من الكوفة اما سلطان السوط لان الايام العقد ان موصى الكفاية احصاها بنفسه فقهية
من الاكساب والقرية الارض انفسا المال وكل شرط كالفقهية العقد يكون فاسدا الا
ان الكفاية لا يطل بالشروط الفاسدة لانها من جناس المولى ابيات حرمه الله والعقود الزمان
الباني والعقود لا يطل بالشروط الفاسدة مكاتبه عند اود وج امه فهو طائر له من حمله
الاكساب اذا الاكساب ما يصل به الى المولى فان اعصى المكاتب عنده على مال او باع نفسه العبد
منه مال لم يجر ان كان من المصروفات الصادرة الى اعصاب حاله بدل في دمه المقتبس فاشهد الزوال
اعبر عوض خلاف الكفاية التي الكفاية لا يصل الى الحرة في صل سلامه العبد للمولى ولذا اذا اراد
عنده الحرة ان يعبد للعبد وليس ما كسب ما فقه من اعاد او الفقه ما لم يهرق البعير من غير
يستفيد مقابلته ما لا وكل ما عليه المكاتب على الابرة مال ولله الصغير والوصي في الغارض
في الغارض

وما لا يملك

وما لا يملك المكاتب كالاغصان على مال والتمسك بالارض الوصي للمعاوض العبد
العبد والتمسك وقال ابو يوسف مكاتب بزوج الامه الله في مع الاحارة والمادون في الغارض
وهو اقراره وقال الله مادون في الاحارة والتمسك بالارض العبد في الاحارة مولا له المال
في المال والاحارة حارة خلاف المكاتب الله مولا له الحق في المالك في الاحارة مولا له المال
العبد والمصروف غير له المادون في الاحارة لا يصير مكاتب بزوج مولا له اموره غير
حرة مولا له ماله استحقاقا ولا لادها وهو لا ياتخذهم بالهبة ولا ذلك العبد اذ ابرج بالمولى
والسنة او لادها ابرج بالهبة مولا له ماله ولا لادها وهو ان العبد ربح من الاولاد
استحقاقا فاد اطل السيف يعوق الاولاد بالهبة وطور الخاسر في الاحارة مولا له المال
ان هذا الولد لم يولد لم يولد من ماله وهو مولا له ماله ولا لادها وهو ان العبد ربح من الاولاد
من ماله ماله لا يشهد منه والماعرفه ذلك فاحلج الصغار بزوجهم والوحيد الى العبد ان يشهد
حكما بغير الاولاد مع مراعاة حق المصطفى بالحجاب المذنب في الاحارة مولا له المال
الحرة ثابتة من جناس الاب وهذا الاب ربح في لم يكن له ماله في ماله في الاحارة مولا له المال
التمسك اخذنا ما في الفاسد مكاتب على حارة على وجه المكاتب ان المولى يعرفه فادها
بني الحال وان وطها على وجه الكفاية لا ياتخذ بغيره وكذا العبد المادون والقصور
ان مصل الكفاية وحسب نسبت ليس من حمله الاكساب فلم يكن احاطت عهده الكفاية وكان
الحال فيه كالحال قبل الكفاية والادون مواحدة بعد العنق كالعبد المحرر اذ اقر على نفسه بالذنب
اماني مصل الشرا العهر وحسب سيرة الشرا لولا الشرا كان عليه الجردون العهر يكون ملحقا
بالشرا والحارة كالهبة السيرة والضاقة السيرة وكذا المكاتب او العبد المادون او
المسرى حارة سواء فادها وطها ثم دد على المانع بواحدة فادها في الاحارة
باب مسائل معروفة
المولى بال في حرة ومطلد الكفاية ان عنهما مطلق مولا للمولى مولا فادها في الاحارة
بدل الكفاية لانها الترمي لمال عنانها العنق فادها في الاحارة كالهبة الكفاية تسقط الدرك الو
اعنيها بعد الكفاية ام ولد لم يفر الى اد اسلم لسعي الى الواحد لانها الملك لا في الفقه المسلم
في ذلك الامر والواحد الى العنق محال ان ماله موصوم والواحد لانها الملك حرة من الاستقام
الى ان يوثق لانه اطلاق معنى يفتقر سعيها بالاسسلا في العنق الاستقام فادها
للمحاربين ان لم يكن ما لهما منقومة عند الحسنة اليها منقومة في اعنيها في العنق
صل اذا السعارة عند ما وعقول وهو ما في القاضي عليها بالسعارة اعني ان ما خبير

الى وقت الاداء فاحتمل ذلك الكافر وان ازاله ذلك الكافر واحتمل طرقتا
في احوالهما عن ملكه عن اداء السعاده اما القول بشعور العوض في الحال فليس
قول بضرورة طاقته وقوله بانها في حال الكافر فليس كذلك كما هي عليه بالسعاده
من الكافر فيها نصيب من ملكه الكافر وان يكون المسلم مكانه لكان الكافر الذي انما هو الذي
اداسم ولا يموله لم يحضر على قبض الكفايه واليهال ان هذا كفايه بالقيمة واليهال انما هو الذي
بالقيمة انما الكوراد المملوك القيمة معقده وهذا القاصي بعد القيمة ويصير عليها من كذا قصير وقال
اعينه جعلت عليك انما يولد بها الى نحو ما اول البع كذا واخرها كذا اذا ادبها فانت حرة وان عجزت
فانت رقيقه هذه كفايه حازه الا ان يفسر الكفايه على ما هو العاده وان لم يذكر لفظ الكفايه
والعزم للبعير وحل كفايه عنده على الف درهم الى ستمه صلح على حسمه محله فهو حرة والعقار
ان يجوز ان هذا العتق عن الاجل فلا يجوز كما لو كان الدين على حرة صالحة حسمه محله
حرة وحل كان المملوك استرى العتق محله حسمه محله كذا كذا لان الزنوا كذا حركه
ومن الاحكام بحريه من كفايه وهذا الوبايع من مكانه درهم او درهمين كذا حركه
ان يصح في النكاح وحتما كذا واملن يصح هذا الصلح بفسخ الكفايه الاولى وتجدد الكفايه
الثاني حسمه حاله وهذا لو زاد في الاصل على ان يزيد العتق كذا الطريق كذا الوصل
من البدل اسرط اسقاط الاجل حركه من كفايه عنده على الف درهم الى ستمه وجهه العتق درهم
ثم مات المولى وليس له مال غير العتق وان كثر واما ان قال للمالك ان ادى الى الاصل
والباقي عليك الى ذلك الاجل واذا اذنت بعتك والارددت في الرق وهو قول الى حسمه والى ستمه
واما ان قال للمالك ان ادى على القيمة وهو حسمه وستمه وستمه ثلثا درهم حاله والباقي عليك الى
ذلك الاجل والارددت في الرق فان حسمه وان يوسف جعل مال المولى بدل الكفايه وكان المولى
متبرعا بجاهل المولى فلا يصح باحتماله العتق والعتق وهو حسمه وستمه وستمه ثلثا درهم
الى البدل وهو الف وثلثمائة وثلثمائة وثلثمائة وثلثمائة وثلثمائة وثلثمائة وثلثمائة
في ثلثي الف اصل المسئلة ما ذكر في كتاب السمع من نص باع دارا قيمتها الف مسلمة الف المسمومة مات
وليس له مال غير ذلك وابت الورثة ان يحرقوا عتقها فقال لث ترك اما ان يعمل على الرق حاله والباقي
عليك الى اجله والا فان قبض السمع وعلى قول محمد فقال له اما ان يعمل على القيمة او الاصل
وجه قول محمد ان ما زاد على القيمة على المولى ترك خصمته الا ان كان او كاسه على قدر عتق
كوز ما يورده على قيمة لا يعبر من ماله واما بعد ماله الف فلا يصح باحتماله في ثلثي الف وهو
الزيادة كما لو حال امره على مال موهل فانه يصح باحتماله من جميع المال بما قبل من المعنى

عالم

مال مقوم وكان حكمه حكم المبدل ونصير كان مضمون كتاب الذي درهم فلا يصح باحتماله الا ان ادى الى الف
بدل العلم انه مولى بالنسبة الى الف درهم وان كان على الف درهم ومقتضى القدر ادى الى الف درهم
جاءوا الا يرد في الرق فلو لم يجمعوا لانه تبين عن اسقاط اجل العتق ولا يصح باحتماله الا ان ادى الى الف درهم
في الزيادة وحل كفايه عنده وكل له اسباب بدل الكفايه لم يصح لان الكفايه سرعة العمل المظالم الى
المظالمه عن موهبه على الاصل لا يمكن ان اسقاط العتق عن نفسه بالعتق وان كان مال واحد
على المكاتب جميع لان المولى لا يسحب دسلا على عتق وانما جعل واحدا في المولى والعتق ضرورة المولى
كتاب الملاك ليس للمالك ان يرضى ان يرضى فان كان مولى
لان العتق يبيع لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال فلو كان على ابن ابي لهبه عتق
فما يشترط ولو كان ماله كذا حركه بالنسبة وهو حرام ولهذا المالك ان يرضى في مال العتق على الف درهم
ومد في كتاب القضا وحل قدم مصرا فاعل ابا عبد طار فاسرى وباع لربه كل من التجاره
الا انه اشاع في الدين حركه المولى هذه المسئلة على وجهين اما ان يدعى انه ما ذرع التجاره او لم يدع
ذلك والتمس اسرى وباع مع الوجه الاول حل قوله استحسانا والقاس ان لا يعمل الا في غير
سبيل حركه اخبراه مملوك وهذا اقرار على نفسه واحمره ما ذرع التجاره وهذا المولى
واقراره لا يصح حركه على المولى حركه المستحسن ان لا يرضى ان يرضى فان كان الانسان يرضى
الاقرار والعتق في التجاره فلو لم يعمل حركه الواحد في المعاملات يحتاج الى ان يرضى بجاهل
عند كل تصرف انه ما ذرع التجاره فمطلبا حركه الواحد مكان كذا وكذا الوبايع واسرى وانما يشترط
ما ذرع في التجاره حركه المانع مع لان امر المسلم يحول على الصحة والصلاح وادام يكون
ما ذرع ومطلبا قوله بعتك من كسبه الرمن لو ارم الادب في التجاره ولا يصح بعتك من كسبه الرمن
على المولى بعتك وسبع الدرهم ليس من لوازم الادب في التجاره الا ان كان المادون لو كان ماله الاشاع
بعتك في دينه ان لم يرضى المولى بعتك لان عدم البيع كان حركه المولى فادام يرضى بعتك من وانما
المولى الادب كان القول قوله وعلى الغرض المنع لانا لما مطلبا قوله من التجاره فانما هو
الصلح قوله على المولى لان دعواه ان يرضى المولى او الكفايه فان اقاموا المنع ان ادى الى
التجاره بعتك باع لان المالك بالمنع كالمالك بعتك ولو ثبت الادب بعتك كذا كذا حركه
ان لها المولى في التجاره فاستدل ان كسبه الرمن بعتك من كسبه الرمن فادام بعتك من كسبه الرمن
لغيره ما فلو لم يرضى بعتك اسرط اسقاط الاجل حركه المولى حركه المولى حركه المولى حركه المولى
وانما يدعى المانع اسرط اسقاط الاجل حركه المولى حركه المولى حركه المولى حركه المولى حركه المولى
لان الاستسلا لا يمنع المانع اسرط اسقاط الاجل حركه المولى حركه المولى حركه المولى حركه المولى حركه المولى

عالم

رجل عصب عند فعينه فقام المالك العتبه على قيمته وصفي القاضي بتمام طهر العتبه هو للفا
 وان لم نعم العتبه على الفقه وحلف العاصب فاصد العتبه يقول العاصب ثم طهر العتبه والمولى
 بالخيار ان ساء احد العتبه ورد العتبه وان ساء العتبه ورد العتبه وهما انما على ان العتبه
 ملك عند النصفين مستند الى وقت العاصب عندا وعندا في الملك لما عرفت الا ان احد العتبه يقول
 العاصب كان له الخيار ان يرضى بوال ملكه ما اخذ وكان له الخيار كما لو باع وسلم ملكه ما واصل العتبه
 اذ اكلت منه الكرم ما اقر به العاصب ان يكون له ان يخذ العتبه وفي طاهر الزبارة له حق الاسترداد
 في الوجه كلما ان الرضا سيطر للروم المتبادل وهذا نعم الرضا وحل عصبه عندا فاسرى به حاربه فاعلم
 ما ليس ثم اسرى بالالف حاربه ساء في التي درهم فوهبها او طعاما فاكله ان يصد في البيع والاسرى
 بالالف المعصومه حاربه ساء في التي درهم فوهبها او طعاما فاكله ان يصد في البيع والاسرى
 طهر له ولا يصد في بيعه واصله ان المودع او العاصب اذ انصرف الودعه او في المعصوم وبيعها
 بقرمه النصف في البيع وعند النصف حوله ان هذا ربح حصل في ملكه وصحابه وطهر له اما
 الصان فلا يملك فلان المعصوم يات ملكه عندا ان الصان مستند الى وقت العصب ولما
 ان الملك وان استند الى وقت العصب والمستند يات من وجهين دون وجه ولو ملك الخلف الصان لا
 يطلب له البيع فادام ملك الخلف الملكا وفي البيع حكم يفتي على السهات وهذا الاستسكان ما عرفت
 بالبيعين كالعروض وكحول ملك الرقعة والندى في الميرى حصل بالمعصوم فكان خشنا واما
 الدراهم والديار ذكر الكرم في البيع على حوله اربعة امان بشرى في العقد الى الدراهم المعصومه وقد
 او بشرى الى غيرها ويقدر بها او يطلو العقد طافا وسقط منها او بشرى اليها وسقط من غيرها وفي
 كل ذلك يطلب له البيع الا ان السائر اليها وتعلم منها اليها لا يفسد ولا يفسد وكان الاساره وعندها ما
 الا ان اكلت الاساره فالتعلم منها وقال عرفت بقرمه النصف في الوجه كلما وهو الصحيح لا يستفاد
 بالمعصوم ساء به المسع بل او ملكا فيمكن فيه كيث خلاف ما اذا اسرى بالمعصوم طهر له اما ملكه او
 حاربه فوهبها لان البيع لا يطره عند اختلاف الجنس فلا يقرمه النصف وحل عصب حاربه فاعلم
 محبت فرددتها فارت بها ساء كان عليه فمما يوم علقته وقال ابو يوسف ومحمد نعم بغير اكل ولا
 الفقه له ان الملك حصل بسبب كان عند المالك وهو الولاده فلا يفسد الفقه ولكن نعم بغير
 الحبل كما لو اسرى حاربه فوجد بها جملها فوالت عندا وماتت في نكاحها فابى البيع على الداع بالبيع
 ربح بغير ان الحبل وكذا لو حبل عند العاصب فرددتها فوجدت على المالك فملك عند المالك فابى البيع
 فمما ونعم بغير النصفان وكذا لو رتب عند العاصب فرددتها فوجدت عند المالك وماتت بذلك ان يفسد الفقه
 النصفان ولا يفسد عصبها فادعه وردتها مسعوله واذا اهلك بذلك بطل الرد كما لو جئت عند

فردا

وردتها على المالك فملك عندا فاصدا ملكا بخلافه ربح على العاصب بجمع الفقه وهو الحبل
 ما كان عند العاصب لان الحبل يوجب انفصال الولد والانفصال بسبب الام كان لهلاك
 هذه الوساطه مضاعفا الى الحبل خلاف ملك المسائل اما في المرض فلا يملك حصل بضعف
 الطسعة عن ربح مع ان ربحي المتواليه وذلك لا يحصل بانجي الاول المذكور عند العاصب فاداك
 غير موجب لما عرفت بخلاف اكله ان الزبارة حبلها مولا امتهان ومسله السبع ممنوعه عندا في
 ربح بجمع الفقه الحرة اذ انما كل كرهها محبت وماتت في نكاحها لا يفسد الفقه لان الحبل لا يفسد
 والاخذ حتى يقرر ذلك الصان عند الهلاك مسلم عصب من سلم خمر اكلها او جعله مبيته ولا فقه
 ملصا حبل ان باء الحبل بعرضي باء جلد المسته ويحمله ما اراد الداع وقد ذكره فليس
 الخليل والربح اما التحليل فالواضع على وجهه عليه اما ان خلتها بالهمل من الطفل الى الشمس او بالفا
 الملح منه او نصبت اكله في الوجه الاول لصاحبها بغير ربح كما قاله المذكور اربعه ماله
 واما ان يفسد الحبل بعرضي فصادر كما لو خلت بفسادها وهو غسل النور الحسن سواء اقبلت
 العاصب بغيره كذا صرح به لانه استهلك ما لا يفسد ما احصا لملك وان خلتها بالفا الملح من
 اكله المساع منها قال بعض هذا الاول لان الملح حاربه مسيها كاهم ولا يفسد وقال بعض
 عا حوال في حبه النصف للعاصب لانه استهلك الا ان الحبل لم يكن مفهوم والملح كان مفقودا صرح
 حاربه العاصب فيكون له بغير ربح وعلى قولها المالك ان يخذ الحبل ويحمله ما اراد الملح منه
 كما في بيع الحبل وصنع النور حاربه اراد المالك ان يخذ على العاصب بغيره واما ان يخذ
 كما في طار المسته على ما قد عرفت في روايه ليس له ذلك واما اذا خلتها نصبت الحبل فيها اكله المساع ايضا
 قال بعض عا حوال في حبه يكون للعاصب بغير ربح سواء افسد حاربه ساء عا او طهر او الرمان لا يخط
 استهلكه واستهلك الحبل النور الصان على قول ابو يوسف ومحمد ان صار خلا لمرور الزمان كان ملكا على
 فرددتها لانها لم يكن استهلكا بل صار في العقد كذا نصبت الحبل الخ وان صار طاهر ساء كان للعاصب لا يفسد
 عليه ان يستهلكه وذكره عا حوال في حبه الحبل الى ظاهر الجوار فمما ان نعم منها على مدركها سواء افسد
 من ساءها او بعد حسن اما عند المالك استهلكه وكذا عندا في حبه لان عندا الحبل لا يفسد روال المالك
 سيطر الصان والصان بها معذور لان حمر المسلم لا يفسد بالاملا فصادر كما لو افسد حبل في حمره الصنع
 ولم يكون شركا منها على مدركها كذا نصبت الحبل فان استهلكه العاصب بغيره ان يكون حاربه عندا اكل
 عا هذا القول وذكره في المسقاما بغير هذا حال رجل صاع حمر اساء خلاصا ركبها خلاصا فاداك
 الحمر باء نصف الحبل واما الفصل الثاني اذ اعصت حله مسته قد نعم ان يفسد لانه لم يملكه
 فغير ربح لانه ليس للعاصب في عا حوال في حبه وكان الداع قد غلبه غسل النور الحسن وان استهلكه العاصب بغيره

الحلال

رجل

٥١٨ رجل اعد هذا من فلان الصغير كلما كان الكلب والوحشي ان اقبل الا انما سرقوا حكم الحاكم وما يكون الظن
في افعالهم على مالهم والسرقة في الطريق اوجب السقعة من الخارج وقد ذكرنا هذا الترتيب في صدر الكتاب
في باب السرقة الخمسة التي يكون اهلها على الرجل فهو جازر اذ ان له في وضع الخشب على الحاجب
او على سائر ما من فيه الحائط لا اهل له في نفس المبيع وانما هو شغل الحائط من كان جازرا لما اذا فكلوا خرا
كتاب
مبارعة بالملك فسماها وكرها ولم يخرج سماعه اجبر عليه قال المراءنة ماسكة في قول الى حصة
وكذا المعاملة وقال ابو يوسف ومحمد هما جائزتان والصواب على قولهما وقال القاضي المعاملة حارة والمراءنة
ماسكة الا ان يكون تعا للمعاملة والاكور للمعاملة عنده الا في النخل والكرم وعند ابو يوسف ثم يجوز
كل تجر في الرطاب ايضا ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم دفع النخل الى اهلها معاملة بالشرط والرافعي اقر
وبما جرى المعامل من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا والعاسم ترك للمعامل والرافعي يوجب ازالة المراءنة
عند ثبوت خبير وعند كاتب المراءنة تعا للمعاملة الى حصة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم
والخاتبة والمخاطبة هي المراءنة وصل هي مع الحصة في سبيلها بالبر والمزانية مع العن عكاز من النخل بالبر
والخاتبة هي المعاملة وصل هي المراءنة بلغة اهل المدينة وعن ابي حنيفة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من حائط
فا يجيب وقال لم يره هلك في رسول الله استاجرته فقال عليه السلام استاجرته ليس فيه المراءنة استجار
الارض ليس من الخارج ولهذا شرط لها ساق المدة عند الكل وساق المدة حصص الاجارات انما اشترط
واما استجار بجر معدوم على خطه محمول الهدر واستجار العامل ببعض ما حصل عمله وكل من اجاز
وحدث خبير بجهل محمل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علمهم وكان ما خد منهم حراج المفاخرم قال ابو حنيفة في قياس
قول من جيز المراءنة الاخرى يكون الاشياء كلها في المذروالات العمل من كل المزارع فكل من استجار
للارض او يكون الكل من كل صاحب الارض فيكون مساحرا للعمال اذا حاز المراءنة عند المزارع
من موهبة اصولها وسرطها فاصولها بلدها بجر استجار الارض والعامل بعض الخارج والآخر استجار
الهدر استجار بجر محمول فلا كور فاسا ولا قص فيه الماني من كان المذرو من صله فهو مساجر فاذ كان
المذرو من صاحب الارض فهو مساجر للعامل وان كان المذرو من كل العامل فهو مساجر للارض لان صاحب
الهدر انما يستحق الخارج الا في املة اما الاخر انما يستحق اما عوضا عن مفعلة الارض وعن العمل فكان صاحب
الارض مساجر او المالك كور اسرط الهدر على صاحب الارض ان كان المذرو من ولا كور ان كان المذرو
فصل العامل اذ الوجه الاول فصاحب الارض استجار العامل لعمله بالآلات المساجر بجر انما اذا كان المذرو
من كل العامل فاعامل يكون مساجر للارض والهدر ليس من الخارج واستجار الهدر من الخارج اخير
والاحل للهدر تعا للارض لان مفعلة الهدر خلاف مفعلة الارض واسرط الهدر على العامل حارة سواء كان المذرو

وكل واحد منهما خارج عن الارض اذ فلك الارض عند اجتماع وجهه ظاهر الرواء ان الموزع في الارض ليس
في وجه المذرو حده من ارضه انما هو التماسكون للذرة والذرة من ارضها والارض من العمل في الارض
لما ذكرنا في دفع المذرو حده وروى ان ارضه انما هو التماسكون للذرة والذرة من ارضها والارض من العمل في الارض
الارض ومن الارض العمل فلم يجوز رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ياتي الارض من احد هاتين الارضين العمل في الارض
على وجهين ان سوطا ان يكون العمل على غير صاحب الارض والمذرو من هاتين الارضين العمل في الارض
فاسد لان صاحب الارض صار كما في مال الاجرة اذ دفع نصف ارضي مذكور على ان يكون الخارج له
واذ دفع نصف ارضي مذكور على ان يكون الخارج له فلهذا من ارضه في نصف الارض جميع الخارج سوط
اعاره نصف الارض من العامل وذلك جرم واد افسد كما اورد في الخارج الاخر اذ دفع نصف الارض
لا اسم في دفع الارض من ارضه فاسد وجلب له قدر مذكور ويرفع من الباقي اجرة نصف الارض وما
انقصه من مذكور فالتزاده لا بد من ارضه في ارضه غير نصف فاسد فلهذا من ارضه في ارضه
اجرة عمله لا يعمل فيما هو مشترك فيه فلا يستوجب الاجرة وكذا لو سوطا ان يكون الخارج له في ارضه
فلهذا العامل والتكليف لرب الارض او على العكس في الفساد في ارضه ان سوطا ان يكون المذرو من هاتين
والعمل على الخارج بينهما نصفان فصار ان كل واحد منهما عامل في نصف الارض مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
الارض من الاجرة سوط العمل في نصف صاحب الارض خلاف ما تقدم ان كل العمل على غير صاحب الارض
فكأن اعاده سوط العمل في نصف صاحب الارض وذلك فاسد هذا اذا كان في الارض الاخرى فاسد
فان سوطا ان يكون المذرو والعمل من احد هاتين الارضين العمل في ارضه من ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
قال للاخر اذ دفع ارضه مذكور على ان يكون الخارج له واورد ارضي مذكور على ان يكون الخارج له في ارضه
جميع الخارج ولو كان المذرو من الدافع والخارج بينهما نصفان لا يجوز اتصال ارض صاحب المذرو سوطا ان صاحب
معاملة العمل في نصف الارض هي نصف المذرو من ارضه او ارضه نصف المذرو من ارضه وهو فاسد وكذا لو سوطا
على الخارج للعامل والتكليف للدافع لان صاحب المذرو سوطا على الخارج للدافع والتكليف للعامل ان الدافع نصف الارض من هاتين
الخارج وارضه نصف المذرو من هاتين الارضين العمل في ارضه من ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
مذكور من ارضه من المذرو ودفع المذرو حده من ارضه المذرو لو كان المذرو من العامل فلهذا من ارضه في ارضه
للعامل جاز ان من المذرو من ارضه من ارضه لربها العامل مذكور على ان يكون في الخارج للعامل
وذلك خارج لو كان المذرو من هاتين الارضين العمل في ارضه من ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
وتكون غير العامل مستعينا في بضعته ولتوافقت الارض لهما والمذرو بينهما وسوطا للدافع في الخارج
والعامل فلهذا المذرو في ارضه من ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
ما حله المذرو حكم العمل ومن عمل في محل مشترك الاستحواج الاجرة ولو سوطا على الخارج الدافع في ارضه

الاتصال للدافع سوطا لنفسه فلهذا من ارضه من ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
لها وسوطا لتلقي المذرو على الدافع على ان يكون الخارج بينهما نصفان لا يجوز اتصال ارض صاحب المذرو سوطا ان صاحب
ارضه من ارضه من المذرو ولو سوطا على المذرو على العامل والخارج بينهما نصفان لا يجوز اتصال ارض صاحب المذرو سوطا ان صاحب
صار في العقد كما في مال العامل اذ دفع ارضه مذكور على ان يكون الخارج له واورد ارضي مذكور على ان يكون
على ان يكون كل الخارج له في ارضه من ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
سوطا ان سوطا ان يكون المذرو من ارضه من ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
وان سوطا ان يكون المذرو من ارضه من ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
واخر الارض ان كان صاحب الارض لا يرضى عمله فلهذا من ارضه من ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
الاخره الفاسد فان كان المذرو من ارضه من ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
وان كان المذرو من العامل سوطا على العامل من ذلك قدر مذكور وما غنم من اجرة الارض من ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
ما فضل الا فضل خرج من ارضه من ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
خرج سوطا على صاحب المذرو ارضه من ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
كما في المصارف الفاسدة اذ لم يحصل المذرو من ارضه من ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
عند المذرو من ارضه من ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
رب الارض يعمل فيه من ارضه من ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
وقال العمل فيه من ارضه من ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
صاحب الارض كان العامل ان يعمل فيه نفسه واجرايه وليس له ان يدفع الى غيره من ارضه من ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
الارض رضى سوطا ولم يرضى سوطا من ارضه من ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
ومن غصب ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
ونقصان ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
للارض وللأجير ان يواجره ان يدفع الى غيره من ارضه من ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
اعماله من ارضه من ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
الخارج للماني والنصف لصاحب المذرو لانه الاول وليس له ان يدفع الى المصارف وليس للعامل في المعاملة
ان يدفع الى غيره من ارضه من ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه
في المعاملة والمزارعة من الخط والسعة وعدمه يكون على العامل ما لم يحدد المذرو ولم يحدد المذرو
وبعد الادراك كان العامل عليها من الخط والحصار والباس وقطع ثماره على قدر عمله فان سوطا
ذلك على العامل والمزارعة فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه مذكور فلهذا من ارضه في ارضه

فان شرط على العامل والمراع حاد وكان العامل أو شرطاً على العامل شرطاً لا يقتضيه مطلق
العقد فان كان على ما ينبغي من جهة العقد فمادة المراجعة كخضرة البهار الصغار والوجع المستند
بفساد العقد لما مر من قبل وان كان لا يقع منه عقد كسر الكراب لا يفسد العقد ولو لم يكن
ان كل عمل لا يخرج الا من يرويه واما مقتضى العقد على العامل من غير شرط في المراجعة والمعاملة وكذا
لا اثر في الزيادة على المعتاد المبرم من غير شرط ولو لم يكن عند السوط الا اذا كان على ما ينبغي من جهة
بعد انقضاء المدة ففساد العقد ولو اذ احداهما المانع عن المضي في العقد فان لم يصح
الذي كان له ذلك ان الملكة الجركى على موجب العقد الا ان كان لا يجرى كمن اسد حردا اليه لم يجر
الجبر على ذلك وان لم يمنع من انذاره ليس له ذلك الا بعد ان كان المضي في العقد من جهة
الا ان كان له ما لا يسر له ان يعذر في المعاملة ليس الا بعد ان كان المضي في العقد من جهة
احدهما والعذر من قبل راب الا ان يلزم من اوقاله الامن من الارض فان كان العامل حاد البهار
وسوى المستندات التي له على صاحب الارض انهما قوماً من جهة ما كان له ان يجرى في رده
ما ثبتت المراجعة الا ان كان على مقتضى العقد من جهة المانع من المضي في العقد من جهة
رابع حتى في انقضاء العقد يقع لكل من العذر ان يكون العامل سارقاً او ضالاً او متاهاً او العذر من جهة
العامل موضع تجرزه عن العمل او السفر او انقضت مدة المراجعة والرجوع بقول فالرجوع عليه على ما
شرطوا والعامل بعد ذلك علمهما حتى يستحصلد وعلى العامل اجر الارض لصاحب الارض ان المراجعة
انقضت الا ان كان في قطع المراجعة ضرراً مشتركاً بالاجر وان كان احداهما قبل السقوط في العمل كان الضرر
مستحق وان كان بعد المراجعة فان مات ربه الارض والرجوع بقول بقي العقد في هذه السنة حتى يستحصلد
واذا استحصلد فسموه على شرطهم وينسخ المراجعة مما في من ملكه وان كانت المراجعة والرجوع بقول
الرجوع حتى يعمل الى ان يستحصلد كما يلزم ذلك وفي المراجعة على ما شرطوا وان قالوا ان العمل والرجوع
لا يجبرون على العمل الا انهم لم يملزموا العمل فقال لصاحب الارض اما ان يعمل المراجعة فيكون مستحق او اعطاهم
في حصة حصة المراجعة كلكه لك وانفق ويكون العقد في حصة من ربح بذلك علمهم وانما يجبر صاحب الارض
على هذا الوجه نظر الجانبين رجل دفع ارضه مزارعه سنة على ان يزرعها العامل بذرته على ان
يكون خارج منها مزارعها وصار ثقلها لصاحب الارض ارضه يزرعها او لم يزرعها المراجعة خالصه هو
اما اذا باع الارض والرجوع جميعاً فلا يقع البيع ثلثاً وثلثاً المراجعة وتتوقف على حازمة واما اذا باع الارض
وحدها فلا يقع البيع كالمسركى ان يزرعها المراجعة وتتوقف على حازمة واما اذا باع الارض
وان لم يخرج من استحصلد المراجعة جاز لان البوص كان لرجوع المراجعة وهذا ان كان لوماع الدار المستاجر
فانقضت مدة الاجارة واذا كان البيع فان باع الارض وحدها كان الرجوع من المانع والمراجعة على ما شرطوا

وان كان

ان كان باع الارض المراجعة جميعاً ففسد الرجوع المراجعة والرجوع المراجعة ففسد الرجوع المراجعة
من المانع المانع على وجه الرجوع المراجعة يوم العقد فاما صاحب الارض يستطع ففسد الرجوع المراجعة
اذا باع الارض المراجعة مزارعه فاجازت له ان يزرعها المراجعة ففسد الرجوع المراجعة
الا باع المراجعة من المانع فاجازت له ان يزرعها المراجعة ففسد الرجوع المراجعة
ورب الارض فان باع المراجعة المانع فاجازت له ان يزرعها المراجعة ففسد الرجوع المراجعة
الا باع المراجعة من المانع فاجازت له ان يزرعها المراجعة ففسد الرجوع المراجعة
ان باع المراجعة المانع فاجازت له ان يزرعها المراجعة ففسد الرجوع المراجعة
احازته وكان جميع الاجر للمالك في قول ابو يوسف وعلى ما يشهد اجرو ما فيكون المانع المراجعة
من المانع يكون للمالك ان لا باع المراجعة ففسد الرجوع المراجعة ففسد الرجوع المراجعة

كتاب الخراج

على كل جرب يصلح للزراعة قفيز ودرهم على جرب الكرم عشرة دراهم على جرب الرطبة خمسة دراهم وفي ارض
الزعرور الفواقد بقدر ما تطلع والاصل فيه ان الارض لو كان شربة وخراجها فذلك ما بيان
العزبة والخراجا في كفاها والزكاة وارسل لعزبة كل عشرة وسواد العراو حراجه وحدها اسودطوا
من نجوم الموصل الى ارض عبادان وحده عرضا نجوم الشياصل من موطع الجبل من ارض طوار الخراف
القادسية المتصل بالحد من ارض العرب والجرى ستون دراهم والاسام اذ في تلك القوة
ان شاحسها وقسم ما في كفاها النبي صلى الله عليه وآله خير وارشا من علمهم برفايم او اضعف وضع الجربة
على سهم والخراج على ارضهم كما فعل عمر رضي الله عنه وسواد العراو مشورة على ومعاذ بن جبل رضي الله عنه
ابن حنيفة وحذيفة بن اليمان ليس سواد العراو جميعاً فبلغ سنة وليس العراو جرب ووضعها
الخراج على المقدير الذي قال في الكتاب فلما اتيا عمر رضي الله عنه واخبراه بذلك قال ايها العلماء اجعلنا هاهنا اطلق
فما اجعلنا هاهنا ما تطلع لوزنا الا طائفت من اهل على ان التوظف مقدر ما طاعة والالحج وادارها
منفعة الارض ونقل قلتها والمصلحة تزداد عند قلة المؤنة ونقل عند كثرة قلة المؤنة فاما ما سعت السما
فقير العشر وما سعت غرابا ودا اليه او سائر ففسد نصف العشر اعتبر كثر المؤنة والكرم من العراو ريعا
واخفها مؤنة انما يقع على اليد بلا مؤنة والمراجعة اقلها ريعا والثرها مؤنة لانها حراج الى المراجعة والقابل
كل عام والطلب بينهما الا في اعواما ولا يردم دوام الكرم فقلت مؤنة مؤنة الكرم مؤنة مؤنة
المجلة هو ان الارض المراجعة ليس فيها نص فمعتبر فيها الطائفة ونفس الطائفة ما لم ياتي بها في المراجعة
ومثل الطائفة يعتبر باجر مثل الارض ثم لا خلاف ان اذا انقضت المصلحة وصار لا يطعم ما تعلق بها
يقص الوظيف فاما اذا كثر المراجعة ويزداد الطائفة هل يجوز الزيادة على ما رخص عمر رضي الله عنه على ما يشهد

ان كان باع الارض المراجعة جميعاً ففسد الرجوع المراجعة والرجوع المراجعة ففسد الرجوع المراجعة

الذي بايحه قال الناس الذبح في الحلو كله اعلان ووسطه اسفله لقوله عليه السلام الذكاه ما من اللحم الخبيث
 جعل جميع الحلق من ذكاه الناس باكل الجزر واذ اذ تحت والشاة والعقرة اذا خبزنا ولا احب له افضل
 ذلك اما باجحة الاكل لقوله عليه السلام كل ما انهر الدم واقر الاوداج وامس الكبد او السن في السنة في الجزر
 وفي الشاة والعقرة الذبح فلا يستحب مخالعه السنة سنة ذبحت من صفاتها قال ان قطع الحلقوم والوداج
 والموى صل ان لموت الشاة لا من فاكلها لان الواجب قطع هذه العروق فاد اقطع صل الموى فقد
 ماتت بالذكاه وان ذبحت الشاة بسن او بظفر غير منزوع الاكل اكلها وان ذبحتها بظفر منزوع بسن
 او قرن او عظم فانها الدم واقرى الاوداج كل اكلها وقال الاثني عشر مائة في الفصل لقوله عليه السلام كل ما
 انهر الدم واقر الاوداج ما ظا السن والظفر من غير فصل ولا كفه لقوله عليه السلام انهر الدم ما تحت
 وكل ان هذه القجارة فاطعم في كل ما ذبح بها كاجرة القصبة الا ان يكون ذلك لا جز من الاوداج
 الانقطاع بها شعرة واحدة محمول على غير المنزوع وكان ذلك عادة الجشنة فهي رسول الله صلعم
 ان غير المنزوع عليه ما القل مع الحكة فيكون مع المتخني في المنزوع عليه ما القل في الحكة ان الة
 الذبح غير الذابح وغير المنزوع من الذبح فلا يكون الة شاة ذبحت فطعم منها نصف الحلقوم ونصف
 لا فكل ان الاباح تعلقت باقر الاوداج ولم يوط فاقطع الاكثر من الحلقوم والوداج والمرى كل ان
 الاكثر من الكل والاباح لا تقطع بقاها بعد قطع الاثر في الذكاه بخلاف وطعم النصف واحصلوا في سبب
 الاكثر من احصوا اذا طعم الثلث من العروق الاربع الى ثلث كل وعنه اذا وطعم الاكثر من كل
 واحد من هذه العروق الاربع كل وان يترك عظم واحد منها لا يكل مظاهرها ذكر في الكتاب على هذا
 وقال الاثني عشر مائة في الاثر في وطعم ابو يوسف ان قطع الحلقوم والموى واحد
 الودجين كل ان الحلقوم مجرى العلف والمرى مجرى النفس والوداج مجرى الدم وقطع احد

[illegible]

سائل الاضحية

العيب ليس به لا في نفسه ولا في
الاضافة ولا في الالفاظ

مطهر
تویم الماطر لایدر علی
النبی

مطهر
لیسن ضروریه النبی
صحة الاستغفار به فی
غیر الماطر

17

الحمد لله الذي هدانا لهذا

الحج المكي العام لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله ان اتى على حجر الغضا احب اليه من ان يطعم امة
والله اعلم بما روي عن الجاهلية والمفسرين اني حسم ما روي عن ابن عباس من ان كان على بساطه مرفقة حرس
يقولون هذا من انفسهم انهم انفسهم ووجهه على سادة من حرسه وان هذا استعزاز على اهل
فلا تتركه خلافا للنفس الا ترى ان القضاة على البساط المذكور وتكره في النوب والامان ليس ماسدا حرس
والجنته غير حرس وتكره ليس ما كانت تحت من الحرس وسدا من غير الحرس في غير الحرس والامان في الحرس
وما هو حرس الحرس في الحرس في الحرس وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس به اما ليس ماسدا حرس حرس
غير حرس الحرس في الحرس لان الصغار وضعه كانوا يلبسون الخنز والخز سدا من الحرس والمفسر من حرس
احد كما ان الحرس يكون على ظاهر النوب تروى شاهد وتلقى البشره وكان نزنا حرس هذا انظر الى الحرام
الى مضمون ما تريد وقضية هذه التكره ان تكره ليس ما كان سدا ظاهرا كالعقابي والثاني ان النوب
انما يصير بوالنسيج وركب السدي بالجم والجمه اخرها الحكم اذا قلنا بطله ذات وصغير يعاف
الى اخرها وجودا فاعلم هذا يجوز ليس العقابي ونحوه
الاناس لمسه في الحرب عند الكل ان ليس الحرس مباح عند الضرورة روى ان رسول الله صلى الله عليه وآله اباح للنزير
وعند الرحمن نزوعه وضعه ليس الحرس حرام كانت بها والحاج الى البس في الحرب لتبديد العدو بلونه
وبريقة ولعانه ودفع معرة السلاح به ما ليس ما هو حرس كل البناج في الحرب وقال ابو يوسف
ومحمد لا بأس به ما ذكرنا من الحاج الى تبديد العدو ودفع معرة السلاح والى حسم النفي العام الحرام
الاباح الا للضرورة والحاج الى تبديد العدو وغير ذلك من دفع بالاذن وهو ما كانت تحت من الحرس لا الحرس
يكون على ظاهره وهذا وان كان حرام في الحكم الا ان دون الحرس الحاصل كان الغل فيه والضرورة اذا اندفعت
بالاذن لا يصار الى الاعلاء اما حسمه عند الرحمن فيغير قلنا حرس الحكم لا ندفع الا ما كان في اباح لما
اجل الضرورة وما تتركه للرجال لمسه تتركه للرجال والامم على من البسهم ولا تختم الامان بقتل ولا بقتل
حرام للرجال لمسه عن سيرة الخدي خاتما من ذهابه ودخا على رسول الله صلى الله عليه وآله فقال عليه السلام
اتخذت خاتم اهل الجنة قبل ان تدخلها ومعناه كلما تدخلت حوله بها او بغيره طمناكم في حرمكم الله
فمنى بها واخذ خاتما من حرمه ودخل عليه فقال عليه السلام ما لك اتخذت خاتم اهل النار فمنى بها واتخذ خاتما من
ودخل عليه فقال عليه السلام اجدتكم في الاصنام فتزع ذلك من يده وقال ما هي اخته فادرسوا الله
فقال عليه السلام ختم بالورق والبرزخ على ميفال واحملها في بسطك ثم ظاهر لفظ اللسان بعض كرامه الختم
الذي يقال له الختم والاصح ان لا بأس به الا ليس بذهب ولا احده ولا صفر وروى عن النبي صلى الله عليه وآله
تختم بالفضة والفضة ليس حرام الى التختم كالسلطان والفاضل في حرمه وروى عن
الحاج الترك افضل واذا تختم بالفضة ينبغي ان يكون الفضة الى رطل الكف الى ظهرك كذا في النساء

وعمل

وحمله في اليد اليسرى وهو اعلم الله افعالها في بسطك في الاستلام صار ذلك من اهل البيت
لقصة الحكمين وكان النوب ما ساد انقص يكون عند الحرس يكون مسارا ذهب لا يجب الاصل
وان قيل تبع لغرضه ولا تشد السبق المتحرك بالذهب تشد بالفضة وقال محمد لا بأس بالذهب وهو
قول الى حسم الاول وكذا اذا سقط بسنن الناس بان تشد بسنن فضة وتكره من الذهب كذا في
الذهب وقال محمد لا بأس بالذهب ايضا واحكام المباح في قول ابو يوسف معهم من ذكر قوله في حسم
وكذا في ذكره الحرس في حصره وذكره في الاملا قوله مع محمد لا بأس بالذهب في حسمه اصابه انفسه
ايوم الكتاب ماخذ انفا من ورق فانت من علم فامره النبي صلى الله عليه وآله ان يشد انفا من ذهب والى حسمه في العلم
فما حراما على ذكره امتي حل لانهم والعلم العام المتفق على قبوله اولى من المصير الى الحرام المختلف
في قبوله واعلم رسول الله صلى الله عليه وآله حصره عن حصره في ذلك ثم اخرجوه من فضة الامم بكونه في حصره في حصره
كلامه في استعمل الفضة للرجال اليسر من استعمال الذهب اذا ثبت هذا في اتخاذ السبق من الذهب
فكذلك في حسمه بذهب وروى عن حسمه الى يوسف بالذهب بشاها بالذهب اهل البيت في حصره
واذا سئل عن الرجل لا يبعد الى مكانا ويشد ما ليس باخذ من حصره في حصره في حصره في حصره
حصره من اجز الملام في بعد الانفصال فلا يجوز كالشعره وقال ابو يوسف لا بأس بان يأخذ من فضة
ويبيعها الى مكانا ولا يأخذ من فضة الى يوسف السبق المتفق بالموت وانما لا يأخذ من فضة لانه
مستفاد وطبعها وذكره في نواذ الى الله عن ابو يوسف اذا سئل عن حصره في حصره في حصره في حصره
عن الحرس وقال محمد اذا كان مشد داذهب او فضة وتكره الخرقه التي طبع بها الفوق لما روي
عن النبي صلى الله عليه وآله ذلك ولم يفعل احد من الصحابة وهو قائم كانوا امسحون بالورق او ذهبهم ولا فيه
من التخيير والتكبير في الاعاجم وقد تميز عن التشبه بالاعاجم على طحال عمر بن الخطاب وروى الاعاجم وقيل
هذا اذا كان حقيقا اما اذا لم يكن حقيقا لا يكون على وجه التخيير وكذا الكلام في النوب التي لم تكن حقيقا وحاصله
ان كل ما يفعل على وجه التخيير فهو مكره وبالعامة وما فعل الحاج وضرورة التكره وهو نظير الترخ
في الجلوس والاكثار فعل ذلك تخيرا مكره وان فعل الحاج وضرورة التكره والامان بان يربط الرجل الخط
في اصبعه او طاعة الحاج وروى عن النبي صلى الله عليه وآله انكره وروى ان اباحه وامر بعض اصحابه بذلك والامر في غاية
هو المسلم لكونه اقرب الى التذكير والبعد عن التمسك وبطل الاعتقاد على حفظه وكان حسمه في
ما ذكره في الوطى وحل اسره حرامه

فان لا تفرعها ولا تغلبها ولا يمسها ولا ينظر الى مرجها لسوءه حتى تستر بها خيضة والاصل في حرمه

في سبائها او طاس الا لاوطا الجبال حتى تصنع ولا الجبال حتى تستر بها خيضة والاصل في حرمه

حرمته الدواعي لان الدواعي الى الحرام حرام الا في الصوم او الخوض فان لم يجد الدواعي الا في حرمه

والحوض مما يتكرر ما حرم الدواعي ادى الى اخرج والآية حال الحضور الصوم بقينا ما مللنا في المشرك
لم يتغير الملك الاحتمال انها حاصل من الباع ولم يجرى بها وحرمه الشران هي كانت لحالة الملك الحرام الدواعي
وعن محمد بن الحسين في المسئلة الحرام الدواعي وجوزها الترتيب منها ومن المشرك على هذه الرواية ما علمنا
لاناس ان يظن حرم المراهق منها الى راسها ونكره ان يظن الى ظهرها ويطنها وفرضها ونحوها والاصل في
اباحة النظر اليها قوله تعالى ولا يبدر في بطن الاماظهر منها ذكر الزينة او اذ به موضع الزينة في المراهق
الفس الزينة فان النظر الى نفس الزينة مباح مطلقا والمراهق زينة في ظاهره وباطنه فان الزينة الظاهرة في
الاجساد والخاتم والزينة الباطنة في القلوب والسوار والخلخال والدمج والقلادة والله اعلم باج النظر اليها
الى موضع الزينة في حلقها الدواعي ولا يبدر في بطن الاماظهر منها ذكر الزينة او اذ به موضع الزينة في المراهق
الفس الزينة فان النظر الى نفس الزينة مباح مطلقا والمراهق زينة في ظاهره وباطنه فان الزينة الظاهرة في
الاجساد والخاتم والزينة الباطنة في القلوب والسوار والخلخال والدمج والقلادة والله اعلم باج النظر اليها
الى موضع الزينة في حلقها الدواعي ولا يبدر في بطن الاماظهر منها ذكر الزينة او اذ به موضع الزينة في المراهق
الفس الزينة فان النظر الى نفس الزينة مباح مطلقا والمراهق زينة في ظاهره وباطنه فان الزينة الظاهرة في
الاجساد والخاتم والزينة الباطنة في القلوب والسوار والخلخال والدمج والقلادة والله اعلم باج النظر اليها

والناس بالمصاحح ودلني شرح الآثار ان هذا قول الى حبه ومحمد بن ابي يوسف في المصاحح
والقبيل والواحد اذ اكتب المعاني في ازار واحد فان كان عليه قميص وجبة او قمار القبلية
فاوجه المبررة دون الشهوة لاناس بها الى يوسف بن ابي اسول الله صلى الله عليه وسلم عافق جعفر بن محمد
من الحبشة وقيل بين عمنيه والصحاب كانوا يصلون اطراف رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عافق من النبي
الذي عن الكا معه والكا معه والكا معه المعافقة والكا معه القبيل وعن ابن عباس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لعنوا هؤلاء النصارى فقالوا لعنوا فقال لعنوا فقال لعنوا فقال لعنوا فقال لعنوا فقال لعنوا
كان يصاح في الرواح الملبية دون النساء في باح المصاحح انما لغيره وهي سنة متواترة والله اعلم
باب الكراهة في البيع رجل علم جارا بانها اجل ثم
راها في يد احدهم يبيعها ويحول وكان يخاصها ببيعها وسعة ان يبتاعها منه وطافا الى رجل واحد
الفاعل يبيع المعاملات على الاكوان او فاسفا مسلما كان او كافرا احرا كان او عبدا لماسر احام
الى بعث الهدايا على ايدي المالك والصانع الاصل في حديث يورده انما كانت تلك الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهو نقل منها وعليه اجمع المسلمين في هذه الوحات اعني لرجل الى رجل فقال له انك
مواخي وسعة ان ياخذها وطافا اذ وقع في طلبة انما صادقة لا ترجع على صوره هي مسلم
ياخذ حراما ومنها فقصه بدنه تكرر اصحاب الدين ان بعض لان الحرام ليست متقوية في حق
المسلم ولا يصح بيعه ولا ملك عليها بالعوض ان كان الباع نصرانيا لاناس به ان يبيع حراما
كسواحل والعصر في حقنا قال واذا كان الاحتار والقلق ارض بطل لا يصح بيعها لاناس
به وان كان ارض يضرها عليها فهو مكره اعني ان الاحتار على حرمه منها ما تكرر واسد الكراهة
منها ما ليس عليه ومنها ما احلها في كراهة اما الاول والاسرى طعنا في المصير ونقله
على مقتضى المسئلة ودال يضرها عليه وهو مكره له قوله عليه السلام الجالب مرزوق المختار معلوم وهو قوله
من احلها طعنا او بعث يوما فهو يورى من الله تعالى والله تعالى بركي منه وان ما يلج الى طعنا المصير
يعاقبه حتى اهل المصير فاد المسئلة صار طامنا والذكر لاناس به ان يذهب الى مصر واسترى ونقله الى
وامسكه بالناس طبع الله لانياس به الجالب وطافا عليه الجالب مرزوق وان حرم اهل المصير
لم يكن معلوما ما اسرى فلا يصح طامنا بالافسار وسحب امان يبيع عن يوسف بن ابي بكره ذلك كان
نوع كراهة وكذا لو منع عن بيع ما حصل من زوجه لاناس وامسكه احلها واحدة اذا اسرى من
انسان مصرية ونقله الى بقة وامسكه واناس حجة الى بقة عند المصير لاناس به وهو قول ابو
سواك القرم حرمه او بعثه وقال محمد بن جابر طعنا في المصير في غير المصير انما

ان يقال ان المصير ينقل الطعام اليه من القربى في الاحتكار المذكور لا يجوز قول ان جميع الناس
كالخيل والشعر والذئب والارزاد كان موضع تخلف من الخبز من الارز وعلف الدواب كالقن
والنبي ولا يتصور ما سوى ذلك وقال ابو يوسف كل ما يضر الناس اسما كان كالفطر والزيت وال
وهو احتكار وقال جهر الاحتكار المطلق اما يكون في القوت المطلق الاحتكار الذي كان يوم نوح عليه السلام
ولا يكره في مده يسيره وانما يكره في المدة الطويلة وفي الحديث قدرة باربعين يوما وعن ابي حنيفة
انه مقدرة بالشهر لان ما دون الشهر قليل والشهر كثير اصله مسئلة النسيان والاجل في السلم واداره
الحاكم الى القاضي بانه يبيع ما يفضل عن قوته وموت عياله على اعتبار السعر يبيع ما يفضل من
الغمة او يبيع سيرة واستقر لما روي ان الطعام عز ما لم ينه فحصل لرَسُول الله صلى الله عليه وسلم الاتساع لذلك
فقال كل المستعرة فواته عز وجل القابض الباسط فان كان يبيع بضعف ضمت بيع منه دفع المصير عن الناس
فان امتنع عن البيع بعد ما تقدم الله الامام باعده الامام فبيل هذا قول ابو يوسف ومحمد واما على قول ان
الاسع لا يبرى على الجور فيل ابل هذا قول الكل وهو الصحيح لان من ضرر اعاما ما اوجبه في الجور
اذاع الضرر وتلقى الربك ان مكرهه اذ كان يضر به اهل المصير فان كان لا يضره لا بأس به اذ كان لا يضره على
التحريم سعر البلد فان لم يضره لمكان التغير قال والباس بيع بني يوت لم يكرهه بيعه وان اضربا
واجارها اما البناء فلا يملك الباني فحرم بيعه كالبناء في ارض موقوفة او شجر انبتته انسان في ارض مكره
فانه يكون مملوكا ولا يكون له حرمة الحرم خلاف ما ثبت بنفسه مما انبتته الناس وما بيع الارض مكرهه
وقال ابو يوسف ومحمد وهو رده احسن عن ابي حنيفة لاناس به وهو قول الساجي لقوات
اهل مكة سعيها واحارها ومستمها في الميراث من غير نكاح طاهر الرواء فان كان غيرهم من الناس
اي ملك مكره لم يبيع رباها حرام واكل منها حرام وفي رواية ان كل حرام الاساع وبيعها والابورث وال
موضع اكرم وقف الخليل صلوات الله عليه **باب ما يكره**
حار حات الى حل فقال يفتي موالي الملك فدية وسعدان باخرها وقد ذكرناه وحل في ابي حنيفة او
طعام فوجد في اللعب القنا لاناس ان يبعد وياكل لان الطعام ليس بحرام واجابة الدعوة منه قال علم
من لم يجبه الدعوة فقد عصي بالقسم وقال علم اودعت الى اربع اجبت فاد الاجاب لانها معصية
اقرنت بما بل ينها بالتناول ولا يملكها ومنعهم عما اكل ان قدر علم وان لم يقدريست اعوا علم
ادار الى احكام منكر اقل غير سدة فان لم يستطع بلسانه فان لم يستطع بقلبه وذلك اضعف الامانة فهو
مكره لصلاته الحسنة لا يبرئها وارحضرتها النياحة وصوت النساء وهذا المكره ذكره على المائدة بل كان
في المنزل فان كان ذلك على المائدة او كانوا يشربون الخمر على المائدة لا تقعد لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكر
مع القوم الظالمين لان هذا موضع نزول اللعنة فلا تقعد وهذا اذا كان حامل الذكر فان كان من النساء
لا تقعد

١١٩
الان لو قعد اذا اراده بعض احوال يعتقد ان جلال ميوذكي الى فتح باب المعصية وعن ابي حنيفة قال
ان قلت هذا مكره وذلك محمول على ان لم يملك تقديرا في ذلك الوقت وهذا اذا لم يعلم بذلك من قبل
فان علم قبل الدخول ان كان محظرا ما يعلم ان لو دخل عليه يتركه ذلك احراما له كان علمه ان يدخل
لان من يها عن المنكر وان علم انه لو دخل لا يتركه لا يدخل لان لم يتركه الاجابة وهو ان يخرج
منه اللعب والقنا دليل على ان الضرب بالقضيب والتقضي حرام لان اليهود لعنة الله على ابيهم
والعصر الى ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه عاد جارية اليهودي فوجد على راسه وقال يا الله الله
خجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج اليهودي الى ابيه فقال له ابوه اجبه واجابه وقال يا الله الله
رسول الله صلى الله عليه وسلم اجبه الذي التقى نسيه من المارة لا يابينا الى ان يقولهم فندعهم لان
المحرم الطريق وعادة زنا من سببا لذلك واما اعتداده المحرم من من قال الناس به
ما قلنا من حق اليهود والنصارى وقال بعضهم الجور ذلك ان المحرم يبعد عن الاسلام من اليهود والنصارى
وهذا الاكل في صحة المحرم في كل عام خالف اليهود والنصارى احتكامه في عبادته الناس اضلي
والاصح ان الناس بها الاسلام والعبادة من حقوق المسلمين ومكره الصلاة على اعداء في المسجد وقال الساجي
الفرق لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على جارية يهودية من عمره في المسجد واما قوله علم من صلى على اعداء
في المسجد فلا يبرئ في رواية ولا يجوز له وعنده علمه انه قال جنبوا مساحدين حسنا لم يجانبكم
الى ان قال وموتكم وانما يفرق من خمس احوال انا امرنا بصيانة المسجد عن النجاسة والتلوذ في اكل
الميت يتوهم التخلية والتلوذ والناس وادقوا من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا باعداد موضع على
صفة الصلاة اجتنابه فلو جازت في المسجد لما كان في ذلك وما روي فهو محمول على العذر كما روي ذلك
يوم المظفر وعند حقيق الضرورة والعذر لاناس به وان كان اجتنابه والامام مع بعض طوائف المسجد
وسائر الناس في المسجد فصلوا ذلك هل يكره احلوا فيه فعلى الطوائف الاولى يجوز لومع ان
عن الخامسة وعلى الطوائف القاسية يكره وهو قول الطحاوي ومكره ان يقول الرجل دعاه اكل فيقول
من عرشك وهمنا عيارنا من مقعد من القعود ومقعد من القعود فالاول باطل لاسانته لان الله
لا يوسع بالقعود والمعروف هو الثاني وهو مكرهه ايضا لان توهيم يعلو عن العرش والعرش حرام
فما سعى به يكون حراما وانما الله تعالى متعالي عن تعلو عرشه وعن ابي يوسف ان الناس من ان المسلمين
يكرهون ذلك في دعائهم روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقول دعاء اللهم اني اسئلك بعد العرش مثل
والا يوطو ارجاء الكلاب ويكره ان يقول اعطني حتى فلا كذا روي محمد بن عمار عن ابي حنيفة عن ابي عبد الله
ومكره اللعب بالنرد والسطح والبلاط عسر والاربع عشر وكل الموهو اما السطح فان كان مائة
حرام باجماع المسلمين وما خلا القمار وهو عيب وان حرام قال الله انما حلفناكم عينا وقال علم

فالعقد الاول رهون حتى يردده الى الراهن والاخر امانه عند المهر حتى يحل على مكان الاول لان حكم الهون بالكدش
بالقبض منقضي بقا القبض وما دام الاول رهنا لا يكون الثاني رهنا وحل رهون عند تساوي القادرات
مع زاده في الرهن عند تساوي القادرات الزيادة عندنا وتكون كل واحد منهما رهنا بحسب ما في هذا الاستحسان
والعقاس ان الصبح الزيادة وهو قول رهون على هذا الخلاه الزيادة في الحق العوض واستمال السلم واما الزيادة في
الدين على ان يكون الرهن رهنا وبالدين الاول الصبح في قول ابي حنيفة ومحمد وصح في قول ابي يوسف وحول الرهن
ان الدين باب الرهن اما ان يصير رهنا او مضمنا والزيادة في كل واحد منهما رهنا عندنا وبما ان الزيادة في الرهن
فوح القسام الرهن على الاصل والزيادة فيصير نصفه رهنا بالدين الاول ونصفه رهنا بالزيادة ولو صح
فقال رهون نصف هذا العقد بالقبض ونصفه بالحقوى كان باطلا لانه رهون لمباح ولا الصبح الزيادة بخلاف
الزيادة في الرهن ان الزيادة في الرهن بوجه قسمه الدين على الاصل والزيادة ولو صح وقال رهون نصف هذا
هذا بحسب ما في هذا الاستحسان بخلاف ذلك ههنا ونحوه ان يحل بعض الدين عن الرهن الاول المضمون الا ان الرهن
اذا اولد ولد استقل بعض الدين الى الولد فذلك ههنا ونحوه ان يحل بعض الدين الى الزيادة وحل رهون عند تساوي
القادرات فاما العقد عند المهر كما في حاشية فاسحة كان له الخيار ان يصاحبه الراهن او ان يصاحبه المهر كما في
حكم الراهن فمعه ما بالعقد عند المهر وان يصاحبه المهر فمعه ربح المهر من القصة التي ضمنه ويدبره على الراهن
ان سا اما اذا ضمن الراهن فلا يما استحق العقد طهران الراهن كما عاصيا واداهن مطلقا لمضمون اداء القصة
من ماله فيصير رهنا ملك نفسه فملك بالدين واما اذا ضمن المهر فكل المهر من حواله العوض للمهر الموعود
فاد الجح صارت الامانة كان له ان يروح بذلك على الدافع وتكون فتراد الصالح على الدافع ويروح بدنه ايضا وكان في
ان يروح بدنه لان قرار الصالح لما كان على الراهن كان يصح المهر من قسمي الراهن وفي قسمي الراهن ملك الراهن
بالدين الا ان من دفع ما المصارف فاستحسب اسان فان ضمن الدافع نفدت المصارف وكذا الوجه المصارف
وربح المصارف على الدافع نفدت المصارف والصحيح ما قلنا وجوه الفرو وهو الخوار عن الاسكان ان العقد
اما سفل ملك ساق على العقد لا يملك ما خرد في قسمي المهر ما خرد ملك ان سفل الصمار في حواله المهر هو
ولهذا الصحيح به يوم تصب الا في هذا الفصل لما حصل بسلف طمس حصة الراهن كان له ان يروح على الراهن كما ضمن اذ اذ
على الراهن صار مضمون المهر من قسمي الراهن وصار قسمي المهر سدا للصالح على الراهن فاستسد ملك الراهن
عند اداء الصمار الى هذا الصنف عقد الرهن كان سدا للصالح ولا ينفذ ملك ما خرد من باع ما لا في ماله وجوب
من الوجوه البعد بعد اما في المصارف امكن ينفذ ما يملك ما خرد من باع ما لا في ماله وجوب
بلازم كان الدوام حكم الاسد ولهذا سفل الوكالة والادب غوب المولى والموكل جنونهما ان لدوام الوكالة او الادب
حكم الاسد امكن ينفذ المصارف ملك ما خرد من العقد اما عقد الرهن اذ في حواله الراهن فلم يكن لدوامه حكم الاسد
الا ان كان له ما كان له لا يملك ما خرد من الجنون وكذا الرهن فادام ملك لدوام الرهن حكم الاسد انفا المصارف

ملك

بملك السائق ولا يصير رهنا ملك نفسه ولا ينفذ الدين بملك رجل لو علم اقام رجلان كذا العقد
انه رهون عند هذا الدين الذي عليه وقصده لم يسبل بينهما لانهما اصبوتا في الحق من القضاة النصف
ولو قضيا بالنصف صار كل واحد منهما رهنا بالنصف او ان كان الكل واستحق علم النصف وذلك
بما قلنا من الشبوع ولا يحل كانه رهون من بينهما لان كل واحد منهما يدين في حق الكل والقضاة في الدعوى
هذا اذا كان جارا وان عبادا كان بعد موت الراهن واما ما التفت عليه فيكون نصفه رهنا عند موت الراهن
وهناك في الآخر وهذا استحسان العقاس ان الفصل هو قول ابي يوسف حصة العقاس ما قلنا في الاستحسان
ان المقصود من الرهن بعد موت الراهن مع الرهن واستيفاء الدين من ثمن الثبات في الحق وسو المساج حازر
ينقص بذلك اما المقصود حال حيوة الراهن حسن الرهن ان التحقيق المشاع فتعقد القضاة بينهما هذا
لو حل من ادعي على امرائه انما لا فصل بينهما ولو اقاما الدين بعد موت الراهن فلهما ان المقصود من الرهن
في حيوة ملكا البضع وان الفصل السركة اما المقصود من الرهن بعد الموت فمال وان فصل السركة فصل
ستهما ونقص لكل واحد منهما نصف المهرات وعلى كل واحد منهما نصف المهر وكذا الخيار اقامت كل
واحدة منهما الدين على امرائه لم فصل ولو اقامتا الدين بعد الموت بقضا لكل واحد منهما نصف المهرات
وحل وضع على يد رهون وامر به ارادة العدل اذ اجل الاجل والى العدل ان يبيع الراهن عارفا بحكم
على السع وكذا اذا وكل رجلا بالخصوصه بطلب المدة في حواله الموكل وامر به العدل ان يبيع الراهن عارفا بحكم
صار حقا للمدعي المهر من هذا النوع الموكل الصبح ومن امسح عن انفا الواجب غير هذا اذا شرط في العقد
ان نصفه على يد العدل وسعة العدل ان لم يكن شرط في عقد الرهن وامره بالسع بعد الرهن بطلب
المهر من احلاف في المشاع فالعصم الحرة على السع والصحيح ان يحل على كل حال ما قلنا من المعنى وحل السك
سائر اذ قال المهر في المباح امسك هذا النوع حتى اعطيك الثمن فهو رهون قال ابو النور هذا
ان تسلم الثوب المجهول فلا يكون على وجه الرهن ولا يكون على وجه الاداء والاعادة فاد المهرين في الاعلى
وهو الايداع وانما انما في بعض الرهن هو الجنس الى من القضاة والعرض المعنى يكون هذا القول
ملك هذا الثوب عشرة دراهم كان سعا يصير رجل عليه دين فهو رهون عند ابيه الصغير بذلك الذي هو
والعقاس ان الجور هو قول عيسى بن ابي جهم العقاس ان المقصود من الرهن هو الاستيفاء فصار الات
والا ان ملك الا مواضع من غير ما مال الصغير فلا يملك من نفسه وانا نقول ان الرجل مال الصغير محظوظا فهو
ولو جعله محظوظا اعتبر بموت من يورثه من بعده الاولى واذ اخرج الرهن كان هذا عند المهر من قسمي المهر
من فساد منه من ما يثبت في قسمي الات فعه الرهن لو لده الرهن في نفسه مال الصغير رجل رهون حازر
القادرات وكل اسانا بغيرها اذ اجل الاجل فاما الراهن او المهر من مال الموكل كما لو كان من الرهن نصف
الوكال ان الوكالة صارت حقا للمهر ولا يملك غوب الراهن لان كل غوب المهر من ان حقوقه لا يملك غوب الراهن
ولا يملك غوبها الصلاح وتظل غوب الموكل ان الموكل رهون يرايه لا يرايه وارثه والبراء للمهر فلا يبيع احد القادرات

الراهن

منه في العفو

440

وہم وکسر الموحی فی دار کونین

وحيث استمرى دارا ولم ينصصها ح وحيثما قتل والده على عاقلة الرابع وان كان في السبع حمارا احدهما قاتله على عاقلة
من كات الدار في يد ب وقال ابو يوسف فخير في السبع البات الذي على عاقلة المسمى في السبع مشروط الحمار الذي على عاقلة
من ينصر الدار له فعندهما المعسر في احاب الذي الملك وعلم ان جميع الذي على قول ان في الذي على كات الدار له
وقت وجود القتل اجمعوا على وجوب الصار عنه وجود الفصيل يعلو بولاه الحمار الذي على كات الدار له
قال ابو يوسف وخم واد اخطأ بسفاد الملك في تعسر الملك واثبت جميع بقول جميع القدرة ثبت ما في الاول الملك
ثبت الدفاد كان الملك احدهما والآخر كان اعشار الدفاد في قوم باعوا ودم الارجل بقي له بعض فوجد
في الحمار قتل والده على صاحبه اخطأ وهو صاحب السبع وان لم يعلو اكلم والده على المسمى ان وجوب الذي على كات
الخطأ الذي والدم في حفظ الخطأ في العادة يكون في اصحاب الخطأ في اثبت من عندنا منهم وهذا ثبت في الخطأ
فاد ان في احين اصحاب الخطأ كان هو الذي بالخطأ لا اصل المسمى بخلاف ولا غيره بخلاف حال قيام الاصل قال ابو يوسف

أمة ما دونته استقدانتهم ولدانهم تباع الام مع الولد في الدار وان حنت حنانهم ولدانهم
في الحانهم دون الولد والسرور ان الذين احب عليها معلق برقمتهما معلق بكل جزء من اجزاءها والولد
من اجزاءها من الزهر الكاظم كذا ما موحى الحان الدع او الفدا وذلك على المولى ووجهه خاير من ذلك
وانما يصير الحان مطلقا لا ولدا الحان عند السلم وعند السلم الولد مفضل عنها فاما بعد ان الولد مكاتب
حينئذ عجز ندمه مولاه او فدى فان مضى القاضى بصفته قبل العجز فباع فيه وقال ربيع في الفصل هو
نول اي يوسف الاول وقد رب المسلم في كفا المكاتب عند المالك في رجل اخراجه مولاه اعطى مولا
العبد ليا له ذلك الرجل خطا فلا يبي على المولى العبد ان في السلم لما هو مكره في بيعه ان يبيع شيئا من ماله
قال لعبد له احد ما حرم شيئا فادع القتيبي على احدتهما فاشتمها المولى والحب الذي ان العفو الممنوع
المعلق بالسار في معلق السار انما من وجهه اظهر من وجهه فمكون الطرف مباحا في الرقبة
حكم الحرة في الطلاق فان فليها كان عليه ارش القتيبي المولى عند استيفاء الرقبة فقلت اخذ خطا وانما
وقال ذلك الرجل ان لم يسله بعد الحريم فالقول قول العبد انما اضاف الفصل الى الحالة معهوده متنافي
عليه ان موحى الفصل الخطا يكون على المولى فليكن بالدع او الفدا وكان العبد مكره الاصلان اذ كان العبد
رجل اعقب امته ثم قال ليا وطعن بذلك وانت امته وما انت الا مملوك فاطعها وانما حرة فالقول قولها وقال
ووجه القول قول المولى وكذلك فيما اخذ منها المولى والعهدة فان القول منه قول المولى بالاجماع واعلموا
على ان لو كان احد منهما سببا والمأخوذ قائم في يده واحسانا منه على هذا الوجه يرد ذلك عليها وحسب قولهم
ان المولى اضاف الفعل الى حاله معهوده متنافي وجوب الضمان عليه فليكن مكره الضمان اصلا فمكون القول
في ذلك كمالا المولى والخلاف القائم ان المولى لما اقره بالاخذ فقد اقره بالهدم وادعى الملك لنفسه فلا بد
والى حصة والى يوسف امه امه على نفسه الضمان فهو الاخذ والقطع وما اضاف الى حاله معهوده متنافي
الضمان ان ملك العبيد المتناهي وجوب الضمان الا انى ان العبد لو كان مكره ففعل المولى يده او احد شيا
من كسبه كان ضامنا كمالا المولى ان المولى لا يصح العجز مطلقا امته وانما كانت مدونة لان حق الغرماء
يتعلق بشفقة البضع فكان ذلك انكار الضمان وكذلك الغلبة فان المولى اذا احبته على عبده المديون
غلبه واخذها منه لا يصح مكره الضمان ولو قال لخرى سلم وطعن بذلك واخذت ماله حال ما كانت
حرييا وقال المقر له ان لم يسل ذلك بعد الاسلام فهو على الخلاف ايضا على قولهم ووجه القول قول المقر
ولا يصح على قول ابي حنيفة والى يوسف القول قول المقر له وطعن عند قطع يد رجل عبد له فلو المولى
بقضا او بغير ضما فاعية المصطوح يده ثم مات من الضلع فالعبد مملوك للحان وان كان لم يعطه ذلك
المولى وقال الاول القتل اقتلوه او اعفوا عنه لا بدع بالقطع وادعى المدعي بالسراية تبين ان الواجب
هو الضمان مطلقا ان يسل الدعوى قول ابي حنيفة الا ان المصطوح يده لما اعطى مع عبده لو سري بطل الدعوى
والاعفاء

فقد روي

وقد روي بوضع الدعوى الحان وما يحسن منها حسنة لا يضره من ذلك ولا يضره من ذلك ولا يضره من ذلك
عن اول الجناسين كان ارضي برمي عن ارضها لعلها لم تعيب الله لانه لا يضره من ذلك ولا يضره من ذلك ولا يضره من ذلك
وبع الدعوى بالقطع فاذا اسرى ظهرا ربيع عن عمر حقه ففعل وكان الاول القتل ان يقتلوه ولا يصح
سبه بحداف ما اذا اعفوا عن المدعي سرى الى العسر حتى لا يجد الضمان ان القتل ابطال حكم الحان
مضمر سبه في الضمان اما الدعوى بالحان لا يسل الحان بل هو بغير موحى الحان ولا يصح سبه
مكاتب قتل عبده هذا لا قود عليه لان كسب المكاتب مما وكل له من وجهه فلو موحى الضمان على
نفسه عند كسبه عليه امر صبي حرا يقتل رجلا ففعل بالمدعي على الضمان ولا يضره من ذلك ولا يضره من ذلك ولا يضره من ذلك
لو كان الامر صبي حرا او كذا لو كان المأخوذ عند المحور اعطى كتاب الله على مولى العاقلة او اختار الفدا لا
يجب على الامر شي لان امر العبد والصبي لا يصح كمالا العبيد احرا او كذا لو كان امر العبد مملوكا
فواخذت ابي الحان لا يسل الملوخ لان يسلان امره لعدم اهليته ولا يضره من ذلك ولا يضره من ذلك ولا يضره من ذلك
فواخذت بعد العفو لا من اهل الضمان الا ان يسل المولى فاذا زال عن المولى فواخذت فواخذت الامر
يرجع عليه مولى العاقلة لا اقل من الفدا ومن ممة العاقلة لما قلنا ان صح امره في حقه بغير ضامنه
وانما يروح بالاقول لان الرقبة له من حبه فلا يروح بها على عبده فليكن قوله بغير ضامنه
فانعقد المولى كان عليه ضمان ففعل لا ولدا الحان ووجه الارباب الذين لا يسل الحان على اولاد
الحان ووجه السع على ارباب الدار مع امكان الجمع من جهة ما كان يدع بالحان ثم ساع بالدين ففعل
عبد قتل رجلين لكل واحد منهما ولدا معفوا احد ولي كل واحد منهما مولى يصح الى الاخرين
ان ساء او شافده بعد الف الف لان العبد كان يحق الدعوى الى اولاد القتيبي ارباعا والعقود في ذلك
وفي ريعان وذلك بضع والفدا كان بعد من الفدا كل واحد خمسة آلاف ففعل نصف العاقلة في ذلك
وفي غيره الف نصف الآخر ففعل ذلك بضع او فدى بعد الف الف نصف الاخرين ففعل
ففا عبيد انسان فبر اخير المولى ان شاد مع المفقودة الى القاضى ونصفه كل العبد ان شاد مع المفقودة التي
له وقال ابو يوسف ومهران سادع العبد وصحة كل العبد وان ساء المسك الحنة ونصفه بضع العبيد
ان الحنة صارت هالك من جهة الفوات العبيد فان شاد الى جانب الفهم ونصفه بضع العبيد
وان شاد الى جانب الهلاك ويدع العبد ونصفه جميع العبد فخرق ثوبا انسان فخرقا فاحسن
صاحب الثوب ان شاد مع الثوب ونصفه جميع العبد وان ساء المسك الثوب ونصفه بضع العبيد
مديون كان لمولاه ان يصنع بضعان العبيد والى حنيفة ان يقتل العبد ففعل بجمع العبيد وله ان كان
جرا ضمن جميع الدار ووجه كل العبد بجمع الثوب من ملك الى ملك ففعل بجمع العبيد على ملك
خلاف النوبة المديون وما يعرف في المختلف عند من لا يسل الحان ولا يسل الحان ولا يسل الحان

فاد اتعد المشي عليها محاد واحد تعدى وظلم فطرب المباشرة الصالحة للاضافة على التسبب في طيل التسبب
في جارة الطريق فيا انسان التي في نفسه او اقام غيره الاضمة الحافرة والاعتبر التسبب فاعول في الاضمة
الى المباشرة فان كانت حياحة اما عند الاستواء في العدو اية فلا كذا اذا اوشى الماشي الطريق فمر عليه رجل
الاسع عليه وان لم يكن منعه بان لم يكن عالما بغير الراش كذلك ههنا مسجدا في طريقه فمر عليه رجل فمر عليه
او بسط حصير او جصبي او نوازي فعمله في انسان الاضمة او جعل ذلك رجل من غير العرف ورجل من غير العرف
وعند صاحبه الاضمة **باب** اية صداق اية القرب فلا يجعل بعد ما قال الله تعالى فاعلى المحسن من سبل
والى حسن عماره المسلمين والقائم بالصالح فيفوض الى اهله ولهدا كان نصيب الامام والمؤذن وقتها
واغلاص الى اهله دون غيرهم ولو جعل غيرهم كان لهم والى المنع وكان يصرفهم كصرف المال كفايا لاجل
شروط السلامة كما هو في الطريق فاد افعول بعد اية ان يصح من رجل من العرف فمفعول
رجل وما لم يصح ان كان الحارس الصلاة وان كان في غير الصلاة صح وقال ابو يوسف في غير الصلاة على حال
لهم ان لا يسطر للصلاة غير له الصلاة لهولة عليه لم المسطر للصلاة في الصلاة ولو كان في الصلاة الاضمة
فله اذا كان من غير الصلاة الى حسن في الصلاة في الصلاة دون الجاوس فلا يباح فيه ما ليس من الصلاة والاصطلاح
للصلاة وان كان ملجها بالصلاة فليس بصلاة حصص والمال في الشيء دونه ولهدا اودى رجل برب الصلاة فم
بجد ما كان من رجل حارس الصلاة كان له ان يزججه ويصل في مكان محله الجاوس في الصلاة ما جاز
مطلعا واجل الصلاة مقتدا بشرط السلام اظهدا للنفاد في بعضها وحل هذا اذا كان الحارس مشغولا
تعمل الاكره في المسجد وليس له احتصاص بالمسجد كدس البقي وقرآه القرآن الحديث اما اذا كان جالسا
للاعتكاف والاصطلاح لا يكون صامنا عند الكل لانه يدب العلم فلا يجعل سببا للصمان وصل عند الى حسن
ادالم بكرة الصلاة يصح على كل حال وهو الصحيح لما قلنا من المعنى ولهدا لم يفصل في الكتاب بين جالس
وارجل من رجل من غير العرف في الصلاة فتعقل به انسان يعني ان الاضمة ان المسجدين في الصلاة ولهدا لم يكن
الاهل المسجدين يعلقوا بانا مسجدين او فاهما **باب** حياحة الميمية والحاج عليمها
رجل سار على دابة فوفقت لروث او بول فخطب انسان برونها او بولها لم يصح له ان ياكل الاخر من
روث الدابة وبولها في الطريق فمحل هدر او عفو او لولم يجعل يتخذ رعيه المبرور المسير ولهدا لو رث
او بولت وهي تسير فخطب انسان بذلك الاضمة والوجوه الفصل ذلك من غير اية او من الدواب بالارث
والابول حتى يقف فمحل ذلك عفو او ان وقفها صاحبها لغير ذلك فرائث او نالت فخطب انسان
او بولها يصح ان ياقفها لاجل نفسه مما عكر الاحراز عنه فمحل حياحة او مباحا بشرط السلامة وحل
على الدابة فاصابت بدنها او رجلها حصاة او نواة او اثار غبار او فقا عيين انسان لم يصح ان ياقف
حجر البير اصح ان الاحراز عن الصغر غير ممكن فان الغبار والصغار من الاجزاء سقطت عن سائر الدابة

ولا كذا

والا كذا الكبير لان لك الكون الاخرية وتعتد في جعل حياحة او قبيد بشرط السلامة **باب** حياحة
كل شيء اصابت الدابة بدنها او اسمها او كدمت او خبطت وان لم يخطب بوجهها او ذنبها الاضمة او من الدابة
امام الدابة لا خلفها فمحلها الاختراز وصور الدابة عاكس اما ميمية من ماله حياحة وان وقفها او خطب
الرجل الذنب ايضا لان الايقاف حياحة او مباح بشرط السلامة فلو لم يكن يكون ميمية او مباحا
الذالك بضمه القايد والسايغ ما الاضمة الراكب لا الضمة القايد والسايغ لان سائر الدابة يضاف اليها
حسب الاضمة الى الراكب الا ان الراكب اذا او طار انسانا كان عليه الكفاية وان وطأه او شتمه من الميراث
ولا شئت ذلك في حق السائق القايد لا يملك سلعها بالمشاورة في التسبب ولهدا وقت المباشرة من الدابة
الملك حصل بالنقل ونقل الدابة على الدابة اتصال بالنقل فمحلها ان يملك اذا انقلب على مؤنثه واما
السائق القايد لم يتصل اثر فعله به وكان سببا لم يثبت الجوارح في حياحة الا لا شئت في مافر البير والاشم
رجل ارسل ميمية وكان سائقا لها فاصابت بشيء في مؤنثها فمن اراد ما ساقى ان يخطب في مؤنثها
الميمية يضاف الى السائق فان ارسل طائرا يعني بازايا واصابت في مؤنثه ذلك الاضمة وكذا لو ارسل طائرا
ولم يكن سائقا فاصابت في مؤنثه ذلك الاضمة وكذا لو اشتم كلبه على رجل فمفعول او خرف شاة لم يصح الاضمة
لان الما زى بطرس باخساره وكذلك الكلب والميمية لعلان باخساره وانما يتسبب فعلم الى الميراث في
هو الصمد بلكا الحاح والفروقه والاضمة في حق التعدي والمان فان كان سائقا بضمه ما انقلب الخلف
بضمه ما انقلب الدابة لان الكلب يحمل السوق كسائر الدواب وان كان يمشي خلف فمحل ساقا وضاف فمفعول
اما الما زى لا يحمل السوق لان غير الطائير لا يسوق الطائير وكان الما زى من الدابة المسطرة ومن الدابة
اي يصح ايضا وقيل اذا ارسل كلبه وهو لا يمشي خلف فمحلها ساقا او اخذ طائرا انسان وما اسم ذلك ان لم يعلم
الاضمة لان غير المعلم يذهب وطعن فمحلها ارسال وان كان معلما وما ل من الوجه الذي ارسله عنها وشمالا
الاضمة لانه لما مال عن سنن الارسال انقطع حكم الارسال وان اصاب في الوجه الذي ارسله فيه لم يخطب
صاحبه واكثر المساح فالواحد في الميمية اما في الكلب وان ذهب على سنن الارسال الا اذا كان في الدابة
ملك اثبات الدابة على الدابة والمنع من الاضمة بعد الارسال فاداك يمشي على سنن الارسال يضاف الى الميراث
ولا كذا الكلب فلا يضاف فمحل الكلب الى الميراث الا اذا كان خلف رجل فاداك يمشي على سنن الارسال
يعاظم القايد الدابة ان القطار في يد مسير سوقه ونقف بايقافه والاختراز عنه ممكن بان ينادي ليقفن
الانس عن الطريق فاحذر منه يكون حياحة عليه وان ربط رجل بغير اية قطار وطى المربوط انسانا فمحل
فالدابة على عاظم القايد ويرجع عاظم القايد على عاظم الرابطة اسم الدابة على عاظم القايد ولا في العطارين وان كان
عليه حق فله الرجوع ولا ان الرابطة هو الذي وقع القايد في هذه الوردية فمحلها من صبيها فصل رجل
كانت الدابة على عاظم الصبي ثم ترجع عاظم الصبي على عاظم الامر هذا الما زى القايد بربط البعير وان علم الامر

فان كان

کتاب

تختلفه ولا يمكن ضم ما اخذ من هذا الى ما اخذ من آخره كان نظير الفصل الثاني اما ما اخذ من اول الفصل
فكان منزلة الفصل الاول وحل اوصى لحل كل كثر من ماله يعطيه الورثة ما شاء والجزء من الورثة
الوصية على التوسع فيصح مع اجمالها ويقوم الوارث مقام الموصي في المالك ولو اوصى سهمه في المالك
سهم الورثة والزيادة على السدس الا ان تجزئة الورثة وقال ابو يوسف رحمه الله اخس سهم الورثة الا ان الورثة
من الثلث فلا تزداد على الثلث الا ان تجزئة الورثة لان التركة تقسم بين الورثة فثلث اول الوصية سهمها
والاقل متيقن فيعطى الاصل الا ان يكون اكثر من الثلث فيعطى له الثلث لان الوصية بقدر الثلث انما هي
الورثة وما زاد على الثلث يتوقف ولا يثبت ما روي عن ابن مسعود وهو قوله فاعطوه من ثلثي ما اراد رسول الله
افيد سهم من ماله حله السدس فكلما اقل عن اياك عن معاوية ولا يوصى له سهم من ماله فانه يضاف
والسهم الذي يخرج من ماله هو ستة فاعطى ما زاد على الثلث من ماله من ثلثي ما اراد رسول الله
ادلم بما روي السدس يعطى له المتيقن صورته هذه المسألة اولها وصحت المودة تسع من ماله ما كانت تراث
زوجا وبنا يعطى له السدس مع حوله اوصى وعندهما على الراجح قيل هذا في سهم ابي عبد الله السهم والجزء
سواء الا ان زاد نصيب احد الورثة ولا السدس فكان منزلة الجزاء من ماله سدس ماله اطلاقاً
ذلك المجلس او غيره سدس ماله اطلاقاً فليس له الا السدس الواحد الا ذلك السدس مع ماله الا انما
والعرفه اذا اعيدت كان الثاني عن الاول لان تكرار الاستدلال معارف مما بين الناس وازكان احتمال الاستدلال
فلا ثبت الزيادة بالشك ولو قال سدس ماله اطلاقاً وصيغته قال ذلك المجلس او غيره على ماله
وصيغته الثلث لان الكلام الثاني محتاج الى ان ارادته زاده السدس على الاول حتى يتم له الثلث ومحتاج الى ان ارادته
ثلث غير السدس فجعل كلامه في السدس تكراراً محلاً لكلامه على المتيقن وعلى ما علم الا انما هو الثلث
رحل قال لورثه عند الموت اطلاقاً على دين صدقوه فانه يصدق الى الثلث والفاصل ان لا يصدق الا انما
حالا حكم الشك وهو صدقوا بل على من عصى حجة وانما يصدق الى الثلث استحسننا ان لا يصدق على ماله فانه
على الورثة وهو ملك التسليم والتقديم بقدر الثلث بطريق الوصية ويصح قصده بقدر الثلث المحتاج فان
الانسان قد يكون عليه دين ولا يعرف معداره فيسعى في فكاه رقبته بهذا الطريق فان كان اوصى بذلك
اوصى يا غنيء الثلث لا اصحاب الوصايا والثلثان للورثة وقال اصحاب الوصايا ان صدقوه مما شئتم
للوورثة صدقوه مما شئتم اوصى اصحاب الوصايا ما علم وهو الثلث وحق الورثة معلوم وهو الثلثان فحق
هذا العمل ليس معلوم وقد ثبت ههنا دين شائع في التركة لان اقرضت نفسه بالدين وماله القدر لا
تتفق صحة الاقرار فيقال لا اصحاب الوصايا عليكم فثبت ذلك الدين ان ثبت التركة في الدين فانه الله ما
شئتم وعليكم المهر على العلم ان ادعى الزيادة وقال للورثة مثل ذلك لا حكم الوصية لم يستلكن وصية
قربيه صبقى الا ان اراد ان لا يجهول وحكم ما علمه رجل اوصى لورثته ولا جني ولا اجني نصف الوصية وثلث

اما الحق الوصية الاجنبي لا يملك الوصية عند الافراد وكذلك عند الاحقاع والطلاق الوصية الموارثية
الوصية الموارثية اذا اطلقت الوصية للموارث كان للاجنبي نصيب الوصية من هذه الوصية اذا اوصى
وعنه كتاب جمع الوصية للشيخ والفردان الملت لم يملك الوصية فلم يستلزم المزدحم منه ومن الحق في جعل
الوصية للوصية اما الوارث من اهل الجاه الوصية حتى لو اجازت الورثة نفدت الوصية الموارثية واذا كان
الوارث من اهل الوصية نفدت الوصية في حصته الاجنبي ولو نفدت في حصته الوارثية فاذ اودت بطلان الوصية
الوارثية او بطلان نصيب الاجنبي من هذه الوصية او بطلان نصيب الوارثية او بطلان نصيب الاجنبي من هذه الوصية
يصح اقراره اصلا والفسوق ان افراد اخبار بلوغ اقراره للاجنبي بثبت الطمينة وهو الدين المشرى له
او بدين مشترك فثبت كذلك فاما من شى باخذه الاجنبي الا ان الوارثية هي المشاركة في نصيبه اقرار الوارث
اما الوصية فثبت مستدلا بها بطلان المملوك لاحد في المملوك لا يملك الاخرى له بل ان الوارثية هي
وردي يخرج من يد ماله فوصى بكل ثوب رجل بعينه من ماله الموصى به المملوك احد الثواب والارثى في الوارثية
فالوصية باطله اذا اتحد الوارث اراد به او اجمد الوارث في كل واحد والكل واحد فثبت في الوارثية
للمتاني محمول وجهالة المستحق منع القضاء فثبت الوصية لتعدد النفقة فان سلم الوارث الثياب الغالية
الى احدى الوصايا وقال اقسموها بينكم على ما درجتموهم فيهم على قدر حصصهم وعلى اصحاب الجاه
ثلث الجيد والاصحاب الردى ثلث الردى والاصحاب الوسط ثلث الردى وثلث الجيد اما صاحب الوسط
الهالك ان كان ارفع من الباقيين بحق صاحب الوسط الجيد منها وان كان ادون من الباقيين بحق الردى
منها بحق هذا اسبق مرة ومرة بالآخر وان كان الهالك هو الوسط فلاحق له في الباقيين فاذا حكم على كل
واحد من الباقيين في حال ولا يتعلق في حالين فاحد ثلث كل واحد منهما في صاحب احد صاحب الردى
وصاحب الجيد يدعي الجيد ولا يدعي الردى لانه الحق له فيه قطعا وصاحب الردى يدعي رد الحصة
ثلث الجيد لصاحب الجيد وثلث الردى لصاحب الردى دارين طين اوصى احد هما ببيت منهما بعينه
الرجل ثم مات الموصى وصفت الدارين احدى وورثة الملت فان وقع الميت في نصيب الملت فالبيت لصاحب
الوصية وان وقع في نصيب احدى فاصحاب الوصية يمل ذرع الميت فيما اصاب الميت وقال محمدان
في نصيب الملت فالصاحب الوصية نصيب الميت وان وقع في نصيب احدى فاصحاب الوصية يمل ذرع الميت
وجه قوله ان اوصى بملك او بملك موصى به المملوك وطلوع المملوك كما لو اوصى بملك العبد بملك
فان لا يصح وصية فان وقع الميت في نصيب الملت نفدت الوصية في نصفه لا في كل ادم بملك الميت الا ان
النصف وان وقع الميت في نصيب سريكة فعوض ما كان للميت وهو مثل ذرع نصيب الميت وحصل الى الملت
صنف الوصية في يد الموصى لعينه لرجل وقيل العبد بعد موت الموصى وعزم القاتل في نصيب
الموصى له ولهم ان القسمة فيما لا ركال ولا نوز و ان كان مبادى من وجه حتى لا ينفذ احد هما نصيبه

ولو

واوصى ببيتين او ادا قسما بملك واحد ان يبيع نصيبه من الجاه على الشريك في الوارثية في حق الاجنبي
انه جبر عليها ولو اوصى احد هما في نصيبه بعد القسمة بملك واحد ان يبيع نصيبه من الجاه على الشريك في الوارثية في حق الاجنبي
ثبت للشفيع الشفعة في القسمة والمشرى اذا اوصى بملك واحد ان يبيع نصيبه من الجاه على الشريك في الوارثية في حق الاجنبي
لكانت الاحكام على عكسها فثبت انها اقراره من وجه مبادى من وجهه فثبت الوارثية في حق الوصية
الوصية لان مبادىها على المساهلة وسرعته الثبوت ولهذا نصيب الوصية بعد وفاته على خسر الوارثية
والغاية واذا جعلت القسمة اقرارا اظهر ان اوصى بملك واحد ان يبيع نصيبه من الجاه على الشريك في الوارثية في حق الاجنبي
الموصى له وان وقع الميت في نصيب الشريك فله عوض وهو مثل ذرع الميت فيما اصاب الميت والارثى في
وصف الاصل متردد من ان يقع الميت في نصيب الملت وبين ان يقع في نصيب الشريك ويقع في نصيب الملت
مثلا ذرعان والقسمة كانت مسخقة بينهما فاد اوصى بملك واحد ان يبيع نصيبه من الجاه على الشريك في الوارثية في حق الاجنبي
في نصيبه يسمي الميت وان وقع في نصيب الشريك يسمي مثل ذرعان هذا اذا اوصى وان اقرار الميت له في نصيبه
فوقع الميت في نصيب الملقر سلم كل الميت للمقر له في قوله ان الاقرار اقرار وليس بملك وان وقع الميت في نصيب
غير المقر ضرب المقر له ذرعان الميت وضرب المقر له من الدارين سوى الميت عند احدى الوصيتين
حتى لو كانت الدارين ذراع والميت عشرة اذرع واقسما فاصحاب كل واحد من الشريكين خمسين ذراعا وان وقع
الميت في نصيب المقر فهو المقر له وان وقع في نصيب الشريك مما حصل له المقر نصيبه من المقر له في
مول اوصى الى يوسف على خمسة اسهم المقر له عشرة اذرع والمقر له نصف ذرعان الدارين
ذرعان الميت وذلك اربعون فقسيم المقر له على خمسة اسهم ومن المتنازع من قال يسمي المقر
بانه ومن المقر له على احدى عشر ضرب المقر له عشرة اذرع المقر له اربعون ان المقر له ان المقر له
ومن سريكة كان ما سوى الميت وهو مسمون ذراعا فحصل كل خمسة اسهم فاصحاب المقر له في نصيبه
المقر في سبع اسهم فقسيم ما في يد المقر منها على احدى عشر سهم في قول الجاه الى يوسف على قول محمد
ضرب المقر له نصف ذرعان الميت وذلك خمسة اذرع والمقر له نصف ذرعان المقر له في نصيبه ما في يد المقر
عشرة اسهم ان المقر لم يأخذ من الشريك عقابا للميت الا خمسة اذرع لان شريكه اخذ الميت نصفه
بقدم ملكه ونصع عوضا عما ترك على صاحبه مكان حكمه اصاب رجل اوصى لرجل اربعة اذرع من مال رجل لرجل اربعة اذرع
لما ان بعد موت الموصى قال ارفع من جوارز ما منع فله ذلك لان الوصية صادقة حال الغير ولو قبلت الجاه
واد اجاز كانت اجازة منزلة الهبة والهبة لا يتم بدو الرفع من جوارز ما منع فله ذلك لان الوصية صادقة حال الغير ولو قبلت الجاه
تخلف ما ادا اوصى فاكثرت الملت فاحازت الورثة بعد موت الموصى فاقسما المملوك بين الورثة فله ذلك لان الوصية صادقة حال الغير ولو قبلت الجاه
فمنها صادقة محله وهو ملك الموصى لان الوارثية حق الارث لا اذ على الملت فكانت اجازة اسقطا
لحقه واسقطا تم نفسه وسلم المال للموصى من عتمة الملت اما في مسلمان الوصية صادقة حال الغير فتوقف في

الشفيع
المشرى

فلا يصح مال المتب مسند من الضرر من الخائن اما الوصي مخرج عن الوصي نفسه مع البركة في كل
حفظها فوضع مال المتب هذا اذا رد في غير وجه الموصي ولم يعلم الموصي حتى مات ان دعه في وجه الموصي
ان الموصي ان اعلم برده نوصي الى غيره فلا يصح مخرج الوصي من هذا ويبرأ الوكيل وحاشي مرد الوكيل
لصحة ردده سواء دعه في وجه الموكل او غيره وجهه لان الوكيل الموكل قادر على التصرف بنفسه ولو كان الرد
الاصغر رد الموكل والاصغر مخرج او لو وصل حصوة الموصي ثم قال بعد موت الموصي كان وصيا له ما يشاء
فان اخرج القاض عن الوصي بعد موته الاصل ثم قال لم يصح موته لان ما اخرج القاض مخرج احدا
فاد اقبل بعد ذلك ما اقبل بعد بطلان الوصي فلا يصح موته ولو لم يرد ولم يصل حصوة الموصي ما كان
صالحا من البركة وهو يعلم بالانصاف هو وصول وهو ظاهر وان باع سائر البركة وهو يعلم بالانصاف جازيعة
وهو يبيع القاض ان لا يخرج بيعه والكون وصيا كما لو كان مكان الوصي وكان وجهه القاض في
الاستحسان ان الانصاف انما اذا التصرف بعينه حال عجزه عن التصرف بنفسه فلو لم يشأ الانصاف ان يعلم
يبيع الزم وكما ان اخرج كحفظها فكان بعينه مختار والمت اولى والاضر وانه في الوكيل ان لا يبرأ
حي فلا يصح على الضرر فلا يشب الولاء لعدم رد العيول وان الاستحسان قد يكون عاسا على بطله والحق
نكده في رد كل له مصر في وجهه فمحتاج الى ان يبيع الوكيل على التصرف بعد موته كما كان فلو لم يصح الانصاف ان
العلم بغير الوكيل يعود مخرج صاحبه المال والوكيل جازيعة وقد كان ما في انما ان القاض في كل
من البركة بغير مخرج من الغرماء حاز بيع الا فام مقام المست لوباع الميراث ملك بغير عدل على غيره
من الغرماء حاز ذلك اذ باع الوصي وليس هذا كالمولى اذ باع عناه المادون المدينين بغير مخرج من الغرماء
لان الغرماء العبد حقا في الاستسقاء بعد البيع الاسمي وكان البيع مطلقا لا يشبه الغرماء انما
عزم المولى الميراث ليس لحي في استسقاء العبد الماحق في استسقاء الدين من الميراث لم يكن البيع مطلقا
ثم قال ليس احد الوصيين ان يستترك للصغير شيئا الا الكسوة والطعام وليس له ان يسير له عدا
وان احصا الى ذلك الا باس الاخر وهو قول جمهور وقال ابو يوسف فعل احد الوصيين ما يبرك فعلهما
وان اسير احد الوصيين او احد الورثة لقنا المتب حاز فكلما حصل ان عداهما احد الوصيين اسير في الضرر
الا في ما يبرك من المتب من شئ الكفن وكسوة وشرا كما لا بد للصغير من الطعام والكسوة في عدا شئ على
واللف وسبق الوصي لمعينه وضاد من المتب من جثيمة والمصنوع ورد المصنوع وورد الوكيل
الحصص وجمع الاموال الضائعة وما عدا هذه الاشياء اسير في الضرر في قول الخ جزيعة ومخرج على قول
سفر في كل الخلاف فيما اذا وصي اليها معا فلما اذا وصي الى كل واحد منهما ما لا يبرأ على وجه العدا
اصحها بالتصريف عند الكل واصل الخلاف في الفصل واحد وهو الصحيح اني يوسف ان هذا هو
مخرج من الضرر ليس عن التصرف بنفسه فثبت لكل واحد منهما ان لا يبرأ الا في وجهه

برأهما

برأهما فلا يبرأ احد منهما من صاحبه الى الراي والمشورة كما لو طهر السبع بغير العلم بخلافه ان
ثم سلب الولاء العدا وقد حدثت حول كل واحد منهما على وجه المال بخلاف الاشياء المحصنة لواء
احداهما يرد الى الضرر اما في محض المتب فلا في باخر الى ان يخرج الآخر مصادا نظام او يبرأ
احد الورثة عند غيبه الباقي من علم الجيز ان الرقعة في الطلاق لجمع الاموال الضائعة ومع ما خفي
على المتب على الرقعة ولو كان الوديع سنا بخشي على المتب ولم يكن هذا اقام كان الوديع ان
فاحد الوصيين اولى وكذلك شر اما لانه للصغير قبول الحصة الا لو لم يرد احد منهما في وجهه
وعطشها وبغير نفقات الحصة وامم نصف الدين من جثيمة والباقي صاحب الدين ان اطلق جثيمة
انه ان اخذ من غير تسليم صغير ذلك اعانة على اخذ الحق ورد المصنوع والوديع غير نصف القاض
واجماعا على الخصومة كل ما لم يرد على ما ذكرنا في الوكيلين في اعناق مدينه ومدينه
الانفد لاختلافها وسفر احد هما بقاضى الدين لان احد الوكيلين يبرأ من ذلك فاحد الوصيين اولى
عدا ذلك من السبع والشرا الى احدهما لا يكون لهما جميعا فلا يبرأ احد هار حل الوصي بان يبيع عدا
شبهة على المسائل فبانه الوصي وقض الميراث في كل ثم استحق العلم من الوصي وبيع فبانه المتب انما
الوصي انما استحق العبد ظهر انه وقض الميراث في كل ثم استحق العلم من الوصي وبيع فبانه المتب انما
ان حصول العقد يبرح الى العاقلة والقض من حصول العقد فاد اصح فبانه ما يشبهه من نفسه لا يبرح على غيره
في ظاهر الرواية يبرح لانه صار مخرج من جهة المتب مخرج ثم في ظاهر الرواية يبرح في جميع الغرماء من جهة
الملك اعني ان السبع كان يستفيد الوصي وكان حكم الوصي والوصي بنفسه بالملك وحصة
الرواية ان الوصي يبرح حكم الغرماء وكان الضمان دنا على المتب والدين بقضاء جميع الغرماء ما كان
اولئك يبرحها وقا لا يبرح على احد كما لو كان على المتب دين اخر او وصي الوصي التركة فاحد الوصيين
عند ضائع الوصي وقض الميراث وملك في يده فاستحق العبد ربح الميراث في وجهه الوصي
في مال الصغير خاصة يبرح الوصي بطريق النيابة عن الصغير خاصة على الورثة اما في وجه الميراث
على الوصي لا يبرح عاقلة يبرح الوصي في مال الصغير خاصة لانه باع احد الوصيين فاد احد الوصيين
رجح عليه يبرح الوصي بطريق النيابة عن الصغير خاصة لانه باع احد الوصيين فاد احد الوصيين
القاضي واعينه وقد ذكرناه في كتاب القضاء هذا انما يصح باع القاضي او غيره من قاضيه
القاضي وقض الميراث في يده ثم استحق العبد ربح الميراث في وجهه الوصي في وجه الميراث
الغرماء لانه باع الاحكام فبانه باع الميراث وبيع الميراث في وجهه الوصي في وجه الميراث
فما جاز عليه عدا الميراث في وجهه الوصي في وجه الميراث في وجهه الوصي في وجه الميراث
خصا ومضى احتساب مال الميراث انما خير السبع بان كان الميراث في وجهه الوصي في وجه الميراث

احسن التيم غفر جائز
 واحسن الصبي بلبس
 انه يجر وانا الصولب
 كحتر او عويلا بالحقنة
 واحسن بنفسه ذاك
 الحقنة واحسن مو
 المش والسفك وحده
 طالب معرف

التغرى

باج مع قوام المحرم المذكور
١٠

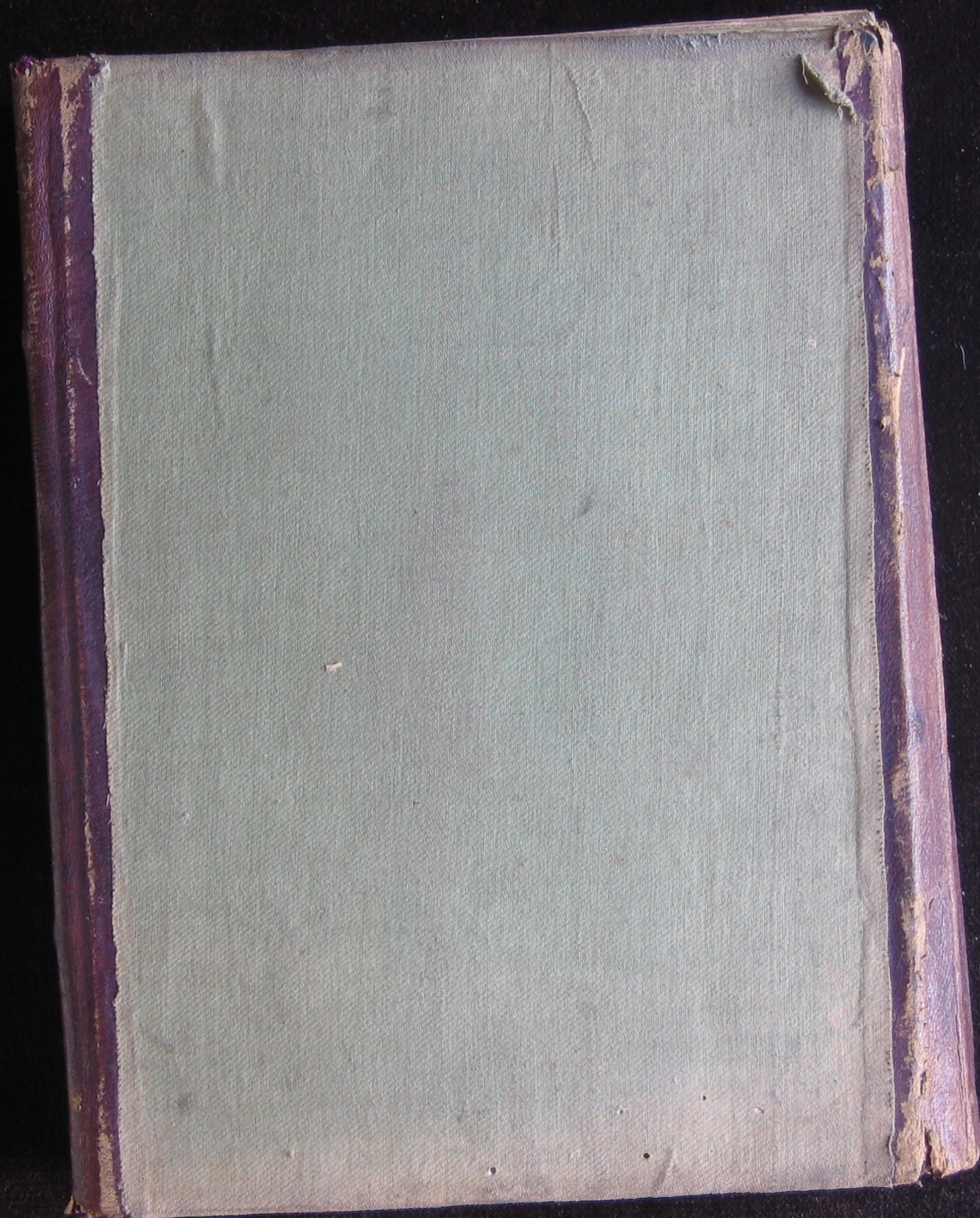
وحصل الله على سبيلنا جوهر السنين على الأوصياء
 وحلفوا جميعهم وسلم سبيلنا كسب السنين
 ثم شرح الخاتم الصغير
 حمد الله عونه وحسن ما بده ولعله في بلد آخر
 له المابع الأحد في العوا او سطر من حمادى الأجد
 التي في سنة سبعين وسب
 على يدى العبد الأصغر الخناج الى جرحه الطاهر
 الى الحشر من محمد بن الحسن بن عبد العزيز يوسف
 الانصارى في يوم الاثنين في بلاد الروم
 فلهذا الله تعالى عن الاما
 عصر الله له ولو الدم والجميع المولى
 والمومنان الاحياء كلهم
 والاموات محمد بن احمد
 الراحمين
 امير المؤمنين العالمين
 وصلى الله عليه
 وآله واصحابه
 وسلم

ثم دعا فباع النسخة

Robert Moore



İSTANBUL İAFTÜLÜK KÜTÜPHANESİ	
KİSMİ	YAZMA-FİKİH
YENİ KAYIT NO.	89
ESKİ KAYIT NO.	
TASNİF NO	297/511



Handwritten text on a rectangular label, possibly a library or archival mark.

LIBRARY
19
17TH